

DATE LABEL

| | | | |
|--|--|--|--|
| | | | |
| | | | |
| | | | |
| | | | |
| | | | |
| | | | |
| | | | |
| | | | |
| | | | |
| | | | |

Call No.....

Account No.....

J. & K.

This book should be ret
An overdue charges of 6 nP.
kept beyond that day.

297.09

مرآة المباحث لأصول الشاشي مع حاشيته أحسن الحواشي

| مضمون | مضمون | مضمون | مضمون | مضمون | مضمون |
|----------------------------------|----------------------------------|---------------------------------|----------------------------------|--------------------------------|----------------------------|
| ٢ في ترجمة الحاشي | ٢٩ عبارة النص وإشارته | ٥٦ كون شرع للتراخي | ٨١ القياس | ١٨ تعريف طريق الاستعارة | ٢٢ كون الواجب بالأمر نوعين |
| ٥ كون أصول الفقه أربعة | ٣٠ كون دلالة النص عموم الحكم | ٥٤ وضع بل لتدارك الغلط | ٨٥ كون شرط القياس خمسة | ١٩ تعريف الأحكام على الاستعارة | ٢٣ كون الواجب بالأمر نوعين |
| ٦ العام والخاص | ٣٢ المقتضى | ٥٨ كون لكن للاستدراك | ٨٤ تعريف القياس الشرعي | ٢٠ الصريح والكناية | ٢٤ كون الواجب بالأمر نوعين |
| ٧ تقسيم العام إلى القسمين | ٣٣ كون القول ركنان في باب البيع | ٥٩ كون أو لأحد المذكورين | ٨٨ العلة المعلومة بالكتاب والسنة | ٢١ الظاهر النص والمفسر والحكم | ٢٥ كون الواجب بالأمر نوعين |
| ٨ عموم كلمة ما | ٣٣ الأمر | ٦٠ كون أو بمعنى حتى | ٩٠ العلة المستفيدة بالإجماع | ٢٢ وجوب العمل بحكم الظاهر للنص | ٢٦ كون الواجب بالأمر نوعين |
| ٩ العام لمخصوص منه البعض | ٣٤ تحقيق موجب الأمر | ٦١ أفادة حتى معنى الغاية | ٩١ العلة المعلومة بالرأى | ٢٣ ترجيح المفسر على النص | ٢٧ كون الواجب بالأمر نوعين |
| ١٠ المطلق إذا أمكن العمل به | ٣٥ في أن الأمر لا يقتضي التكرار | ٦٢ وضع إلى لانتها الغاية | ٩٢ توجه الأصول على القياس | ٢٤ كون الواجب بالأمر نوعين | ٢٨ كون الواجب بالأمر نوعين |
| ١١ جواز التوضي بباء الزعفران | ٣٦ تكرار العبادات بتكرار أسبابها | ٦٣ كون على للزمام وفي المظن | ٩٣ القول بموجب العلة | ٢٥ كون الواجب بالأمر نوعين | ٢٩ كون الواجب بالأمر نوعين |
| ١٢ المشترك والمؤول | ٣٧ المطلق والمقيد | ٦٤ وضع الباء للإصاق | ٩٤ القلب | ٢٦ كون الواجب بالأمر نوعين | ٣٠ كون الواجب بالأمر نوعين |
| ١٣ الحقيقة والمجاز | ٣٨ أحد نوعي المأمورية | ٦٥ بيان التقرير والتفسير | ٩٥ العكس وفنائه الوضع التقضي | ٢٧ كون الواجب بالأمر نوعين | ٣١ كون الواجب بالأمر نوعين |
| ١٤ تقسيم الحقيقة إلى ثلاثة أقسام | ٣٩ كون المأمورية في حق النوعين | ٦٦ بيان التغير | ٩٦ الفرق بين السبب والعلة | ٢٨ كون الواجب بالأمر نوعين | ٣٢ كون الواجب بالأمر نوعين |
| ١٥ كون المجاز خلقا من الحقيقة | ٤٠ كون الواجب بالأمر نوعين | ٦٧ كون الاستثناء من بيان التغير | ٩٧ كون السبب تارة بمعنى العلة | ٢٩ كون الواجب بالأمر نوعين | ٣٣ كون الواجب بالأمر نوعين |
| ١٨ تعريف طريق الاستعارة | ٤١ بيان الضرورة والحال | ٦٨ بيان الضرورة والحال | ٩٨ كون السبب تارة بمعنى العلة | ٣٠ كون الواجب بالأمر نوعين | ٣٤ كون الواجب بالأمر نوعين |
| ١٩ تعريف الأحكام على الاستعارة | ٤٢ بيان العطف | ٦٩ بيان العطف | ٩٩ كون المواع أربعة | ٣١ كون الواجب بالأمر نوعين | ٣٥ كون الواجب بالأمر نوعين |
| ٢٠ الصريح والكناية | ٤٣ النية | ٧٠ السنة | ١٠٣ بيان معنى الغرض | ٣٢ كون الواجب بالأمر نوعين | ٣٦ كون الواجب بالأمر نوعين |
| ٢١ الظاهر النص والمفسر والحكم | ٤٤ النية عن الأفعال الحسية | ٧١ أيجاب المتواتر العلم القطع | ١٠٤ بيان العزيمة | ٣٣ كون الواجب بالأمر نوعين | ٣٧ كون الواجب بالأمر نوعين |
| ٢٢ وجوب العمل بحكم الظاهر للنص | ٤٥ طريق معرفة المراد بالنص | ٧٢ تقسيم الراوى | ١٠٥ بيان الرخصة | ٣٤ كون الواجب بالأمر نوعين | ٣٨ كون الواجب بالأمر نوعين |
| ٢٣ ترجيح المفسر على النص | ٤٦ أمثلة معرفة المراد بالنص | ٧٣ شرط العمل بخبر الواحد | ١٠٦ كون الاحتجاج بلا دليل أنواع | ٣٥ كون الواجب بالأمر نوعين | ٣٩ كون الواجب بالأمر نوعين |
| ٢٤ كون الواجب بالأمر نوعين | ٤٧ كون القبح ناقضا للوضوء | ٧٤ ترك العمل بخبر الواحد | ١٠٧ كون العذر لا خمس فيه | ٣٦ كون الواجب بالأمر نوعين | ٤٠ كون الواجب بالأمر نوعين |
| ٢٥ ما يترك به الحقيقة | ٤٨ التمسكات الضعيفة | ٧٥ الإجماع | ١٠٨ خاتمة أحسن الحواشي | ٣٧ كون الواجب بالأمر نوعين | ٤١ كون الواجب بالأمر نوعين |
| ٢٦ ترك الحقيقة بدلالة في | ٤٩ حروف المعاني | ٧٦ كون الإجماع على أربعة أقسام | | ٣٨ كون الواجب بالأمر نوعين | ٤٢ كون الواجب بالأمر نوعين |
| ٢٧ كون الواجب بالأمر نوعين | ٥٠ كون الواجب بالأمر نوعين | ٧٧ عدم القائل بالفصل | | ٣٩ كون الواجب بالأمر نوعين | ٤٣ كون الواجب بالأمر نوعين |
| ٢٨ كون الواجب بالأمر نوعين | ٥١ كون الواجب بالأمر نوعين | ٧٨ بيان الواجب على المجتهد | | ٤٠ كون الواجب بالأمر نوعين | ٤٤ كون الواجب بالأمر نوعين |

تم فهرس
الكتاب

[illegible]

وتعهد لحفظ القرآن فيبر أن شاء الله تعالى فقبل بيته لك فشفاه الله تعالى بكرمه ومثله وفضله فاشتغل في حفظ
القرآن وخته في أربعة عوام ثم شرع في تحصيل العلوم العربية فقرأ بعض الكتب على خاله العلامة المحقق الفقيهة
مولانا محمد فرهام الله رحمه الله وبعضها على أخيه الأكبر والمقام الجليل الأفاضل الذي لا تعد مناقبه ولا تحصى استاذ
وابي مولانا محمد عظيم الله مد ظله وبعضها على خيالي العلوم العربية وواقف لا سراً إلهية الحافظ الحاج الشيخ
محمد قيام الدين عبد الباقى عم فيضه الجليل واشتغل في التغزل لقارسي عند خواجه عزيز الدين اللكنوي
وفي التغزل الهندية عند مولانا محمد نعام الله بن العالم النبيل الفاضل الجليل مولانا **والله** رحمه الله الفريخي
ثم عند الشيخ أمير أحمد المينائي اللكنوي وقد عطاها الله فهماً لطيفاً وعقلاً سليماً خصوصاً في علم الأدب قرتب
ديوانين في الهندية **وتلمذ** عليه التغزل كثير من الرجال فلم أقبه إلا تصنيفاً والتأليف أحرقت ديوانيه عرض عنه
لأنه يزري للعلماء ولأنه جاء منعه في الحديث من الكذب بل جاء في القرآن والشعر عريته هم التعاون وعلم العلوم
العربية لجماعة من الناس حتى أنه يعلم في تلك الأوان في المدرسة النظامية الواقعة في دار العلوم العمل فتركي محل أيضاً
تلمذ عليه العلوم الفارسية جماعة لا تعد ولا تحصى **وباب** عديلاً أخيه مولانا الحاج الشيخ محمد عبد الرؤف
ابن مولانا محمد عبد الوهاب بن مولانا محمد عبد الرزاق قد سر الله سرهم وواقعة البيعة أنه القس من مولانا محمد
عبد الوهاب للبيعة فاجاب بأن كفاك خلوص قلبك ولا حاجة لك إلى البيعة فسكت بعد زمان ارتحل مولانا الممدوح من
هذا الدار إلى دار الآخرة **قراءة** الملا في المنام بعد زمان كان ذهب الحديقة مولانا أنوار الحق ليحضر في عمر واحد من الأكابر
فراى الباب مغلقاً والناس مجتمعون ففتح الباب فدخل هو وبعض من الناس فرأى الملا محمد عبد الوهاب كانه جالس في المسجد
حذاء المقبرة فذهب إليه وسلم عليه فخطبوا له عطاءاً ظر فأمهلوا من الحكوة فآخذة الملا وذهب به إلى المقبرة وكله فاذن
انتبه عن المنام ووجد نفسه مقامه فلما أصبح كتب الرؤيا إلى ابنه الأصغر وقد كان ابنها في المدينة المنورة فاجاب بأن المراد
منه المبايعة في سلسلته أما أني فلا أعلم كيف يكون هذا أو أني قد سدت باب المبايعة فلما رجعا عن سفر الحج زاد مرض الملا
محمد عبد الرؤف اعز ضعف المعدة فذهب إلى نساء أقام هناك **وذهب** الملا اعتياده فقال للملا البيعة على
يد فبايع الملا ورجال آخرون على يد وقاسم الحكوم من عند نفسه **واعطاء** إجازة أخذ البيعة في جميع السلاسل كالفادرية
والجشتية والسهروردية والمصافحة وله أسانيد كثيرة منه كالأوائل والمسلسلات كلهم مذكورة في الباقيات
الصالحات **لا زال** مفيداً مفيضاً راغباً إلى نشر المعاف الربانية والفيوضات الرحمانية **فبعد** انتقال مرشد رآى
الملا في المنام أن الملا محمد عبد الوهاب يقول له لم لا تذهب للحج فقال ما استطيع إذا ذهب فقال ذهب عزاجير
قل قولي هذا الملا عبد الباقى سلمه فلما ذكر له الرؤيا فقال المراد منه تجديد البيعة في السلسلة الفادرية وإجازة
السلسلة الجشتية **فجد** الملا البيعة عليه وحصل منه إجازة تامة **ومع ذلك** لم يأخذ البيعة إلا من الناس اجتناباً

عن الشهرة وله تصانيف كثيرة منها التحقيقات للمنطقية على شرح الشمسية المعروف بقطبي والتعليق
 الأسعد على حاشيته للسيد ورفع الاشتباه عن شرح السلم لحمل الله وتحقيق الاتقان على شرح السلم
 للأحسن وأصعاد الفهوم على سلم العلوم وبركت على شرح هداية الحكمة للميدل وتنوير المصباح على مراح
 الأسرار والترتيب القيومي على شرح الجاني وحل مطالب على الكافية لابن الحاجب وأرشاد الطلاب على خوان
 الصفا وأزالة الخفا عن تاريخ الخلفاء وتعليم العالهي في شرح الحسامي وخلعت رحمان في أحوال الشيخ الجليل في
 وبكاء العينين في شهادة الحسين وأنوار الاتقيا ترجمة تذكرة الأولياء وقرارة الواعظين ترجمة دة الناصحين
 ومضية الراغبين ترجمة غنية الطالبين وأنوار الهداية ترجمة شرح الوقاية والتعليق المنعوت على مسلم
 الثبوت وأحسن الحواشي على أصول الشاشي والزواهر العمدية وترجمة جواهر الخمسة وترجمة
 فصوص الحكم ورسالة في ولادة النبي ورسالة في أحوال الخلفاء الراشدين وله حواش عديدة
 على أكثر الكتب منها ينج كنج والزبدة والزنجاني وصرف مير والضريري والكبرى والتهذيب^{٣٢} شرح التهذيب^{٣٣}
 ومختصر الميزان وأيسر عوجي وقال أقول وغنية المستغنى^{٣٤} القدوري وشرح الأسباب والعلامات^{٣٥}
 ومختصر المعاني ونفحة اليمن وله شرح كبير للفصول الكبرى وحاشية الرشيدية وغير ذلك تركناها
 خوفاً للاطناب وأكثرها طبع مرة بعد أخرى وتصانيفه دالة على تبحر علمه وله تقاريط على أكثر الكتب العربية
 والفارسية والهندية لا تحصى عدد هم تزوج أولاد بنت الشيخ فلحسين الصديقي من شيوخ لكنو
 في الربيع الثاني سنة هـ فماتت بقضاء الله وقدره في الربيع الثاني سنة هـ فماتت فماتت فماتت فماتت
 القاضي محمد حسن السهالوي الأنصاري ونسبه يتصل من نسب الملا بعد الشهيد السهالوي وله
 ابن واحد من بطنها المسمى بفرحت الله سلمه الله وحفظه عن كل ما يوجب آفة والآلة ورزقه الله
 علماً نافعاً وفهماً كاملاً ويكون مثل أجداده الذين لا مثل لهم في عصرهم ولا في عصر ما بعدهم
 اللهم آمين ثم آمين وله أخلاق مرضية وأفعال حسنة منها التوسط في ملايس
 وما كله والاجتناب عن لباس الشهرة والرؤيا الصادقة وعدم
 اضاعة الزمان في الملاهي والتواضع للمواضع والضعيف وخدمة
 الأئمة وغير ذلك وقد اقتصرت الكلام لضيق
 المقام في توصيفه ومع ذلك قد طال
 وما حشرت في شأنه قليل عما هو في ذاته

بِرَحْمَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالْغَيْبِ
 بِرَحْمَةِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِالْغَيْبِ

الخاص لا خاص الكتاب فلا يجب رعاية الادب اى ذكر النظم ١٢ **قوله** وضع الحق نقوله لفظ بمنزلة الجنس والباقي كالفصل فنقوله وضع لمعنى يخرج به المفضل
 وقوله معلوم ان كان معناه معلوم المراد يخرج منه المشترك لانه غير معلوم المراد وان كان معناه معلوم البيان لم يخرج منه ويخرج من قوله على الانفراد لان معناه
 حينئذ ان يكون المعنى منفردا عن الافراد وعن معنى آخر فيخرج عنه المشترك والعام جميعا ١٣ **قوله** او لمسمى معلوم المسمى والمداول والمفهوم والمعنى
 متحقق بالذات وهو ان المجموع عبارة عما حصل في الذهن ومتغاثرة بالاعتبار فان ما حصل في العقل من حيث انه وضع الاسم المسمى بالمسمى من
 حيث انه يدل عليه اللفظ يسمى بالمداول وعن حيث انه يفهم من اللفظ يسمى بالمفهوم ومن حيث انه يقصد من اللفظ يسمى بالمعنى ١٤ - ١٥ - ١٦ - ١٧ - ١٨ - ١٩ - ٢٠ - ٢١ - ٢٢ - ٢٣ - ٢٤ - ٢٥ - ٢٦ - ٢٧ - ٢٨ - ٢٩ - ٣٠ - ٣١ - ٣٢ - ٣٣ - ٣٤ - ٣٥ - ٣٦ - ٣٧ - ٣٨ - ٣٩ - ٤٠ - ٤١ - ٤٢ - ٤٣ - ٤٤ - ٤٥ - ٤٦ - ٤٧ - ٤٨ - ٤٩ - ٥٠ - ٥١ - ٥٢ - ٥٣ - ٥٤ - ٥٥ - ٥٦ - ٥٧ - ٥٨ - ٥٩ - ٦٠ - ٦١ - ٦٢ - ٦٣ - ٦٤ - ٦٥ - ٦٦ - ٦٧ - ٦٨ - ٦٩ - ٧٠ - ٧١ - ٧٢ - ٧٣ - ٧٤ - ٧٥ - ٧٦ - ٧٧ - ٧٨ - ٧٩ - ٨٠ - ٨١ - ٨٢ - ٨٣ - ٨٤ - ٨٥ - ٨٦ - ٨٧ - ٨٨ - ٨٩ - ٩٠ - ٩١ - ٩٢ - ٩٣ - ٩٤ - ٩٥ - ٩٦ - ٩٧ - ٩٨ - ٩٩ - ١٠٠ - ١٠١ - ١٠٢ - ١٠٣ - ١٠٤ - ١٠٥ - ١٠٦ - ١٠٧ - ١٠٨ - ١٠٩ - ١١٠ - ١١١ - ١١٢ - ١١٣ - ١١٤ - ١١٥ - ١١٦ - ١١٧ - ١١٨ - ١١٩ - ١٢٠ - ١٢١ - ١٢٢ - ١٢٣ - ١٢٤ - ١٢٥ - ١٢٦ - ١٢٧ - ١٢٨ - ١٢٩ - ١٣٠ - ١٣١ - ١٣٢ - ١٣٣ - ١٣٤ - ١٣٥ - ١٣٦ - ١٣٧ - ١٣٨ - ١٣٩ - ١٤٠ - ١٤١ - ١٤٢ - ١٤٣ - ١٤٤ - ١٤٥ - ١٤٦ - ١٤٧ - ١٤٨ - ١٤٩ - ١٥٠ - ١٥١ - ١٥٢ - ١٥٣ - ١٥٤ - ١٥٥ - ١٥٦ - ١٥٧ - ١٥٨ - ١٥٩ - ١٦٠ - ١٦١ - ١٦٢ - ١٦٣ - ١٦٤ - ١٦٥ - ١٦٦ - ١٦٧ - ١٦٨ - ١٦٩ - ١٧٠ - ١٧١ - ١٧٢ - ١٧٣ - ١٧٤ - ١٧٥ - ١٧٦ - ١٧٧ - ١٧٨ - ١٧٩ - ١٨٠ - ١٨١ - ١٨٢ - ١٨٣ - ١٨٤ - ١٨٥ - ١٨٦ - ١٨٧ - ١٨٨ - ١٨٩ - ١٩٠ - ١٩١ - ١٩٢ - ١٩٣ - ١٩٤ - ١٩٥ - ١٩٦ - ١٩٧ - ١٩٨ - ١٩٩ - ٢٠٠ - ٢٠١ - ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ٢٠٥ - ٢٠٦ - ٢٠٧ - ٢٠٨ - ٢٠٩ - ٢١٠ - ٢١١ - ٢١٢ - ٢١٣ - ٢١٤ - ٢١٥ - ٢١٦ - ٢١٧ - ٢١٨ - ٢١٩ - ٢٢٠ - ٢٢١ - ٢٢٢ - ٢٢٣ - ٢٢٤ - ٢٢٥ - ٢٢٦ - ٢٢٧ - ٢٢٨ - ٢٢٩ - ٢٣٠ - ٢٣١ - ٢٣٢ - ٢٣٣ - ٢٣٤ - ٢٣٥ - ٢٣٦ - ٢٣٧ - ٢٣٨ - ٢٣٩ - ٢٤٠ - ٢٤١ - ٢٤٢ - ٢٤٣ - ٢٤٤ - ٢٤٥ - ٢٤٦ - ٢٤٧ - ٢٤٨ - ٢٤٩ - ٢٥٠ - ٢٥١ - ٢٥٢ - ٢٥٣ - ٢٥٤ - ٢٥٥ - ٢٥٦ - ٢٥٧ - ٢٥٨ - ٢٥٩ - ٢٦٠ - ٢٦١ - ٢٦٢ - ٢٦٣ - ٢٦٤ - ٢٦٥ - ٢٦٦ - ٢٦٧ - ٢٦٨ - ٢٦٩ - ٢٧٠ - ٢٧١ - ٢٧٢ - ٢٧٣ - ٢٧٤ - ٢٧٥ - ٢٧٦ - ٢٧٧ - ٢٧٨ - ٢٧٩ - ٢٨٠ - ٢٨١ - ٢٨٢ - ٢٨٣ - ٢٨٤ - ٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٧ - ٢٨٨ - ٢٨٩ - ٢٩٠ - ٢٩١ - ٢٩٢ - ٢٩٣ - ٢٩٤ - ٢٩٥ - ٢٩٦ - ٢٩٧ - ٢٩٨ - ٢٩٩ - ٣٠٠ - ٣٠١ - ٣٠٢ - ٣٠٣ - ٣٠٤ - ٣٠٥ - ٣٠٦ - ٣٠٧ - ٣٠٨ - ٣٠٩ - ٣١٠ - ٣١١ - ٣١٢ - ٣١٣ - ٣١٤ - ٣١٥ - ٣١٦ - ٣١٧ - ٣١٨ - ٣١٩ - ٣٢٠ - ٣٢١ - ٣٢٢ - ٣٢٣ - ٣٢٤ - ٣٢٥ - ٣٢٦ - ٣٢٧ - ٣٢٨ - ٣٢٩ - ٣٣٠ - ٣٣١ - ٣٣٢ - ٣٣٣ - ٣٣٤ - ٣٣٥ - ٣٣٦ - ٣٣٧ - ٣٣٨ - ٣٣٩ - ٣٤٠ - ٣٤١ - ٣٤٢ - ٣٤٣ - ٣٤٤ - ٣٤٥ - ٣٤٦ - ٣٤٧ - ٣٤٨ - ٣٤٩ - ٣٥٠ - ٣٥١ - ٣٥٢ - ٣٥٣ - ٣٥٤ - ٣٥٥ - ٣٥٦ - ٣٥٧ - ٣٥٨ - ٣٥٩ - ٣٦٠ - ٣٦١ - ٣٦٢ - ٣٦٣ - ٣٦٤ - ٣٦٥ - ٣٦٦ - ٣٦٧ - ٣٦٨ - ٣٦٩ - ٣٧٠ - ٣٧١ - ٣٧٢ - ٣٧٣ - ٣٧٤ - ٣٧٥ - ٣٧٦ - ٣٧٧ - ٣٧٨ - ٣٧٩ - ٣٨٠ - ٣٨١ - ٣٨٢ - ٣٨٣ - ٣٨٤ - ٣٨٥ - ٣٨٦ - ٣٨٧ - ٣٨٨ - ٣٨٩ - ٣٩٠ - ٣٩١ - ٣٩٢ - ٣٩٣ - ٣٩٤ - ٣٩٥ - ٣٩٦ - ٣٩٧ - ٣٩٨ - ٣٩٩ - ٤٠٠ - ٤٠١ - ٤٠٢ - ٤٠٣ - ٤٠٤ - ٤٠٥ - ٤٠٦ - ٤٠٧ - ٤٠٨ - ٤٠٩ - ٤١٠ - ٤١١ - ٤١٢ - ٤١٣ - ٤١٤ - ٤١٥ - ٤١٦ - ٤١٧ - ٤١٨ - ٤١٩ - ٤٢٠ - ٤٢١ - ٤٢٢ - ٤٢٣ - ٤٢٤ - ٤٢٥ - ٤٢٦ - ٤٢٧ - ٤٢٨ - ٤٢٩ - ٤٣٠ - ٤٣١ - ٤٣٢ - ٤٣٣ - ٤٣٤ - ٤٣٥ - ٤٣٦ - ٤٣٧ - ٤٣٨ - ٤٣٩ - ٤٤٠ - ٤٤١ - ٤٤٢ - ٤٤٣ - ٤٤٤ - ٤٤٥ - ٤٤٦ - ٤٤٧ - ٤٤٨ - ٤٤٩ - ٤٥٠ - ٤٥١ - ٤٥٢ - ٤٥٣ - ٤٥٤ - ٤٥٥ - ٤٥٦ - ٤٥٧ - ٤٥٨ - ٤٥٩ - ٤٦٠ - ٤٦١ - ٤٦٢ - ٤٦٣ - ٤٦٤ - ٤٦٥ - ٤٦٦ - ٤٦٧ - ٤٦٨ - ٤٦٩ - ٤٧٠ - ٤٧١ - ٤٧٢ - ٤٧٣ - ٤٧٤ - ٤٧٥ - ٤٧٦ - ٤٧٧ - ٤٧٨ - ٤٧٩ - ٤٨٠ - ٤٨١ - ٤٨٢ - ٤٨٣ - ٤٨٤ - ٤٨٥ - ٤٨٦ - ٤٨٧ - ٤٨٨ - ٤٨٩ - ٤٩٠ - ٤٩١ - ٤٩٢ - ٤٩٣ - ٤٩٤ - ٤٩٥ - ٤٩٦ - ٤٩٧ - ٤٩٨ - ٤٩٩ - ٥٠٠ - ٥٠١ - ٥٠٢ - ٥٠٣ - ٥٠٤ - ٥٠٥ - ٥٠٦ - ٥٠٧ - ٥٠٨ - ٥٠٩ - ٥١٠ - ٥١١ - ٥١٢ - ٥١٣ - ٥١٤ - ٥١٥ - ٥١٦ - ٥١

في كتاب الله تعالى ^{١٢} فصل في ^{١٥} الخاص والعام ^{١٦} والخاص لفظ وضع ^{١٧} عليه
 ونية فصول ^{١٨} مخرج به المهملة ^{١٩} ملغى معلوم او مسلمة معلوم على الافراد كقولنا في تخصيص الفرد زيد

الخاص لا خاص الكتاب فلا يجب رعاية الادب اى ذكر النظم **القول** وضع الخ نقوله له
وقوله معلوم ان كان معناه معلوم المراد يخرج منه المشترك لانه غير معلوم المراد وان كان معناه
حينئذ ان يكون المعنى منفردا عن الافراد وعن معنى آخر فيخرج عنه المشترك والعام جميعا
متحققا بالذات وهو ان المجموع عبارة عما حصل في الذهن ومتغايرة بالاعتبار فان
حقيق انه يدل عليه اللفظ يسمى بالمدلول وعن حيث انه يفهم من اللفظ يسمى بالمفهوم ومن

قوله انسان اعلم ان الانسان نظيره من الجنس فانه مقول على كثيرين مختلفين بالاعراض فانه تحت رجل وامرأة والغرض من خلقه الرجل هو كونه نبيا واماماً وشاهداً في المحرود والقصاص ومقياً للجمعة والاعباد ونحوه والغرض من المرأة كونها مستقر شدة آتية بالولد مدبرة لحوائج البيت غير ذلك والرجل نظيره خاص النوع فانه مقول على كثيرين متفقين بالاعراض فان افراد الرجل كلهم سواء في الغرض وزيد نظيره خاص العين فانه شخص معين لا يحتمل الشركة الا بتعدد الانتفاع ١٢ قوله ينتظم اي يشتمل احتراز عن المشترك فانه لا يشتمل معنيين او كثيرين يحتمل ... كل واحد منهما على السوية بطريق البدلية ١٣ قوله جمعاً احتراز عن الخاص فانه ينتظم فرداً واحداً وعن التثنية واسماء الاعداد لانها ينتظم جمعاً ايضاً لكن من الاجزاء لا من الافراد ١٤ قوله وجوب العمل به لان حاله هذا من ذهب مشايخ العراق ولقاضي ابى زيد والشيخين من تابعهم لان القصد من وضع اللفاظ للمعاني ان تدل عليها والا لم تكن للموضع فائدة وقال مشايخ سمرقند واصحاب الشافعي لا يثبت الحكم به قطعاً لان كل لفظ يحتمل ان يراد به غير موضوعه لجازوا الجواب من ان هذا الاحتمال لم ينشأ عن دليل فلا يقدح في القطع فمن تأمّن تحت حاشية لا ميل فيه لا يلزم لا تنفاد دليل السقوط بخلاف من قام تحته اذا كان فيه ميل فانه يلزم لوجود دليل السقوط ١٥ قوله فان قابله خيرا الواحد فان قيل المعارضة ايراد الدليلين المتعارضين المتساويين في القوة وخير الواحد والقياس لا يساويانه فكيف يعارضانه يقال هذا في الاصطلاح واما في اللغة فالمساواة ليست بشرط والمراد فيها المعنى اللغوي او يراد بالمعارضة المعارضة الصورية ١٦ قوله او القياس فان قيل القياس لا يمكن له تقابل الخاص من الكتاب لان شرط القياس ان لا يكون في الفرع نص فاذا كان فيه نص خاص لم يبق قياساً فكيف يقابله يقال ان المراد بالمقابلة هي المقابلة الصورية لا الاصطلاحية حتى يرد ما اورد ١٧ قوله ولا يعمل بالكتاب لان الكتاب اقوى منهما لانه قطعي وهما ظنيان لان في الخبر الواحد شبهة الانقطاع عنه عليه السلام والقياس مبناه على الراي وهو يحتمل الغلط ١٨ قوله ثلاثة قروء جمع قروء وهو مشترك بين الحيض والطمهر لانه يختلف فيه فبعضهم اراد وايها الحيض كما هو من ههنا وهو قول الخلفاء الاربعة والعبادة الثلاثة وكثير من الصحابة وقال احمد كنت اقول بالاطهار ثم وقفت بقول اكار وبعضهم اراد وايها الاطهار كما ذهب اليه الشافعي وهم كانوا اهل انسان فثبت انه مشترك ودلائل الفرقين في المطولات لا تسعها هذه الوريقات ١٩ قوله عدد معلوم وهي الثلاثة الكواصل الافراد وانما يعمل بها اذا اريد بها الحيض دون الطهر ٢٠ قوله فيجب العمل به الفاء جواب الشرط اي اذا ثبت انه خاص فيجب العمل وذلك انما يتحقق اذا حمل الاقراء على الحيض لان طلاق السنة انما يكون في الطهر فاذا اطلقها في الطهر يجب التبرص بثلاثة حيض فتصير العدة ثلاثة قروء كواصل ٢١ قوله ولو حمل الاقراء الخ ومحصل قوله ان الطهر من كردون الحيض وقد ورد الكتاب في الجمع بلفظ التانيث فعلم انه جمع المذكر وهو الطهر فان التاء في اسماء الاعداد من الثلاثة الى العشرة علامة التذكير يقال ثلاثة رجال في جمع المذكر وفي جمع المؤنث ثلث نسوة والجواب منها ان القرء والحيض اسمان للدم المخصوص فمن تانيث احدهما لا يلزم تانيث الاخر الا ترى ان الذهب والعين اسمان لشيء واحد مع ان احدهما مذكر والاخر مؤنث فكذا القرء مذكروا كان الحيض مؤنثا فالحاق علامة التذكير انما كان لتذكير القرء فلا يدل على ان المراد بها الاطهار ٢٢ قوله دل بحمل ان يكون جواب شرط محذوف اي اذا اورد الكتاب في الجمع بلفظ التانيث دل على انه جمع المذكر ٢٣ قوله وبعض الثالث فان قلت الطهر الذي وقع فيه الطلاق اول فكيف سماه ثالثا قيل الثالث لا يقتضيه كونه متأخرا في الوجود عن الاثنيين الا ترى قوله جل جلاله لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلثة حيث اطلق اسم الثالث على الجلالة مع انه تعالى ليس بمتأخر في الوجود عن مريم وعيسى عليهما السلام بل الله تعالى سابق عليهما وذلك لان معنى الثالث الواحد من الثلاثة لا المتأخر من الاثنين ٢٤ قوله فيخرج على هذا اي يستنبط وينفرد على هذا الخلاف فيجوز الرجعة في الثالث عند لا عند ويصح فيه نكاح الغير عند لا عند فاجلس بحسب العدة عند لا عند ويجب على الزوج السكنى والنفقة عند تاليق العدة عند لا عند يصح ايقاع طلاق آخر والخلع في الثالث عند تاليق العدة لا عند ولا يجوز فيه التزوج باختها للزوم الجمع بين الاثنين وقد ازوج اربع سواها للزوم الخمس بالنظر الى العدة عند لا عند ٢٥ قوله واحكام الميراث فاما مات الزوج في الحيضة الثالثة وورثته للطلاق وبطل لها الوصية عند لا عند ٢٦

الاصل الاول الكتاب ٢
بحث العام والخاص

وفي تخصيص النوع رجل في تخصيص الجنس انسان والعالم كل ١
قوله اي وضع للكثرة صيغة وهو المرد باللفظ ١٢
لفظ ينتظم جمعاً من الافراد اما لفظ اقولنا مسلمون ومشركون واقا ٢
اي مفردة ٣ لشمولها الواحد والكثير ١٢ تفسير لا ينتظم ١٣
معنى كقولنا من وما وحكم الخاص من الكتاب وجوب العمل به ٤
اي نافي للمعارضة ظاهر ١٢ عارضة ١٣
فان قابله خبر الواحد والقياس فان امكن الجمع بينهما بدون تغيير ٥
في حكم الخاص يعمل بهما ولا يعمل بالكتاب ويترك ما يقابل مثاله ٦
في قوله تعالى يترخص بانفسهم ثلثة قروء فان لفظة الثلثة ٧
خاص في تعريف عدد معلوم فيجب العمل به ولو حمل الاقراء ٨
على الاطهار كما ذهب اليه الشافعي باعتبار ان الطهر من كردون ٩
الحيض قد ورد الكتاب في الجمع بلفظ التانيث دل على انه جمع ١٠
المذكر وهو الطهر لزم ترك العمل به هذا الخاص من حمل على الطهر ١١
لا يوجب ثلثة اطهار بل طهرين وبعض الثالث وهو الذي وقع ١٢
فيه الطلاق فيخرج على هذا حكم الرجعة في الحيضة الثالثة وزواله ١٣
وتصح نكاح الغير وابطاله حكم الحبس والاطلاق والمسكن ١٤
والانفاق والخلع والطلاق وتزوج الزوج باختها لربع ١٥
سواها واحكام الميراث مع كثرة تعددها وكذلك قوله تعالى ١٦

احسن الحواشي
الذي وقع فيه الطلاق اول فكيف سماه ثالثا قيل الثالث لا يقتضيه كونه متأخرا في الوجود عن الاثنين الا ترى قوله جل جلاله لقد كفر الذين قالوا ان الله ثالث ثلثة حيث اطلق اسم الثالث على الجلالة مع انه تعالى ليس بمتأخر في الوجود عن مريم وعيسى عليهما السلام بل الله تعالى سابق عليهما وذلك لان معنى الثالث الواحد من الثلاثة لا المتأخر من الاثنين ٢٤ قوله فيخرج على هذا اي يستنبط وينفرد على هذا الخلاف فيجوز الرجعة في الثالث عند لا عند ويصح فيه نكاح الغير عند لا عند فاجلس بحسب العدة عند لا عند ويجب على الزوج السكنى والنفقة عند تاليق العدة عند لا عند يصح ايقاع طلاق آخر والخلع في الثالث عند تاليق العدة لا عند ولا يجوز فيه التزوج باختها للزوم الجمع بين الاثنين وقد ازوج اربع سواها للزوم الخمس بالنظر الى العدة عند لا عند ٢٥ قوله واحكام الميراث فاما مات الزوج في الحيضة الثالثة وورثته للطلاق وبطل لها الوصية عند لا عند ٢٦

قوله ما اكتسب فان قيل لا نسلم ان هلاك المشرق مما اكتسب السارق نعم ووجهه ان هلاكه كان من مكسباته وقد وضع المسالك في الهلاك دون الاستهلاك فلم لا يكون القطع جزءا للسرقة وانضمما لجزء المالك كما ذهب اليه الشافعي اجيب بان الهلاك مضاف الى فعل السرقة لانه وجد بعد فكان فعله بخلاف الاستهلاك فانه فعل زائد على فعل السرقة ولهذا يجب الضمان في صورة الاستهلاك في رواية الحسن عن ابي حنيفة مع **قوله** كلمة ما عامة اي في قوله تعجزا بما كسبا ويتقديرا يجب الضمان يكون القطع جزءا بعض افعاله فكان ترك العمل بالعام من الكتاب بالقياس وذا لا يجوز **قوله** الدليل على انه فاعل ان قوله ما موصوفا للعموم ولا حاجة الى الدليل في الموضوعات ولا حاجة الى التأكيد بقول العموم اجيب بان كون شيء كان موضوعا للمعنى ولكن ذلك المعنى لا يكون مرادنا عند الفقهاء فيحتاج الى الدليل وانما يخص محل لا نه كما كان من ائمة الفقهاء كان من ائمة اللغة ايضا **قوله** فاقرا آية الآية وردت في الصلوة بل لالة سياق الكلام اي فاقرا آية الصلوة جميع آيات تيسر من القرآن فاتحة كانت او غيرها فيقتضيه ان يكون المأمور به الجزء من القرآن والامر يد على اجزاء المأمور به فيدل النص على ان آية جزء قرأ كان مجزيا **قوله** صلاة الابفاحية الكتاب في رواية الستة وغيرهم من الجماعة وبظاهرها قال مالك والشافعي واحدا انتهى وادورودا وادناها فترتفسد بفوتها الصلوة وقال ابو حنيفة والثوري والاوزاعي تركها اذا وقرا غيرهما اجزاء ته على اختلاف عن اوزاعي وقال الطبري يقرأها في كل ركعة ولا لم يجز الا بمثناها من القرآن عدد آياتها وحروفها كذا في الاستدكار **قوله** فعلنا بها فان الآية وردت في الصلوة وكلمة ما عامة في جميع ما تيسر فاتحة كانت او غيرها فيقتضيه ان يكون المأمور به الجزء العام من القرآن والامر يد على اجزاء الفعل المأمور به فدل على انه اي جزء قرأه كان مجزيا ومن ضرر عدم توقف الجواز على قراءة الفاتحة وقد جاء في الخبر انه عليه الصلوة والسلام قال صلوا الابفاحية الكتاب ولا تفسد الوجوه فيقتضيه ان لا يوجد الصلوة شرعا الا مع فاتحة الكتاب ومن ضروره توقف الجواز على قراءة الفاتحة فاذا تقابلا عملنا بهما على وجه لا يتغير به حكم الكتاب بان يحمل الخبر على نفى الكمال ويحمل معناه لا صلوة كالملة الابفاحية الكتاب فيجوز الصلوة بطلاق القراءة لكن يتمكن فيها نقصان بترك الواجب وفيه تفرقة برفضية القراءة كما هو موجب الكتاب والاحتياط لفاتحة علا بالخبر قد **قوله** على نفى الكمال اي لا صلوة كاملة اى بفاتحة الكتاب لا على نفى الجواز كما حمل الشافعي **قوله** ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه انه لفسق اي اكله بغير الضرورة معصية واستحلاله على نكاد التنزيل كقوله فانها نزلت مع آيات قبلها في الكفار وهم كانوا يقولون للمسلمين انكم ترمعون انكم تعبدون الله فما قتل الله احق ان تأكلوا مما قتلهم انفسهم قيل للمسلمين ان كنتم متحققين بالايماز نكلوا مما ذكر اسم الله عليه ان كنتم بآياته مؤمنين دون ما ذكر عليه اسم غيره من الالهة او مات حتف انفسه فعلم ان كلمة ما في مما لم يذكر عبارة عن المذبحات بل لالة السياق او بل لالة ان مذكورة التسمية او متروكة يقع على المذكي في التقاهم انما يعومها توجب حرمة متروكة التسمية من ذبيحة المسلم والكافر ولهذا ترك بمقابلة خبر الواحد كذا في الفصل **قوله** لانه انه فان قيل كلمة لو لا انتفاء الشرط والخبراء جميعا فيلزم انتفاء الحل بتركها عما مد او ناسيا جميعا وليس كذا بل الحل بتركها ناسيا ثابت بالانتفاء بيننا وبين الشافعي قيل ان كلمة لو هو هنا ليس لا انتفاء الشرط والخبراء جميعا بل لثبوت الخبراء على كل تقدير على نحو قوله عليه الصلوة والسلام نعم العبد صهيبي لو لم يخف الله لم يعصه ويتقدير خوف الله لم يعص ايضا وقوله عليه السلام لو كان الايمان معلقا بالثريا لئلا له ابتاء فارس **قوله** لانه لو ثبت التوفيق بينه لانه لو ثبت الحل في الحد لكان الكتاب متروكا في حق بعض الافراد وهو غير جائز فكيف وانه نسخ الكتاب بالكلية بهن الخبر لان ثبوت الحل في الحد يستلزم ثبوته في النسيان فيثبت الحل في الصواب وتبين هذا الخبر والكتاب لا يقتضي الا القليلين العام والناسي فاذا خصا منه جميعا لا يبق تحت الكتاب فرد فيرتفع حج حكم الكتاب بخبر الواحد وذا لا يجوز **قوله** بتركها ناسيا بهن الخبر بطريق الاولي لان عذر الناسي دون عذر العام لان النسيان منسوب الى صاحب الشرع فلا يمكن الاحتراز عن قبحه قال عليه الصلوة والسلام رفع عن امي الخطاء والنسيان **قوله** يرتفع حكم الكتاب هذا الاشارة الى جواب اعتراض الحكم وهو ان الناسي خص من هذا النص بجواز تخصيص الباقي بالخبر لان العام المخصوص البعض جازان يعارضه خبر الواحد بالتخصيص اي متروكة التسمية عاملا فاجاب باننا اذ خصصنا العام بتركها ناسيا فيبقى تحتها في ما يطلق عليه اسم العام كذا يكون نسخا وذا لا يجوز بخبر الواحد كما تقر في محله **قوله** خبر

الاصول الاول الكتاب ٨ بحث عموم كلمة ما

الضمان لان القطع جزاء جميع ما اكتسب السارق فان كلمة ما
 عامة يتناول جميع ما وجد من السرقة ويتقديرا يجب الضمان يكون
 الجزاء هو المجموع ولا يترك العمل به بالقياس على النصيب الدليل على
 ان كلمة ما عامة ما ذكره محمد اذا قال المولى لجاريته ان كان ما
 في بطنك غلاما فانته حرة فولدت غلاما وجارية لا تقتوي وبمثله
 نقول في قوله تعالى فاقرا او اما تيسر من القرآن ان فانه عام في جميع ما
 تيسر من القرآن ومن ضروره عدم توقف الجواز على قراءة الفاتحة
 وجاء في الخبر انه قال لا صلوة الابفاحية الكتاب فعملنا بها على وجه
 لا يتغير به حكم الكتاب بان يحمل الخبر على نفى الكمال حتى يكون مطلق
 القراءة فرضا لحكم الكتاب قراءة الفاتحة واجبة بحكم الخبر وقيلنا
 كذلك في قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه انه لفسق
 حرمة متروكة التسمية عاملا وجاء في الخبر انه عليه السلام سئل
 عن متروكة التسمية عاملا فقال كلوه فان تسمية الله تعالى في قلب كل
 امر مسلم فلا يمكن التوفيق بينهما لانه لو ثبت الحل بتركها عاملا
 لثبت الحل بتركها ناسيا فيجوز رفع حكم الكتاب فيترك الخبر

قوله لانه لو ثبت التوفيق بينه لانه لو ثبت الحل في الحد لكان الكتاب متروكا في حق بعض الافراد وهو غير جائز فكيف وانه نسخ الكتاب بالكلية بهن الخبر لان ثبوت الحل في الحد يستلزم ثبوته في النسيان فيثبت الحل في الصواب وتبين هذا الخبر والكتاب لا يقتضي الا القليلين العام والناسي فاذا خصا منه جميعا لا يبق تحت الكتاب فرد فيرتفع حج حكم الكتاب بخبر الواحد وذا لا يجوز **قوله** بتركها ناسيا بهن الخبر بطريق الاولي لان عذر الناسي دون عذر العام لان النسيان منسوب الى صاحب الشرع فلا يمكن الاحتراز عن قبحه قال عليه الصلوة والسلام رفع عن امي الخطاء والنسيان **قوله** يرتفع حكم الكتاب هذا الاشارة الى جواب اعتراض الحكم وهو ان الناسي خص من هذا النص بجواز تخصيص الباقي بالخبر لان العام المخصوص البعض جازان يعارضه خبر الواحد بالتخصيص اي متروكة التسمية عاملا فاجاب باننا اذ خصصنا العام بتركها ناسيا فيبقى تحتها في ما يطلق عليه اسم العام كذا يكون نسخا وذا لا يجوز بخبر الواحد كما تقر في محله **قوله** خبر

له قوله أمهاتكم آة قليل الرضاع وكثيره سواء عند نافي التحريم ورواه محمد في الموطأ عن ابن المسيب ولو مصصة واحدة وكذلك مروى عن جميع الصحابة وقال ابن قدامة في المغني عن الليث أنه قال أجمع المسلمون على أن قليل الرضاع وكثيره يحرم في المهر كما يفطر الصائم وهو قول مالك في رواية وقال الشافعي لا يثبت التحريم بلا خمس رضعات وبه قال أحمد في ظاهر الرواية واسمحق وعنه أحمد ثلاث وعنه واحد وقيل ظاهر المذهب وجهان أحدهما كقول أبي حنيفة والثاني ثلاث رضعات واختاره مشائخه وهو قول زيد بن ثابت وكذلك في الحصول ١٢ **قوله** لا تحرم أمهاتكم آة قليل الرضاع في صحيحه بهذا اللفظ حديثاً واحداً ورواه مسلم عن عائشة لا تحرم المصصة ولا المصتان وعن أم الفضل لا تحرم الأمومة ولا المصتان ولا المصصة ولا المصتان وعن أم الفضل لا تحرم الرضعة أو الرضعتان أو المصصة أو المصتان ١٢ **قوله** خص عنه البعض التخصيص لغة يميز بعض عن الجملة بحكم واصطلاحاً قصر العام على بعض أفراد بدليل مستقل مقارن له واحتراز بقولنا مستقل عن الصفة والاستثناء والغاية وبقولنا مقارن عن النسبة ١٢ **قوله** مع احتمال أي مع احتمال التخصيص في باقي الأفراد سواء كان المخصص معلوماً أو مجهولاً ثم اعلم أنهم اختلفوا في أن العام الذي خص عنه البعض هل يبقى حجة بعد التخصيص أم لا فذهب الشيخ إلى الحسن الكرخي وهو أبي عبد الله الجرجاني وغيرهما أنه لا يبقى حجة بعد التخصيص بل يجب التوقف فيه سواء كان المخصوص معلوماً كما يقال أقتلوا المشركين ولا تقتلوا أهل الذمة وجهه كما لو قيل أقتلوا المشركين ولا تقتلوا بعضهم لأنه يخصص التخصيص إذا كان معلوماً وقال عما منته أن كان المخصص مجهولاً يسقط حكم العموم حتى لا يبقى حجة فيما بقي ويتوقف إلى البيان وأن كان معلوماً يبقى العام فيما وراءه على ما كان اعتباراً باستثناء المجهول والمعلوم كذا في الفصول ١٢ **قوله** بخبر الواحد ولقائل أن يقول هذا الكلام لا يكاد يصح ظاهراً بل حق القول أن يقول يجوز تخصيص الباقي بخبر الواحد أو القياس إلى أن يبقى الثلث اللهم إلا أن يقال إن خبر الواحد أو القياس من باب وضع المظهر موضع المضمرة والمعنى فإذا قام الدليل الظني من خبر الواحد والقياس على تخصيص الباقي يجوز تخصيصه ١٢ **قوله** لا يجوز تخصيصه لأنه لا يجوز إلا بما يجوز به النسبة وادعى الجمع الثلاثة بإجماع أهل اللغة فلو بقي تحت العام واحد أو اثنين لا يبقى العام حقيقة بل يصير نسبياً وأبطلوا نسخ العام من خبر الواحد أو القياس لا يجوز كذا في الفصول ولقائل أن يقول قد جاء تخصيص الجمع إلى الواحد بقوله تعالى فنادته الملائكة حيث أريدن بالملأئكة جبرئيل عليه السلام واجيب بأن أرادة الواحد والأثنين من باب المجاز لا من باب التخصيص فان قيل كيف يصح قوله وبعد ذلك لا يجوز وقد جوز التخصيص المعرف بلام الجنس النكرة الواقعة بعد النفي ومن وما إلى أن يبقى الواحد اجيب بأن كلام الشيخ في العام الذي هو جمع صيغة ومعنى المسلمين والمشركون أو معنى فقط كالقوم والرهبان **قوله** لأن المخصص بيانه أن المخصوص من العام إذا كان بعضاً مجهولاً كقول الأمير أقتلوا بني فلان ولا تقتلوا بعضهم احتل كل فرد معين أن يكون بأقليات العام وأن يكون داخل تحت دليل المخصوص فإذا قام الدليل على أنه من جملة ما دخل تحت دليل المخصوص ترشح جانب تخصيصه إذا كان بعضاً معلوماً فظاهر أنه معلول بعلته لأن الأصل في النقص التعليل تلك العلة احتملت أن يوجد في بعض الأفراد الباقية فثبت الاحتمال في كل فرد معين فإذا قام الدليل على وجود تلك العلة في هذا الفرد ترشح جانب تخصيصه فثبت أن العام داخل فيه الاحتمال على التقديرين في اختصاصه بالأفراد والقياس كذا في الفصول ١٢ **قوله** بعضاً مجهولاً كقوله تعالى واحل الله البيع وحرم الربوا فان قوله تعالى وحرم الربوا المخصوص مجهول قبل البيان بالاشياء الستة لأن الربوا في اللغة الفضل ونفس الفضل غير مراد بالاجماع لأن البيع ما شرع إلا للشرع بإح فالمراد من الربوا هو الشرعي وكان مجهولاً كذا في المعدن ١٢ **قوله** فإذا قام الدليل على

الشرعي وإن كان ظنياً كحديث الخطة في صورة الربو آية أنه إن الربو لما كان مجهولاً فسر الشارع في الأشياء الستة بقوله عليه السلام الخطة بالخطة الخ قبل بيان الشارع يثبت الاحتمال في كل فرد من أفراد البيع لا محالة أن يكون داخل تحت العام وأن يكون داخل تحت دليل المخصوص فاستوى الطرفين في حق المعين ولكن لا يعلم حال ما سوى الأشياء الستة ولهذا قال عمر رضي الله عنه خرج النبي عليه السلام عنا ولم يبين لنا أبواب الربوا أي بياناً شافياً فاحتاج العلماء إلى التعليل والاستنباط فعلة أبو حنيفة رحمه الله عليه بالتقدير والجنس والشأن في الطعام والتمنية ومالك بالاشتراك في الإخراج فعمل كل بمقتضى تعليله في تحريم ما يشاء وتحليل ما ياتي في باب القياس انشاء الله تعالى كذا في المعدن وغيره ١٢ **قوله** في المطلق المراد به الحصة الشائعة في المراد الماهية من غير ملاحظة خصوص كمال أو نقصان أو وصف فالماهية والفرد المنتشر منها فيه سيان يسمى مطلقاً وقد يفسر بما يتعرض لنفس الذات دون خصوص صفاتها فنحن في المطلق يحى على إطلاقه ولا يتقيد بوصف أو قيد من قبل الراي والسمع ولا يحمل على التقيد أيضاً إلا إذا تعدد الجمع وعند الشافعي يحمل عليه كذا في الحصول ١٢ **أحسن الحواشي على أصول الشافعي**

| | | |
|--------------------|---|-----------------------------|
| الأصل الأول الكتاب | ٩ | بحث العام المخصوص منه البعض |
|--------------------|---|-----------------------------|

وكذلك قوله تعالى **وَأَمْهَاتُكُمْ الَّتِي أَرْضَعَكُمْ يَقْتَضِي بَعْضُهُ**
 أي مثل ما ذكرنا الخبر بمقابلة العام أي حرمت عليكم ١٢ بيان أو تعليل لقوله تعالى ١٢

حرمة تكاح الرضعة وقد جاء في الخبر لا تحرم المصصة ولا المصتان
 بيان دورهن حتى دادن فهو فعل الرضعة كما أن المص فعله ١٢

ولا الأمومة ولا الأملاجات فلم يمكن التوفيق بينهما في ترك الخبر
 أي الخبر أي الكتاب ١٢

وأما العام الذي خص عنه البعض فحكمه أنه في العمل به في الباقي
 أي وجد ١٢ أي وجد ١٢ أي وجد ١٢

مع الاحتمال فإذا قام الدليل على تخصيص الباقي يجوز تخصيصه بخبر
 أي احتمال التخصيص في باقي الأفراد ١٢ أي أفراد ١٢

الواحد والقياس إلى أن يبقى الثلث وبعد ذلك لا يجوز تخصيصه بخبر
 أي التخصيص إلى بقاء الثلثة أفراد ١٢

جاء ذلك لأن المخصص الذي أخرج البعض عن الجملة لو أخرج بعضاً
 أي الدليل المخصص من آية أحد يشهد بطلانها أي عن جملة أفراد العام ١٢

مجهولاً يثبت الاحتفال في كل فرد معين في أزمان يكون يافياً تحت
 غير معين ١٢

حكم العام وجازان يكون تحت دليل المخصوص في شئ الطرآن
 أي معين ١٢

في حق المعين فإذا قام الدليل الشرعي على أنه من جملة ما دخل
 أي الفرد المعين ١٢

تحت دليل المخصوص ترشح جانب تخصيصه أن كان المخصص أخرج
 أي عن حكمه ١٢

بعضه معلوماً عن الجملة جازان يكون معلوماً بعلته موجوة في هذا الفرد
 أي مجموع أفراد ١٢

المعين فإذا قام الدليل شرعي على وجود تلك العلة في غير هذا الفرد
 التي تكون أفراد المخصص ١٢

المعين ترشح جهة تخصيصه فيعمل به مع وجود الاحتمال فصل في
 ذلك ١٢ في الباقي ١٢

المطلق والمقيد ذهب أصحابنا إلى أن المطلق من كتاب الله تعالى
 الحنفية ١٢

الشرعي وإن كان ظنياً كحديث الخطة في صورة الربو آية أنه إن الربو لما كان مجهولاً فسر الشارع في الأشياء الستة بقوله عليه السلام الخطة بالخطة الخ قبل بيان الشارع يثبت الاحتمال في كل فرد من أفراد البيع لا محالة أن يكون داخل تحت العام وأن يكون داخل تحت دليل المخصوص فاستوى الطرفين في حق المعين ولكن لا يعلم حال ما سوى الأشياء الستة ولهذا قال عمر رضي الله عنه خرج النبي عليه السلام عنا ولم يبين لنا أبواب الربوا أي بياناً شافياً فاحتاج العلماء إلى التعليل والاستنباط فعلة أبو حنيفة رحمه الله عليه بالتقدير والجنس والشأن في الطعام والتمنية ومالك بالاشتراك في الإخراج فعمل كل بمقتضى تعليله في تحريم ما يشاء وتحليل ما ياتي في باب القياس انشاء الله تعالى كذا في المعدن وغيره ١٢ **قوله** في المطلق المراد به الحصة الشائعة في المراد الماهية من غير ملاحظة خصوص كمال أو نقصان أو وصف فالماهية والفرد المنتشر منها فيه سيان يسمى مطلقاً وقد يفسر بما يتعرض لنفس الذات دون خصوص صفاتها فنحن في المطلق يحى على إطلاقه ولا يتقيد بوصف أو قيد من قبل الراي والسمع ولا يحمل على التقيد أيضاً إلا إذا تعدد الجمع وعند الشافعي يحمل عليه كذا في الحصول ١٢ **أحسن الحواشي على أصول الشافعي**

قوله بخبر الواحد انه لان الاطلاق وصف مقصود في كلامه هذا والزيادة عليه تكون نسخاً ورفعا بوصف الاطلاق فلا يجوز نسخ الكتاب اصله او وصفه بخبر الواحد او بالقياس لان الكتاب قطعي وخبر الواحد والقياس ظني خلاف الشافعي فانه يجوز الزيادة عليه بخبر الواحد والقياس ويجعل بياناً للمطلق من الكتاب لان المطلق يحقل التقييد بالبيان قلنا ان البيان يقتضي ساقية الاجمال لا جمل في المطلق لا مكان العمل به كذا في الفصول ١٢ **قوله** هو الغسل الخ فان قلت لا تسلم ان المأمور به هو الغسل على الاطلاق فانه ينأ فيه قوله تعالى اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم فيكون النية ثابتة بالكتاب قلت اشترط النية يقتضي ان لا يكون الماء طهورا بدون النية وقد قال الله تعالى انا انزلنا من السماء ماء طهورا فانه يقتضي ان يكون الماء طهورا بدون النية على الاطلاق واشترط النية يقتضي ان لا يكون مطهرا بدون النية وفيه ابطال هذا المنطوق وهو اقوى من المحذوف كذا في كتب الاصول ١٢ **قوله** على الاطلاق اي سواء كان مع النية او بدونها ومع الترتيب او بدونه وكذا اسائر السنن فلو شرط شيء من النية والترتيب ونحوهما للاختيار الواردة فيها لا يكون مطلق الغسل ويكون نسخ الاطلاق الكتاب باخبار الاحاد وذا لا يجوز كذا في المعدن **قوله** بالخبر وهو في النية قوله عليه السلام انما الاعمال بالنيات وانما لامر ما نوى فمن كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته الى الله ورسوله ومن كانت هجرته الى دنيا يصيبها او امرأة يتكهنها فهجرته الى ما هاجر اليه وفي الترتيب حديث هذا وضوء لا يقبل الله الصلوة الا به وكان مرتباً وفي الموطأ حديث امر صلى الله عليه وسلم رجلاً صلى وفي قد من لمعة بأعادة الوضوء والصلوة رواه ابو داود وفي التسمية حديث لا وضوء لمن لم يذكر اسم الله عليه رواه ابو داود واحمد غيرها كذا في شروح الحسائي ١٢ **قوله** وكذا لك اعم مثل ما اجرينا الغسل والمسه على اطلاقها وتركنا الخبر بمقابلة مطلق الكتاب قلنا في قوله تعالى الزانية و الزاني الخ ١٢ **قوله** الزانية والزاني اللام للعهد اي غير المحصنة وغير المحصن لان حكمها ثابت بقوله تعالى الشيخ والشيخه اذا نيا فارجموهما نكالا من الله او الحد يث او الاجماع وانما قد مر الزانية على الزاني لان الزنا ينبت من الشهوة وهي في النساء او قسرو قدم السارق على السارقة لان السرقة من الجراة وهي في الرجال اكثر ١٢ **قوله** حد الزنا لانه مقرون بفاء الجزاء اذا تقديرة الزانية والزاني اذا نيا فاجلدوا وهو عقوبة زاجرة فكان حد لان الحد هو العقوبة فاذا كان الجلد حداً او هو مطلق يقتضي ان يكون الجلد جزائياً في كونه زاجراً سواء كان مع التعريب او بدون فلو جعل التعريب حداً بالخير لا يكون الجلد الخالي عن التعريب حداً لان الزاجر هو المجموع فلا يكون بعضه زاجراً والمحد هو الزاجر فاذا لم يكن الجلد حداً كذا في الاطلاق كما مر في المثال السابق فافهم ١٢ **قوله** البكر بالبكر آة اي عقوبة زنا البكر بالبكر اي الذكر الذي لم يتزوج بعد بالانثى التي لم تتزوج والمراد بالبكر غير المحصن فالمحصن حد الرجم وقيد البكارة في كل منهما ليس احترازياً فلو احدهما بكار جلا او امرأة والاخر محصناً بالبكر جلد والمحصن يرحم ١٢ **قوله** وتعريب عام اي سنة واحدة اي يجوز في عقوبة الجنابة الاصران المذكوران اعني الجلد وتعريب عام نعطف التعريب على الجلد يقتضي كون المجموع حداً فلا يجوز الاكتفاء باحد هما بنص القرآن يقتضي كفاية الجلد وحده فصار هو جائزاً فرضلوا بقي التعريب جائزاً اصطلاحاً وهو ما استوى فعله وتركه ١٢ **قوله** بالبيت العتيق اي القديم من حجر عتيق اي قد يرمسأه قد يالانه اول بيت وضع للناس اوعتيق عن ايدى الجبابرة الا ترى كيف فعل الرب باصحاب الفيل او عن عتيق الطير اذا اقرى وصف البيت بالقوة لانه شديد البناء ولا منه عن التعريب كذا قالوا ١٢ **قوله** في معنى الطواف اذا الطواف هو الدوران حول البيت سواء كان مع الوضوء او بدونه فيقتضي ان يكون الا في مطلق الطواف آتياً بالمأمور به فلا يزداد عليه شرط الوضوء بخبر الواحد وهو قوله عليه الصلوة والسلام الطواف بالبيت صلوته كذا في المعدن ١٢ **قوله** شرط الوضوء ولما قل ان يقول ان الطهارة في الطواف مستفادة من دلالة النص لان قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق يفهم منه اي علة الطواف تعظيم البيت وفي الطواف حالة الحدث والجنابة اهانة المبيت آجيب باننا لا نسلم ذلك ولئن سلمنا قلنا انه لا يزداد على زعم الخصم حيث تنسك لا شرط الطهارة بخبر الواحد وان تمسك بالدلالة اجبت جواب آخر كذا في شروح المنار ١٢ **قوله** بالخبر وهو حديث رواه ابن حبان في صحيحه الطواف بالبيت الصلوة الا ان الله تعالى قد احل فيه النطق فمن نطق فيه لا ينطق الا بخبر واخرجه الحاكم ايضاً في مستدركه وسكت عنه والطبراني والبيهقي عنه واخرجه الترمذي ايضاً بلفظ الطواف حول البيت مثل الصلوة كذا في الحصول ١٢ **احسن الحواشي**

الاصل الاول الكتاب ١٠ **بحث المطلق اذا امكن العمل به لا يجوز الزيادة عليه**

اذا امكن العمل باطلاقه فالزيادة عليه بخبر الواحد والقياس من غير ضرورة الى تقييد ١٢ اي المطلق من كتاب الله تعالى وتقييد اطلاقه لا يجوز مناله في قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم فلما مأمور به هو الغسل على الاطلاق فلا يزداد عليه شرط النية والترتيب والتمسية عن قيد النية والترتيب والتمسية ١٢ **قوله** وكذا لك اعم مثل ما اجرينا الغسل والمسه على اطلاقها وتركنا الخبر بمقابلة مطلق الكتاب قلنا في قوله تعالى الزانية والزاني الخ ١٢ **قوله** الزانية والزاني اللام للعهد اي غير المحصنة وغير المحصن لان حكمها ثابت بقوله تعالى الشيخ والشيخه اذا نيا فارجموهما نكالا من الله او الحد يث او الاجماع وانما قد مر الزانية على الزاني لان الزنا ينبت من الشهوة وهي في النساء او قسرو قدم السارق على السارقة لان السرقة من الجراة وهي في الرجال اكثر ١٢ **قوله** حد الزنا لانه مقرون بفاء الجزاء اذا تقديرة الزانية والزاني اذا نيا فاجلدوا وهو عقوبة زاجرة فكان حد لان الحد هو العقوبة فاذا كان الجلد حداً او هو مطلق يقتضي ان يكون الجلد جزائياً في كونه زاجراً سواء كان مع التعريب او بدون فلو جعل التعريب حداً بالخير لا يكون الجلد الخالي عن التعريب حداً لان الزاجر هو المجموع فلا يكون بعضه زاجراً والمحد هو الزاجر فاذا لم يكن الجلد حداً كذا في الاطلاق كما مر في المثال السابق فافهم ١٢ **قوله** البكر بالبكر آة اي عقوبة زنا البكر بالبكر اي الذكر الذي لم يتزوج بعد بالانثى التي لم تتزوج والمراد بالبكر غير المحصن فالمحصن حد الرجم وقيد البكارة في كل منهما ليس احترازياً فلو احدهما بكار جلا او امرأة والاخر محصناً بالبكر جلد والمحصن يرحم ١٢ **قوله** وتعريب عام اي سنة واحدة اي يجوز في عقوبة الجنابة الاصران المذكوران اعني الجلد وتعريب عام نعطف التعريب على الجلد يقتضي كون المجموع حداً فلا يجوز الاكتفاء باحد هما بنص القرآن يقتضي كفاية الجلد وحده فصار هو جائزاً فرضلوا بقي التعريب جائزاً اصطلاحاً وهو ما استوى فعله وتركه ١٢ **قوله** بالبيت العتيق اي القديم من حجر عتيق اي قد يرمسأه قد يالانه اول بيت وضع للناس اوعتيق عن ايدى الجبابرة الا ترى كيف فعل الرب باصحاب الفيل او عن عتيق الطير اذا اقرى وصف البيت بالقوة لانه شديد البناء ولا منه عن التعريب كذا قالوا ١٢ **قوله** في معنى الطواف اذا الطواف هو الدوران حول البيت سواء كان مع الوضوء او بدونه فيقتضي ان يكون الا في مطلق الطواف آتياً بالمأمور به فلا يزداد عليه شرط الوضوء بخبر الواحد وهو قوله عليه الصلوة والسلام الطواف بالبيت صلوته كذا في المعدن ١٢ **قوله** شرط الوضوء ولما قل ان يقول ان الطهارة في الطواف مستفادة من دلالة النص لان قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق يفهم منه اي علة الطواف تعظيم البيت وفي الطواف حالة الحدث والجنابة اهانة المبيت آجيب باننا لا نسلم ذلك ولئن سلمنا قلنا انه لا يزداد على زعم الخصم حيث تنسك لا شرط الطهارة بخبر الواحد وان تمسك بالدلالة اجبت جواب آخر كذا في شروح المنار ١٢ **قوله** بالخبر وهو حديث رواه ابن حبان في صحيحه الطواف بالبيت الصلوة الا ان الله تعالى قد احل فيه النطق فمن نطق فيه لا ينطق الا بخبر واخرجه الحاكم ايضاً في مستدركه وسكت عنه والطبراني والبيهقي عنه واخرجه الترمذي ايضاً بلفظ الطواف حول البيت مثل الصلوة كذا في الحصول ١٢ **احسن الحواشي**

قوله في سمي الركوع وهو الميلان عن الاستواء بها يقع اسم الاستواء يقال ركعت التخلية اذا مالت الى الارض فلا يزال عليه شرط التعديل كما زاد ابو يوسف والشافعي بالخير وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا عري في خفف الركوع والسجود فمفصل فانك لم تصل لما قلنا من ان الزيادة نسخ فيجعل مطلق الركوع فرضا بحكم الكتاب والتعديل واجبا بمطلق الخبر فان قلت قوله تعالى واركعوا الخ يقتضي فرضية الجماعة لان كلمة مع للمصاحبة فتقتضي ان يكون الركوع مصاحبا للراكعين وهذا لا يتصور الا بالجماعة فيلزم فرضية الجماعة يؤدي الى القدرة على الغيب فالتكليف بها تكليف بما ليس في وسعه ولا يكلف الله نفسا الا وسعها فيكون قيد المصاحبة محمولا على الاستحباب كذا في صراحة الاصول وغيره **قوله** لان شرط آه اعلم ان التقييد بالاضافة او التوضيف قد يكون مغيرا للمعنى المطلق وخارجا له عن نفس طبيعة الاصلية كنور الايمان وظلمة الكفر وماء الورد وماء الشجر وامثالها وقد يكون مفيدا لخصوص فيه باقيا ذلك المطلق على طبعه حقيقة كغلام زيد ماء الورد ماء السماء لعين وماء السبخين وماء الزعفران والصابون والاشنان من هذا القبيل كما خالفه التراب عند الشافعي ايضا مطلق لم يخرج عن اطلاقه وطبعه فهو باق على اطلاق المستفاد من قوله تعالى نزلنا من السماء ماء طهورا فهو على صفة المنزل من السماء والتقييد لم يناف اطلاقه ثم المراد باطلاقه اطلاق مطلق الشيء لا اطلاق الشيء المطلق ولذا عبر عنه المص بغير مطلق السماء فهذا العموم من الاطلاق لا ينافي الخصوص في التقييد كذا في الاصول **قوله** قد بقي ماء مطلقا لان الماء المطلق ما يسبق الى الافهام عند اطلاق لفظ الماء وهذه المياه كذلك فاذا قيل هات الماء فجاء المخاطبة بماء الزعفران لا يخطا لغة بخلاف ماء الورد وماء المرق وماء البياض كذا في المعدن **قوله** اسم الماء جواب عما قال الشافعي من ان ماء الزعفران وامثاله ماء مقيد فلا يكون داخل تحت قوله تعالى فان لم تجد والتم فلا بد من يكون الماء باقيا على صفة المنزل من السماء ومحصل الجواب ان قيد الاضافة ما زال عنه اسم الماء لانه مفهوم عند اطلاق لفظ الماء فانه اذا قيل هات الماء فجاء بماء الزعفران لا يخطا لغة بخلاف ما لو جاء بها بالورد او ماء البياض قلنا فانه يخطا فصار اضافته الى الزعفران كالاضافة الى البير فانه يخرج عن مطلق الماء بهذه الاضافة فكذلك لا يخرج عن مطلق الماء باضافته الى الزعفران فيجوز التوضي به وشرط بقاءه على صفة المنزل من السماء تقييد للكتاب وذلك غير جائز كذا في الفصول **قوله** وخرج الخ جواب عما يرد علينا من ان الماء النجس داخل في الماء المطلق ايضا فلم يخرج التوضي به وخلاصة الجواب ان المقصود بالتوضي انها هو الطهارة كما قال الله تعالى ولكن يريد ليطهركم والماء النجس لا يقيده الطهارة فلم يكن داخل تحت قوله تعالى فان لم تجد وماء فكان النص مطلقا في الماء الطاهر كذا في كتب الاصول **قوله** ان الحد شرط الخ لا يجب الوضوء على المتوضي الذي ادى صلوة ولم يلحقه حدث حتى جاء وقت صلوة اخرى **قوله** بدون وجو الحد في حال فان قبل هذا الشكل يتجدد الوضوء على الوضوء قبل تجدد الوضوء انما هو لزيادة الفضيلة لا لتحصيل الطهارة او نقول انه من باب الطهارة عن دنس اللحم والاثم وهو بمنزلة النجاسة ويؤيده ما ذكره في شرح السنة المستحب ان يتوضأ لكل صلوة وان كان على الطهارة لانه ربما جرى على لسانه كذب او غيبة او شيء

| | | |
|--------------------|----|---------------------------------------|
| الأصل الأول الكتاب | 11 | بحث جواز التوضي بماء الزعفران وامثاله |
|--------------------|----|---------------------------------------|

في سمي الركوع فلا يزال عليه شرط التعديل بحكم الخبر ولكن يعمل بالخبر وهو الطمانينة في الركوع **قوله** على وجه لا يتغير به حكم الكتاب فيكون مطلقا لركوع فرضا بحكم وهو الطمانينة في الركوع **قوله** تعالى واركعوا مع الراكعين **الكتاب** التعديل اجبا بحكم الخبر وعنه هذا قلنا يجوز التوضي بماء الزعفران اي ان المطلق يجري على اطلاقه **وبكل ماء خالطه شيء طاهر** فغير واحد اوصافه لان شرط المصير الى ذلك الشيء الطاهر اي الماء الرجوع **التيتم** عدم مطلق الماء وهذا قد بقي ماء مطلقا فان قيد الاضافة ما زال عنه اسم الماء بل قرره فيدخل تحت حكم مطلق الماء وكذا نافية اي ماء الزعفران وامثاله لان وجود المقيد يلزمه وجود مطلقة اي باذنا **شرط بقاءه على صفة المنزل من السماء** قيد لهذا المطلق به يخرج وهو الاصل في باب التطهير **حكم ماء الزعفران والصابون والاشنان** وامثاله وخرج عن هذه حكم ما خالفه لم يزل عنه الرقة والسيلان **القضية** الماء النجس بقوله تعالى ولكن يريد ليطهركم والنجس لا يقيده اي الحكم **الطهارة** وبهذه الاشارة علم ان الحد شرط لوجوب الوضوء اي باشارة هذا النص وهو قوله تعالى ليطهركم **فان** تحصيل الطهارة بدون وجود الحد في حال قال ابو حنيفة فانه تحصيل الحاصل **رضي الله عنه** للمظاهر اجماع امراته في حال الاطعام لا يستأنف الاطعام لان الكتاب مطلق في حق الاطعام فلا يزال عليه شرط عدم اي غير مقيد بعدم المسيس حيث لم يقل من قبل زينة **المسيس** بالقياس على الصوم بل مطلق يجري على طهارة المقيد اي الجماع اي مثل الاطعام **على** تقييد وكذا لك قلنا الرقية في كفارة الظهار واليمين الواجبة **قوله** لا يستأنف الاطعام هذا عندنا وقال مالك كان في الاطعام مراد ايضا ولو كان ذكر عدم المسيس في التحريم مفيدا او كافيا لادب في الاطعام لم يعد به في الصوم ايضا كذا في الفصول **قوله** بالقياس على الصوم كما زاد مالك حيث قال اذا جامع في خلال الاطعام يبطل ما مضى ويستأنف الاطعام كما يستأنف الصوم اذا تخلله الجماع ولنا ان النص في الاطعام مطلقا سواء تخلله الجماع او لا فلو شرط عدم المسيس فيه بالقياس على الصوم يلزم تقييد المطلق من الكتاب بالقياس وهذا لا يجوز كذا في المعدن **قوله** وكذا لك قلنا الخ فان الرقية في كفارة الظهار وكذا لك في كفارة اليمين مطلقا عن قيد الايمان وفي كفارة القتل مقيدة بقيد الايمان فقااس الشافعي وقيد الرقية بالايمان في كفارة الظهار واليمين لان الكفارات كلها جنس واحد نحن نقول المطلق يجري على طهارة ولا يقيد بقيد الايمان لان الزيادة نسخ فلا يجوز في الكتاب بالقياس كذا في الفصول **حسن**

بما لا ثم فيه فينبغي ان يتجدد الوضوء لرفع ذلك الحد كما يتوضأ لرفع الحد الظاهر كذا في المعدن **قوله** لا يستأنف الاطعام هذا عندنا وقال مالك والشافعي احدا يستأنف واعتبروا بالصوم قلت قيد في القرآن بعدم المسيس في التحريم والصوم لا في الصوم بعد ذكره في التحريم فلو كان في الاطعام مراد ايضا ولو كان ذكر عدم المسيس في التحريم مفيدا او كافيا لادب في الاطعام لم يعد به في الصوم ايضا كذا في الفصول **قوله** بالقياس على الصوم كما زاد مالك حيث قال اذا جامع في خلال الاطعام يبطل ما مضى ويستأنف الاطعام كما يستأنف الصوم اذا تخلله الجماع ولنا ان النص في الاطعام مطلقا سواء تخلله الجماع او لا فلو شرط عدم المسيس فيه بالقياس على الصوم يلزم تقييد المطلق من الكتاب بالقياس وهذا لا يجوز كذا في المعدن **قوله** وكذا لك قلنا الخ فان الرقية في كفارة الظهار وكذا لك في كفارة اليمين مطلقا عن قيد الايمان وفي كفارة القتل مقيدة بقيد الايمان فقااس الشافعي وقيد الرقية بالايمان في كفارة الظهار واليمين لان الكفارات كلها جنس واحد نحن نقول المطلق يجري على طهارة ولا يقيد بقيد الايمان لان الزيادة نسخ فلا يجوز في الكتاب بالقياس كذا في الفصول **حسن**

الغليظة حتى لا يحمل للأول قبل دخول الزوج الثاني
وثالثاً انتهاء الحكمة الغليظة بدخول الثاني حيث
قال عليه السلام لا حتى تدن وفي التحم لان حكم الغاية
يخالف حكم المنها وبأنها عدم اشتراط الانزال
مطلقاً وتدني في اشارة الى ان اشبع وهو لا نزال
ليس بشرط وكذا التصغير اشارة الى ان القدس
القليل كاف في الحصول ١٢ قوله انما
الما موده حاصله ان علامة المطلق ان يصدق
حكمه على كل فرد منه على السوية والحكم
ههنا وهو الفرض لا يصدق على ادعاء كل بعض
كالنصف والثلاثين والا لكان كل منها فرضاً غير
صدق عليه ١٣ قوله نادر المطلق المحمل
فان قيل يحتمل ان يكون فعله عليه الصلوة في
السلام بياً نال السنة بان يكون مقدار الناصية
سنة فبأن دليل يحمل على انه بيان للمقدار
المفروض قيل لو كان مقدار الناصية سنة
لترك مرتين للجواز ولم يرد ذلك فانهم ١٤
قوله وقال البعض هذا جواب آخر للنقض الثاني
اي قال بعض اصحابنا قيل الدخول يثبت بالخبر
وهو من المشاهير فحينئذ لا يلزم تقييد الكتاب بخبر
الواحد بل بالخبر المشهور ١٥ قوله المشترك آية
المؤول قسم من المشترك بحسب الظاهر اذ هو
المشترك المصروف الى احد معانيه المرجح ارادته
بنحو من التأويل وضرب من الاجتهاد ولعل التحقيق
انه قسم له والفرق في جلي النظر بحسب الاعتبار
فاللفظ الواحد قبل الترجيح مشترك وبعد مؤول
او من حيث الاشتراك وتساويها وضعا مشترك
ومن حيث صرفه وتأويلها الى احد هما مؤول
فيحتمل ان في ثمان ايضاً كما اجتمع على الاول
في لفظ ومحل واحد وفي دقيق النظر بحسب الذات
اذا المشترك امر كلي ومفهوم معام يعرض اللفاظ
الخاصة وكذا المؤول وهذا ان المفهوم فان ثباتا كان
طبعاً وحقيقة اذ طبيعة احد هما مغايرة بالذات
للطبيعة الاخرى وان لم يكونا متباينين بالذات
كالعرضيات مع المعارضات اوضح العرضيات
الاخرى كالمضاحك والكاتب والانسان ثم تعريف
بما وضع التحم ليس على ظاهرة بل مرادة ما اطلق
او استعمل في عرفه التحم الطأط في معنيين
فمختلفين اي مرادين منه سواء كان اختلافاً
ناشياً من تعدد وضعه او كان متحدين في مفهومه
هو الموضوع له فمختلفين في عدم اجتماعهما في
الارادة او كانا مختلفين باختلاف الاحتمالين في
مدلوله المقصود منه وان كانا معناه واحد كما
في كنيات الطلاق بأش وبتة ومن ههنا يظهر
انه ليس مشترك الاصولي ما هو المشهور في العرف

الضمير الشان ١٢ الدلائل من بدین

يلا الى التاويل كما في حكم المهل بعد البيان غير ان الحكم وان اضيف الى الكتاب

قوله سقط آية اختلاف في جواز ارادة معنى لعم المعنيين على جهة الاشتراك المعنوي او بتأويل مسمى اللفظ على غلط الاطلاق المجازي وهو عموم المجاز ولا في جواز ارادة المجموع من حيث المجموع من اعتبار الجوز والجزء والصورة الواحدة انية لانه مغاير لكل منهما والواحد معين منهما ولمرتبة الكثرة ايضا فيجوز على التجوز بعلاقة الكلية والجزئية ولا في عدم جواز ارادة احد ههما من حيث انه موضوع له فاللفظ فيه حقيقة ارادة الاخر من حيث انه يناسبه فمن فيه لاجل لانه جمع بين الحقيقة والمجاز ولا في عدم جواز المتضادين كالمظهر والمخفي كذا في الفصول **قوله** اما على الحيض كما هو من ههنا الخ لانه لما اجمعوا على حمل على احد المعنيين مع امكان حمل على كل المعنيين بان يكون العدة بمضى ثلث حيض وثلث اطهار دل على ان ارادة كلا المعنيين باطل لان الآية اذا اختلف على اقوال كان اجماعا منهم على ان ما عداها باطل فذلك هذا الاختلاف يدل على ان ارادتهما من لفظ القرء باطل باجماعهم لان الحق لا يعدو وهم لما تقر في محله فهذه الصورة من الاجماع تدل على ان المشترك لا يستعمل المعنيين لانه لو كان مستحلا لهما معا لما جهر والمعنى الثاني بعد ان كان مدلول اللفظ مع المعنى الاول كيف والمباب باب الاحتياط فلا يسبيل الى ترك احد ههما وهذا هو معنى دلالة الاجماع كذا في الشرح

الاصول الاول الكتاب ١٣ بحث المشترك والمقوول

قوله سقط اعتبار ارادة غيره واهل الجمع العلماء رحمهم الله تعالى ^{من الصلوة الاولى فان بعد هم}

على ان لفظ القرء المذكور في كتاب الله تعالى محمول اما على الحيض كما هو من ههنا او على الطهر كما هو من ههنا ^{اي الحنفية} الشافعي وقال محمد

اذا اوصى لموالي بني فلان ولبنى فلان موال من اهل واهل من اسفل ^{الموصى اقبل البيان}

فما تبطل الوصية في حق الفريقين لا يستحالة الجمع بينهما وعدم الرجحان ^{الاصول الاولى}

وقال ابو حنيفة اذا قال لزوجتي انت على مثل في لا يكون مظاهرا لان ^{رجل}

اللفظ مشترك بين الكرامة والحرمة فلا يترشح جهة الحرمة الا بالنية ^{وهو انت على مثل اي}

وعلى هذا قلنا لا يجب النفي في جزاء الصيد لقوله تعالى فجنحوا ^{اي ان المشترك لا يعمى له}

قتل من النعمان المثل مشترك بين المثل صورة وبين المثل معنى وهو القيمة ^{او القيمة الجسدية}

وقد اريد المثل من حيث المعنى هذا النص في قتل الحمار والعصفور ونحوها ^{وهو القيمة}

بلا تفاق فلا يزداد المثل من حيث الصورة اذ لا يعمى للمشارك اذ لا يسقط ^{اي ذقت}

اعتبار الصورة لاستحالة الجمع ثم اذا ترجح بعض وجه المشترك بغالب الرأى ^{فمن الغالب}

يصير مؤولا وحكم المؤول وجوب العمل به مع احتمال الخطأ ومثله ^{فهو قسم من مطلق المشترك}

في الحكميات ما قلنا اذا اطلق الثمن في البيع كان غالب النقص البلد ذلك ^{الصفة دون القدر}

بطريق التاويل ولو كانت النقود مختلفة فسد البيع لما ذكرنا وحمل لا قراء ^{في البلد في المالية دون الرواج}

قوله سقط آية اختلاف في جواز ارادة معنى لعم المعنيين على جهة الاشتراك المعنوي او بتأويل مسمى اللفظ على غلط الاطلاق المجازي وهو عموم المجاز ولا في جواز ارادة المجموع من حيث المجموع من اعتبار الجوز والجزء والصورة الواحدة انية لانه مغاير لكل منهما والواحد معين منهما ولمرتبة الكثرة ايضا فيجوز على التجوز بعلاقة الكلية والجزئية ولا في عدم جواز ارادة احد ههما من حيث انه موضوع له فاللفظ فيه حقيقة ارادة الاخر من حيث انه يناسبه فمن فيه لاجل لانه جمع بين الحقيقة والمجاز ولا في عدم جواز المتضادين كالمظهر والمخفي كذا في الفصول **قوله** اما على الحيض كما هو من ههنا الخ لانه لما اجمعوا على حمل على احد المعنيين مع امكان حمل على كل المعنيين بان يكون العدة بمضى ثلث حيض وثلث اطهار دل على ان ارادة كلا المعنيين باطل لان الآية اذا اختلف على اقوال كان اجماعا منهم على ان ما عداها باطل فذلك هذا الاختلاف يدل على ان ارادتهما من لفظ القرء باطل باجماعهم لان الحق لا يعدو وهم لما تقر في محله فهذه الصورة من الاجماع تدل على ان المشترك لا يستعمل المعنيين لانه لو كان مستحلا لهما معا لما جهر والمعنى الثاني بعد ان كان مدلول اللفظ مع المعنى الاول كيف والمباب باب الاحتياط فلا يسبيل الى ترك احد ههما وهذا هو معنى دلالة الاجماع كذا في الشرح

قوله وقال محمد الخ عطف على قوله اجمع اي واهل الجمع

قال محمد وفي بعض النسخ وقع بغير الواو فيكون تعديلا على عدم جواز عموم المشترك او استيناف البيان ان

هذه الاصل من ذهب اصحابنا استشهدوا بآثارهم وانما خص محمد بن ابي حنيفة في حنفية ايضا لانه را عنه **قوله** عدم الرجحان الخ لا من مقاصد الناس مختلفة فمنهم من يقصد الاعلى لجازاة لانعامه وشكر الاحسان قال عليه السلام والتحية من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومنهم من يقصد الاسفل تقيما للاحسان فلذلك بطلت الوصية **قوله** لان اللفظ الخ فان قيل لا نسلم ان لفظ المثل مشترك بل هو خاص لانه وضع لمعنى واحد واختلاف جهة المماثلة لا يوجب الاشتراك قيل اراد ان لفظ المثل بمنزلة المشترك اي مشترك حكما في استحالة ارادة جهة المماثلة في مثل نسي وهذا لا يبيد تا مر لعدم جواز عموم المشترك لانه لما لم يجز الجمع في ما هو في حكم المشترك ففي المشترك الحقيقة اولى **قوله** لا يجب النظر الخ اي خلقة وقد قال بوجوبه الشافعي ومالك واحد وغيرهم ومحمد بن الحسن من اصحابنا حيث قالوا يجب النظر في ماله نظير في الخلقة ففي الظبي شاة وفي الارنب عناق وعندا ما منا الاعظم يجب المثل معنى وهي القيمة وبما انه اذا قتل الحرم صيدا فجزاؤه ان يقوم الصيد في المكان الذي قتل فيه او في اقرب المواضع اذا كان في بر فيقوم ذوا عدل ثم هو يخير ان شاء ابتاع بها هديا وذبحه ان بلغت هديا وان شاء اشترى بها طعاما ويتصدق على كل مسكين نصف صاع من براوصاعا من تمر و شعير وان شاء صاع على ما ذكر في موضعنا **قوله** بغالب الرأى الخ الحاصل بالقياس او خبر الراجح والقراة الخ الاخرى في النصوص واما مثال النقود في الحكميات فمبني على ما عرفت من ان ان المشترك لا يجب تعدد الوضع بل يكفي تعدد المختلفات ايضا ولو في معنى واحد من جهة اختلاف المصادر في او تكثر الموارد او غيرهما والمراد بغالب نقد البلد اي بلد البائع لا المتبايعين ما هي الروج فيه والارجح على غيره من الاثمان بالتعارف ومنه ان الاستعمال وهو احدى قرائن الارادة واما ما ذكرنا في كالتقياس والخبر في ايراث الظن وقوله مختلفة اي مختلفة للمالية والمراد به ان يكون الكل سواء في الرواج كذا في الهداية **قوله** يصير مؤولا الخ المؤول ما خوذ من آل يؤل اذا رجع واولته اذا رجعت صرقة لانه متى تأملت في اللفظ وصرفته عما يحتمل من الوجوه المحتملة الى وجه نقد رجعة اليه والمراد به ههنا هو المؤول من المشترك لا المؤول مطلقا فافهم **قوله** مع احتمال الخطأ اي في تاويله لان التاويل لا يكون با مطلق وهو يستلزم احتمال الغلط لان المجتهد يخطئ ويصيب وفي بعض النسخ لفظه على بدل مع لكن يكون على حينئذ بمعنى مع كما يقال فلان يجرى في العلوم على صغر سنه اي مع صغر سنه **قوله** فسد البيع الخ لا يستحالة الجمع وعدم الرجحان الا اذا ابيز احدهما حينئذ ترتفع الجهالة المفضية الى النزاع والفساد اما كان لاجلها **قوله** حمل الاقراء على الحيض الخ فان قيل حمل الاقراء على الحيض بدلالة لفظ الثلثة وحل هذا النكاح على الوطى بدلالة قوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره تفسيره لا تاويل حيث يحقها البيان القطعي من قبل المتكلم قيل لا نسلم انها تحقها البيان القطعي اذ لو كان كذلك لما اختلف العلماء فيها على ان الاختلاف في الاعتبار ودرث الشبهة ولا لفظ الثلثة لا يقتضيه ان يراد من القراء الحيض حتما بل يقتضيه ان يراد من الثلثة اقراء سواء كانت من الحيض او الاطهار كذا في الشرح **قوله** اي المؤول الخ ولا اسفل لان المشترك لا يعمى له **قوله** اي تعيين غالب نقد البلد **قوله** من استحالة الجمع وعدم الرجحان **قوله** احسن الحواشي

قوله الوقت وهو الجزء من الزمان لا كان أو نهان لأن ذكر اليوم لظرفية الفعل المقترون به فإذا كان غير ممتد كالدخل والخروج يكفي له نفس الظرف وهو مطلق الوقت والوقت كما يطلق على النهار يطلق على الليل **قوله** عن مطلق الوقت بخلاف ما إذا نسب إلى فعل ممتد كاللبس والركوب ونحوهما فإنه يقال لبست يوماً أو يومين وركبت يوماً أو يومين) فيجوز أن يكون اليوم عبارة عن بياض النهار رعاية للتناسب بين الظرف والمفعول فكأن الركوب واللبس فيهما امتد كذلك في النهار امتد **قوله** ثم الحقيقة أنواع ثلاثة وجه الحصول المعنى الحقيقي أما أن لا يكون مستعمل أي لم يخرج العادة الفاشية لعامة أهل العرف والاستعمال باستعماله في نفسه فصار ذلك منشأ لتلك الإرادة من لفظ ما كل الشجرة أو باستعماله من لفظه لا في نفسه كحلف وضع القدم وكل منهما مطلقاً وعموماً وفي خصوص مادة الكلام كما في الحلف حيث يراد الحقيقة في غير ما دة كما في الأنياب أو يكون مستعملاً في الحقيقة مستعملة وعلى الأول أما أن يمتنع إرادة الحقيقة امتناعاً عادياً بالتعذر أو التعمد أما في نفسه أو في الإرادة من اللفظ عمومياً وخصوصاً في مادة الكلام أو لا يمتنع ولا يقع بالنظر إلى العرف بالفعل فعلى الأول متعذرة وعلى الثاني محجوزة ثم المستعملة أما نادرة الاستعمال قليلة والمجاز شائعة وفاشية فالمجاز هو الواجب المتعين للإرادة في المتعذرة والمجوزة اتفاقاً والحقيقة هي المقدمة للمتعبنة عند كونها مستعملة استعمالاً فاشياً اتفاقاً وأما الخلاف في النادرة الشاذة مع كون المجاز متعارفاً فعنده الحقيقة أولى وعند هـ المجاز أولى **قوله** ينصرف ذلك إلى الاعتراف دون الكرع (وهو تناول الماء بفمه) وإن كان حقيقة الشرب هو الكرع لأن من لا يتدأء وصلية الغاية فيقتضي أن يكون ابتداء شربه من البير وذلك لا يتأتى إلا بالكراع خاصة لكنه متعذر فيترك الحقيقة حتى لو كرع بنوع مشتقة لا يحدث فيراد به الاعتراف أو الشرب بالأناجاء فيحدث جواز أحد هـ **قوله** فإن إرادة وضع القدم التي فيه إشارة إلى أن أهجر أن إنما يعتبر في الإرادة لا في العمل حتى لو كان معتبراً في العمل يستقيم إيراد وضع القدم في مثالها لا مكان وضع القدم في الدار **قوله** محجوزة عادة حتى لو وضع القدم من غير دخول لا يحدث فإن قيل وضع القدم حقيقة مستعملة فكيف إرادة عن امثلة المجوزة قلت هو محجوز بالنسبة إلى أحد جزئيه وهو وضع القدم الذي يحصل به الإدخال لا مطلق وضع القدم فإنه غير محجوز فيحدث كيف ما دخل حائياً أو متنعلاً **قوله** التوكيل بنفس الخصومة بأن قال لرجل وكلتك بالخصومة أو قال أنت وكيل بالخصومة في هذه الدعوى ونحوهما **قوله** ينصرف إلى مطلق جواب الخصم مجازاً فإن الخصومة نفسها محجوزة شرعاً قال الله تعالى ولا تنازعوا وألهم جوراً شرعاً كالحجج عادة لأن الظاهر من حال المسلمين أن يمتنعوا عن محجور الشرع لئلا ياتهم وعقلهم فالتوكيل بنفس الخصومة ينصرف إلى مطلق الجواب المحتوي على الرد والاقتراف حتى لو أقر على موكله بشيء جاز خلا للشأ في ربح وزفر من أصحابنا **قوله** كما يسعى أن يجب بلا أي بانكار ما ادعاه الخصم فإن حقيقة الخصومة وهي الانكار محققاً كان المدعي أو مبطلاً حراماً شرعاً **قوله** محجور شرعاً فإن قلت يرد عليه قوله إذا حلف لا يأكل لحماً فإنه منقوض بكونه حائثاً بكل لحم الآدمي مع أن أكله محجور شرعاً وكذا قوله لله على صوم هذه السنة فإنه يتناول الأيام المنهية حيث يجب قضاءها على ما في الفروع ولو كان المحجور شرعاً كالحجج رعاة لم يحدث بكل لحم الآدمي ولم أوجب عليه قضاء الأيام المنهية والجواب أن انعقاد اليمين على لحم الآدمي إنما هو لتضمن مطلق اللحم المذكور في اليمين أياً فصلاً ضمناً وكن أحالاً لا أيام المنهية فإنها داخلية في ضمن السنة لأنها جزءها والضمم لا يلتفت إليه فكم من شيء لا يعتبر قصد أو يثبت ضمناً فافهم **قوله** فإن لم يكن لها لحم أي فإن لم يكن للحقيقة مجاز متعارف أي أغلب وأكثر استعمالاً في التفاهم بل كانت الحقيقة والمجاز كلاهما مستعملين على السواء وكانت الحقيقة أكثر استعمالاً من المجاز فالحقيقة أولى لأن الأصل في الكلام الحقيقة ولم يوجد ما يعارضه فوجب العمل به بخلاف **قوله** لأنه لا يتيسر الوصول إليه إلا بكلفة ومشقة **قوله** تفريع على ترك الحقيقة والصرف إلى المجاز **قوله** أي على أن المتعذرة والمجوزة يصرفان إلى المجاز **قوله** وهو لا غنى والجوامع وجوداً نحن الماء فيهما **احسن الحواشي على أصول لسان**

قوله عن مطلق الوقت بخلاف ما إذا نسب إلى فعل ممتد كاللبس والركوب ونحوهما فإنه يقال لبست يوماً أو يومين وركبت يوماً أو يومين) فيجوز أن يكون اليوم عبارة عن بياض النهار رعاية للتناسب بين الظرف والمفعول فكأن الركوب واللبس فيهما امتد كذلك في النهار امتد **قوله** ثم الحقيقة أنواع ثلاثة وجه الحصول المعنى الحقيقي أما أن لا يكون مستعمل أي لم يخرج العادة الفاشية لعامة أهل العرف والاستعمال باستعماله في نفسه فصار ذلك منشأ لتلك الإرادة من لفظ ما كل الشجرة أو باستعماله من لفظه لا في نفسه كحلف وضع القدم وكل منهما مطلقاً وعموماً وفي خصوص مادة الكلام كما في الحلف حيث يراد الحقيقة في غير ما دة كما في الأنياب أو يكون مستعملاً في الحقيقة مستعملة وعلى الأول أما أن يمتنع إرادة الحقيقة امتناعاً عادياً بالتعذر أو التعمد أما في نفسه أو في الإرادة من اللفظ عمومياً وخصوصاً في مادة الكلام أو لا يمتنع ولا يقع بالنظر إلى العرف بالفعل فعلى الأول متعذرة وعلى الثاني محجوزة ثم المستعملة أما نادرة الاستعمال قليلة والمجاز شائعة وفاشية فالمجاز هو الواجب المتعين للإرادة في المتعذرة والمجوزة اتفاقاً والحقيقة هي المقدمة للمتعبنة عند كونها مستعملة استعمالاً فاشياً اتفاقاً وأما الخلاف في النادرة الشاذة مع كون المجاز متعارفاً فعنده الحقيقة أولى وعند هـ المجاز أولى **قوله** ينصرف ذلك إلى الاعتراف دون الكرع (وهو تناول الماء بفمه) وإن كان حقيقة الشرب هو الكرع لأن من لا يتدأء وصلية الغاية فيقتضي أن يكون ابتداء شربه من البير وذلك لا يتأتى إلا بالكراع خاصة لكنه متعذر فيترك الحقيقة حتى لو كرع بنوع مشتقة لا يحدث فيراد به الاعتراف أو الشرب بالأناجاء فيحدث جواز أحد هـ **قوله** فإن إرادة وضع القدم التي فيه إشارة إلى أن أهجر أن إنما يعتبر في الإرادة لا في العمل حتى لو كان معتبراً في العمل يستقيم إيراد وضع القدم في مثالها لا مكان وضع القدم في الدار **قوله** محجوزة عادة حتى لو وضع القدم من غير دخول لا يحدث فإن قيل وضع القدم حقيقة مستعملة فكيف إرادة عن امثلة المجوزة قلت هو محجوز بالنسبة إلى أحد جزئيه وهو وضع القدم الذي يحصل به الإدخال لا مطلق وضع القدم فإنه غير محجوز فيحدث كيف ما دخل حائياً أو متنعلاً **قوله** التوكيل بنفس الخصومة بأن قال لرجل وكلتك بالخصومة أو قال أنت وكيل بالخصومة في هذه الدعوى ونحوهما **قوله** ينصرف إلى مطلق جواب الخصم مجازاً فإن الخصومة نفسها محجوزة شرعاً قال الله تعالى ولا تنازعوا وألهم جوراً شرعاً كالحجج عادة لأن الظاهر من حال المسلمين أن يمتنعوا عن محجور الشرع لئلا ياتهم وعقلهم فالتوكيل بنفس الخصومة ينصرف إلى مطلق الجواب المحتوي على الرد والاقتراف حتى لو أقر على موكله بشيء جاز خلا للشأ في ربح وزفر من أصحابنا **قوله** كما يسعى أن يجب بلا أي بانكار ما ادعاه الخصم فإن حقيقة الخصومة وهي الانكار محققاً كان المدعي أو مبطلاً حراماً شرعاً **قوله** محجور شرعاً فإن قلت يرد عليه قوله إذا حلف لا يأكل لحماً فإنه منقوض بكونه حائثاً بكل لحم الآدمي مع أن أكله محجور شرعاً وكذا قوله لله على صوم هذه السنة فإنه يتناول الأيام المنهية حيث يجب قضاءها على ما في الفروع ولو كان المحجور شرعاً كالحجج رعاة لم يحدث بكل لحم الآدمي ولم أوجب عليه قضاء الأيام المنهية والجواب أن انعقاد اليمين على لحم الآدمي إنما هو لتضمن مطلق اللحم المذكور في اليمين أياً فصلاً ضمناً وكن أحالاً لا أيام المنهية فإنها داخلية في ضمن السنة لأنها جزءها والضمم لا يلتفت إليه فكم من شيء لا يعتبر قصد أو يثبت ضمناً فافهم **قوله** فإن لم يكن لها لحم أي فإن لم يكن للحقيقة مجاز متعارف أي أغلب وأكثر استعمالاً في التفاهم بل كانت الحقيقة والمجاز كلاهما مستعملين على السواء وكانت الحقيقة أكثر استعمالاً من المجاز فالحقيقة أولى لأن الأصل في الكلام الحقيقة ولم يوجد ما يعارضه فوجب العمل به بخلاف **قوله** لأنه لا يتيسر الوصول إليه إلا بكلفة ومشقة **قوله** تفريع على ترك الحقيقة والصرف إلى المجاز **قوله** أي على أن المتعذرة والمجوزة يصرفان إلى المجاز **قوله** وهو لا غنى والجوامع وجوداً نحن الماء فيهما **احسن الحواشي على أصول لسان**

الاصل الأول الكتاب ١٦ بحث تقسيم الحقيقة إلى ثلاثة أقسام

القدم عبارة عن مطلق الوقت لأن اليوم إذا أضيف إلى فعل لا يمتد **قوله** يكون عبارة عن مطلق الوقت كما عرفت فكان الجنب هذا الطريق لا بطريق الجمع بين الحقيقة والمجاز ثم الحقيقة أنواع ثلاثة **قوله** متعذرة ومجوزة ومستعملة وفي القسمين الأولين يصار إلى المجاز بالاتفاق ونظير المتعذرة إذا حلف لا يأكل من هذه الشجرة أو من هذه القدر فإن أكل الشجرة أو القدر متعذر فينصرف ذلك إلى ثمر الشجرة وإلى ما يحل في القدر حتى لو أكل من عين الشجرة أو من عين القدر بنوع تكلف لا يحدث وعلى هذا قلنا إذا حلف لا يشرب من هذه البير ينصرف ذلك إلى الاعتراف حتى لو فرضنا أنه لو كرع بنوع تكلف لا يحدث بالاتفاق ونظير المحجوزة لو حلف لا يضع الكرع تناول الماء بالفم لعدم وجود شرط الحنث وهو الشرب **قوله** قد مره في دار فلان فإن إرادة وضع القدم محجوزة عادة وعلى هذا قلنا التوكيل بنفس الخصومة ينصرف إلى مطلق جواب الخصم حتى يسع للوكيل أن يجب بنعم كما يسعى أن يجب بلا لأن التوكيل بنفس الخصومة محجور شرعاً وعادة ولو كانت الحقيقة مستعملة فإن لم يكن لها مجاز متعارف فالحقيقة أولى بخلاف أن كان لها **احسن الحواشي على أصول لسان**

له قوله متعارف اختلافوا في تفسير المتعارف قال مشائخ بلج المرحبة المتعارف بالتعامل وقال مشائخ العراق بالمراد بالتعارف التفاهم وقال مشائخ آذربايجان
الزهران ما قاله مشائخ العراق قول ابي حنيفة وما قاله مشائخ بلج قولها بليل ما اذا حلف لا ياكل لحما فاكل لحم الا في اول الخبز حدث عندنا عن المتعارف
يقع عينه فانه يسمى للحا ولا يحدث عند هملان التعامل لا يقع عليها لان لحمها لا ياكل عادة ١٢ قوله ابي حنيفة لان العمل بالاصل فكل من فلا يصار الى
الحلف عند وجوده الا بدليل ١٣ قوله اولى لان المقص هو المعنى والمعنى المجازي ههنا ارجح لانه اشتمل على قول حكم الحقيقة تحت عمومها وكان اولى ١٤
قوله ينصرف ذلك الى ولقاء ان يقول قد تقربا ان مبنى الايمان على العرف عند علماء ثنائو على الحقيقة عند الشافعي فكيف ينصرف اليه في مسائل
الخطبة والفراوات الى الحقيقة عند الامام ابي حنيفة وما هذا الا تناقضا وايضا انه ان يقول ان القرينة الصادقة عن الحقيقة فيما اذا كانت الحقيقة
مستعملة والمجاز متعارفا فائتة اول فان كانت قائمة وجب ان يعمل بالمجاز لا بتفاهم وان لم تكن قائمة وجب ان يعمل بالحقيقة بلا تفاهم في موضع
الخلافا ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من قولهم ان مبنى الايمان على العرف المستعمل في التفاهم في هاتين المسألتين الحقيقة والمجاز كلاهما
مستعملان بالتفاهم لكن المجاز اغلب واكثر استعمالا في

التفاهم وكثرة استعمال المجاز ليس بقرينة صارفة
عن الحقيقة عند هملان لان العلة لا ترجح زيادة من
جنسها فيقع اليه على الحقيقة وعند هملان هي قرينة صارفة
عن الحقيقة لان المجرى في مقابلة الرأى ساقط فاندفت
..... الاعتراضات باصلها ١٥ قوله الى عينها فان
حقيقتها ان ياكل من عين هذه الخطبة وهذا المعنى
الحقيقي مستعمل في العرف لا يراها تغل وتقل وتوكل قصدا
لكن المعنى المجازي هو اكل الخبز المتخذ منها غالب استعمال
في العادة فعندنا لا يحدث بعين كل عين الخطبة وعند هملان
يحدث باكل الخبز وباكل الخبز وعين الخطبة على سبيل
عموم المجاز ١٦ قوله وكذا اي مثل الحقيقة والمجاز
المتعارف في المسألة السابقة الحقيقة والمجاز في مسألة
الشرب ١٧ قوله كذا فندى الحقيقة مستعملة وان كان
قليلا لان اهل البوادي والقري يشربون ذلك فينصرف
اللفظ اليه وقد روى عنه صلى الله عليه وسلم هل عندكم ماء
بات في شن والا كرهنا كذا في المعدن ١٨ قوله المجاز
المتعارف لانه هو المتعارف من الكلام يقال بنو فلان يشرب
من الودي ومن الفرات ويراد به شرب ما فيها على اطلاق
سواء كان بالكرع والاعتراض او بالاناء فيحمل عليه دلالة
العرف ولكونه متناولا للحقيقة بعمومه كذا في المعدن ١٩
قوله ثم المجاز لم اعلم انه لا خلاف في ان المجاز خلف
عن الحقيقة بدليل انه لا يثبت الا عند فوت معنى الحقيقة
وتعد العمل بها في انه لا يثبت لثبوت الخلف من تصور
الاصل وفي ان الحقيقة والمجاز من اوصاف اللفظ لا من
اوصاف المعنى ولهذا اقالوا الحقيقة لفظ استعمال في كذا
والمجاز لفظ استعمال في كذا توضيحه ان عند ابي حنيفة
التكلم بقوله هذا الاسد للشجاع خلف عن التكلم بقوله
هذا الاسد للهيكل المعلوم من غير نظر في ثبوت الخلفية
الى الحكم وهو الشجاعة ثم يثبت الحكم بناء على صحة
التكلم كما يثبت الحقيقة بناء على صحة التكلم وعند هملان
هذا الاسد للشجاع خلف في اثبات الشجاعة عن قوله هذا
اسد للهيكل في اثبات الاسدية هذا هو المراد من خلفية
حكم المجاز عن حكم الحقيقة عند هملان ما تقر دانهما من
اوصاف اللفظ لا من اوصاف المعنى اتفاقا وليس المراد ان شجاعة
الشجاع خلف عن اسدية الهيكل هذا اما اختاره المحققون
في تفسير الخلفية على القولين لهما ان الحكم هو المقصود
لا نفس العبارة اعتبارا بالخلفية ولا صالة فيها هو المقصود الى
من اعتبارا في غيره ولا في حنيفة ان الحقيقة والمجاز من
جنس الالفاظ باجماع اهل اللغة فكان المجاز لفظ تخلف عن
لفظ الحقيقة ويظهر من الخلاف في انه يشترط لثبوت المجاز
امكان الحقيقة في نفسها عند هملان لو لم تكن ممكنة لا يصار الى

| | | |
|---------------------|----|--|
| الاصول الاول الكتاب | ١٤ | بحث كون المجاز خلفا عن الحقيقة عند ابي حنيفة |
|---------------------|----|--|

مجاز متعارف فالحقيقة اولى عند ابي حنيفة وعند هملان العمل
اي المذكور من الحقيقة المستعملة والمجاز المتعارف ١٢
بعموم المجاز اولى مثاله لو حلف لا ياكل من هذه الخطبة ينصرف
اي حلفه ١٣ اي الخطبة ١٤ اي حلفه ١٥ اي حلفه ١٦
ذلك الى عينها عند حلفه لو اكل من الخبز الحاصل منها لا يحدث عند
اي حلفه ١٧ اي حلفه ١٨ اي حلفه ١٩
وعند هملان ينصرف الى ما تضمنته الخطبة بطريق عموم المجاز فيحدث
اي الخطبة ٢٠ اي الخطبة ٢١
باكلها وباكل الخبز الحاصل منها وكذا لو حلف لا يشرب من الفرات
هو عادة عوام العرب كالبهايم ٢٢ اي حلفه ٢٣
ينصرف الى لشرب منها كرهنا عند هملان الى المجاز المتعارف وهو
اي الفرات ٢٤ وهو تناول الماء بالفم من موضعه ٢٥
شرب ماؤها باي طريق كان ثم المجاز عند ابي حنيفة خلف عن الحقيقة
سواء شرب بالكرع او بالاعتراض او بالاناء ٢٦ اي حلفه ٢٧
في حق اللفظ وعند هملان خلف عن الحقيقة في حق الحكم حتى لو كانت
اي حلفه ٢٨ اي حلفه ٢٩
الحقيقة ممكنة في نفسها الا انه امتنع العمل بها لما منع يصار الى المجاز
اي وان لم تكن الحقيقة ممكنة ٣٠ اي حلفه ٣١
والاصار الكلام لغوا وعند هملان يصار الى المجاز وان لم تكن الحقيقة ممكنة
اي حلفه ٣٢ اي حلفه ٣٣
في نفسها مثاله اذا قال لعبد وهو اكبر سنا منه هذا ابني لا يصار
اي حلفه ٣٤ اي حلفه ٣٥
الى المجاز عند هملان استيالة الحقيقة وعند هملان يصار الى المجاز حتى
اي حلفه ٣٦ اي حلفه ٣٧
يعتق العبد وعلى هذا يخرج الحكم في قوله له على الف او على هذا
اي حلفه ٣٨ اي حلفه ٣٩
الجد او قوله عبدى او حمارى حر ولا يلزم على هذا اذا قال لامرأة
اي حلفه ٤٠ اي حلفه ٤١
هذه ابنتى ولها نسب معروف من غيره حيث حرم عليه
اي حلفه ٤٢ اي حلفه ٤٣

المجاز وصار الكلام لغوا وعند هملان يصار الى المجاز وان لم تكن الحقيقة ممكنة في نفسها كذا في الفصول ١٢ قوله في حق اللفظ يعني ترتيب حكم المجاز يقتضيه صحة الكلام بحسب
العربية من الاشتغال على مبتدأ والخبر والتوافق تدكيرا وتائيدا وافرادا وتعدا مع قطع النظر صحح عن امكان ترتيب حكم الحقيقة فيه ١٣ قوله ابني الخ
فقوله هذا ابني مراد به الحر يته خلف عن هذا ابني مراد به البنت فيعتق العبد لانه قد وجد ما يصح الاستعارة به هذا الكلام وهو استقامة
الاصل من حيث العربية لان هذا الكلام صحيح بعبارة من حيث كونه مبتدأ وخبر موضوعا لاثبات الحكم وقد تعدى العمل بالحقيقة لا يستحق ان يكون الولد
اكبر سن من والده فتعين المجاز فيراد به العتق بطريق ذكر الملزوم وارادة اللازم وعند هملان المجاز خلف عن الحقيقة في حق الحكم اي حكم هذا ابني مراد به
الحر يته خلف عن حكم مراد به العتق فينبغي ان يكون الاصل في موضوع صحيح موحيا للحكم على الاحتمال لكن تعدى العمل به بعرض فيصار الى المجاز فعند هملان
هذا الكلام لغوا ليعتق به العبد لان امكان المعنى الحقيقة الذي شرط لصحة المجاز لا يوجد في هذا الكلام لان اكبر سن لا يمكن ان يكون ابنا للاصغر فلا يحمل على
المجاز الذي هو العتق فقد كره ١٤ قوله يعتق العبد لان المجاز خلف منها في التكلم وقوله هذا ابني كلام صحيح موضوع لثبوت المعنى بصيغة وهو البنت
الا انه امتنع الحقيقة ههنا فيصار الى المجاز وهو العتق لانه لا يزم البنت فيعتق ١٥ قوله على هذا الجد ارغندا هملان يصار الى المجاز لان حقيقة الكلام

له قوله لان هذا الجواب عن الايراد المذكور وحصوله ان قوله هذه ابنتي لا يمكن ان يجعل مجازا عن الطلاق لان حقيقة البنتية منافية للنكاح فكانت منافية لحكمه ايضا وهو الطلاق فلا يراد بذلك الطلاق للتنافي بينهما **قوله** لو صح ليس المراد بالصحة ههنا ما يقابل الفساد بل هو معنى الثبوت اي لو ثبت مؤيد وهو البنتية والصحة بمعنى الثبوت وجاءت في لغة العرب كما قال الشاعر صح عند الناس اني عاشق وتما منه يا صبيح الوجه يارطب البدن يا قريب العهد من شرب اللبن صح عند الناس اني عاشق به غير ان لم يعي فواعتققي لمن روحه روي وروحى روحه من راي روحين حلا في البدن **قوله** بخلاف الجواب يرد عليه بان البنتية منافية للملك فيكون منافيا لحكمه وهو العتق كما ان البنتية منافية للنكاح فيكون منافيا لحكمه وهو الطلاق فكيف يصح استعارة البنتية للعتق في قوله هذا ابنتي فاجاب بقوله بخلاف هذا **قوله** فصل اهلنا في المص من التفريعات شرع في بيان علاقات المجاز فقال فصل في تعريف طريق الاستعارة وهو في عرف الاصوليين يرادف المجاز وعند اهل البنية قسم من المجاز فان المجاز عند ههنا كانت في علاقة التشبيه ويسمى استعارة باتساصها وان كانت في علاقة غير التشبيه من علاقات الخمس والعشرين مثل السببية والمسببية والحال والمحل واللازم والمزوم وغيرها يسمى مجازا هم سلا كذا في نورا الانوار **قوله** الاستعارة الاستعارة استعمال اللفظ المعنى المجازي لا اتصال ومناسبة بين الحقيقة والمجاز والمناسبة قد يكون من حيث المعنى كالتشجاع يسمى سلا لوجود المعنى الخاص للاسد وهو الشجاعة وقد يكون من حيث الذات كما يسمى الحدت غائطار والغائطار في كلام العرب المكان المظلم من الارض ولكن بينهما اتصال من حيث الذات لان كل من اراد الحدت يختار مكانا مظلمتا فيسمى باسم الغائطار لا اتصال ذاتيها مجازا ثم الاستعارة المجاز على نوعين لغوي وعقلي اما اللغوي فهو استعمال في غير ما وضع له والعقلي هو نسبة الحكم الى غير من له كما يقال انبت الربيع البقل ثم اللغوي على نوعين مستعار ووسرسل فالمستعار استعمال اللفظ في غير ما وضع له لعلاقة التشبيه والمرسل استعمال اللفظ في غير الموضوع له لعلاقة غير التشبيه ثم المستعار على اربعة اوجه مصرية وهي ذكر المشبه به وارادة المشبه نحو اسد في الحكماء وكناية وهي ان يذكر المشبه ويراد به المشبه به اي عكس المصرية وتخييلية وهي اثبات لازم المشبه به المتروك للمشبه المذكور وترشيحية وهي ذكر ملائم المستعار منه مثال هذه الثلاثة في قول الشاعر **قوله** واذا المنية انشبت اظفارها في الفيت كل تميم لم ينفع في ذكر المنية وارادة السبع مثال الكناية وذكر الموازم وهي الالفاظ مثال التخييلية وذكر النشيب وهو ملائم مثال الترشيحية **قوله** بين السبب المحض هو ما يكون مقضيا الى الحكم في الجملة بدون ان يكون موضوعا له مثل البيع فانه يفضي الى ثبوت ملك المتعة اذا صادف الجوازي وان لم يكن موضوعا له ومثل الاعتاق فانه يفضي الى ازالة ملك المتعة اذا صادف الجوازي وان لم يكن موضوعا له والكل سبب المحض لان السبب قد يطلق على العلة مجازا يقال شراء سبب للملك والنكاح سبب للحمل كذا في المعدن **قوله** من الطرفين اي من الجانبين حتى جاز ذكر العلة وارادة الحكم وان يذكر الحكم وترادف العلة لان كل واحد منهما مقتضى الى الاخر اذ الحكم لا يثبت الا بالعلة فيكون مضافا اليها وتايعا لها من حيث الوجود والعلة لو تشرع الا الحكم احق لانكون مشروعة في محل لا يتصور تشريع الحكم فيه نحو بيع الخمر ونكاح المحارم فكانت مقترة الى الحكم تابعة له من حيث الغرض واذا كان كذلك استتبع اتصال كل واحد منهما بالآخر فيعجزوا الاستعارة من الجانبين **قوله** وهو استعارة الاصل

الفرع اي السبب للحكم دون عكسه بان يقول انت حرة ويريد به انت طالق او تقول بعت نفسي منك وتريد به النكاح ولا يجوز ان يقول انت طالق ويريد به انت حرة وان يقول لكنتك ويريد بعثك لان السبب محتاج الى السبب من حيث الثبوت والسبب محتاج اليه من حيث الشرعية لان العتاق لم يشترط الا لاجل زوال ملك الرقبة وزوال ملك الرقبة حصل معه اتفاقا في بعض الاحيان وكذا البيع انما تشترط للملك الرقبة وحل الوطى فالحاصل معه اتفاقا في بعض الاحوال اي فيما اذا كان المبيع امثلا يجوز ان يذكر السبب ويراد به السبب اذا كان السبب مختصا بالسبب كقوله نعم اني اعصر خمر فان الخمر لا يكون الا من العنب فيجوز الافتقار من الجانبين كذا في نورا الانوار **قوله** اذ لم يجتمع في ملك كل العبد لانه بعد ملك النصف الاخر لا يوصف بملك العبد ولا يقال انه مالك العبد فالاخرى ان رجلا يقول والله ما ملكت ما عني درهم قط ولعله ملكها وزيادة متفرقة لكن لما لم يجتمع في ملكه ما تاردهم يكون صادقا كذا في المعدن **قوله** عتق النصف الثاني الخ وملا الفرق بين هاتين المسألتين على اصل متفرق في الشرع وهو ان المطلق قد تقيد بدلالة العرف والعادة ايضا كطلق اسم الدرهم يتقيد بنقد البلد فطلق الملك

الاصل الاول الكتاب بحث تعريف طريق الاستعارة ١٨ كما جعل قول المولى لعبه الاكبر ههنا ابنتي مجازا عن العتق ١٢

ولا يجعل ذلك مجازا عن الطلاق سواء كانت المرأة صغيرة سنا **قوله** اي قوله هذه ابنتي اي هذه ابنته **قوله** منه او كبرى لان هذا اللفظ لو صح معناه لكان منافيا للنكاح فيكون منافيا لحكمه وهو الطلاق ولا استعارة مع وجود التنافي بخلاف قوله هذا ابنتي فان البنتية لا تتنافى ثبوت الملك للاب بل يثبت الملك له ثم يعتق عليه **قوله** اي على الاب **قوله** فصل في تعريف طريق الاستعارة اي الطريق الموصل الى صحة الاستعارة **قوله** اعلم ان الاستعارة في حكم الشرع مطردة بطريقين احدهما الوجود الاتصال بين العلة والحكم الثاني لوجود الاتصال بين السبب المحض والحكم فالاول منهما يوجب صحة الاستعارة من الطرفين والثاني يوجب صحة الاستعارة من العلة والحكم **قوله** اي الاتصال بين العلة والحكم **قوله** صحتها من احد الطرفين وهو استعارة الاصل للفرع مثال الاول فيها اذا قال ان ملكك عبد فوحر فملك نصف العبد فباعه ثم ملك النصف الاخر لم يعتق اذ لم يجتمع في ملكه كل العبد لو قال ان اشتريت عبدا فهو حر فاشترى نصف العبد فباعه ثم اشترى النصف الاخر عتق النصف الثاني ولو عني بالملك الشراء او بالشراء **قوله** الملك صحته نية بطريق المجاز لا بالشراء علة الملك والمملك حكم نعمت الاستعارة بين العلة والمعلول من الطرفين لانه فيكون تخفيفا **قوله** اي القائل

لا يجوز ان يقول انت طالق ويريد به انت حرة ويريد به انت طالق ويريد بعثك لان السبب محتاج الى السبب من حيث الثبوت والسبب محتاج اليه من حيث الشرعية لان العتاق لم يشترط الا لاجل زوال ملك الرقبة وزوال ملك الرقبة حصل معه اتفاقا في بعض الاحيان وكذا البيع انما تشترط للملك الرقبة وحل الوطى فالحاصل معه اتفاقا في بعض الاحوال اي فيما اذا كان المبيع امثلا يجوز ان يذكر السبب ويراد به السبب اذا كان السبب مختصا بالسبب كقوله نعم اني اعصر خمر فان الخمر لا يكون الا من العنب فيجوز الافتقار من الجانبين كذا في نورا الانوار **قوله** اذ لم يجتمع في ملك كل العبد لانه بعد ملك النصف الاخر لا يوصف بملك العبد ولا يقال انه مالك العبد فالاخرى ان رجلا يقول والله ما ملكت ما عني درهم قط ولعله ملكها وزيادة متفرقة لكن لما لم يجتمع في ملكه ما تاردهم يكون صادقا كذا في المعدن **قوله** عتق النصف الثاني الخ وملا الفرق بين هاتين المسألتين على اصل متفرق في الشرع وهو ان المطلق قد تقيد بدلالة العرف والعادة ايضا كطلق اسم الدرهم يتقيد بنقد البلد فطلق الملك

له قوله لا يصدق في دعوى الاستعارة لما فيه تخفيف عليه ولانه ادى خلاف الظاهر هو ان كان امينا مقبول القول في اظهار امر مبطن لكنه مع هذا متم فيه لان البحث فيما يتضرر هو على تقدير ابقاء اللفظ على الحقيقة وقول المتهم غير مقبول ١٢ قوله لان التخيير بحقيقة التخيير ان التخيير بحقيقة يوجب زوال ملك الرقبة وبواسطة زوال الرقبة يوجب زوال ملك البضع فكان التخيير سببا محضا لزوال ملك المتعة لكونه مفضيا اليه لانه لان العلة هي التي لا يتخلل بينها وبين الحكم واسطة لان العلة لا تنفك عن الحكم والتخيير قد يوجد دون زوال ملك المتعة التخيير بالعبد والاخت من الرضاة ونحوهما كذا في المعدن ١٣ قوله فجاز ان يستعار عن الطلاق التخيير على طريق ذكر السبب واردة المسبب وانما يحتاج الى النية لان المحل المضاعف اليه غير متعين لهذا المجاز فهو يحقل حقيقة وصف الخدمية الى النية لتعين المجاز بخلاف استعارة الفاظ التمليك للنكاح فان اضافتها الى الحركة لا تدل الا على النكاح وكذا استعارة هذا البني لان اضافتها الى العبد لا تدل الا على الحرية ١٤ قوله ولا يقال التخيير حاصل الايراد هو توهم انه (اي قوله حررتك) استعارة للطلاق فيكون اللفظ (اي قوله حررتك) نايلنا بطلقتك والنايل له حكم المنوب عنه وهو الطلاق الصحيح وبه يقع الرجعي دون البائن فيلزم ان يصح الرجعة مع انها لا تصح وحصول الجواب ان المسبب ليس هو الطلاق الصحيح (حق يقع به الرجعي) بل زوال ملك المتعة فيكون استعارة عن معنى المنزلة ملك المتعة ولا يخفى انه مصداقها انها هو الطلاق البائن فيقول الاموالى انه (اي قوله حررتك) مستعارة للبائن لانه هو المنزلة ملك المتعة لا الرجعي لانه لا يزيل ملك المتعة للزوج والا لسمي يصح الرجعة له فمشتا عن الاشتباه فاسد فكذا اما هو مبني عليه كذا في الفصول ١٥ قوله والتمليك التخيير هذا من هبنا وبه قال لجاهد والثوري والحسن بن صالح ومالك وابو ثور وابوعبيد وقال الشافعي لا يجوز الا بلفظ النكاح والتزويج وهو قول احمد وسعيد بن المسيب وعطاء والزهرى لم وجوه منها ان التزويج هو التلقيق والنكاح هو الضم ولا ازدواج بين المالك والمملوك ومنها ان النكاح مناف للتمليك فلا يراد ولد المملك احد الزوجين الا خرفسد النكاح ولولم ينافه لتاكديه ولنا ايضا وجوه منها ما قاله المصنفان التملك والهبة وامثالهما سبب لملك المتعة في محلها بواسطة ملك الرقبة وملك المتعة يثبت بالنكاح والسببية طريق المجاز ولا يعكس لانه لا يستعار اسم المسبب للسبب والضم ظاهر بين المالك ومملوكه بالوطي عند المحلية والفساد انما هو لعدم الحاجة ... او قلب الموضوع والنكاح انما شرع للحاجة فهو ضروري اذ الاصل الحرية في الفروج اولتنا في الواجب من وجوب المهر والنفقة والسكنى ومنع الغزل والقسم وغيرها من الحقوق للنكاح اذ في مملوكية الكل والبعض فقط والتعاقس ولا تشرى في تعيين اللفظ علانه غير ثابت بالنص ويجب عندنا اطلاع المشهور على المراد بالتعذر والقربية او لفظ خارج او انه لا يجب النية عند ذكر المهر ولا يجب مطلقا ولا يجب الاطلاع كما لا يجب علم العاقد بمضمون اللفظ عندنا فقد سقط وجوبه كذا في الفصول ١٢ قوله فكانت الهبة التخيير اذا كان موجب الهبة هكنا فلا جرم كانت الهبة سببا محضا التخيير ١٣ قوله وكذا لك لفظ التمليك والسبب سبب ملك المتعة فجاز ان يستعار عن النكاح فان قلت ملك المتعة في النكاح غير ملك المتعة الثابت في ملك اليمين فان به يثبت المحلية الطلاق والابلاء والظهار والخلع واللعان وذلك لا يقبل الطلاق فلم يكن الفاظ التمليك سببا لهذا النوع من ملك المتعة قلت الملك المتعة عبارة عن ملك الانتفاع والوطي وهو لا يختلف في ملك النكاح وملك اليمين وتغايرهما محالا ذاتا فانه في باب النكاح يثبت قصد اوفى ملك اليمين يثبت تبعا ١٨ قوله ثم في كل موضع يكون المحل متعينا النوع من المجاز كما اذا قال للحرمة الاجنبية مملكتي نفسك فقالت مملكتك ينعقد النكاح ولا حاجة فيه الى النية لكون المجاز متعينا فان النية لتعيين احد المحققين ولا احقال ههنا والحاصل انه ينعقد النكاح بلفظ الهبة والتمليك بدون النية لانه تعدد اثبات الحقيقة وهو ملك الرقبة في الحرمة فصار مجازا عن ملك المتعة حذر عن الالغاء ١٩ قوله لا يحتاج فيه الى النية اي نية المجاز بل يثبت بلا نية فان قيل اذا قال لعبد هذا البني ينبغي ان لا يتعين العتق ويحتاج الى النية لان الناس تعارفوا ارادة معنى التكريم واظهار الشفقة في قولهم هذا ولدي قيل معنى التكريم واظهار الشفقة لا ينافي ارادة الحرمة فجاز اذ هي جامعة للمعنيين اعني الحرمة للشفقة والتكريم ٢٠ قوله لا يحتاج فيه الى النية بل يثبت بلا نية كما اذا اضاف الفاظ التمليك الى الحرمة الاجنبية تعين المجاز وهو المنزلة بخلاف ما اذا اضاف الفاظ العتق الى الحرمة المنكوحة حيث لا يتعين المجاز وهو الطلاق لانه ارادة الحقيقة وهو العتق عن الخدمة فيحتاج الى النية م

في حقه لا يصدق في حق القضاء خاصة لمعنى التهمة لا لعدم اي لقائل ١٢ لانه ادعى خلاف الظاهر ١٣ من ترك الحقيقة ١٤

صح الاستعارة ومثال الثاني اذا قال لمرأته حررتك ونوى به الطلاق فيصدق ديانة لا قضاء ١٥ راي الاستعارة بين السيد والحكم ١٦

يصح لان التخيير بحقيقة يوجب زوال ملك البضع بواسطة زوال اي معنى الوضع الحقيقي ١٧ اي التخيير ١٨

ملك الرقبة فكان سببا محضا لزوال ملك المتعة فجاز استعارته اي عن معنى لكونه مفضيا اليه ١٩ لعله ٢٠

عن الطلاق الذي هو منزلة ملك المتعة ولا يقال لو جعل مجازا بطريق ذكر السبب اذ اارة المسبب ٢١

عن الطلاق لو جب ان يكون الطلاق الواقع به رجعا كصريح الطلاق اي عن لفظ الطلاق الصحيح ٢٢ اي بقوله حررتك ٢٣ يكون رجعا ٢٤

لانا نقول لا نجعله مجازا عن الطلاق بل عن المنزلة ملك المتعة دون الرجعي ٢٥ اي التخيير ٢٦

وذلك في البائن اذ الرجعي لا يزيل ملك المتعة عندنا ولو قال امته اي ازالته ٢٧ الطلاق ٢٨ فان يملك فيه الرجعة بدو النكاح لبقاء ملك المتعة ٢٩

طلقتك ونوى به التخيير لا يصح لان الاصل جازا يثبت به الفرع وهو ههنا السبب ٣٠ وهو حكم ٣١ اي بطقتك ٣٢

اما الفرع فلا يجوز ان يثبت به الاصل على هذا نقول ينعقد النكاح بلفظ الهبة والتمليك ٣٣ اي الاستعارة والسبب ٣٤ اي ازالته ٣٥

الهبة والتمليك والبيع لان الهبة بحقيقةها توجب ملك الرقبة باعتبار ذاتها ٣٦

وملك الرقبة يوجب ملك المتعة في الاماء فكانت الهبة سببا محضا لفظ الهبة ٣٧ جمع امته ٣٨

لثبوت ملك المتعة فجاز ان يستعار عن النكاح وكذلك لفظ التمليك بان يراد بالهبة النكاح ٣٩

والبيع ولا يعكس حتى لا ينعقد البيع والهبة بلفظ النكاح ثم في كل موضع اي ذلك الموضع ٤٠ اي نية المجاز ٤١

يكون المحل متعينا النوع من المجاز لا يحتاج فيه الى النية لا يقال لما كان

عبارة عن ملك الانتفاع والوطي وهو لا يختلف في ملك النكاح وملك اليمين وتغايرهما محالا ذاتا فانه في باب النكاح يثبت قصد اوفى ملك اليمين يثبت تبعا ١٨ قوله ثم في كل موضع يكون المحل متعينا النوع من المجاز كما اذا قال للحرمة الاجنبية مملكتي نفسك فقالت مملكتك ينعقد النكاح ولا حاجة فيه الى النية لكون المجاز متعينا فان النية لتعيين احد المحققين ولا احقال ههنا والحاصل انه ينعقد النكاح بلفظ الهبة والتمليك بدون النية لانه تعدد اثبات الحقيقة وهو ملك الرقبة في الحرمة فصار مجازا عن ملك المتعة حذر عن الالغاء ١٩ قوله لا يحتاج فيه الى النية اي نية المجاز بل يثبت بلا نية فان قيل اذا قال لعبد هذا البني ينبغي ان لا يتعين العتق ويحتاج الى النية لان الناس تعارفوا ارادة معنى التكريم واظهار الشفقة في قولهم هذا ولدي قيل معنى التكريم واظهار الشفقة لا ينافي ارادة الحرمة فجاز اذ هي جامعة للمعنيين اعني الحرمة للشفقة والتكريم ٢٠ قوله لا يحتاج فيه الى النية بل يثبت بلا نية كما اذا اضاف الفاظ التمليك الى الحرمة الاجنبية تعين المجاز وهو المنزلة بخلاف ما اذا اضاف الفاظ العتق الى الحرمة المنكوحة حيث لا يتعين المجاز وهو الطلاق لانه ارادة الحقيقة وهو العتق عن الخدمة فيحتاج الى النية م

قوله محال وحاصل الايراد ان قولها وهبت نفسي لك مثلاً كيف يراد به النكاح بما اذا والحال ان لصحة المجاز شرط امكان الحقيقة بوجه والحقيقة ههنا (وهي تمليك الحرية بالبيع والهبة) لا يمكن لان الحر ليس بمال ومحل العقود انما هو المال فكونها حرة يابى عن ان تكون مملوكة بالهبة او البيع فحقيقة وهبت نفسي لك او بعت نفسي ملك متعذرة غير ممكنة فلا يصح ارادة معناه المجازي (وهو النكاح) لان نقاء الشرط وهو امكان الحقيقة والجواب ان تمليك الحرية بالهبة او البيع ممكن بان اردت وتوكلت بل اداك بغير الحر كذا في الشرح **قوله** تلك مكن في الجملة فان قلت لا نسلم ان الامكان في الجملة شرط المصير عن الحقيقة الى المجاز لان هذا الامكان في الجملة امر موهوم لا يترتب عليه هو الحكم قيل ان الحكم المقصود بالذات لا يترتب على امر موهوم واذا كان المقصود فيه الخلف فيترتب عليه كما في مسألة مس السماء المذكورة في المتن **قوله** ١٢ وصار هذا نظير مس السماء بياضه اذا حلف ليمس السماء او ليقبلن هذا الحجر ذهباً فانه تجب الكفارة بهذين اليمينين وان كانت الكفارة لا تجب الا خلفاً عن البر وهو مستحيل عادة وكان ينبغي ان لا تجب الكفارة لا بشرط تصور الاصل لثبوت الخلف كما في اليمين الغموص فانه لا تنقل سبباً للكفارة لعدم تصور البر لكن لما كان البر ههنا من الممكنات كرامة للاولياء انتقل الحالى والعادى الى الكفارة كذا في الفصول **قوله** ١٣ ومن حكمه انه يستغنى عن عين لفظه قائم مقام معناه في ايجاب الحكم فالحاجة الى النية اما لو اراد ان يصرف الكلام عن موجه الى محتمل فله ذلك فيما بينه وبين الله تعالى فاذا نوى رفع القيد من الالفاظ الصحيحة في التعليق ادنوى الحرية من العمل من الالفاظ الصريحة التي يرصد في ديانته لا قضاء كذا في المعدن **قوله** ١٤ عن النية فيثبت بغير قصد وعزيمة حتى لو قصد ان يقول الحمد لله فحرق على لسانه انت طالق يقع الطلاق بغير قصد كذا في التعليق الحامى **قوله** ١٥ صريح لان لفظ التطهير المستفاد من قوله تعالى ليظهركم موضوع لزالة النجاسة واثبات الطهارة فيفيد النص بصريحه ان يكون التيمم مطهر على الطلاق فان قلت فعلى هذا كان ينبغي ان لا تشتط النية في التيمم نياً على الموضوع وهو خلاف المذهب قيل اشترط النية مع التيمم لحصول التيمم وبعد ما حصل لا يحتاج الى النية لحصول الطهارة بالتيمم **قوله** ١٦ ضرورة اي مشى وعيته لجهة الضرورة والضرورة ترتفع بفرض واحد وللغرض الاخر ضرورة ضرورة اخرى ولا ضرورة قبل الوقت ايضا والسنن والنوافل تنبع للغرض ولما اطلاق قوله تعالى فلو تجدوا ماء فتمسوا الآية ولانه خلف عن الماء وحكم الخلف حكم الاصل وجودا وعدا ولقوله صلى الله عليه وسلم الصعيد الطيب وضوء المسلم ولو الى عشرين سنين ما لم يجد الماء الحديث رواه ابن حبان في صحيحه واصحاب السنن وصححه الترمذي والحاكم عن ابى ذر روى رواية لابي داود والترمذي طهروا المسلم كذا في الفصول **قوله** ١٧ بل هو سائر للحدث لا رافع له ولهذا يعود حكم الحدث السابق اذا راعى الماء مع ان رؤيته الماء ليس بنج خارج فلو كان التيمم طهارة مطلقة ورافع للحدث السابق لما عاين رؤيته الماء لان الزائل لا يعود فعلم ان الحديث الاول باق لكن ابيحت الصلوة مع الحدث بالضرورة وجعل الشارع استعماله سنن للحدث ونحن نقول انه طهارة مطلقة بصريح النص وهو قوله تعالى ليظهركم فلو كان خلافه خلاف النص الصريح وهو ثبوتها وانما عاد الحدث السابق برؤيته الماء لان عدم القدرة على استعمال الماء شرط وجود اعتبار التيمم ابتداء وبقاء افضل للقدرة على استعماله يرتفع التيمم لعدم الشرط فيعود الحدث السابق **قوله** ١٨ واداء الفرضين اي الصلوتين المفروضتين قيد نأيه لان اداها مطلق الفرضين كالركوع والسجدة ايضا **قوله** ١٩ جواز اي لصلوة بناءً وابتداء اذا اخاف فوتها فعندنا يجوز وعندنا لا لعدم الضرورة لانه ليس بفرض **قوله** ٢٠ للعبد آله ما رواه ابن عدى في كامله وابن ابى شيبة في مصنفه والطحاوى في معاني الآثار عن ابن عباس مرفوعاً اذا فاجئتكم الجحارة وانت على غير وضوء فتيمم وصل قال ابن عدى الصواب موقوف وعن ابن عمر انه اتى بجحارة وهو على غير وضوء فتيمم وصل عليها اخرجه الدارقطني وشدة اتباعه لا اثر لرفعها الى حكم الرقع **قوله** ٢١ يوجب ثبوت معناه فان قلت هذا الحكم يوجد في الحقيقة ايضاً قيل الحقيقة ليست بقسيم للصريح فلا ينافي وجود حكمها **قوله** ٢٢ الكفاية ما اخذ من قولهم كفيتم اذ كنوت كما قال **قوله** ٢٣ واني لا كنوع قد ورر بغيرها واعراب احيا نأيه فاصارح **احسن الحواشي على اصول الشافعي** به -

الاصول الاول الكتاب ٢٠ بحث الصريح والكنائية وتعريفهما

امكان الحقيقة شرط لصحة المجاز عندنا كيف يصح المجاز في صورة النكاح ارادة ١٢ كما تقدم في مسألة هذا البني ١٣ بلفظ أهبة مع ان تمليك الحرية بالبيع والهبة محال لا نأى نقول ذلك ممكن في الجملة بان اردت وكفقت بدار الحرب ثم سببت وصار هذا نظير مس السماء وخواتم فصل في الصريح والكنائية الصريح لفظ يكون المراد به ظاهراً كقوله بعت واشتريت امثاله وحكمه انه يوجب ثبوت معناه باى طريق كان من اخبارنا وروعت او نداء ومن حكمه انه يستغنى عن النية وعلى هذا قلنا اذا قال لامرأته انت طالق وطلقتك او يا طالق يقع الطلاق نوى به الطلاق او لم ينو وكذا لو قال لعبد انت حراً حررتك او يا حرر وعلى هذا قلنا ان التيمم يفيد الطهارة لان قوله تعالى ولكن يريد ليظهركم صريح في حصول طهارة به للشافعي فيه قولنا أحدهما انه طهارة ضرورية والاخر انه ليس بطهارة بل هو سائر للحدث وعلى هذا يخرج المسائل على مذهبي من جواز قبل الموت داء الفرضين بتميم واحد اما مائة التيمم المتوضئين وجواز بدن خوف تلف النفس او العضو بالوضوء وجواز للعبد والجحارة وجواز بنية الطهارة والكنائية هي ما استمر معناه والمجاز قبل ان يصير متعارفاً بمنزلة الكناية وحكم الكناية مبتدأ ١٢

الاصول الاول الكتاب ٢٠ بحث الصريح والكنائية وتعريفهما

قوله عند وجود النية او بدلالة الحال بان علما السامع ان المتكلم نوى من كلامه احد معانيه بان قال نويت اريد به كذا او علم بدلالة الحال
ككنائيات الطلاق حال من اكره الطلاق فانه يقع بها الطلاق بدلالة الحال وان قال المتكلم لا نوى به الطلاق بخلاف الصريح فان المتكلم ان لم ينو معنى بلفظ
الطلاق مثلا ثبتت معناه ريقع الطلاق فازلفظه قائم مقام معناه فلا حاجة الى لنية --- بل النية موجودة لان التلفظ من الامور الاختيارية
وهي كلها صادرة بالارادة ١٢ **قوله** كناية انها كانت كناية في باب الطلاق مع انها ظاهرة المراد في نفسها فانه اذا قبل انت بائن او حرام حصل
فيه التردد والاستتار لان البيوتونة في حقها تحفل ان تكون من وصلة النكاح او عن المعصية او عن الخيرات او عن اعتدائها في لشرع والحسن
والورع وكذا الكرمية تحفل ان تكون حراما على الزوج او على غيره من الرجال وان تكون مبنوعة عن المعاصي او عن الخيرات او عن الوالدين او عن
الخروج والبروز فاذا ثبت الاحتمال فيها من وجوه استمرارده من قوله مثلا انت بائن او حرام فلان اسمي كناية ههنا اي في باب الطلاق ١٣ **قوله**

قوله لا انه يعمل عمل الطلاق اشارة الى جواب شكك
مقدرو وهو ان يقال لو كانت هذه الالفاظ كنايةات
عن الطلاق لكانت عاملة عمل الطلاق في وقوع الطلاق
الرجعي كما قال الشافعي وهو من ذهب عمر وعبد الله
ابن مسعود رضي الله عنهم والواقع بها عند المباحث
فاشكك الامر وهو انها كنايةات عن الطلاق تقرير
الجواب ان هذه الالفاظ حقائق من البيّنات والحرمة
فعمل بموجبها وانما يسمى كنايةات لاحتمالها
وجوها كسائر الالفاظ المشتركة فاستمر مرادها
كاستتارة في الكنايةات لانها يمكن بها عن صريح
الطلاق كذا في المعدن ١٢ **قوله** العقوبات
يحد الزنا وحده القذف لانها تندرج بالشيء بالحد
وفي الكنايةات شبهة وتصوير في ثبوت موجبة
للاستتار المذكور ١٢ **قوله** اللفظ الصريح لان
الكلام موضوع للافهام والصريح هو التامر في هذا
المقصود والكناية قاصرة في هذا المعنى لتوقف حصول
المقصود فيها على النية فظهر هذا التفاوت فيما
يذكر بالاشبهات وهي الحدود والكفارات فانها لا تثبت
بالكناية كما اذا اقر على نفسه باني جامعت فلانة
جمعا حراما لا يجب عليه حد الزنا ١٢ **قوله**
لا يجب الحد عليه لان تصديق القاذف قد
كناية لكن التصديق لما احتمل وجوها مختلفة
فلم يجب الحد فيحتمل انك صدقت قبل هذا فلم
كذب الان او صدقت في غير فلم يكن تصريحا في القذف
١٢ **قوله** في المتقابلات اي المتضادات اشارة
الى ان المتضادات والمتقابلات عند اهل الاصول
شيء واحد هو عدم اجتماع الامرين في محل واحد في
زمان واحد من جهة واحدة بخلاف اهل المعقول
فان التقابل عندهم عبارة عن عدم اجتماع الامرين
الوجوديين مع باقي القيود المذكورة في المعقول ١٢
قوله بنفس السماع اي يحج دسماها سواء
كان مسوقا له او لا كما ان المعثر في النص كونه مسوقا
للمرد سواء احتمل التخصيص او التاويل او لا وفي
المفسر عدم احتمال التخصيص والتاويل سواء احتمل
النسخ او لا وفي الحكم عدم احتمال شيء من ذلك فعلى
هذه تكون الاقسام متداخلة بحسب الوجود
متمايزة بحسب المفهوم واعتبار الحيثية هذا على
راي المتقدمين واما على راي المتأخرين فالمشهور
بينهم انها اقسام متباينة متواترة يشترط في الظاهر عدم
كونه مسوقا للمعنى الذي يجعل ظاهرا فيها وفي النص
السوق مع احتمال التاويل والتخصيص وفي المفسر عدم
احتمالها مع وجود احتمال النسخ وفي الحكم عدم ايضا
كذا في صراحة الاصول ١٢ **قوله** لاجله اي لاجل

موجبه والسوق يعرف بقريته تضم الى الكلام فيزاد الظهور ولا يشترك الظاهر والنص في اصل الظهور وبالقرينة يزداد الظهور في النص الحاصل ان النص
ظاهر في نفسه وبالسوق يزداد الظهور وعلى الظاهر ١٢ **القول** لما اتوا به الكفار لان الكفار يعتقدون حل الربوا ويسوون بين البيع والربوا في الحل
حتى شبهوا ابا لبيع فقالوا انما البيع مثل الربوا فرد الله تعالى عليهم وقال كيف يكون ذلك وحل الله البيع وحرم الربوا ١٢ **القول** ما طاب لكم اي واحد
من النساء لان منهن ما حرم كاللاقي في آية التحریم وهذا التفسير اندفع ما قيل بان كثير من النساء يتطين بهن من الرجال ومع ذلك لم يحل
نكاحهن كاللاقي في آية التحریم فان المراد من الطيبة الطيبة الشرعية وهو الحل دون الطبعي حتى يتجه ما قيل ثم اعلم ان من وفاقع
كل واحد منهما موضع الاخرى كقوله تعالى فمنهم من يمشی على بطنه ومنهم من يمشی على رجلين الآية ١٢

و منهم من يمشى على رجلين الاية ١٢
احسن الحواشى على اصول الشاشى

وال وما في حكمه كالنفويض ولا ن سوق قولها آيتان لا تيان ما فوض اليه والمفوض هو صريح ال
صدقات وقلت ما دوى ان قوما من عمرينة انوا المدينة فلبوا فاقهم المدينة ومرضوا واد
له وسلمان يخرجوا الى اموال الصدقات ويشربوا من ابوالها ولبناتها ففعلوا وصحوا اكن
لسلمه اشربوا من ابوالها ويجعل هذا منسوخا بذلك او يحمل هذا على تخصيصه بالحق
الى الظرف اى في جميع الاوقات لا للتداوى ولا لغيرة وهو من هب ابى حنيفة رحمه الله
اوى وعلى محمد رحمه الله تعالى ابا حنيفة وطهارته مطلقا كذا في المبدى ١٢ ع اى ا
يحقق التخصيص ١٢ احسن الحواشى على اصول الشاشى ١٢

فان الطلاق متفرع على صحة النكاح فلهذا الظاهر
مقارن لاشارة النص واتع في ضمنه بل الظاهر انه
مسوق لبيان المتعة في صورتين فهو نص فيه
واباحة هذا الخوض الطلاق ظاهر **قوله** ١٢
واشارة الى وانما ذكرنا لاشارة بطريق الاستطراد لان
البحث في ذكر الظاهر والنص لافي الاشارة الا ان
النص لما افاد هذا الحكم بطريق الاشارة نبه عليه
قوله عتق عليه بلا صنع منه اي يحجر شره
فالعتق يتعلق بكل الوصفين اي بكونه قريبا ويكونه
حرهما فلو ملك بنت العم وابن العم لا يعتق لعدم
الحرمية وكذا لو ملك اخت من الرضا عتق لا تعتق لعدم
القربا **قوله** ١٣ وحكم الظاهر ان العلم بالمشائخ
في حكم الظاهر والنص من ههنا فعند بعضهم منهم
الشيخ ابو المنصور لما تريد ان حكم الظاهر وجوب
العمل بها وضع له اللفظ ظاهر اي ظنا لا قطعاً وجو
الاعتقاد بحقيقة ما اراد الله تعالى في ذلك وبه
قال اصحاب الحديث وهذا مذهب مشايخ ديارنا
وهو قول بعض المعتزلة وقال مشايخ العرق منهم
الكرخي نحو الجصاص والقاضي ابو زيد ان الظاهر
من الكتاب والسنة المتواترة يجب العلم والعمل
قطعا وبه قال عامة المعتزلة وهذا الخلاف مبني
على ان كل حقيقة تحتمل المجاز وكل عام محتمل
الخصوص فمن اعتبر هذا الاحتمال لا يثبت بهما القطع
ومن لم يعتبر لبعده وعدم نشوء عن دليل يثبت بهما
القطع على ما سبق اليه الاشارة في بحث الخاص كذا
في الفصول **قوله** ١٤ بمنزلة المجازي كما ان
الحقيقة تحتمل المجاز فكذا الظاهر والنص يحتملان
الخصوص والمجاز غير ان هذا الاحتمال معتبر عند
البعض غير معتبر عند الجمهور **قوله** ١٥ له اعلم
ان اصحابنا اختلفوا في ان سبب الولاة هو ثبوت
العتق على ملك المالك سواء اعتقه باختياره ام لا او
الاعتاق فاكثرهم على الثاني بدليل قوله عليه السلام
الولاة لمن اعتق وغيرهم على ان سببه هو العتق
على ملكه وهو الصحيح بدليل من ورت القريب عتق
على ملكه ولهذا ايضا في الولاة اليه يقال ولا عتاقة
ولا يقال ولا عتاق كذا في الفصول **قوله** ١٦
عند المقابلة اي عند المعارضة وهو ان ينفخ احدهما
ما يثبت الاخر فيتزوج النص على الظاهر لان النص
اقوى لانه المقصود بسوق الكلام لاجله بخلاف الظاهر
لانه غير مقصود **قوله** ١٧ ولهذه الالاجل ان
التفاوت واقع ولم يتساويا عند المقابلة قلنا لو قال
الرجل لامرأة تطلقني نفك نفك فقلت ابنت نفسي يقع
الطلاق رجيا كذا في الفصول **قوله** ١٨ نص في
الطلاق لانه وقع جوابا لقوله طلق والجواب يطابق الس
فكان نصافيه **قوله** ١٩ من ابوالها اي ابوال ابل
الوانهم وانفخت بطونهم فامرهم رسول الله صلى الله عليه
المعدن **قوله** ٢٠ على الظاهر هو قوله عليه الصلوة
اهل عرنية كذا في المعدن **قوله** ٢١ اصله نصيب
والحديث حجة على ابى يوسف رحمه الله في باحة شربه للنذر
التاويل والتخصيص اذ كل حقيقة يحتمل المجاز وكل عام

له قوله ليس في الخضراوات صدقة روى الترمذي عن معاذ بن انه كتب الى النبي صلى الله عليه وسلم يسأله عن الخضراوات وهي البقول فقال ليس فيها شيء وضعفه الترمذي وقال لا يصح شيء وانما يروى هذا موسى بن طلحة مرفوعا وهو سلا في الحسن بن بصارة ضعيف ضعفه شعبة وغيره وتركه ابن المبارك وقال حجه متروكة من السابقة كذا في الفصول ١٢ **قوله** تحقل وجوها فانها كما تحقل الزكوة والعشر تحقل غيرها ايضا كالنطوع فإرادة العشر يكون بطريق التاويل والمؤول غير قطعي والنص قطعي فيترجم **قوله** على الثاني اعلم انهم اختلفوا في زكوة الزروع والشهد فقال ابو حنيفة في كل ما فيه عادة ويقصد به الاشتغال الا راضي فيه العشر سواء كان مما سبق سنة كالحنطة والشعير والتمر والزبيب او لا يبقا للبقول قليلا كان او كثيرا وقال ابو يوسف ولحم والشاة في رحمهم الله لا يحقل الا فيما فيه باقية فيها بلع خمسة اوسق لهم في اشتراط البقاء وقوله عليه السلام ليس في الخضراوات صدقة فانه مطلقه تحقل الزكوة والعشر والزكوة غير منفية لانها يجب اذا بلغت قيمتها نصا بافتعين العشر ولقوله عليه السلام ما سقته السماء ففيه العشر فانه نص في وجوب العشر في كل خارج باقيا كان او غير باق وما رواه يحقل بالعشر والزكوة وغيرهما كالنطوع وانما اريد العشر بطريق التاويل كما ذكرنا والاول غير قطع لما قرر في محله والنص قطعي يترجم عليه كذا في الفصول ١٢ **قوله** واما المفسر فان قلت قد سبق ذكره في المشترك فلم يعد ههنا قلت السابق انما هو ذكر المفسر الخاص في المفسر من المشترك والمرد به ههنا المفسر العام منه فلا يلزم التكرار **قوله** ببيان من قبل المتكلم وهذا ابتداء بعينه البيان القاطع وغير القاطع فالاول بيان الصلوة والزكوة والثاني بيان الربوا ولهذا قال عمر رضي الله عنه خرج النبي صلى الله عليه وسلم من الدنيا ولم يبين لنا الربوا في قوله لا يحقل التاويل والتخصيص خرج عنه الثاني فانه ليس بمفسر لانه لم يلحقه بيان قاطع ولهذا وقع الاختلاف فيه بين العلماء الفحول **قوله** فيسجد الملائكة فان قوله تعالى فيسجد ظاهرا في سجود الملائكة نص في تعظيم آدم على نبينا وعليه السلام لكن يحقل التخصيص اي سجود بعض الملائكة بان يكون الملائكة عامما لمخصوص لبعض فانقطع احتمال التخصيص بقوله كلهم يحقل التاويل بان سجود وامتفرقين او مجتمعين فانسد باب التاويل بقوله اجمعون فصار مفسرا بلا شبهة **قوله** قائم اي في قوله تزوجت قائم بطريق المجاز لان الزوج كما يراد به التأبيد يراد به التوقيت على ان الكاح في الحقيقة ملك المتعة بالمرأة كذا في المعدن **قوله** كلهم لان كلمة كل للحاطة والشمول فيناكده عموم الجمع فانقطع احتمال التخصيص به فان قيل كلمة كل من الفاظ العام وكل عام يحقل التخصيص فكيف ينسد باب التخصيص من غيره مع وجود احتمال التخصيص في نفسه قلت كلمة كل اذا استعملت بعد اسم العلم انقطع احتمال التخصيص ولا يكون مناقضا لما هو المقصود منها وهو تأكيد الشمول وتقوية الحكم كما ان قولك جاءني زيد يحقل المجاز فاذا قلت جاءني زيد نفسه امتنع عنه المجاز لان المعدن **قوله** اذا قال الخ فان قيل المفسر يحقل

النسخ وهذه المسألة لا يحتمل ما عرفت ان النسخ لا يجري في كلام الناس فكان محكما اجيب بانه مفسر من وجه دون وجه او يقال لا نسلم الفرق بين المفسر المحكم في كلام العباد **قوله** هذه امتعة قال مولانا على القاري صورة نكاح المتعة ان يقول بحضرة الشهود وامتعت نفسك هكذا وكذا او لا كبره من الزمان وقد رآنا من المال وذلك لا يصح لما روى مسلم في صحيحه عن ابياس رضي الله عنه ابن سلمة بن الأكوع قال رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم عامر وطاس في المتعة ثم نهى عنها قال البيهقي وعامر وطاس عام الفتح واحدا لانه بعد بيسته قال النووي انها ايجت موتبين وحرمت يوم خيبر وحرمت يوم خيبر ثم ايجت يوم فتح مكة وهو يوم وطاس وحرمت بعد ذلك بعد ثلثة ايام مؤبلا الى يوم القيامة **قوله** وليس بنكاح لان التأبيد شرط النكاح والتوقيت يبطله وقد وقته **قوله** المحكم من الاحكام بالكرس يقال محكم اي مأمون من الاغتراض والانهام وقيل من احكم فلانا اي منعه فان الحكم يمنع عن التخصيص التاويل ومن

| | | |
|---------------------|----|--------------------------|
| الاصول الاول الكتاب | ٢٣ | بحث ترجم المفسر على النص |
|---------------------|----|--------------------------|

ما سقته السماء ففيه العشر نص في بيان العشر وقوله عليه السلام ليس في الخضراوات صدقة مؤول في نفى العشر ان الصدقة تحقل جوها **قوله** فيترجم الاول على الثاني اما المفسر فهو ظاهر المراد به من اللفظ ببيان من قبل المتكلم بحيث لا يبق مع احتمال التاويل والتخصيص مثله **قوله** تعالى فيسجد الملائكة كلهم اجمعون فاسم الملائكة ظاهر في العموم الا ان احتمال التخصيص قائم فانسد باب التخصيص بقوله كلهم ثم بقي احتمال التفرقة في السجود فانسد باب التاويل بقوله اجمعون في الشرعيات اذ بان سجدة واحدة لا في وقت واحد اي بعشر ايام ومثلا **قوله** قال تزوجت فلانة شهرا بكذا افقوله تزوجت ظاهرا في النكاح لان احتمال المتعة قائم فبقوله شهرا فاسم الملاك به فقلنا هذا متعة وليس بنكاح ولو قال فلان على الف من ثمن هذا العبد او من ثمن هذا المتاع فان كلمة على وضعت للالزام اي تفسيره لزوم لالف **قوله** على الف نص في لزوم الف لان احتمال التفسير باق فبقوله من ثمن هذا العبد او من ثمن هذا المتاع بين المراد به فيترجم المفسر على النص حتى لا يلزمه المال الا عند قبض العبد او المتاع وقوله فلان على الف فلا يعمل به باذاته اي المقتر الذي اقربه فلان **قوله** ظاهر في الاقرار نص في نقل البذل فاذا قال من نقد ببلد كذا يترجم المفسر على النص فلا يلزمه نقد البذل بل نقد ببلد كذا او علم هذا نظايرة اما المحكم فهو

النسخ وهذا المسألة لا يحتمل ما عرفت ان النسخ لا يجري في كلام الناس فكان محكما اجيب بانه مفسر من وجه دون وجه او يقال لا نسلم الفرق بين المفسر المحكم في كلام العباد **قوله** هذه امتعة قال مولانا على القاري صورة نكاح المتعة ان يقول بحضرة الشهود وامتعت نفسك هكذا وكذا او لا كبره من الزمان وقد رآنا من المال وذلك لا يصح لما روى مسلم في صحيحه عن ابياس رضي الله عنه ابن سلمة بن الأكوع قال رخص رسول الله صلى الله عليه وسلم عامر وطاس في المتعة ثم نهى عنها قال البيهقي وعامر وطاس عام الفتح واحدا لانه بعد بيسته قال النووي انها ايجت موتبين وحرمت يوم خيبر وحرمت يوم خيبر ثم ايجت يوم فتح مكة وهو يوم وطاس وحرمت بعد ذلك بعد ثلثة ايام مؤبلا الى يوم القيامة **قوله** وليس بنكاح لان التأبيد شرط النكاح والتوقيت يبطله وقد وقته **قوله** المحكم من الاحكام بالكرس يقال محكم اي مأمون من الاغتراض والانهام وقيل من احكم فلانا اي منعه فان الحكم يمنع عن التخصيص التاويل ومن

قوله ان الله بكل شئ عليم فان علموا الله تعالى مما لا يحتمل لتبديل الزوال لان علمه تعالى من الواجبات لانه صفة كماله ووضعه من النقائص و
كن اتزهره عن الظلم مما لا يحتمل لتبديل والنسخ كذا في الفصول ١٢ **قوله** يحكم في لزومه التحجيث لم يمكنه تبديله بان يغير عن الاقرار المحم
في وقت من الاوقات فلم يبق قابلا لالذالة والفسخ والتغير وهكذا حال العقود اللازمة العارية عن موانع الزوم كالبيع بلا خيار والبراعة عن
خيار العيب والرؤية كذا في الفصول ١٢ **قوله** بل لا عنه لان قوله على الف يحتمل الاسباب المختلفة فاذا قال من ثمن العبد صار حكما فان قيل
اذا قال لقان على الف كان حكما ايضا على معنى انه كورجع بعد ذلك لا يصح فيما وجه تخصيص قوله من ثمن هذا العبد بكونه حكما قيل قوله لقان على
الف ظاهرة لزوم بغير عوض وهو يحتمل التأويل بان يكون من ثمن العبد فاذا احتل التأويل لا يكون حكما بخلاف قوله من ثمن هذا العبد فانه لا يحتمل
التأويل ولما قل ان يقول قد تقرر من قبل ان هذا مفسر الحكم ما اذا دقوة على مفسر المزيد غير المزيد عليه فكيف يكون حكما على ان هذا يحتمل
الرجوع والاستقاط بان التزومه بغير عوض من ثمن العبد واقام
المقر له بيمينه على لزوم الالف مطلقا بغير المقر اثبات
الحجة اللهم المفسر لا ان يجاب ان الحكيمات مما لا يوجد
الفصل فيها بين المفسر الحكم فلما جعل لهما مثالا واحدا ويمكن
ان يقال انه ليس بحكم حقيقة بل هو بمنزلة الحكم في نقطاعه
عن احكام النسخ كذا في المعدن ١٢ **قوله** ثم لهذه الاربعة
اربعة اخرى تقابلها والتقابل على اربعة اقسام الاول تقابل
المتناقضين كالا انسان والا انسان والثاني تقابل
الصديقين وهما امران وجوريان يمنع اجتماعهما في محل
واحد كالسواد والبياض والثالث تقابل المتضاهين كالتقابل
الارب والاربع والتابع تقابل الملكة والعدم كالتقابل الحركة و
السكون على راعى من جعل السكون عدم الحركة ١٢ **قوله**
قوله الحق يقف الحق اسم لكل كلمة يفهم منه المراد بعرض
عرض للمحل لا لنفس الصيغة بان يكون صيغة الكلام ظاهر
المراد بالنظر الى موضوعها اللغوي لكن صار خفيا بعرض بان
يختص باسم اخر لا شتما لها على زيادة مفهومها او نقصانها
كما استعرف الطار والنباش ١٢ **قوله** المشكل كما
ان خفاء بهر تبين لانه دخل في اشكاله وامثاله بعد
ما خفي بنفسه كرجل غريب عن وطنه فاختلط اشكاله من
الناس ١٢ **قوله** المحمل ليتوغل خفاء الى درجة لا
يتكشف بالتأمل والطلب الابتيان من قبل المتكلم كما
ان اكتشاف المراد من المفسر بيان من المتكلم على درجة
لا يحتمل التأويل والتخصيص ١٢ **قوله** المتشابه لانه
بلغ اعلى الخفاء بحيث لا يحتمل حقوق الظهور واصلا بالطلب ولا
بالتأمل ولا لبيان من قبل المتكلم كما ان مراد الحكم بحجيت
الا يتوهم التبديل والزوال ١٢ **قوله** من حيث الصيغة
يعني ان صيغة ظاهرة والمراد بالنظر الى موضوعها اللغوي
ولكن الكلام خفي بالنسبة الى محل آخر كناية السرقه فانها ظاهرة
المراد في ايجاب القطع على كل سارق لم يختص باسم آخر لكتما
خفية في حق الطار والنباش بعرض وهو اختصا صرعا باسم
آخر يعر فان به حيث يقر لاجل هما الطار والنباش
ولا يعر فان باسم السارق اذا السرقه هو اخذ مال محترم
في رخصة (وذلك لزيادة معنى السرقه في الطار والنباش
ياخذ من هو يقطعان فاصلا لحفظ المال بضرب غفلة
وفترة تعزير فيكون اتم من السارق ياخذ عن فاصلا لحفظ
لكن القطع حفظه بعرض نوم او غيبة ونقصان معنى
السرقه في النباش لانه ياخذ من المبيت الذي ليس بحافظ
لكنه لا هو اهل لذلك فيكون فعله نقص من السارق فاذا
وقع الخفاء في حق الطار والنباش فنظر نالما هو حكم الخفي فوجدنا
في الطار الزيادة على السرقه فاجبنا عليه الحد بالذلة وفي
النباش النقصان فوجدنا التشبه فلم نوجب الحد هو القطع
لان الحد وتندرغ بالشبهات ولو كان القبر في بيت مقفل
قيل لا يقطع لما ذكرنا وقيل يقطع لوجود الكرز والاول اصح
وهذا كله عندنا وقال ابو يوسف والشافعي يقطع النباش على كل حال لمقوله عليه السلام من نبش قطعنا لا قلنا هو محمول على سياستنا روى عنه لا قطع على
المتخفي هو النباش بلغة اهل المدينة كذا اوجدته في المنازح وحاشيه ١٢ **قوله** جوب الطلب اي معاني اللفظ ومحمله ليعلم ان اختفاه في بعض الافراد
اما لزيادة المعنى في الظاهر ولتقصانه فيظهر المراد حينئذ فيحكم في الاول دون الثاني ١٢ **قوله** ثم بالتأمل حتى يميز عن امثاله بخلاف الخفي فانه يكفى فيه
الطلب لقلة خفائه كذا في الفصول ١٢ **قوله** هل يوجد الخفي حنفية رانه يوجد (وهو الظاهر من مذهب ابى يوسف لان الخفي يصطبغ بها
فتكون قاصرة في معنى التبعية فلا بد خل تحت مطلق اسم الادام بلانية وقال محل هور واية عن ابى يوسف انه يوجد فانه مشتق من الموادمة وهي الموافقة
فما يوجب مع الخفي موافق له وقال عليه السلام سيد ادم اهل الجنة اللحم ولكننا نقول ان تمام الموافقة بالاختلاط والاصطباغ والحد يثبت في حجة فكلما
في الدنيا والحد يثبت متعلق بالآخرة كذا في المعدن ١٢ **قوله** المحمل اي اذا دأب اشتباها في لمشكل كما هو اذا خفاء على الخفي ١٢ **حسن الحواشي**

الاصول الاول الكتاب

٢٢

بحث الخفي والمشكل والمحل والمتشابه

ما زدد اذ قوة على مفسر بحيث لا يجوز خلافه اصله **قوله** لا يحتمل الكتاب الله بكل
شئ عليم **قوله** ان الله لا يظلم الناس شيئا وفي الحكيمات ما قلنا في الاقرار الله
لقان على الف من ثمن هذا العبد فان هذا اللفظ محكم في لزومه بدونه
وعلى هذا نظائره وحكم المفسر والمحكم لزوم العمل بهما لا محالة ثم لهذه
الاربعة اربعة اخرى تقابلها فاضد الظاهر الخفي وضد النص المشكل
ضد المفسر المحمل وضد الحكم المتشابه فالخفي ما خفي المراد به بعضا من
حيث الصيغة مثاله في قوله والسارق والسارقة فاقطعوا ايدهما فانه ظاهر في حق
السارق خفي في حق الطار والنباش وكذلك قوله تعالى الزانية والزاني فاعجلوا في حق
الزاني خفي في حق اللوطي ولو حلف لا ياكل فاكهة كان ظاهرا فيما يتفكه به خفيا في
حق العزب الرمان حكم الخفي وجوب الطلب حتى يزول عنه الخفاء واما المشكل فهو
ما زدد اخفاء على الخفي كانه بعد خفي على السماع حقيقة دخل في اشكاله و
امثاله حتى لا ينال المراد الا بالطلب بالتأمل حتى يميز عن امثاله ونظيره في
الاحكام حلف لا يأتد ثم فانه ظاهر في الخفي والدبس فانما هو مشكل في
الحكم والبيض والحجبت حتى يطلب في معنى لا يتدلم ثم يتأمل ان ذلك المعنى
هل يوجد في اللحم والبيض والحجبت ام لا ثم فوق المشكل المحمل وهو ما احتل
ببحث الخفي والمشكل والمحل والمتشابه

ببحث الخفي والمشكل والمحل والمتشابه

له قوله لا يبين من قبل المتكلم الخ بخلاف المشكل فانه يوقف عليه لطلب التأمل فان قيل يدخل في حد المجمل المتشابه اذ هو ما لا يوقف على مواده لا يبين من قبل المتكلم ايضا قلت المراد في المجمل لا يوقف عليه لا يبين من قبل المتكلم ويقبل كونه بذكره لانه في الكلام والمتشابه ليس كذلك على ما تقر وعنده لا يبين في الفرق بين المجمل والمتشابه بان المجمل يقبل لحق البيان والمتشابه لا يقبل كونه بذكره لانه في الكلام والمتشابه ليس كذلك على ما تقر وعنده لا يبين على مرتبة المجمل الا ذلك كيف لا يكون المتشابه كذلك واكد بمثال المقطعات في اوائل السور فانها لا تقبل لحق البيان كذا في المعدن ٢٢ له قوله المتشابه وهو ما انقطع رجاء معرفة المراد منه في الدنيا بالنسبة الى الامنة ولا يرى بداهة اصلا واما بالنسبة الى النبي عليه الصلوة والسلام فمعلوم وقت نزول القرآن بلا تفرقة بينه وبين سائر القرآن كيلا يلزم السفسفة لان الخطاب بما لا يفهم من الخطاب سفسفة فهو في غاية الخفاء بمنزلة الحكم في غاية الظهور فصاكر رجل مفقود عن بلد وانقطع اثره واقضى جيرانه واقرانه ثم المتشابه على نوعين نوع لا يعلم معناه اصلا كالمقطعات مثل المروحة ونحوه فانها يقطع كل حرف منها عن الاخرى ١ لتكلم ولا يعلم معناه لانه لم يوضع في العرب لمعنى ما الا لغرض التركيب ونوع يعلم معناه لغة لكن لا يعلم مراد الله تعالى لان ظاهره يخالف الحكم مثل قوله تعالى يد الله ووجهه الله والرحمن على العرش استوى وامثال ذلك مبادل عليه النص على شوقه لله تعالى مع القطع بامتناع معانيها الظاهرة على الله تعالى لتنزهه عن الجسمية والحكمة والمكان فهذا كله من قبيل المتشابه يعتقد حقيقة ولا يدرك كيفية كذا في الشرح ٢٢ له قوله اعتقاد حقيقة المراد به اي بكل واحد منهما من المجمل والمتشابه حتى ياتي البيان اي اعتقاد ان المراد به حق وان لم نعلمه قبل يوم القيامة واما بعد القيامة ----- فيصير مكشوف لكل احد ان شاء الله تعالى وهذا في حق الامنة واما في حق النبي صلى الله عليه وسلم فكان معلوما ولا تبطل فائدة الخطاب فيصير الخطاب بالمجمل كالتكلم بالزحج مع العربي وهذا اعتقاد وقال الشافعي وعامة المعتزلة ان العلماء الراشخين ايضا يعلمون تاويله ومنشأ الخلاف في قوله تعالى ما يعلم تاويله الا الله الاية فنحن نلجج الوقف على قوله الا الله وقوله والراشخون في العلم جملة مبتدأة لان الله تعالى جعل اتباع المتشابهات حظ الراشخين فيكون حظ الراشخين هو التسليم والالتزام وعند الشافعي لا يوقف على قوله الا الله بل قوله والراشخون معطوف على الله والوقف غير لازم ويقولون حال منه فيكون المعنى الا الله والراشخون في العلم اقول وهذا انزع لفظي لان من قال يعلم الراشخون تاويله يريدون يعلمون تاويله الظني ومن قال لا يعلم الراشخون تاويله يريدون لا يعلمون الحق الذي يجب ان يعتقد عليه قال ابن السمعاني لم يذهب الى الوقف على العلم الاشارة الى قلة واما الاكثر من الصحابة والتابعين ومن بعدهم فذهبوا الى الوقف على الله وهو صحيح الروايتين عن ابن عباس رضي الله عنهما كذا في بعض الحواشي ٢٢ له قوله فيما يترك به الخ هذا شروع في بيان ترك حقائق الالفاظ ولا يلزم من ترك حقائق الالفاظ ارادة المجاز بل جازا ارادة الحقيقة القاصرة ١٢

المجمل ١٢
بالطلب والتأمل ١٢
بجانب اللغة ١٢
من الالفاظ الشرعية ١٢
في لشرعيات قوله تعالى حم الربوفان المفهوم من الربو هو الزيادة المطلقة
وهي غير مرادة بل المراد الزيادة الخالية عن العوض
واللفظ لا دلالة له على هذا فلا يبين المراد بالتأمل ثم فوق المجمل الخفاء
اي المراد المذكور من الزيادة الخالية عن العوض ١٢
المتشابه مثال المتشابه الحروف المقطعات في وائل لسور وجم المجمل و
المتشابه اعتقاد حقيقة المراد به حتى ياتي البيان فصل في تركه حقائق
اي الله تعالى ان ما اراد اي اعتقاد
الالفاظ وما يترك به حقيقة اللفظ خمسة انواع احدها دلالة العرف ذلك
اي تلك الحقيقة بدلالة العرف انما كان ١٢
كان المعنى متعارفا بين الناس كان ذلك المعنى المتعارف دليلا على
اي المعنى المتعارف فيما بينهم ١٢
انه هو المراد به ظاهر فيترك عليه الحكم مثاله لو حلف لا يشتري راسا
اي حلف ببيع راس ١٢
فهو على ما تعارفه الناس فلا يثبت براس العصفور والحكمة وكذلك
اي يقع ١٢
لو حلف لا ياكل بيضا كان ذلك على المتعارف فلا يثبت بتناول بيض
اي الحلف على عدم اى حصة
العصفور والحكمة وفي هذا الظاهر ان يترك الحقيقة لا يوجب المصير الى المجاز بل
اي هذا ذكرنا من ترك الحقيقة في المسائل ١٢
ان تثبت به الحقيقة القاصرة ومثاله تقييد العام بالعض وكذا
اي تثبت به الحقيقة القاصرة ١٢
لو نذر رجلا ومشيئا الى بيت الله تعالى او ان يضرب بشوبه
نذر ١٢

الاصل الاول الكتاب ٢٥ بحث ما يترك به الحقيقة وكونه خمسة انواع

الكاملة والمجاز ٢٢ له قوله الحقيقة القاصرة الخ وهي ان يراد به بعض افراد الحقيقة كرامة راس البقر والغنم من لفظ الراس وكذلك ارادة بعض الدجاجة والاوز من لفظ البيض فان اللفظ يطلق على اريد به حقيقة لكنه لا مطلقا اذ اطلاق كمال في تناول موجب فاذا ذهب الاطلاق كان قاصرا له قوله بالعض اي تخصيصه به ومنه تقييد المطلق بالقيود فالجح وان كان حقيقة في مطلق الغلبة والقصد لغة فهو في العرف الشرعي صار حقيقة كاملة بحسب الشرع اذ اقتصرت بحسب اللغة في القصد المخصوص بافعال معلومة من الوقوف والطواف مع شريطة الاحرام وكذلك ضرب الحطم بشوبه وان كان حقيقة لغة في مطلق ضربه نحو كان فقد صار في العرف العام معروفا متعارفا في فعل الحج وكذلك المشي الى بيت الله مطلق في مشية اليها اي الكعبة ولو بالارادة زيارتها او للعمرة والحج وغيرها فهو في العرف جاء مستعملا في الاداة الحج ١٢

احسن الحواشي على اصول الشاشي

على اصول الشاشي لمولانا فيل بركت الله :-

التي ير الكمال يقع في بيرة عن الكفارة في المذنبين
 ١٢ قوله من كل الوجوه فلا يتناول التبرير المذنبين في أ
 في بيرة عن الكفارة كذا في الشرح ١٢ أحسن الحواشي

له قوله ان كنت رجلا آه فهدى التعليق قرينة على انه لم يرد اجازة النزول بالحدة حتى يعد ما ناول ذلك من الظاهر انه لم يرد تعليقه بنزوله لكونه رجلا ظاهر في ان كان الرجولية في الجازة والتور والتشيم والجلادة فيرجع الامر الى التوجيه والتفريع في العرف اى لو انك له جازة فانزل وانت حتى اظهر لك قوتي ومما راعى مقابلتي ومن هن الجنس قوله في جوابه الامان آه كن في الفصول ٢٢ **قوله** ستعلم ما تلقى عند الله لان معناه في العرف ستعلم ما يصيبك من جازتي ولا تعجل في الامر الذي انت فيه بل اصبر حتى ترى الان شيئا عتي وقتالي معك فصلا والكلام للتوبيخ جازا كن في المعدن ٢٢ **قوله** لا يكون عن الموكل لان حقيقة الكلام وهي الاطلاق متروكة السياق لانه علم بقوله لتخ مني حتى اطاها بان مرادة شرعا جازية تصلح للخدمة و جازية تخل له الوطي فصلا والمطلق مقيد ابد لانه سياق الكلام كذا في المعدن ٢٢ **قوله** اذا وقع الخ رواه البخاري في الطب وبدل الخلق عن الجاهل برة رضى الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال اذا وقع الذباب في اناء احدكم فليغمسه كله ثم ليطرحه فان في احدى جناحيه شفاء وفي الاخرى داء الحديث ولا خلاف في هذه المسألة اى طهارة ما وقع فيه لاحسن العلماء الا عند الشافعي في احدى قوليه بخا سنة ووجه الروايات والمحال في المقنع لكن الطهارة اصر عند جمهور اصحابه وقال النووي قوله الاخر ليس بشيء والصواب هو الطهارة وهو قول جمهور العلماء والفقهاء ٢٢ **قوله** فامقلوه فان حقيقة قوله فامقلوه هي وجوب المقل قضية للامر لكن تركت حقيقة بسياق الكلام وهو قوله فان في احدى جناحيه داء وفي الاخرى دواء لانه دل على ان المقل لدفع الاذى عن الداء لا امر تعبدى حقا للشرع فلا يكون للايجاب لانه لئلا علينا لان المقصود من الامر انما هو الا بتداء ولا امتحان وذلك لا يحصل في طلب ما فيه نفع العباد وفيه اشكال لان كونه نفعالا ينافي الايجاب والا لزام به لانه جازان يكلف الله تعالى عبده بما فيه نفع العباد اصلا جازيا لا الا ترى الى قوله تعالى ولا تلقوا يا ايها الذين آمنوا الي التهلكة ولهذا قلنا ان الاكل فوق الشبع حرام وامثاله كثيرة كذا في الشرع ٢٢ **قوله** وانه ليقدر امر الخ اى ريشانية اى على ريش الد واء قال العلماء معنى الداء في احد جناحيه الكبر والترفع عن استباحة ما اباحه الشارع فان الشرع اباح الطعام يمت ما ليس بدم ساكن ولا الانسان اذا استبعد ذلك ترفعا ورمى به كبريا فقل صناع نعم الله تعالى انهم اذا غمض كره النفس على استباحة ما اباحه الشارع فيكون قاهرا اى غائبا على هواها انهم القهر ٢٢ **قوله** فلا يكون للايجاب الذي هو حقيقة الابل هو امر شفقة ورحمة لان منفعة عائدة اليها فيكون نظر الى حقنا لا في حق الشرع كذا في المعدن ٢٢

الاصل الاول الكتاب ٢٢ بحث ترك الحقيقة بدلالة من قبل المتكلم

المسلم للحري انزل كان امنا ولو قال انزل ان كنت رجلا فنزل لا يكون ^{المحذور ١٢} ^{الحري ١٢} ^{المسلم للحري ١٢} ^{الزجر اى صاحب الحديث ١٢}

امنا ولو قال الحري الامان الا ان فقال المسلم الامان كان امنا ^{اي اعطوني اواريد الامان ١٢} ^{ادخله اعطيت في احدى الجناحيه ١٢}

ولو قال الامان ستعلم ما تلقى غدا ولا تعجل حتى ترى فنزل لا يكون امنا ^{المسلم في الجواب ١٢} ^{اي ما يصيبك وتجد ١٢} ^{الحري ١٢} ^{الحري ١٢}

ولو قال اشترى جارية لتخذ مني فاشترى العبياء او الشبلاء لا يجوز ^{رجل لرجل ١٢} ^{الجارية ١٢} ^{دعي المهر الجارية ١٢} ^{مادة كذا على موكل ١٢} ^{اي لا يقع شراؤه ١٢}

اشترى جارية حتى اطاها فاشترى اخوته من الرضاع لا يكون عن الموكل ^{اي الجارية ١٢} ^{الوكيل ١٢} ^{اي الموكل ١٢} ^{اي لا يقع شراؤه ١٢}

وعلى هذا قلنا في قوله عليه السلام اذا وقع الذباب في طعام احدكم فامقلوه ^{اي اخرجوه من الطعام ١٢} ^{اي الذباب ١٢} ^{الجناح ١٢} ^{اي اخرجوه من الطعام ١٢}

ثم انقلوه فان في احدى جناحيه داء وفي الاخرى داء وانه ليقدر الداء ^{اي الذباب ١٢} ^{اي اخرجوه من الطعام ١٢} ^{مقولة قلنا ١٢}

على الداء دل سياق الكلام على ان المقل لدفع الاذى عن الداء ^{اي اخرجوه من الطعام ١٢} ^{اي الذباب ١٢} ^{الجناح ١٢} ^{اي اخرجوه من الطعام ١٢}

تعبدى حقا للشرع فلا يكون للايجاب قوله تعالى انما الصدقات للفقراء ^{اي المنفقين ١٢} ^{اي في قسمتها ١٢}

عقيب قوله تعالى ومنهم من يمين لك في الصدقات يد على ^{اي اقسام فقر الصدقات في الآية ١٢} ^{اي المنفقين ١٢} ^{اي في قسمتها ١٢}

ذكر الاصناف لقطع طمعهم من الصدقات ببيان المصارف ^{اي اقسام فقر الصدقات في الآية ١٢} ^{اي المنفقين ١٢} ^{اي في قسمتها ١٢}

لها فلا يتوقف الخروج عن العمد على الاداء الى الكلى الرابع قد ^{اي ترك الحقيقة بدلالة من قبل ١٢}

ترك الحقيقة بدلالة من قبل المتكلم مثاله قوله تعالى ^{اي ترك الحقيقة بدلالة من قبل ١٢}

فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر وذلك لان الله تعالى ^{اي بالقبح ١٢} ^{اي حقيقة ١٢}

حكيم والكفر فيهم والحكيم لا يأمر به فيترك دلاله اللفظ ^{اي حقيقة ١٢}

الى آخرها يدل على ذكر الاصناف لقطع طمعهم من الصدقات ببيان المصارف لنا فلويكن المصارف الى جميعهم مقصودا بل كرههم فلما لم يكن ذلك مقصودا به لم يكن المصارف واجبا الى جميعهم فجاز ان يقتصر على صنف واحد فافهم كذا في الفصول والمعدن ٢٢ **قوله** بدلالة من قبل المتكلم شأنه مطلقا او في حال المتكلم مطلقا او مع معاصرة القرائن الحالية كما في يمين وكسالة التغذي من وقوع الطيب او اداة الخروج كذا في الفصول ٢٢ **قوله** فمن شاء الخ اعلم انه يظهر لك بعد التعمق والنظر في امثال هذه الامثال ان هذه الاقسام والاختصاص ترك الحقيقة قد تتداخل وتجتمع بعضها مع بعض في كثير من الامثلة كهن الامثال فانه يصلح ان يقال انه تركت فيه الحقيقة الى اباحة للكفر المفهومة من الامر ووجوبه او ندبه بدلالة العرف والاستعمال ٢٢

احسن الحواشي على اصول الشاشي

١٤ قول بحكمة الامر على صيغة الفاعل يحل الامر على التوبيخ لانه صند لما ذكرنا ان الامر لا يتيان المأمور به والتوبيخ كعلامة كذا في المعدن ١٢ **١٥ قول** على هذا اي على ان الحقيقة قد تترك ببدالة معترجة يرجع الى التكاليف في المعدن ١٢ **١٦ قول** فهو على التي اي على غير المطبوخ فان حقيقة هذا التوكيل شراء مطلق اللحم في الصورتين لكن ترك اطلاقه فيها بدالة حاله هو انه اذا نزل على الطريق في له يدل على انه يطلب اللحم ليقتدى به فيصرف ذلك اللحم فيما لا لعل حتى لو اشترى التي يكون مشتر بالانفسه لا للموكل واذا نزل في منزل في له يدل على انه يطلب اللحم ليطبخ ويتخذ طعاما وذلك حاصل في التي كذا في المعدن ١٢ **١٧ قول** يمين الفور وانما سميت بهذا الاسم لان الفور هو مصدر من فارت القدر اذا غلت ثم استعيرت للسرعة ثم سميت به الحالة التي لا ليت فيها يقال جاء فلان من فورة اي من ساعته ويسمى الفقهاء مثل هذا اليمين يمين الفور لانها تقع على الحال والساعة فسميت بها وقيل لانها تصد من فورة الغضب كذا في المعدن ١٢ **١٨ قول** لا اتغدى الخ فان قلت المصدر الذي دل عليه قوله لا اتغدى كثر في سياق النفي فيعم فيكون المعنى لا اتغدى تغديا فيقتضى ان يجتنب بكل تغدي فوجد منه فكيف يحل على الخصوص وكيف يصير معناه لا اتغدى الغداء الذي دعوتني اليه قلت سلمنا ان النكوة في سياق النفي يقتضى العموم لكن العام يحل الخصوص عند قيام قرينة الخصوص وههنا كلام الداعي قرينة على ان المراد منه الغداء الخصوص فكانه قال لا اتغدى الغداء الذي دعوتني اليه كذا في المعدن ١٢ **١٩ قول** المدعو اليه الخ فان قيل ينقض هذا بما اذا قال المدعو والله لا اتغدى اليوم فانه يقع على كل تغد حصل في ذلك اليوم قلنا لا دلالة ههنا من قبل المتكلم على ترك الحقيقة لانه لو كان مرادة الامتناع عن الغداء المدعو اليه لا تقتصر على قد راجع الى الجواب قلنا زاد على الجواب وهو اليوم دل على انه اراد به الجواب فقط بل على انه ابتداء في الكلام كذا في الفصول ١٢ **٢٠ قول** كان الحكم مقصودا على الحال لان الباعث على المنع من الخروج غضب اثاره فيه ما ارادت من الخرج بين يديه فقيد قوله ان خرجت الخ بذلك الخرج كذا في الفصول ١٢ **٢١ قول** بدالة محل الكلام اي بدالة ما وقع فيه الكلام وما يتعلق به بان لا يكون صالحا لمعنى الحقيقة اما لزوم الكذب فيمن هو معصوم عنه او لوجه آخر فاذا لم يقبل المحل المعنى الحقيقة فيصار الى المحاراة بحالة كقوله عليه التحية والتسليم انما الاعمال بالنية فان معناه الحقيقة ان لا توجد اعمال الجوارح الا بالنية وهو كذا لان اكثر ما يقع العمل من انى وقت خلق الله من عن النية فلا بد ان يحل على المجازى ثواب الاعمال او حكم الاعمال بالنيات فان قد رالتوا بظاهر انه لا بد لعل ان جواز الاعمال في الدنيا موقوف على النية وان قد رالحكم فهو نوعان وينوي كالصحة واخرى كالثواب والعقاب والاخرى مراد بالاجماع بيننا وبين الشافعي فلا يجوز ان يراد الله بنوي ايضا اما عنده فلا نه يلزم عموم المجاز واملا عندنا فلا نه يلزم عموم المشترك فلا يدل على ان جواز العمل موقوف على النية

الاصل الاول الكتاب ٢٨ بحث ترك الحقيقة بدالة محل الكلام

على الامر بحكمة الامر على هذا اقلنا اذا وكل بشر اللحم فان كان مسافرا صفة مسافرا متعلق بترك اي ترك الحقيقة بدالة من قبل المتكلم ١٢ **٢٢ قول** نزل على الطريق فهو على مطبوخ او على المشوي وان كان صاحب منزل فهو على اللحم ١٢ **٢٣ قول** من هذا النوع يمين الفور مثاله اذا قال تعالى تغد معي فقال والله لا اتغدى الخ فان قيل المتكلم من قبل المتكلم اي يمين الفور ١٢ **٢٤ قول** لا اتغدى ينصرف ذلك الى الغداء المدعو اليه حتى لو تغد بعد ذلك في منزله معه او مع غيره في ذلك اليوم لا يجتنب وكذا اذا قامت المرأة تزيد الخرج فقال الزوج ان خرجت فانت كذا كان الحكم مقصودا على الحال حتى لو خرجت بعد ذلك لا يجتنب الخامس قد تترك الحقيقة بدالة محل الكلام بان كان المحل لا يقبل حقيقة اللفظ مثاله ان نقا كاج الحرة بلفظ البيع والهبة والتملك والصحة وقوله لعبد وهو معروف النسب من غيره هذا ابني وكذا اذا قال لعبد وهو اكبر سنا من المولى هذا ابني كان مجازا عن العتيق عند أبي حنيفة رضي الله عنه خلافا لما بناء على ما ذكرنا ان المجاز خلف عن الحقيقة في حق اللفظ عند وفي حق الحكم عندنا فصل في متعلقات النصوص نفي بها عبا النص واشارته ودلالة واقتضاء فاما عبارة النص فهو ما سيق الكلام لاجل اريد به قصد او اشارة النص في ما ثبت بنظم النص

النفي فيعم فيكون المعنى لا اتغدى تغديا فيقتضى ان يجتنب بكل تغدي فوجد منه فكيف يحل على الخصوص وكيف يصير معناه لا اتغدى الغداء الذي دعوتني اليه قلت سلمنا ان النكوة في سياق النفي يقتضى العموم لكن العام يحل الخصوص عند قيام قرينة الخصوص وههنا كلام الداعي قرينة على ان المراد منه الغداء الخصوص فكانه قال لا اتغدى الغداء الذي دعوتني اليه كذا في المعدن ١٢ **٢٥ قول** المدعو اليه الخ فان قيل ينقض هذا بما اذا قال المدعو والله لا اتغدى اليوم فانه يقع على كل تغد حصل في ذلك اليوم قلنا لا دلالة ههنا من قبل المتكلم على ترك الحقيقة لانه لو كان مرادة الامتناع عن الغداء المدعو اليه لا تقتصر على قد راجع الى الجواب قلنا زاد على الجواب وهو اليوم دل على انه اراد به الجواب فقط بل على انه ابتداء في الكلام كذا في الفصول ١٢ **٢٦ قول** كان الحكم مقصودا على الحال لان الباعث على المنع من الخروج غضب اثاره فيه ما ارادت من الخرج بين يديه فقيد قوله ان خرجت الخ بذلك الخرج كذا في الفصول ١٢ **٢٧ قول** بدالة محل الكلام اي بدالة ما وقع فيه الكلام وما يتعلق به بان لا يكون صالحا لمعنى الحقيقة اما لزوم الكذب فيمن هو معصوم عنه او لوجه آخر فاذا لم يقبل المحل المعنى الحقيقة فيصار الى المحاراة بحالة كقوله عليه التحية والتسليم انما الاعمال بالنية فان معناه الحقيقة ان لا توجد اعمال الجوارح الا بالنية وهو كذا لان اكثر ما يقع العمل من انى وقت خلق الله من عن النية فلا بد ان يحل على المجازى ثواب الاعمال او حكم الاعمال بالنيات فان قد رالتوا بظاهر انه لا بد لعل ان جواز الاعمال في الدنيا موقوف على النية وان قد رالحكم فهو نوعان وينوي كالصحة واخرى كالثواب والعقاب والاخرى مراد بالاجماع بيننا وبين الشافعي فلا يجوز ان يراد الله بنوي ايضا اما عنده فلا نه يلزم عموم المجاز واملا عندنا فلا نه يلزم عموم المشترك فلا يدل على ان جواز العمل موقوف على النية

ثرونا في الوضوء فتذكر ١٢ **٢٨ قول** مثاله اي اذا قال الحرة بعث نفسي منك صار مجازا عن النكاح لان حقيقة الكلام اعني تملك الرقية لا يحمله الحرة فترك المجاز وكذلك قوله لعبد المعروف النسب عن غيره او اكبر سنا منه هذا ابني لان العبد الثابت النسب من زيد لا يحتمل ان يكون من غير مثله وكذا الاكبر سنا لا يحتمل ان يكون ابنا للاصغر سنا فترك حقيقة اللفظ كذا في الشرع ١٢ **٢٩ قول** وقوله لعبد وهو معروف النسب الخ انما او رده في الفهم ان المراد بعدم القابلية في المحل بحقيقة الكلام اعم من ان يكون عقليا او شرعيا ١٢ **٣٠ قول** متعلقات النصوص اي ما يتعلق به النصوص من المعاني الصريحة المطابقة او التضمنية والمعاني الغير الصريحة التضمنية والالتزامية وبالجملة هذه الخاء مفاهيم النص ووجوهها وكما في الخاء ووجوهها حسب الدلالة والفهم صريحة او ضمنية او لزوما كذا هي الخاء الوقوف على المراد ووجوه التمسك والاستدلال قوة وضعفا لكن لها قاطبة واما الترتيب فيما بينها باضافة بعضها الى بعض قوة وضعفا كما في الظاهر النص والمفسر المحكم قطعية ومرتبة متأخرة علوا وسفلا فقول متعلقات يجوز بالفتح والكسر اي ما يتعلق بالنصوص على طرق الوقوف عليها ووجوه صحتها واشادتها وكنايتها كذا في الحصول الحواشي ١٢ **٣١ قول** فاما عبارة النص فان قيل عبارة النص هو الكلام المسوق المراد لا سيق الكلام لاجله فلا يصح تعزيره كونه تعريفا بالمباين اجيب بانه تعريف الحكم الثابت بعبارة النص ويفهم منه تعريف عبارة النص بطريق الالتزام فعبارة النص بنظم يثبت به حكم سيق له الكلام فلم يعكس الامر لان ثبوت الحكم مقصود ههنا ١٢ **٣٢ قول** سيق الكلام لاجله نظر الى جانب اللفظ وقوله اريد به قصد انظر الى جانب المعنى للتأكيد فلا استدراك ١٢ **٣٣ قول** اريد به قصد اعطى تفسير لقوله سيق الكلام لاجله اي اريد ذلك الحكم بل ذلك الكلام من حيث القصد كخرجه به الاشارة ١٢ **٣٤ قول** في ما ثبت بنظم النص اي حكم

من غير زيادة احتزبه عن الثابت باقتضاء النص فانه ثابت بزيادة التقدير في اللفظ كذا في المعدن ١٢ قوله غير ظاهر من كل وجه التسمية اي انما سمي اشارة لانه ليس بظاهر من كل وجه لعدم السوق وتوضيح التعريف وان لم يكن محتاجا اليه يعني انه ظاهر من وجه دون وجه كما اذا اراد الانسان ان يشار الى شيء فانه لا يبين بظاهر من كل وجه لعدم السوق وتوضيح التعريف وان لم يكن محتاجا اليه يعني انه ظاهر من وجه دون وجه الثاني بمنزلة الاشارة كذا في كتب الاصول ١٢ قوله وقد ثبت فقرهم بنظم النص وهو قوله تعالى للفقر المهاجرين الآية لا يقال بانها جازان يكون اطلاق الفقر عليهم باعتبار عدم الاصل بان لم يكن لهم اموال لانه قد كانت لهم اموال بمكة يد ليل قوله تعالى الذين اخرجوا من ديارهم وديارهم واموالهم ١٢ قوله فكان اشارة الى ان الله فان قلت قد ثبت انه اشارة الى زوال اموالهم واما ان استيلاء الكفار على اموال المسلمين سبب لثبوت ملكهم كما ذكر في المتن فليس بمنطوق به فكيف يكون النص اشارة اليه قلت لما ثبت زوال اموالهم باشارة ومن لوازمه ثبوت الملك للمهاجرين الذين استولوا عليها لانه لا وهاء اي لاضياح في الاسلام كان ما ثبت من لوازم الاشارة ملحقا بها لان الشيء اذا ثبت ثبت بلوازمه كذا في الفصول ٥ قوله لا يثبت فقرهم لان الفقر حقيقة يكون بزوال الملك لا يبعد البعد عن المال مع قيام الملك لان ضد الغناء وهو ملك المال لا قرب البعد منه واذا كان الفقر عدل يم الملك تسميته فقره دليل على زوال ملكهم الى الكفار لان مطلق الكلام محمول على حقيقة والشافعي لم يعمل بهذا الاشارة قائلا بان الله تعالى سماهم فقرا فجاءنا لنقول صرف الكلام الى الجار مع امكان العمل بالحقيقة خلافا لاصل فلا يصار اليه من غير ضرورة ودليل يصرف اليه كذا في المعدن ١٢ قوله ويخرج منه الحكم فان قيل الحكم في مسألة الاستيلاء قد سبق ثبوته بلا اشارة فما معنى التفرع عليه ثانيا قلنا الثابت بلا اشارة كونه سببا لهذا الحكم اي الملك وثبوت الحكم وكذا باقي المسائل المتفرعة فانها غير ثابتة بلا اشارة ولكن الثابت بلا اشارة سبب لها هذا ملخص كتب الاصول ١٢ قوله في مسألة الاستيلاء يعني ان الكافر اذا استولى على مال المسلمين فاخرجه بد اد الحرب يصير ملكا له عندنا خلافا للشافعي وفي بعض النسخ الاستيلاء ومعناه ان الكافر اذا استولى جارية المسلم واستولدها يثبت النسيب منه بناء على ما ذكر والمشهور هو نسخة الاستيلاء ١٢ قوله وحكم ثبوت الملك الاصل في بيان ما يثبت من ثبوت الملك للتاجر بالشر او منهم اي من الكفار عطفاً لتفسيره بقوله الحكم في مسألة الاستيلاء يعني ان التاجر اذا اشترى من الكفار بعد استيلائهم على اموالنا ثبت له الملك كذا في المعدن ١٢ قوله وتفرع عنه بالرفع عطف على الحكم واراد بهامثل حل الوطى وجواز الاعتاق وعدم الضمان عند التلاف وغير ذلك ١٢ قوله مع وجود الجناية التي لان كل جزء من اجزاء الليل وقت اباحة الرقت وحل الجماع والنفسل لا يمكن الا بعد الفراغ عنه والان لا يخفى بفرغه لا يمكن فيه النفسل ايضا لانه امر تدريجي زمانى لا آتى بل له مقدمات تتقدمه من تهيأ اسبابه فذلك الان ان من الصبر ومن زمان الصوم ويكون فيه جنبا لا محالة فهذه الضرورة ثبتت عدم منافاة الجناية للصوم دليل قولنا ما رواه الترمذي وصححه عن عائشة وامرسة مرفوعة عن ابن عمر الفجر وهو جنب من اهله شعر يغتسل فيصوم قال والعل على هذا عند الكثر اهل العلم من اصحاب النبي عليه السلام وغيرهم وهو قول سفيان والشافعي واحمد اسحق انتهى ثم علم ان الآية نص في اباحة المباشرة والاكل والشرب الى ظهور انفسا الفجر وهو اول جزء الصوم ومن ضرورة تحقق الصوم من اوله مع وجود الجناية لانه لا واسطة اصلا بين آخر جزء من وقت اباحة وبين اول جزء وقت الصوم فيكون من الاعتسالى كذا في الفصول ١٢ قوله بتمامه حاصل المقام ان الامور بتمام الشيء مقتضى لساقية وجوده لا يتبدل عن ذلك الشيء فيكون الامر بتمام الصيام مقتضى لسابق ابتداء الصوم فكما ان الامر يوجب الاتمام يفهم منه وجود نفس الصوم اذ لا يصح الا بتمام المعدن ولا يصح كذا في بعض الحواشي ١٢ قوله اشارة قاطعة موجبة لحصول اليقين وان كانت غامضة بحسب الفهم حيث لا يتبادر اليه بالبداهة عند فهم الآية ١٢ قوله لا تنافي الصوم لانها لو كانت منافية للصوم لا يحصل الصوم في اول النهار وقد حصل له لان الشيء لا يحصل مع وجود المنافي كذا في المعدن ١٢ قوله لا ينافي بقاء الصوم لان الجناية لما تحقق مع الصوم ولا بد من دفعها (اي الجناية) للصلاة وغيرها كسجدة التلاوة والصلاة الجنازة ودخول المسجد وهي لا ترفع بدون المضمضة والاستنشاق الذين من اركان الفصل علم انهما لا ينافيان الصوم كسجدة سائر الاعضاء كذا في بعض الحواشي ١٢ احسن الحواشي

من غير زيادة احتزبه عن الثابت باقتضاء النص فانه ثابت بزيادة التقدير في اللفظ كذا في المعدن ١٢ قوله غير ظاهر من كل وجه التسمية اي انما سمي اشارة لانه ليس بظاهر من كل وجه لعدم السوق وتوضيح التعريف وان لم يكن محتاجا اليه يعني انه ظاهر من وجه دون وجه كما اذا اراد الانسان ان يشار الى شيء فانه لا يبين بظاهر من كل وجه لعدم السوق وتوضيح التعريف وان لم يكن محتاجا اليه يعني انه ظاهر من وجه دون وجه الثاني بمنزلة الاشارة كذا في كتب الاصول ١٢ قوله وقد ثبت فقرهم بنظم النص وهو قوله تعالى للفقر المهاجرين الآية لا يقال بانها جازان يكون اطلاق الفقر عليهم باعتبار عدم الاصل بان لم يكن لهم اموال لانه قد كانت لهم اموال بمكة يد ليل قوله تعالى الذين اخرجوا من ديارهم وديارهم واموالهم ١٢ قوله فكان اشارة الى ان الله فان قلت قد ثبت انه اشارة الى زوال اموالهم واما ان استيلاء الكفار على اموال المسلمين سبب لثبوت ملكهم كما ذكر في المتن فليس بمنطوق به فكيف يكون النص اشارة اليه قلت لما ثبت زوال اموالهم باشارة ومن لوازمه ثبوت الملك للمهاجرين الذين استولوا عليها لانه لا وهاء اي لاضياح في الاسلام كان ما ثبت من لوازم الاشارة ملحقا بها لان الشيء اذا ثبت ثبت بلوازمه كذا في الفصول ٥ قوله لا يثبت فقرهم لان الفقر حقيقة يكون بزوال الملك لا يبعد البعد عن المال مع قيام الملك لان ضد الغناء وهو ملك المال لا قرب البعد منه واذا كان الفقر عدل يم الملك تسميته فقره دليل على زوال ملكهم الى الكفار لان مطلق الكلام محمول على حقيقة والشافعي لم يعمل بهذا الاشارة قائلا بان الله تعالى سماهم فقرا فجاءنا لنقول صرف الكلام الى الجار مع امكان العمل بالحقيقة خلافا لاصل فلا يصار اليه من غير ضرورة ودليل يصرف اليه كذا في المعدن ١٢ قوله ويخرج منه الحكم فان قيل الحكم في مسألة الاستيلاء قد سبق ثبوته بلا اشارة فما معنى التفرع عليه ثانيا قلنا الثابت بلا اشارة كونه سببا لهذا الحكم اي الملك وثبوت الحكم وكذا باقي المسائل المتفرعة فانها غير ثابتة بلا اشارة ولكن الثابت بلا اشارة سبب لها هذا ملخص كتب الاصول ١٢ قوله في مسألة الاستيلاء يعني ان الكافر اذا استولى على مال المسلمين فاخرجه بد اد الحرب يصير ملكا له عندنا خلافا للشافعي وفي بعض النسخ الاستيلاء ومعناه ان الكافر اذا استولى جارية المسلم واستولدها يثبت النسيب منه بناء على ما ذكر والمشهور هو نسخة الاستيلاء ١٢ قوله وحكم ثبوت الملك الاصل في بيان ما يثبت من ثبوت الملك للتاجر بالشر او منهم اي من الكفار عطفاً لتفسيره بقوله الحكم في مسألة الاستيلاء يعني ان التاجر اذا اشترى من الكفار بعد استيلائهم على اموالنا ثبت له الملك كذا في المعدن ١٢ قوله وتفرع عنه بالرفع عطف على الحكم واراد بهامثل حل الوطى وجواز الاعتاق وعدم الضمان عند التلاف وغير ذلك ١٢ قوله مع وجود الجناية التي لان كل جزء من اجزاء الليل وقت اباحة الرقت وحل الجماع والنفسل لا يمكن الا بعد الفراغ عنه والان لا يخفى بفرغه لا يمكن فيه النفسل ايضا لانه امر تدريجي زمانى لا آتى بل له مقدمات تتقدمه من تهيأ اسبابه فذلك الان ان من الصبر ومن زمان الصوم ويكون فيه جنبا لا محالة فهذه الضرورة ثبتت عدم منافاة الجناية للصوم دليل قولنا ما رواه الترمذي وصححه عن عائشة وامرسة مرفوعة عن ابن عمر الفجر وهو جنب من اهله شعر يغتسل فيصوم قال والعل على هذا عند الكثر اهل العلم من اصحاب النبي عليه السلام وغيرهم وهو قول سفيان والشافعي واحمد اسحق انتهى ثم علم ان الآية نص في اباحة المباشرة والاكل والشرب الى ظهور انفسا الفجر وهو اول جزء الصوم ومن ضرورة تحقق الصوم من اوله مع وجود الجناية لانه لا واسطة اصلا بين آخر جزء من وقت اباحة وبين اول جزء وقت الصوم فيكون من الاعتسالى كذا في الفصول ١٢ قوله بتمامه حاصل المقام ان الامور بتمام الشيء مقتضى لساقية وجوده لا يتبدل عن ذلك الشيء فيكون الامر بتمام الصيام مقتضى لسابق ابتداء الصوم فكما ان الامر يوجب الاتمام يفهم منه وجود نفس الصوم اذ لا يصح الا بتمام المعدن ولا يصح كذا في بعض الحواشي ١٢ قوله اشارة قاطعة موجبة لحصول اليقين وان كانت غامضة بحسب الفهم حيث لا يتبادر اليه بالبداهة عند فهم الآية ١٢ قوله لا تنافي الصوم لانها لو كانت منافية للصوم لا يحصل الصوم في اول النهار وقد حصل له لان الشيء لا يحصل مع وجود المنافي كذا في المعدن ١٢ قوله لا ينافي بقاء الصوم لان الجناية لما تحقق مع الصوم ولا بد من دفعها (اي الجناية) للصلاة وغيرها كسجدة التلاوة والصلاة الجنازة ودخول المسجد وهي لا ترفع بدون المضمضة والاستنشاق الذين من اركان الفصل علم انهما لا ينافيان الصوم كسجدة سائر الاعضاء كذا في بعض الحواشي ١٢ احسن الحواشي

ان قوله منه انه اما الاحتلام فلا يفطر الصوم لان ذلك قد عرفت ان الجناية من الاهل هي اختيارية لم تنكف الصوم فالجناية بالاحتلام بالطريق الاولى بل فيه الضمور والشد بسبب النوم وما روى عنه صلى الله عليه وسلم انه لا يفطر الاحتلام بسبب خروج الدم المودت للضعف والحاجم بسبب انه لا يامن من دخول شيء في جوفه كذا في الحصول ١٢ **قوله** عن الاشياء الثلاثة التي فان قيل يفهم من كلام المصنف ان الصوم هو الاشتهاء عن الاشياء الثلاثة والاصح ليس كذلك لانه لا يدل فيه من النية والاهلية ايضا اجيب نعم الامر كذلك لكنه لم يتغرض اليه للاشتهاء وكثيرا ما ترك المقدمات الموقوفة عليها للظهور ١٣ **قوله** في مسألة التبييت وهي ان صوم رمضان هل تشترط فيه التبييت اي النية من الليل ام لا فعند الشافعي يشترط لقوله عليه الصلوة والسلام لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل وعند اصحابنا لا يشترط بل يتأدى بنية تقبل الزوال وهذا لان النية هي القصد فلو قلنا انه لا يجوز من الليل كما قال الشافعي لادى الى نسخ الكتاب بخبر الواحد فقلنا بالجواز فيه ما عملنا بالكتاب والسنة جميعا ١٤ **قوله** لقوله تعالى ثم اتوا الصيام ثم رخص الله لهم ان يتنكروا في الايام التي لا يكون فيها صلاة الا اذا كان في الطلب والخطاب لا تيان المأمورية والخطاب انما يتوجه في الصوم بعد الجواز الاول فلا يلزم تقديم النية عليه من الليل كما ذهب اليه الشافعي ١٥ **قوله** الى الليل فان قوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل امر لا تمام للصيام والالتزام به يكون الا بعد الشرع ويرد عليه ان قوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل امر باتمام الصوم بعد الشرع ولا خلاف في ان الامر بالاتتمام انما يتوجه بعد الجواز الاول وقصد التيان انما يلزم عند الامر بالشرع ولا عند الامر بالاتتمام فلا يلزم منه تأخير النية من الليل ويمكن ان يحجب عنه بان قوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل وان كان الامر بالاتتمام صورة لكنه في الواقع الامر بالشرع لانه لو كان الامر بالاتتمام لمحال ان الشرع غير الاتتمام فلا بد من الامر بالشرع والشرع مقدم على الاتتمام فلو تحقق الامر على الشرع ولم يمتد منه وقوع الصوم في الليل واللازم باطل فالمرزوم كذلك فافهم ١٦ **قوله** لفة تميز عن النسبة في قوله علم اي علم ذلك من حيث اللغة اي يعرف الحق المؤثر من هو عارف بلغة العرب سواء كان فقيها او غير فقيه ويخرج به الاقتضاء والمحدوف لانها ثابتان شرعا وعقلا وقوله لا اجتهدا تأكيد لقوله لفة وفيه رد على من زعم ان دلالة النص هو القياس لكنه خفي والدلالة جلي وكيف يكون هذا والقياس خفي لا يقف عليه الاجتهاد والدلالة قطعية يعرفها كل من كان من اهل اللسان وايضا كانت هي مشروعة قبل شرع القياس ولا ينكرها منكر ١٧ **قوله** مثاله في قوله تعالى فلا تقل لهما اف اني يعني معناه الموضوع له النفي عن التكلم باني فقط وهو ثابت بعبارة النص ومعناه اللزوم الذي هو الايلام دلالة النص وما ثبت منه الا حرمة الضرب والشم والامثلة الشرعية التي ذكرها القوم المذكورة في المطولات لا يسعها هذا المختصر ١٨ **قوله** لرفع الاذي عنهم لان سوق الكلام لبيان احترامها والاحسان اليها ثم تعدى حكم التأنيف وهو الحرمة الى الضرب والشم بعلته الاذي فكان حرمة الضرب والشم مثبتا بدلالة النص ١٩ **قوله** ولما المعنى اي ولاجل ان حكم النص وهو التحريم مثلا في نص التأنيف يعم بعموم علة يعني في كل شيء يوجد العلة وهي الاذي مثلا يوجد الحكم وهو التحريم ٢٠ **قوله** اذا قتل قصاصا يفتلن قصاصا صا داغما قلنا بقرينة هذا الاشياء لوجود الاذي في جميع هذه الصور فيثبت الحكم في غير المنصوص عليه دلالة كذا في المعدن ٢١ **قوله** حتى صحت التوضيحات الثابت بدلالة النص بمنزلة الثابت بالنص في ايجاب الحكم به فيصير اثبات العقوبات بدلالة النص مثاله ما روى ان ابن عمر رزوه وهو محصن فامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم برجه فرجه ثابت بالنص بجم ما سواه اذا زنى وهو محصن ثابت بدلالة النص لانه عرف بالبدلة انه زنى في حالة احصانه وهذا العلة يعبر عنه بقرينة كل من زنى في حالة احصانه باقتضاء دلالة النص هذا المختصر الكتب ٢٢ **قوله** بالانصاف هو حديث الاميرابي قال يا رسول الله هلكت واهلكت قال ماذا صنعت قال واقعت امرأتي في نهار رمضان متعذرا فقال عتق رقبة قال لا املك الا رقبة هذه قال فصم شهرين متتابعين قال وهل جاعني ما جاعني الامن الصوم قال اطعوا سنتين مسكينين فقال لا اجد فامره عليه السلام ان يؤتي بقرق من تمر يورى بفرق فيه خمسة عشر صاعا وقال فرقها على المساكين فقال والله ليس بين لائتي المدينة اخوج مني ومن عيالي فقال كل انت عيالك يجزئك ولا يجزئ احد بعدك وهو حديث مشهور رواه الامية الستة والرجل هو سلمة بن صبيح البياضي ذكره ابن ابي شيبة في مسنده عن ابن الجارود وسلمان بن الجبر وليس في الكتب الستة لفظه اهلك كذا في الحصول ٢٣ احسن الجواشي على صول الشاشي ٢٤

الاصول الاول الكتاب ٣٠ بحث كون حكم دلالة النص عموم الحكم المنصوص عليه

طعمه عند المضمضة لا يفسد به الصوم وعلم منه حكم الاحتلام ١ **قوله** لان الكتاب لما سمي الامساك اللازم ٢ **قوله** بواحدة الاشتهاء عن الاشياء الثلاثة المذكورة في اول الصبي ٣ **قوله** صوما علمان ركن الصوم يتم بالاتهما عن الاشياء الثلاثة وعلى هذا يخرج الحكم في مسألة التبييت فان قصد التيان بلما موريه انما يلزم عند توجه الامر والامر انما يتوجه بعد الجواز الاول لقوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل واقا دلالة النص في علمه لعل الحكم المنصوص عليه لغة لا اجتهادا ولا استنباطا مثاله في قوله ولا تقبل لهما افي ولا تنههما فاعلم بوضوح اللغة يفهم باول السماع ان كرميم التأنيف لدفع الاذي عنها وحكم هذا النوع عموم الحكم المنصوص عليه لعموم علة ولما قلنا بتحريم الضرب والشم والاشتمام عن الاب بسبب الاجارة والحبس بسبب لذي والقتل قصاصا ثم دلالة النص بمنزلة النص حتى صحت اثبات العقوبة بدلالة النص قال اصحابنا وجبت الكفارة بالوقاع بالنص بالكل والشرب بدلالة النص وعلى اعتبار هذا المعنى قيل يد ارا الحكم

١٢ قوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل ١٣ قوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل ١٤ قوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل ١٥ قوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل ١٦ قوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل ١٧ قوله تعالى فلا تقل لهما اف اني يعني معناه الموضوع له النفي عن التكلم باني فقط وهو ثابت بعبارة النص ومعناه اللزوم الذي هو الايلام دلالة النص وما ثبت منه الا حرمة الضرب والشم والامثلة الشرعية التي ذكرها القوم المذكورة في المطولات لا يسعها هذا المختصر ١٨ قوله لرفع الاذي عنهم لان سوق الكلام لبيان احترامها والاحسان اليها ثم تعدى حكم التأنيف وهو الحرمة الى الضرب والشم بعلته الاذي فكان حرمة الضرب والشم مثبتا بدلالة النص ١٩ قوله ولما المعنى اي ولاجل ان حكم النص وهو التحريم مثلا في نص التأنيف يعم بعموم علة يعني في كل شيء يوجد العلة وهي الاذي مثلا يوجد الحكم وهو التحريم ٢٠ قوله اذا قتل قصاصا يفتلن قصاصا صا داغما قلنا بقرينة هذا الاشياء لوجود الاذي في جميع هذه الصور فيثبت الحكم في غير المنصوص عليه دلالة كذا في المعدن ٢١ قوله حتى صحت التوضيحات الثابت بدلالة النص بمنزلة الثابت بالنص في ايجاب الحكم به فيصير اثبات العقوبات بدلالة النص مثاله ما روى ان ابن عمر رزوه وهو محصن فامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم برجه فرجه ثابت بالنص بجم ما سواه اذا زنى وهو محصن ثابت بدلالة النص لانه عرف بالبدلة انه زنى في حالة احصانه وهذا العلة يعبر عنه بقرينة كل من زنى في حالة احصانه باقتضاء دلالة النص هذا المختصر الكتب ٢٢ قوله بالانصاف هو حديث الاميرابي قال يا رسول الله هلكت واهلكت قال ماذا صنعت قال واقعت امرأتي في نهار رمضان متعذرا فقال عتق رقبة قال لا املك الا رقبة هذه قال فصم شهرين متتابعين قال وهل جاعني ما جاعني الامن الصوم قال اطعوا سنتين مسكينين فقال لا اجد فامره عليه السلام ان يؤتي بقرق من تمر يورى بفرق فيه خمسة عشر صاعا وقال فرقها على المساكين فقال والله ليس بين لائتي المدينة اخوج مني ومن عيالي فقال كل انت عيالك يجزئك ولا يجزئ احد بعدك وهو حديث مشهور رواه الامية الستة والرجل هو سلمة بن صبيح البياضي ذكره ابن ابي شيبة في مسنده عن ابن الجارود وسلمان بن الجبر وليس في الكتب الستة لفظه اهلك كذا في الحصول ٢٣ احسن الجواشي على صول الشاشي ٢٤

١٢ قوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل ١٣ قوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل ١٤ قوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل ١٥ قوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل ١٦ قوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل ١٧ قوله تعالى فلا تقل لهما اف اني يعني معناه الموضوع له النفي عن التكلم باني فقط وهو ثابت بعبارة النص ومعناه اللزوم الذي هو الايلام دلالة النص وما ثبت منه الا حرمة الضرب والشم والامثلة الشرعية التي ذكرها القوم المذكورة في المطولات لا يسعها هذا المختصر ١٨ قوله لرفع الاذي عنهم لان سوق الكلام لبيان احترامها والاحسان اليها ثم تعدى حكم التأنيف وهو الحرمة الى الضرب والشم بعلته الاذي فكان حرمة الضرب والشم مثبتا بدلالة النص ١٩ قوله ولما المعنى اي ولاجل ان حكم النص وهو التحريم مثلا في نص التأنيف يعم بعموم علة يعني في كل شيء يوجد العلة وهي الاذي مثلا يوجد الحكم وهو التحريم ٢٠ قوله اذا قتل قصاصا يفتلن قصاصا صا داغما قلنا بقرينة هذا الاشياء لوجود الاذي في جميع هذه الصور فيثبت الحكم في غير المنصوص عليه دلالة كذا في المعدن ٢١ قوله حتى صحت التوضيحات الثابت بدلالة النص بمنزلة الثابت بالنص في ايجاب الحكم به فيصير اثبات العقوبات بدلالة النص مثاله ما روى ان ابن عمر رزوه وهو محصن فامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم برجه فرجه ثابت بالنص بجم ما سواه اذا زنى وهو محصن ثابت بدلالة النص لانه عرف بالبدلة انه زنى في حالة احصانه وهذا العلة يعبر عنه بقرينة كل من زنى في حالة احصانه باقتضاء دلالة النص هذا المختصر الكتب ٢٢ قوله بالانصاف هو حديث الاميرابي قال يا رسول الله هلكت واهلكت قال ماذا صنعت قال واقعت امرأتي في نهار رمضان متعذرا فقال عتق رقبة قال لا املك الا رقبة هذه قال فصم شهرين متتابعين قال وهل جاعني ما جاعني الامن الصوم قال اطعوا سنتين مسكينين فقال لا اجد فامره عليه السلام ان يؤتي بقرق من تمر يورى بفرق فيه خمسة عشر صاعا وقال فرقها على المساكين فقال والله ليس بين لائتي المدينة اخوج مني ومن عيالي فقال كل انت عيالك يجزئك ولا يجزئ احد بعدك وهو حديث مشهور رواه الامية الستة والرجل هو سلمة بن صبيح البياضي ذكره ابن ابي شيبة في مسنده عن ابن الجارود وسلمان بن الجبر وليس في الكتب الستة لفظه اهلك كذا في الحصول ٢٣ احسن الجواشي على صول الشاشي ٢٤

١٢ قوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل ١٣ قوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل ١٤ قوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل ١٥ قوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل ١٦ قوله تعالى ثم اتوا الصيام الى الليل ١٧ قوله تعالى فلا تقل لهما اف اني يعني معناه الموضوع له النفي عن التكلم باني فقط وهو ثابت بعبارة النص ومعناه اللزوم الذي هو الايلام دلالة النص وما ثبت منه الا حرمة الضرب والشم والامثلة الشرعية التي ذكرها القوم المذكورة في المطولات لا يسعها هذا المختصر ١٨ قوله لرفع الاذي عنهم لان سوق الكلام لبيان احترامها والاحسان اليها ثم تعدى حكم التأنيف وهو الحرمة الى الضرب والشم بعلته الاذي فكان حرمة الضرب والشم مثبتا بدلالة النص ١٩ قوله ولما المعنى اي ولاجل ان حكم النص وهو التحريم مثلا في نص التأنيف يعم بعموم علة يعني في كل شيء يوجد العلة وهي الاذي مثلا يوجد الحكم وهو التحريم ٢٠ قوله اذا قتل قصاصا يفتلن قصاصا صا داغما قلنا بقرينة هذا الاشياء لوجود الاذي في جميع هذه الصور فيثبت الحكم في غير المنصوص عليه دلالة كذا في المعدن ٢١ قوله حتى صحت التوضيحات الثابت بدلالة النص بمنزلة الثابت بالنص في ايجاب الحكم به فيصير اثبات العقوبات بدلالة النص مثاله ما روى ان ابن عمر رزوه وهو محصن فامر النبي صلى الله عليه وآله وسلم برجه فرجه ثابت بالنص بجم ما سواه اذا زنى وهو محصن ثابت بدلالة النص لانه عرف بالبدلة انه زنى في حالة احصانه وهذا العلة يعبر عنه بقرينة كل من زنى في حالة احصانه باقتضاء دلالة النص هذا المختصر الكتب ٢٢ قوله بالانصاف هو حديث الاميرابي قال يا رسول الله هلكت واهلكت قال ماذا صنعت قال واقعت امرأتي في نهار رمضان متعذرا فقال عتق رقبة قال لا املك الا رقبة هذه قال فصم شهرين متتابعين قال وهل جاعني ما جاعني الامن الصوم قال اطعوا سنتين مسكينين فقال لا اجد فامره عليه السلام ان يؤتي بقرق من تمر يورى بفرق فيه خمسة عشر صاعا وقال فرقها على المساكين فقال والله ليس بين لائتي المدينة اخوج مني ومن عيالي فقال كل انت عيالك يجزئك ولا يجزئ احد بعدك وهو حديث مشهور رواه الامية الستة والرجل هو سلمة بن صبيح البياضي ذكره ابن ابي شيبة في مسنده عن ابن الجارود وسلمان بن الجبر وليس في الكتب الستة لفظه اهلك كذا في الحصول ٢٣ احسن الجواشي على صول الشاشي ٢٤

له قوله على تلك العلة اي يد ارا الحكم على تلك العلة وجود او عدم ما يعنى وجود حكم النص عند وجوده وينعدم عند عدمه وان كان صورة النص يخالفها لكون المغنى قطعياً **له قوله لا يجر عليهم الخ** لا تتفاء معنى الاذى مع ان ظاهر النص يحرم التاقيف على العموم والاطلاق مع كونه قطعياً لكن لما كان الاصل هو العلة رتب الحكم عليها ما هو بناء عليها اعني ظاهر النص **له قوله لا يكره البيع** اي لا يجرى لا تتفاء علة الحرمة وهي الاخلال بالسعي الى الجمعة واذا عرفت هذا ان المتصوفاً اصلى بالذات من قوله تعوذوا بالبيع ليس هو نفس ترك البيع بل عدم المخرج في السعي ودفع ما يمنعه ومنع ما يدل فعه حكماً بان المانع في الاصل عن السعي هو المنوع عنه فلو كان البيع ما نفعنا عنه وان لم يكن مانعاً كما في صورة السفينة او المركب الاخر... او تبايعاً ما شئنا في الطريق من غير تاخير في السعي لم تمنعه ولو كان ههنا مانع آخر كعقود اخرى كالهبة والوصية والاجارة او اشغال اخر ممنعاً فانظر الى اصل العقود **له قوله يحدث** لان المغنى المؤثر في ترك ضربها ترك ايلامها فيحدث بلا ايلام وان لم يوجد الضرب لا يحدث بضرب لا يؤولها وان وجدت صورة الضرب كذا في المعدن **له قوله لعدم الافهام المقصود** من قوله لا يتكلم وذلك لان مبنى الايمان على المتعارف والمتعارف عند العامة ان الميت لا يؤلم ولا يفهم وان كان الشرع قد اثبت كونه مؤلماً بالعدا ب (ولهذا اشرع غسله برفق لا بشدة وخشونة) وكونه فاهماً وسامعاً بكلمات يتلفظ بها العباد بين يديه ولذا ورد في الحديث انه يسمع خفي نعالهم ومن ههنا اثبت المحققون سماع السموات والله اعلم بحقيقة الحال **له قوله فاكل لحم السمك** وفي بعض النسخ فاكل السمك والجر ادا الى قوله في الحكم على ذلك اي على كل لحم نشأ من الدم وجوداً وعدماً كالحنزير والادى نشأ من الدم يحدث باكلها وكم السمك والجر ادا لم ينشأ من الدم لعدم خاصية الدم فيها وهي انه اذا شمس اسود ودم السمك اذا شمس ابيض فلا يحدث باكلها فان قيل لحم السمك لحم على الحقيقة ولهذا لا يصح نفيه عنه وقد سماه الله تعالى لحماً طرياً فينبغي ان يتناول له لفظ اللحم عند الاطلاق كما قال مالك قيل سلمنا انه لحم حقيقة لكن المطلق ينصرف الى الكامل ولحم السمك فيه قصور في كونه لحماً لعدم الشدة فيه لانه ليس بدموي واللحم هو الذي يتولد من الدم وينبئ عن الشدة كذا في المعدن **له قوله** فيد ارا الحكم على ذلك اي كون اللحم ناشئاً من الدم وجوداً وعدماً فان قلت الدم هو الجوهر السبيل الاحمر يتولد من الغذاء في الحيوانات وذا موجود في السمك فلا وجه للقول بعدم الدم في لحم السمك يجاب بان الرطوبة التي في لحم السمك ليست بدم لعدم خاصية الدم فيها هو وانما اذا شمس اسود ودم السمك اذا شمس ابيض ولا يقال بان الله تعالى سمى السمك في كلامه حميداً كما في قوله تعالى لحماً طرياً فينبغي ان يحدث به لان ذلك بطريق المجاز نظر الى الصورة فلا ينافي المغنى الذي اعتبرناه **له قوله** واما المقضى الخ ولا بد ههنا من معرفة ثلاثة امور المقدور والمحدث والمقتضى فلهذا الثلاثة من قبيل غير المنطوق لكن الاول يشتمل الثابت لتصحيح الكلام لغة وشرعاً وعقلاً والثاني يختص باللغة والثالث بالعقل والشرع **له قوله** لا يتحقق الخ فصل لاخراج الدلالة لان ثبوت الدلالة ليست لصحة المنصوص عليه فانه صحيح بدلالة الدلالة اذ لا يفتقر الى وجودها كقوله تعالى فتحرير رقبة لا يفتقر الى وجوده فلهذا زيادة على المنصوص لان تحرير الرقبة لا يتحقق الا بعد الملك ولقائل ان يقول يدخل في هذا الحد المحدث فانه زيد على المنصوص ولا يتحقق معنى المنصوص الا به كالاصل في قوله تعالى واسئلوا القرية احبيب بان المحدث في عند عامة اصوليين من اصحابنا واصحاب الشافعي وغيرهم من باب المقضى لا فرق بينهما فلعن المصنف اختار هذا المذهب وهو الظاهر حيث اطلق في تعريف المقضى فتفكر في المقام **له قوله** ليصح في نفسه معناه اي ليصح معناه بالنظر الى نفسه فلا يجرى يكون ذلك المزيد مقتضى النص ففي هذا الكلام بيان وجه تسمية المقضى بهذا الاسم كذا في المعدن **له قوله** في نفسه الخ لقوله تعالى فتحرير رقبة قد رتبة مملوكة فهذه زيادة على المنصوص وهو الرقبة لان تحرير الرقبة لا يتحقق الا بعد الملك لقوله عليه الصلوة والسلام لا تعتق فيما لا يملكه ابن آدم **احسن الجواشي على اصوله** لا في بركت الله عليه

| | | |
|---------------------|----|-------------------------------|
| الاصول الاول الكتاب | ٣١ | بحث كون المقضى زيادة على النص |
|---------------------|----|-------------------------------|

على تلك العلة قال الامام القاضى ابو زيد لوان قوماً بعدوا والتاقيف اي من يعدون التاقيف كرامة **له قوله لا يؤمنون** اي من كلفهم تاقيف لا يؤمنون وكذا قلنا في قوله يا ايها الذين آمنوا اذا نودى الالية ولو فرضنا بيعاً لا يمنع العاقد من السعي الى الجمعة بان كان في سفينة تجرى الى الجمع لا يكره البيع على هذا حاله **له قوله لا يضرب امرئ ثم شعراً او عضها او خنقها** اي ان الحكم الحالف **له قوله لو وجد صورة الضرب** اي ان الحكم الحالف **له قوله لا يضرب فلا تافضرب به بعد موته** اي معنى الضرب **له قوله لا يكره البيع** اي ان الحكم الحالف **له قوله لا يكره البيع** اي ان الحكم الحالف **له قوله لا يكره البيع** اي ان الحكم الحالف

تحرير الرقبة لا يتحقق الا بعد الملك ولقائل ان يقول يدخل في هذا الحد المحدث فانه زيد على المنصوص ولا يتحقق معنى المنصوص الا به كالاصل في قوله تعالى واسئلوا القرية احبيب بان المحدث في عند عامة اصوليين من اصحابنا واصحاب الشافعي وغيرهم من باب المقضى لا فرق بينهما فلعن المصنف اختار هذا المذهب وهو الظاهر حيث اطلق في تعريف المقضى فتفكر في المقام **له قوله** ليصح في نفسه معناه اي ليصح معناه بالنظر الى نفسه فلا يجرى يكون ذلك المزيد مقتضى النص ففي هذا الكلام بيان وجه تسمية المقضى بهذا الاسم كذا في المعدن **له قوله** في نفسه الخ لقوله تعالى فتحرير رقبة قد رتبة مملوكة فهذه زيادة على المنصوص وهو الرقبة لان تحرير الرقبة لا يتحقق الا بعد الملك لقوله عليه الصلوة والسلام لا تعتق فيما لا يملكه ابن آدم **احسن الجواشي على اصوله** لا في بركت الله عليه

قوله لان النعت يقتضيه المصدر لان اسماء الصفات كاسماء الفعل المفعول والصفة المشبهة لها دلالة على المصدر كما لفعل فصار كما انه قال انت طالق طلاقا اعلم ان عامة الاصوليين من اصحابنا المتقدمين واصحاب الشافعي لم يفرقوا بين انواع المقدر والشيء في الاسلام وعامة المتأخرين سوى القاضي ابى زيد فزادوا فقالوا اما هو ثابت لتصحح الكلام لغة فهو المحذوف وما ثبت لتصحح الكلام شرعا فهو المقضى فجعلوا انت طالق وطلقتك من قبيل المقضى وطلقى من قبيل المحذوف فعلى من هبهم يصعب الفرق بين انت طالق وبين طلقى والمصدر اطلقى تعريف لم يقيد الزيادة شرعا وعقل الحديث قال فهو زيادة على النص لا تحقق معنى النص الا به ولم يفرق بينهما ولهذا عرف بهما عرف به القاضي فعلى مذهبه لا يحتاج الى الفرق بينهما كذا فى الفصول ١٢ **قوله** يقع العتق لان المقضى كالمفوض قطعى قصد ورهنا اللفظ منه كانه صدق ولا اشتراعه منه قصد لا فهو واضطرارا من غير اختيار وانما توقف صحة هذه القول على وجود البيع اقتضاء لانه يشبهه قوله عنى لان الاعتاق عن جانب غير المالك لا يصير شرعا والمالك لا يثبت الا بالبيع لانه صرح بالمعنا وضمة بالفاء فاقضى هذا الكلام فى صحة وجوب البيع مقدر اى بعد معنى بالف ثم كن وكيلى بالاعتاق فاعتقه من يمانى بالتوكيل فعلى هذا اظهر ان التوكيل مقضى كالبيع لان الاعتاق بعد الملك لا يصير ايضا من جانب المالك بل دون التوكيل اذ لا معتق حقيقة الا المالك او نائبه او من مولى الملك وهو حق المالك او من ملكه الا ذلة فاحفظه ١٢ **قوله** ذلك لان قوله انه وهذا لان الامر بالاعتاق يقتضى ثبوت الملك للأمر لان الاعتاق لا يصير بدون الملك لقوله عليه السلام لا يعتق فيما لا يملكه ابن آدم الملك يقتضى سببا واذكر العوض بديل على البيع فاعتبر البيع اقتضاء واذ ثبت البيع اقتضت ثبوت القبول كذا لك لتوقف الاعتاق عن الامر على القبول ايضا كانه ركن فى باب البيع وكذا قول المأمور باعتقت يقتضى معنى قوله بعته منك بالف ثم صرت وكيلى فاعتقت وهذا لان قولك امرت بوجه معنى بالف ودهم امرت بالبيع وليس بايجاب ولا يثبت بهذا المقضى بيع ولا شراء لانه مجرد امر وانما يثبت البيع بقول المأمور باعتقت فكانه قال بعته ثم صرت وكيلى فاعتقت وبهذا الكلام حصل الايجاب كذا فى المعدن ١٢ **قوله** والتوكيل اى توكيل الامر المأمور به لان الهبة متمليك بغير عوض فصار كما قال هب عبدك هذا الى وكن وكيلى فى الاعتاق فقال المأمور وهبت صرت وكيلك فاعتقت كذا فى المعدن ١٢ **قوله** لا يحتاج فيه الى اى فى الهبة الثابتة اقتضاء لانه لما ثبتت الهبة اقتضاء الهبة لا تتم الا بالقبض ثبت القبض اقتضاء كذا فى المعدن ١٢ **قوله** ولكننا لم نجوابا بحقيقة وجه عن قول ابى يوسف وخصوله ان القبول انما يثبت فى ثبوت البيع لانه ركن والشئ لا يوجد بل ركنه بخلاف القبض فى الهبة فانه ليس بركن فى الهبة بل هو شرط والشرط خارج عن الشئ وليس بل اخل فى وجوده فلا يثبت القبض فى ضمن ثبوت الهبة وفيه نظر لان الشئ كما لا يتم وجوده بل دون الركن كذا يتوقف وجوده على الشرط لان المؤثر فى ثبوت المقضى انما هو توقف المنصوص المنصوص كذا يتوقف على الركن كذا لك يتوقف على الشرط واجيب عنه بان المقضى بصيغة الفاعل اصل والمقضى بالمفعول تبع فيلزم ان يكون الثانى من جنس الاول وح فلا يثبت القبض الذى هو فعل حسى بطريق الاقتضاء فى ضمن القول وهو الهبة لان الفعل الحسى لا يصح تبعا للقول فلا يمكن اثباته بطريق الاقتضاء كذا فى المعدن ١٢ **قوله** وحكم المقضى انه اعلم انه قد يشبه الفرق على البعض بين المقضى والمحذوف والمقدر فى نظم الحكم والاحسن فيه ما يقال ان دلالة النظم على المقضى دلالة التزامية واختار صدر الشريعة دلالته على الالتزام المقدر على الملزوم وذلك بناء على ان مدلول النظم لا يصح بدونه فيتوقف صحته عليه وقد يتعلق به قصد المتكلم قد لا يلتفت اليه فلا يخطر بباله شئ والتوقف واقعى لا توقف على لحاظ كذا ان توقف وجود زيد على بقاء شئ فى الواقع لا فى قصوره وادراكه وكما ظاه المقضى ليس بلفظ بل معنى قد يلاحظه حين التكلم وقد لا يلاحظه والمحذوف مقدر فى نظم الكلام بديل على معناه ولا يدل على ذلك اللفظ ولا على تقديره ولا على معناه النظم الوجوه كذا يدل على المقضى الذى هو معنى من المعاني وانما يدل على تقديره وحذوف القرينة او يدل على ذلك المقدر التقييد فنك المقدر كالمفوض تجري عليه جميع احكام اللفظ كالتقييد والاطلاق والخصوص والاشراك والتاويل والصلح والكتابة الحقيقة والمجاز بخلاف المقضى فانه مدلول التزامى لزوما اعم لاذهنا فاحفظه كذا فى الحصول ١٢ **احسن الجواب على اصول الشافعى**

الاصل الاول الكتاب ٣٢ بحث كون القبول ركنا فى باب البيع

الان النعت يقتضيه المصدر فكان المصدر موجود بطريق الاقتضاء لانه ماخذ ١٢
واذا قال اعتق عبدك عنى بالف درهم فقال اعتقت يقع العتق رجل لغيره ١٢
عن الامر فيجب عليه الف ولو كان الامر نوى به الكفارة يقع لانه الاقتضاء ١٢
عما نوى وذلك لان قوله اعتقه عنى بالف درهم يقتضيه معنى قوله لانه الاقتضاء ١٢
بعه عنى بالف ثم كن وكيلى بالاعتاق فاعتقه عنى فيثبت البيع لانه الاقتضاء ١٢
بطريق الاقتضاء ويثبت القبول كذا لانه ركن فى باب البيع ولما قيل رجل لغيره ١٢
قال ابو يوسف اذا قال عتق عبدك عنى بغير شئ فقال اعتقت مقدر ١٢
يقع العتق عن الامر ويكون هذا مقتضى الهبة والتوكيل لا يحتاج لانه الاقتضاء ١٢
فيه الى القبض لانه بمنزلة القبول فى باب البيع ولكننا نقول ل قبول لانه الاقتضاء ١٢
ركن فى باب البيع فاذا ثبتنا البيع اقتضاء اثبتنا القبول ضرورة لانه الاقتضاء ١٢
بخلاف القبض فى باب الهبة فانه ليس بركن فى الهبة ليكون الحكم لانه الاقتضاء ١٢
بالهبة بطريق الاقتضاء حكما بالقبض وحكم المقضى انه يثبت لانه الاقتضاء ١٢
بطريق الضرورة فيقدر بقدر الضرورة ولهذا قلنا اذا قال انت لانه الاقتضاء ١٢
طالق ونوى به الثلث لا يصح لان الطلاق يقدر مذكورا بطريق لانه الاقتضاء ١٢
الاقتضاء فيقدر بقدر الضرورة والضرورة ترفع بالواحد لانه الاقتضاء ١٢

الاحسن فيه ما يقال ان دلالة النظم على المقضى دلالة التزامية واختار صدر الشريعة دلالته على الالتزام المقدر على الملزوم وذلك بناء على ان مدلول النظم لا يصح بدونه فيتوقف صحته عليه وقد يتعلق به قصد المتكلم قد لا يلتفت اليه فلا يخطر بباله شئ والتوقف واقعى لا توقف على لحاظ كذا ان توقف وجود زيد على بقاء شئ فى الواقع لا فى قصوره وادراكه وكما ظاه المقضى ليس بلفظ بل معنى قد يلاحظه حين التكلم وقد لا يلاحظه والمحذوف مقدر فى نظم الكلام بديل على معناه ولا يدل على ذلك اللفظ ولا على تقديره ولا على معناه النظم الوجوه كذا يدل على المقضى الذى هو معنى من المعاني وانما يدل على تقديره وحذوف القرينة او يدل على ذلك المقدر التقييد فنك المقدر كالمفوض تجري عليه جميع احكام اللفظ كالتقييد والاطلاق والخصوص والاشراك والتاويل والصلح والكتابة الحقيقة والمجاز بخلاف المقضى فانه مدلول التزامى لزوما اعم لاذهنا فاحفظه كذا فى الحصول ١٢ **احسن الجواب على اصول الشافعى**

القول وعلى هذا أي ثبوت المقتضى بطريق الضرورة فأنه أعلم أنه قد يشبه الفرق على بعض بين المقتضى والمخوف والمقد في نظم الكلام فلا حسن فيه ما يقال إن دلالة النظر على مقتضى دلالة التزامية واختار صدر الشريعة أنه دلالة على اللازم المقدم على الملتزم وذلك بناء على أن مدلول للنظم لا يصح بدونه يتوقف صحته وقد يتعلق به قصد المتكلم وقد لا يلتفت إليه فلا يحظر بيانه شيء والتوقف توقف واقعي لا توقف على الحاشي كما أن توقف وجود زيد على أبيه في الواقع لا في تصوره وأدراكه والحاشية المقتضى ليس بالقول بل معنى قد يلحظ حين الكلام وقد لا يلحظ والمحد في لفظ مقتضى في نظم الكلام يدل على معناه ولا يدل على ذلك اللفظ ولا على تقديره ولا على معناه النظم الموجود كما يدل على المقتضى الذي هو معنى من المعاني وأنما يدل على تقدير المحدوف القرينة أو يدل على ذلك المقدار التقييد فذلك المقدار كما لم يوفق في جميع أحكام اللفظ كما لتقييد والإطلاق والعموم والخصوص والاشتراك والتأويل والصراحة والكناية والحقيقة

والجواز بخلاف المقتضى فإنه مدلول التزامي لزوماً عام
القول لا ذهاباً فاحفظ أن في الحصول ١٢ **القول** لا ذهاباً فاحفظ أن في الحصول ١٢
 يقتضيه الخ هذه المسألة خلافية بيننا وبين الشافعي
 فعند يجوز تخصيصه بالنية ديانة لا قضاء بناء على أن
 الكل فعل متعد ولا بد له من مفعول مفعول أو مقتضى
 فيقدر ههنا شيء أو طعام وهو عام يجوز تخصيصه
 بالنية ولا يصحده القاضي التخييف وعند أصحابنا لا يجوز
 أصلاً بناء على أنه ليس مقتضى رابلي مقتضى لأن الأكل
 اعتباره زماً وان كان متعد كما في قوله تعالى إن كنتم
 تعلمون وقوله لا يعلمون وهم لا يشعرون وغير ذلك
 كثيراً له باب واسع في المعاني فيقدر كما أنه قال لا يقع
 مني الأكل فتوقف الفعل المتعدي على وجود المفعول
 باعتبار الواقع مسلوكنه باعتبار التصور والفهم
 الأرادة غير مسلم في المنزل منزلة اللازم كما يتوقف على ظرف
 الزمان والحال وغيرهما وجوداً لا لحاظاً فإذا لم يكن
 الطعام مقصوداً أو مراداً من اللفظ ولا مفهوم ما منه
 لزوماً بل مما يتوقف عليه وجوده لم يكن من قبيل
 عام مقدراً حتى يجوز تخصيصه فافهم أن في الحصول ١٢
القول لا يعتد بالعموم الخ فإن قيل سلمنا أنه ليس
 بعام فلا يصح التخصيص لكنه مطلق فجاز أن يقيد بطعام
 دون طعام قلت تعيين بعض أنواع الطعام وبعض
 أفراد تخصيص ليس من التقييد في شيء ألا ترى أنه
 إذا ريد بالرجال قوم بأعيانهم من قريش أو تميم كان
 تخصيصاً لا تقييداً وإنما كان تقييداً إذا ريد
 الرجل بصفة العلم مثلاً فإن قيل فليراد الطعام
 الموصوف بصفة كذا قلنا هذا اثبات وصف زائد على
 المطلق وهو زيادة على قدر الحاجة فلا يثبت بطريق
 الاقتضاء وفيه ما فيه كذا في الفصول ١٢ **القول** لا
 اقتضاء لأن قوله اعتدى محقق في نفسه يجوز أن يراد به
 اعتدى نعم الله عليك أو اعتدى نعمي عليك أو اعتدى
 الدارهم أو اعتدى الأقراء فإذا نوى الأقراء وزال
 الأيهام بالنية يثبت بهذا اللفظ الطلاق بعد الدخول
 بطريق الاقتضاء كذا في المحدث ١٢ **القول** ضرورة
 اضطرارة لا يعتد به لا يعتد به فأنه قال طلقك فاعتدى و
 الضرورة ترتفع بالادنى وهو أصل الطلاق فلا يثبت
 إلا على وهو البيئونة لعدم الاحتياج كذا في المحدث ١٢
القول قول القائل لغيره الخ أي من الخاص لا من المعنى
 مسي الألفاظ لا يصدق عليه أنه لفظ وضع لفظ
 معلوم وهو الطلب على الوجوب والقول مصدر يراد به
 المقول لأن الأمر من أقسام الألفاظ وهو جنس يشتمل
 كل لفظ وبقي فيه التني فخرج بقوله فعل وهي صيغة
 طلب الفعل مشهورة ومعروفة قيد به لخرج به ليفعل
 فإنه لا يقال له أمر بل يقال له أمر الغائب بقيد

| | | |
|--------------------|----|----------------------------|
| الأصل الأول الكتاب | ٣٣ | بحث الأمر ما هو لغة وشرعاً |
|--------------------|----|----------------------------|

فيقد رمد كوراني حق الواحد على هذا يخرج الحكم في قوله أن
 الطلاق ١٢ أي أن المقتضى يثبت بطريق الضرورة ١٢
 أكلت ونوى به طعاماً دون طعام لا يصح لأن كل يقتضي طعاماً
 فأن طالق وعبدى ١٢ أي لا كل المفهوم من أكلت ١٢
 فكان ذلك ثابتاً بطريق الاقتضاء فيقدر بقدر الضرورة والضرورة
 أي طعام ١٢ أي لا يتصور ١٢
 ترتفع بالفرد المطلق ولا تخصيص في الفرد المطلق لأن التخصيص يعتد
 أي بقوله اعتدى ١٢
 العموم وكو قال بعد الدخول اعتدى ونوى به الطلاق فيقع الطلاق
 تعودها للعدة ١٢ سابقاً ١٢
 اقتضاء لأن الاعتد يقتضيه وجود الطلاق فيقدر الطلاق موجوداً
 أي بعبارة القائل بغيره ١٢ أي لا يثبت بغيره ١٢
 ضرورة ولهذا كان الواقع به رجحاً لأن صفة البيئونة زائدة
 على قدر الضرورة فلا يثبت بطلان الاقتضاء ولا يقع إلا واحد ذكرنا
 المستعمل ١٢ الطلاق ١٢ طلاق ١٢
فصل في الأمر في اللغة قول القائل لغيره افعل وفي
 غيره ١٢ قوله الفاعل الزام التوقيف ١٢
 الشرع تصرف الزام الفعل على الغير وذكر بعض الآية أن المراد بالأمر
 الأمر ١٢ أي أفعلى ١٢
 يختص بهذه الصيغة واستحال أن يكون معناه أن حقيقة الأمر يختص
 في غير هذا ١٢ أي أفعلى ١٢
 بهذه الصيغة فإن الله تعالى منكم في الأزل عندنا وكلامه أمر
 أي أهل السنة والجماعة ١٢ أي الله ١٢
 ونهى وأخبار واستخيار واستحال وجود هذه الصيغة في
 الأزل واستحال أيضاً أن يكون معناه أن المراد بالأمر للأمر
 اعتراض ثان على قول بعض الأئمة ١٢
 يختص بهذه الصيغة فإن المراد للشارع بالأمر وجوب
 حيث لا يحصل مرادة الأئمة هذه الصيغة ١٢ أنها هو ١٢

الإضافة واحترز بقوله قول القائل عن فعل النبي عليه السلام فإنه لا يسمى امرأته نأوبقوله لغيره عن الأمر بنفسه نحو قوله تعالى ولتحمّل خطاياكم
 وبقوله افعل عن النبي وعن قول من هو مفترض الطاعة وأوجب عليك أن تفعل كذا فإنه ليس بأمر بل هو أخبار عن الإيجاب خلاف البعض أصحاب
 الشافعي فإنهم يقولون أن فعل النبي عليه السلام أيضاً موجب أمالانه أمر كل من الوجوب وأقالانه مشارك للأمر المقولي في حكم الوجوب كذا في الحصول ١٢
القول في الأمارة قدم الأمر على النبي لأن المطلوب به وجودى وبالنبي على الأول وأشرف ولأنه أول مرتبة ظهرت لتعلق الكلام بالأزلى إذ
 الموجودات كلها وجدت بخطاب كن على ما هو المختار فيكون مقدماً على سائر المراتب وفي كشف المنار أعلم أن مسائل الأمر خمسة أنواع لانه
 إما أن يكون في بيان نفس الأمر وموجبه أو في بيان المأمور وهو الفعل أو في بيان المأمور فيه هو الزمان أو في بيان المأمور وهو المكاف أو في
 بيان الأمر وهذا تقسيم ضروري لأن الأمر لا بد أن يصل من أحد هو الأمر لا بد من أن يصدر بإيجاب شيء وهو المأمور به ولا بد من مكلف ليجب
 عليه هو المأمور وبالأمر لا يجب شيء على الأمر بل على المأمور وهذا الأمر لوجوب فعل على العبد فعله لا بد أن يقع في زمان هو المأمور فيه ١٢ أحسن الحواشي ٤

معذورين فثبت أن الإيمان يجب بدونه هذه الصيغة
وهذا محمول فيما أدرك زمان مدته التجزية والمهلة
لدرك العواقب من ما تقبل ذلك بعد البلوغ ولم
يعتقد إيماناً ولا كفراً يكون معذوراً لأن أدراك زمان
مدته التجزية بمنزلة الدعوة فلا بد منه عند أبي حنيفة ١٢

| | | |
|--|----|-----------------------------|
| الاصول الاول الكتاب | ٣٣ | بحث تحقيق موجب الامر المطلق |
| الفواعل اعمال العبد ^{له} هو معذور ابتداء عندنا وقد شئت الوجوب | | |

عندنا خلافا لبعض أصحاب الشافعي ومالك لما روى
 ان النبي عليه الصلوة والسلام قال صلوا كما رأيتموني
 اصلي وهذا تصريح بالمتابعة في فعله صلى الله عليه وسلم
 ولنا انه عليه السلام خلع نعليه في الصلوة فتخلع الناس
 نعالهم فقال متكررا عليهم ما لكم خلعت نعالكم فقلوا

حق لا يكون الخ تفريع على قوله يختص بهذه الصيغة
يعني فائدة الاختصاص وجوب الامر في حق العبد يظهر
في ان فعل الرسول عليه السلام لا يكون موجبا ١٢
قوله عند المواظبة جواب عما يقل ان فعل الرسول
اي المجر عن القرينة الدالة على اللزوم وعدم اللزوم نحو قوله تعالى

كوجوب التهجيد والصحي تم المراد بالمواطبة من غير
ترك والا للمواظبة المطلقة دليل على السنة اما المواظبة
من غير ترك دليل على الوجوب بصيغة فهو واجبا مستلزما
بطريق انه لو لم يكن واجبا لترك مرة تعليها للجواز ولما لم
يترك قط في حلوته علما انه كان واجبا مرة بصيغة الوجوب

كَقَوْلِهِ تَعَالَى عَمَلُوا مَا شِئْتُمْ وَالتَّجْوِيزُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى فَاتَّبِعُوا
 بِسُورَةَ مَنْ مَثَلَهُ وَالْأَرْشَادُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَاسْتَشْهِدُوا
 وَالْإِمْتِنَانُ لِحُكْمِهِ مَبَارَئِزُكُمْ اللَّهُ وَالْأَكْرَامُ لِحُكْمِهِ أَدْخَلُوا
 بِسَلَامٍ وَالتَّادِيْبُ لِحُكْمِهِ مَا يَلِيكَ وَالتَّشْخِيرُ لِحُكْمِهِ كَوْنُوا قَرْدَةً وَالْأَهَانَةُ لِحُكْمِهِ أَنْتَ الْخَيْرُ الْكَرِيمُ وَالْإِعْجَابُ لِحُكْمِهِ الْإِحْتِقَارُ لِحُكْمِهِ الْقَوَامُ
 لِحُكْمِهِ الْمُسْتَعَالِ لِحُكْمِهِ تَعَالَى الْمَضْعَاةُ لِحُكْمِهِ الْإِلَازِمَةُ لِحُكْمِهِ الْمَضْعُوعَةُ لِحُكْمِهِ الْإِلَازِمَةُ لِحُكْمِهِ الْمَضْعُوعَةُ لِحُكْمِهِ الْإِلَازِمَةُ لِحُكْمِهِ الْمَضْعُوعَةُ لِحُكْمِهِ

الامر معصية ۱۲ حسن الحواسی علی اصول الساسی ۲

قوله بتحقيقه الخ اي تحقيق ان مقتضى مطلق الامر مع عزل المحظ عن مقتضيات خصوص لقل ثلث الصارفة وخصوصيات المواد هو الوجوب وان في اللفظة الامر ما سميت في العرف معصية كان مقتضى الامر وجوب الوجوب لان معصية الله تعسب موجب لاستحقاق العاصي العذاب واذا كان ضد موجبا للعقاب كان الجانب الموافق واجبا لان امتناع احد الجانبين مستلزم لوجوب الآخر وكن اوجوب احدهما لا امتناع الآخر وحاصل التحقيق ان لزوم امتثال الامر على المأمور بالمخاطب يكون على قدر اختيار الامر على المأمور وعلوه وقدرته عليه وعلى قدر هذه الولاية يكون قدر استحقاق العقوبة في مخالفة فاذا كان في اللفظة امر المولى موجبة لاستحقاق عقوبة عظيمة في حق عبيد مع انه لا يخلفه ولم يوجد بدنه ونفسه واعضاؤه والنعم السابقة واللاحقة وانها ملكه رقبته ملكا ناقصا غير حقيقي ومع ذلك هو قابل الزوال والفتا كان في اللفظة امر الله تعالى وهو مالك ذرات العالم وخالقها ومالكها ملكا تاما حقيقيا موجبة لاستحقاق العقوبة بالطريق الاولى فيكون موجب امرة هو الوجوب لان معنى الوجوب ههنا اخذ من الفرض والوجوب ولا عقاب الا في تركها فتذكر كذا في بعض الحواشي

قوله بقدر ولاية الامر يعني اذا كان الامر عاليا كان الايتمار واجبا واذا كان مساويا يكون مندوبا واذا كان سافلا لا يكون واجبا ولا مندوبا بل مباحا كذا في غاية التحقيق **قوله** او جلدك اي انشاك وخلقت واخرجك من ظلمة العدم ولقائل ان يقول ان الايجاد من العدم لا يخلو اما ان يكون حالة الوجود او حالة العدم على التقدير الاول يلزم ايجاد الموجود في الحال وعلى التقدير الثاني يلزم الجمع بين الضدين ويمكن ان يجاب عنه بان المراد من الايجاد حالة الوجود والمحال ايجاد الموجود بوجوه حاصل قبل الايجاد وهو غير لازم غاية الامر ان ايجاد مقارن الموجود في الزمان وهذا لا ينافي في الايجاد متقدما على الموجود في الذات كذا قيل **قوله** شأبيب النعم الشأبيب جمع شؤبوب وهو اول المطر اي اول النعم واشرفها كذا في المعدن **قوله** لا يقتضي التكرار اي لا يوجب الايتار بالملوك به صرة بعد اخره والدوام على الايمان الى الموت ليس بتكرار بل من قبيل الثبات على الايتار الاول فلا يرد شيء فان قيل الركوع والسجود يتكرران في كل ركعة ولو لم يقتض التكرار لوجب الركوع في ركعة واحدة لا في كل ركعة واوجب سجدة واحدة في ركعة واحدة لا بسجلتين في ركعة اجيب بان نص الركوع والسجود كان لجملة اثنين النبي صلى الله عليه وسلم بالركوع في كل ركعة وبالسجدة في كل ركعة **قوله** التكرار اعلمان القائلين يكون موجب الامر هو الوجوب اختلفوا في افا دنة التكرار ومعنى التكرار ان يفعل فعلا ثم بعد فراغه عنه يعود اليه فقال بعضهم انه يوجب التكرار المستوعب لجميع الامور الا اذا قام دليل يمنع منه ويحكي هذا عن المنزلة وهو اختيارنا في اسحق الاسفرائيني الشافعي عبد القاهر البغدادى من ائمة الحديث وغيرهم وقال بعض اصحاب الشافعي انه لا يوجب التكرار ولكن يحمله ويرى هذا عن الشافعي والفرق بين الموجب والمحتمل ان الموجب على يثبت من غير قرينة والمحتمل لا يثبت بدونها وقال بعض مشايخنا الامر بالمطلق لا يوجب التكرار ولا يحمله لكن المعلق بشرط كقوله تع وان كنتم جنبا فاطهروا والمقيد بوصف كقوله تع الزانية والزاني فاجلدوا بتكرار بتكرار وهو قول بعض اصحاب الشافعي من قال انه لا يوجب التكرار ولكن يحمله والمذهب الصحيح المختار عندنا انه لا يوجب التكرار ولا يحمله سواء كان مطلقا او معلقا بشرط او لخصوصا بوصف الا ان الامر بالفعل يقع على اقل جنسه وهو ادى ما يعده مقتضا ويحمل كل الجنس بدليله وهو النية وفي هذا المقام بحث طويل

الاصل الاول الكتاب **٣٥** بحث في ان الامر لا يقتضي التكرار
سبب للعقاب وتحقيقه ان لزوم الايتار انما يكون بقدر ولاية الامر على المخاطب ولهذا اذا وجهت صيغة الامر الى من لا يلزمه اي شدته وضعفه بقدر شدتها وضعفها اي ولاجل ان لزوم الايتار بقدر ولاية الامر
طاعتك اصلا لا يكون ذلك موجبا لا يتقاروا اذا وجهتها الى من يلزمه طاعتك من العبد لزومه الايتار لا محالة حتى لو تركه اختيارا اي من حيث التوجيه اي طاعة امرك اي صيغة الامر
يستحق العقاب عرفا وشرا فاعلم هذا عرفنا ان لزوم الايتار بقدر ولاية الامر اذا ثبت هذا فنقول ان الله تعالى ملكا كاملا في كل جزء من اجزاء العالم وله التصرف كيف ما شاء وادوا اذا ثبت ان من له الملك القاصر في العبد كان ترك الايتار سببا للعقاب فما ظنك في ترك امر من او جلدك من العدم وادع عليك شأبيب النعم **قوله** لا يقتضي التكرار ولهذا اقلنا لو قال طلق امرأتى فطلقها الوكيل ثم تزوجها الموكل ليس للوكيل ان يطلقها اي امرأته اي الامراة المطلقة اي بالطلاق
بالامر الاول ثانيا ولو قال زوجنى امرأة لا يتناول هذا الزوج امرأه بعد اخرى ولو قال لعبد تزوج لا يتناول اي الامر للوكيل بقوله زوجنى رجل لاخر
ذلك الامر مرة واحدة لان الامر بالفعل طلب تحقيق الفعل والاختصار في المرة الواحدة
على سبيل الاختصار فان قوله اضرب مختصر من قوله افعل

لا يسعه هذا المختصر ردنا هاتى التعليم العالى على الحساب **قوله** بعد اخرى يعنى لو زوج الوكيل امرأة للموكل ليس له ان يزوج ثانيا بالامر الاول **قوله** لا يتناول ذلك اي الامر بالتزويج الامر مرة واحدة كالضرب لا يدل على خمس ضربات او عشر ضربات ولا يحتمل ذلك بل لا لتع على مطلق الضرب الذى هو معنى واحد وقال بعض الناس الامر بالفعل يوجب التكرار حقيقة لا بدليل وهو محكى عن المزنى وقال الشافعي انه لا يوجب التكرار حقيقة ولكن يحمله مجازا عند قيام قرينة والصحيح انه لا يوجب التكرار حقيقة ولا يحمله كذا في المعدن **قوله** مختصر فان قيل ما ذكرتم ان لفظ المصدر يختص بمتنزه التسلسل لان اضرب مختصر من افعل فعل الضرب وافعل ايضا فربما يكون ان يكون مختصرا من امر اخر اي ان تسلسل وهو باطل قبل التسلسل انما يطل في سلسلة التوقف واما في سلسلة الامور الاعتبارية كتضعيف الاعداد فلا **احسن الحواشي على اصول الشافعي**

| | | |
|---------------------|----|--------------------------------------|
| الاصول الاول الكتاب | ٣٦ | بحث تكرار العبادات بتكرار اسبابها |
|---------------------|----|--------------------------------------|

فعل الضرب والمختصر من الكلام والمطول سواء في الحكم ثم الامر

الادنى عند الطلاق ويجعل كل الجنس على هذا قلنا اذا حلف

يُشْرَبُ الْمَاءُ بِحَنْثٍ بِشْرِبٍ دُرِّيٍّ قَطْرَةً مِنْهُ وَلَوْ نَوَى بِهِ جَمِيعَ مَيَاهِ الْعَالَمِ صَحَّتْ

فَإِنْ أَقْبَلْنَا إِذَا قَالَ لَهَا طَلِّقْ نَفْسَكَ فَقَالَتْ طَلَّقْتُ يَتِيمَ الْوَاحِدَةِ
 أَي تَتْنَا وَلِ الْمُنْجُورِ الزَّوْجِ ١٢

ولو نوى الثالث صحت نيته وكذلك لو قال لاخر طلقها يتناول

الواحد عند الاطلاق وكوني الثلث صحته نيت وكوني
الطليقتين لا يلازمه عدم الحيض وليس كل الجنين ١٣ للغير وتزوجها وليس تحت حرة ١٤

التَّائِبِينَ لَا يَصِحُّ إِلَّا إِذَا كَانَتْ الْمُنْكَوْحَةُ أُمَّةً فَإِنْ نِيَّةُ التَّائِبِينَ
 أَيْ الْأُمَّةُ الْمُنْكَوْحَةُ ١٢ ١٣ حَسْبُ طَلَاقِهَا ١٤ الْمَوْلَى ١٥

فی حقہا نیتاً بکل الجنس ولو قال لعبد تزوج یقع علی تزوج امرأتہ
ای المولیٰ ۱۲ ای مجموعہا ۱۳ ای جنس المنکوحۃ ۱۴

واحدة ولو نوى التثنية صححت نيته لا ذلك كل الجسد حق العبد
تزوج الامهاتين (صلى الله عليه وسلم) اي التعدد والتكرار فيها

يَتَأْتِي عَلَى هَذَا فُصِّلْ تَكَرُّرَ الْعِبَادَاتِ فَإِنَّ ذَلِكَ لَمْ يَنْبَغْ بِالْأَهْرِ بَلْ يَتَكَرَّرُ
 ۱۲ ای عبادات ۱۳ ای بجهت و مستألفی در ۱۴ ای وجوب العبادات ۱۵

اسبابها التي ينبت بها الوجوه الامر اطلب ادلها وجبت في ذلك

بِسَبَبِ سَابِقٍ لَا لَأْتِيَاتٍ أَصْلًا لَوْ جَوَّيْ هَذَا بِمَنْزِلَةِ قَوْلِ الرَّجُلِ أَعَدَّ

ثم المبيع وإد نفقة الزوجة فإذا وجبت العادة لسببها فتوجه

الأمر الأول ما وجب حرمها عليه ثم الأمر لما كان يتناول الجنس
 أي المأمور به شرع في بيان أن الأمر في نفسه تكرار فيه

١٢٠ **قوله** والامام الخ جواب سؤال وهو ان الوجوب كما ثبت بالاسباب فما الفائدة

جواب الادعاء بالخطاب اى بالا مر المتوجه بعد تحقق السبب ١٢ **قوله** اد ثمن
بيدها السابق وهو البيع والتكاح لان يكونا سببين للوجوب فى الذمة خلافا

ب وهو المؤثر في وجوب الحكم وسيا في الكلام فيه في أسباب الشرع انشاء الله تعالى
 به تفسر وجوب الاداء والكلام ههنا في تكرر وجوب الاداء عبد ليل ان البعث في
 (اصول الشاشه)

قوله جنس ما وجب عليه الخ هو جميع صلوات العروص ما تته وزكوة تتركها سبها وبذلك لا تنال الاقل غير مراد بالاجماع وقد كونا ان لا مر يتناول الادنى حتما وكل الجنس حتما لا فانه قال اجمع صلوات التي وجبت عليك في جميع العروقت طوله الشمس كذا في المعدن **قوله** كل الجنس له اوجب عليه صوما كان او صلوة عمرة التي هي فرد حكمي لان صلوة عمر المكلف كل جنس الصلوة بالنسبة اليه وقد تناول الامر جنس الصلوة الذي هو فرد حكمي فانه طويل باداء كل ظهر يوجب عليه في مدة عمرة دفعة واحدة وعلى هذا انفس سائر العبادات كذا في المعدن **قوله** يقتضي التكرار فظهر ان المقصود من هذا الدليل اي من قوله فان ذلك لم يثبت بالامر الخ هو قوله ثم الامر لما يتناول الجنس يتناول جنس ما وجب عليه اذ به يحصل التفصيل عن تكرار فصل العبادات وما ذكر اوله فهو توطئة كما ذكر آخرها او اشارة الى المغايرة بين نفس الوجوب الثابت بالسبب وبين وجوب الاداء الثابت بالامر رد القول من زعم انه بمعنى واحد **قوله** مطلق عن الوقت وهو الذي لم يتعلق

اداء الامر بمرور الوقت لحد ودخل وجه يفوت الامر بفواته كالامر بالزكاة والعشر وصدقة الفطر والكفارات والتذلل المطلق وكسها فان كل واحد من تلك الامور لا يتقيد بوقت يفوت بفواته بل كلما ادى يكون اداء وان كان التعجيل فيه مستحبا وذهب بعض اصحابنا كالشيخ ابي الحسن الكرخي ومن الشافعية كابي بكر الصيرفي وابي حامد الغزالي انه يجب على الفور احتياطا لامر العبادات بمعقوله ياتى بالتأخير وعندنا لا ياتى الا في آخر العمل وحين ادراك علامات الموت ولم يؤد فيه الى الان فافهم كذا في المعدن **قوله** حكم المطلق الخ جواب اب سوال وهو ان كل المامور به يكون في وقت فكيف يكون المامور به منقسم الى مطلق عن الوقت والى المقيد به وحاصل الجواب ان المراد بالمطلق عدم التعيين بالوقت وبالمقيد تعيينه **قوله** واجبا على التراخي اي جاز تأخيره في اي وقت ياتي المامور بذلك المامور به المطلق وهذا من ذهب جمهور اصحابنا وهو الصحيح المختار وروى الكرخي من اصحابنا انه على الفور وهو قول عامة اهل الحديث وبعض المعتزلة وذكر ابو سهل الزجاجي انه عند ابي يوسف على الفور وعند محمد والشافعي على التراخي وروى عن ابي حنيفة زانه على الفور كذا قيل والصحيح ما قلنا لان الامر بطلب ايقاع المصدر في المستقبل وخصوص الوقت انما هو بخصوص المادة كما في اشغال بناء على ان له ضرورة الى اكله اليوم وطلب ايقاع فعل مطلق فيجعل الامتنال به بايقاعه في اتي جزء كان في المستقبل ولو كان على الفور كان مقيدا بالوقت ولم يبق مطلقا وهو خلاف المقصود ولا ان اطلاق الامر عن قيد الوقت للتيسير والتسهيل فلوح على الفور لعاد على موضوعه بالنقص لانه على هذا يكون العسر اصعب من المقيد ايضا فيزول اليسر الى اشد العسر الحرج ولانه لو كان محمولا على الفور ويراد الفور من الامر كان الفعل المامور به بعد الفور غير مامور به بل مثله لانه ليس على وقت الامر بل زمان يكون قضاء لا اداء وهو خلاف الاجماع كذا في الحصول **قوله** بشرط ان لا يفوته الخ جواب سوال وهو ان المرء لا يعلم عمر نفسه فيكون تعليق جواز التأخير بشرط عدم الفوات في العمر تعليقاً بشرط لا يمكن الوقوف عليه وهو باطل وحاصل الجواب ان ذلك يعلم باعتبار غلبة الظن بان يؤخره الى زمان لم يغلب على ظنه فواته وغلبة يقيد العلم والموت مفاجاة نادرة يصح لا يتنازع الاحكام عليه **قوله** لا يصير الخ لاطلاق الامر بالزكاة وهو قوله تعرفوا الزكاة وهو قوله عليه السلام ما رواه عن كل خروج عبيد بالشر

الاصل الاول الكتاب **٣٤** بحث نوعي المامور به مطلق ومقتل
قوله جنس ما وجب عليه ومثلهما يقال ان الواجب في وقت وهو جميع صلوات العروص ما تته وزكوة تتركها سبها وبذلك لا تنال الاقل غير مراد بالاجماع وقد كونا ان لا مر يتناول الادنى حتما وكل الجنس حتما لا فانه قال اجمع صلوات التي وجبت عليك في جميع العروقت طوله الشمس كذا في المعدن **قوله** كل الجنس له اوجب عليه صوما كان او صلوة عمرة التي هي فرد حكمي لان صلوة عمر المكلف كل جنس الصلوة بالنسبة اليه وقد تناول الامر جنس الصلوة الذي هو فرد حكمي فانه طويل باداء كل ظهر يوجب عليه في مدة عمرة دفعة واحدة وعلى هذا انفس سائر العبادات كذا في المعدن **قوله** يقتضي التكرار فظهر ان المقصود من هذا الدليل اي من قوله فان ذلك لم يثبت بالامر الخ هو قوله ثم الامر لما يتناول الجنس يتناول جنس ما وجب عليه اذ به يحصل التفصيل عن تكرار فصل العبادات وما ذكر اوله فهو توطئة كما ذكر آخرها او اشارة الى المغايرة بين نفس الوجوب الثابت بالسبب وبين وجوب الاداء الثابت بالامر رد القول من زعم انه بمعنى واحد **قوله** مطلق عن الوقت وهو الذي لم يتعلق

الظهر هو الظهر فتوجه الامر لاداء ذلك الواجب ثم اذ انكرت **قوله** تكرار الواجب فيتناول الامر ذلك الواجب الاخر **قوله** ضرورة تناوله كل الجنس الواجب عليه صوما كان او صلوة كان **قوله** تكرار العبادات المتكررة بهذا الطريق لا بطريق ان الامر يقتضي التكرار **فصل** المامور به نوعان مطلق عن الوقت ومقيد به **قوله** ان يكون الاداء واجبا على التراخي بشرط ان لا يفوته في العمر على هذا قال محمد في الجمع لو نذر ان يعتكف شهرا له ان يعتكف فان هذا التوقيت ليس تعيينا لكونه نكرا **قوله** اي شهر شاء ولو نذر ان يصوم شهرا له ان يصوم اي شهر شاء **قوله** الزكاة وصدقة الفطر والعشر اذن هب المعلوم انه لا يصير بالتأخير مفرطا فانه لو هلك النصاب سقط الواجب **قوله** اذا ذهب ماله وصار فقيرا كفر بالصوم وعلمه لا يجوز قضاء الصلوة في الاوقات المكروهة لانه لما وجب مطلقا وجب كاملا فلا يخرج عن العهد باداء الناقص فيجز العسر عند الاحمال **قوله** اداء ولا يجوز قضاء وعن الكرخي ان موجب الامر المطلق

وهو قوله عليه الصلوة والسلام ما سقته السماء فقيه العشر لكل واحد منها مطلق عن الوقت فلهذا لا يصير بالتأخير مفرطا اي مقصدا لكذا في الفصول **قوله** فانه لو هلك الخ دليل على ان المكلف لا يصير مفرطا بالتأخير فانه اي الشأن لو هلك النصاب بعد تمام الحول قبل اداء الزكاة سقط الواجب عن الذمة ولم ياتى ولو كان مفرطا في تأخير اداء الزكاة يبقى الواجب في الذمة وباتى بالتأخير كذا في المعدن **قوله** اذا ذهب ماله يعني ان الحائث في اليقين صامورا بالكفارة المالية او لا عند جحد ان المال والصوم عند فقده فلهذا تعرف كفارته اطعم عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون اهليكم او كسوتهم او تحرير رقبة فمن لم يجد فصيام ثلاثة ايام او الامر بالكفارة المالية مطلق فاذا اخوها مع وجد ان المال لا يكون مفرطا فاذا صار فقيرا كفر بالصوم ولا يؤخذ بالكفارة المالية لانه غير مفرط بالتأخير ولو كان الامر المطلق على الفور كان ان يؤخذ بالكفارة المالية ولا يخرج عنه كفارة الصوم ولو كان مفرطا في تأخيره كذا في بعض الحواشي **احسن الحواشي**

جميع وقت الظهور لا يطابق هذا الحكم لأن الحاصل من تقويت الظهور باستتعال الوقت بغيره والمؤيد اجتماع الغير اداء الظهور والفائتة لا يناسب المؤدى المناسبة شرط بين التأيد والمؤيد ولكننا نقول في الجواب ان كلمة حق ههنا ليست للتأيد بل هي للمبالغة فإزالة الغاية تضرب للمبالغة في الفعل امتدادا واشتدادا كما نقول لا ضربك حتى لا تقتلك **قوله** الآية معينة أي الآية تعيين المأمور تعيينا شخصيا او نوعيا بحيث لا ينطبق المأمور الأعلى على هذا المأمور به ولا يجب تعيين عدد الركعات وملاحظة معنى الأداء أو الأقامة والسفر ومثاله وانما وجوب التعيين في النية لأن الظرفية وسعت الأغيار والتعيين في النية تدفع المزاحم الممكن الحصول صحة شرعية وهذا باق الى آخر الوقت وان تضيق وصار معيارا له في الواقع لا من قبل الشرع فصحة وجوب المزاحم في غير المأمور به باقية أو لو صلي غيره لصحت الصلوة فوجب التعيين ايضا **قوله** قد بقيت الخ أي مزاحمة غيره وهو صحة غير الوقتية معلانه غير متعين للمأمور به وان سقط خيا لا العبد لضيق الوقت **قوله** معيارا له أي الفعل معيارا للشيء ما يقدر به ذلك الشيء والمراد ههنا الوقت الذي يستقر الفعل ولا يفضل عنه ويتقدر فيطول بطول الوقت ويتقصر بقصره كذا في المعدن **قوله** لا يجب غيره في ذلك الوقت حتى لو نذر في رمضان بصوم لا يجب فيه اداءه ولهذا لا يجوز فيه لأنه لم يسع الوقت لصومين وليس اليه تبدل الشرع فتعين بها وجب شرعا ولا يجب غيره كذا في المعدن **قوله** لا عما نوى لأن الشرع لما عين للمعيار صوما بصفتها إذا اراد المكلف تغيير صفتها لم يقدر عليه وهذا كمن آجر نفسه في وقت معين للحياطة فخطأ له ثم قصد التبرع في ذلك الوقت لم يكن تبرعا هل يكون اجازة وانما قيد بالصحيح المقيم احترازا عن المسافر والمرضى على قول أبي حنيفة فإنه عند اذ انوى المريض او المسافر في رمضان عن واجب آخر يقع عما نوى لأنه لما ثبت لهما الترخص لمصالح البدن وهو الفطر فلا يثبت لمصالح الدين وهي فضله ما عليه من الدين اولى كذا في الفصول **قوله** واذا اندفع المزاحم وهو غير هذا الصوم بان لا يجوز في الوقت وفسر بعد المجاوزة لا يتوهم ان المراد بقوله واذا اندفع المزاحم في الأولوية **قوله** سقط الخ وعند الشافعي يشترط التعيين لأنه وجد من الشارع فلا بد من ان يتعين من جهة العبد ليكون مختارا في ذلك لا مجبورا قلنا اطلاق العبد

قَالَ دَلِيلُ السُّلْطَانِ الْمَرْحُومِ عَلَيْهِ السَّلَامُ
مِنْ الْغَيْرِ ۱۲ مِنْ غَيْرِ كَحَاطِ التَّجْمِينَ ۱۳

ساقى هذا اليوم بالصوم لا بالتعيين لانه قد حصل من الشارع فلا حاجة الى تعيين
الصوم بان يضاف الصوم الى رمضان بان يقول المكلف نويت صوم رمضان
فتلصوم رمضان فينبغي ان يسقط اصل النية ويتأدى بلائيه من الصحيح المقبول
تعيين لقطع المزامح في الوقت فلما اذفع المزامح سقط اشتراط التعيين لانه
صف كالمعتين في مكان ينال باسم الجنس النوع كما يزال باسم العلم فان قيل الورق
يا زيد وينال بالخطا في الوصف كما لو نوى الرجل الابيض وهو منفرد في الد
تقى اسم الجنس الذي يصلح اسم له كذا قيل ١٢ احسن الحواشي ٤

قوله حكيم أي صاحب حكمة لا يأمر الناس إلا بالحكمة ولا يأمر بالسفاهة والشارع الله ورسوله وتجته أمته والأوامر من الأئمة والمطلوب العدل وعلماة الخلة بخلاف الظلمة والسفاهة وإنما يقتضي حسن الفعل المأمورية لأن الأمر مساهة هو الطلب والحكيم لا يطلب من الأفعال إلا ما فيه حكمة ومصلحة وهو الحسن ويطلق الحسن والقبير على ثلاثة معان الأول صفة الكمال والنقص كالعلم والجهل والعدل والظلم والشيء في الثاني والثالث ملائمة الغرض الذي يتوهمه وشارفه وهذا أن المعنيين كلاهما عقليا لأن الشرعيات اتفاقا والثالث استحقا المخرج والأجر والثواب أو الدار والعقوبة والعقاب فلهذا النزاع فعند الشارع لا شرعي هو شرعي قالوا أن الأفعال كلها كإيمان بالله والكفر بالصلوة والزنا ومثاله قليل ورود الشرع سواء بسواء ليس في فعل استحقا لترتيب الثواب ولا استحقا لترتيب العقاب للشارع جعل بعضها مستحقا لترتيب الثواب فأمر به وبعضها مستحقا لترتيب العقاب فنهى عنه فمأمورية الشارع فهو حسن ومأمورية عنه فهو قبيح ولو انعكس الأمر لم يكن في نفس ذات الفعل حسن وقبح وهذا المعنى في الواقع وعندنا أي المعاشرة لما أثر يذنب وعند المعتزلة هي عقلية أي واقعية لا يتوقف على الشرع أي للفعل حسن أو قبح في الواقع بلا اعتبارا للمعتبر وحكم الحاكم فيها هو حسن أمر به الشارع وما هو قبيح نهى عنه الشارع لأن الأمر حكيم وهو يأمر بالفحشاء والمنكر فالشارع كشف عن الحسن والقبير الثابتين للأفعال في نفس الأمر كما أن الطلب كشف عن النفع والضرر الثابتين للأدوية في نفس الأمر وما العقول فربما تهتدي إلى الحسن والقبير الواقعيين بحسن الصدق النافع وقبح الكذب الضار وربما تهتدي إليها الحسن صوم آخر رمضان وقبح صوم أول شوال فإنه لا سبيل إليه للعقل لكن الشارع كشف عن الحسن والقبير الواقعيين والفرق بين من هبنا ومن هب المعتزلة أن حسن الأفعال وقبحها عندنا لا يستلزم حكما من الله تعالى بل يصير موجبا لاستحقاق الحكم من الله تعالى الذي لا يرجح المرجوح وعند المعتزلة يوجب الحسن والقبير الحكم ولو لا الشارع وكانت الأفعال وقا على هذا لوجب الأحكام فالفعل الصالح للأباحة كان مباحا البتة وقس على هذا هذا أما فائدة المحققين وأدلة الفرق مبسطة في المطولات **قوله** فاقضى ذلك حسنا مختلفا في أن الحسن للمأمور به شرعي أو عقلي والصحيح أنه شرعي لأنه ثبت حسنا ضرورية حكمة الأمر كما بينه المص وقال بعضهم أنه عقلي أي يعرف حسنه بالعقل وهو فاسد لأن العقل لا مدخل له في إيجاب الشيء إذ الواجب ما يثاب المرء بفعله ويعاقب بتركه والعقل لا يدرك أن هذا الشيء مما يثاب بفعله ويعاقب بتركه لأن هذا حكم شرعي لا عقل فلا يكون العقل موجبا ولا نه يجوز ورود الشرع على حسن المأمورية ولو كان حسنها يعقل لما جاز ذلك لأن حسن العقل لا يرد عليه الشرع بحسن شكر النعم والعدل والاحسان كذا في المعدن **قوله** في حق الحسن أي في أن الحسن طائفي كيفية الحسن فاربعة أنواع لأن الحسن بنفسه نوعان حسن لا يحل السقوط وحسن يحمله ذلك الحسن لغير نوعان ما يحصل ذلك بفعل المأمورية يحصل بفعل مقصود كذا في المعدن **قوله** والصلوة أي الصلوة حسن في نفسها لأنها من أولها إلى آخرها تعظيم للرب تعالى عز وجل بالآثار والأفعال أثناء عليه وخشوع له وقيام بين يديه وجلسة لحضوره وأن كانت الكميات وتعد أركانها والأوقات والشرائط ليستقل بمعرفتها العقل فكان محتاجا إلى لشرعية الغرض **قوله** مثل الإيمان ههنا التصديق فإنه ركن أصلي لا يحل السقوط بحال بخلاف الأركان فإنه ركن أما زائد وشرط اجزاء الأحكام في الدنيا على حسب الاختلاف بين العلماء فإنه يسقط بقدر الإكراه كذا في المعدن **قوله** في ذلك الوقت فيه إشارة إلى أن نفس الوجوب يثبت بأول جزء من الوقت وجوبا موسعا عند المص كما هو المذهب الصحيح **قوله** ويسقط بضيق الوقت بتفريطه فيا ثم أو بغير تفريط فلا يأثم وعلى كل تقدير يرجح القضاء وعدم اللباس تجب التيمم أي الصلوة وفي عدم اللباس يجب عريان أو لا تسقط في حين من الأحيان فاعلم أن مطلق العوارض غير مستقط للوجوب بل بعضها الذي اعتبره الشارع في باب الحج والضرورة البالبة إلى حد معتبر عند الشارع مستقط للوجوب فافهم كذا في المعدن **قوله** واللباس حتى خيرين أن يصل قاشما ويتم الركوع والسجود وبين أن يصل قاعدا ويؤديها بالأيام **قوله** الوضوء أي أن الوضوء تبريد وتنظيف الأعضاء... واضاعة الماء وذلك ليس بحسن في ذاته أو ليس فيه معنى العبادة أنها حسن لأجل إداة الصلوة **الحسن الجواشي**

الأصل الأول الكتاب ٢٠ بحث كوز المأمورية في حق الحسن ع

فصل الأمر بأمر يا شيء يدل على حسن من أسقاطه بخلاف النفقة **قوله** الأمر بأمر يا شيء يدل على حسن من أسقاطه بخلاف النفقة **قوله** الأمر بأمر يا شيء يدل على حسن من أسقاطه بخلاف النفقة **قوله** الأمر بأمر يا شيء يدل على حسن من أسقاطه بخلاف النفقة

قوله حسن بنفسه حسن لغيره فالحسن بنفسه مثل الإيمان بالله تعالى **قوله** حسن بنفسه حسن لغيره فالحسن بنفسه مثل الإيمان بالله تعالى **قوله** حسن بنفسه حسن لغيره فالحسن بنفسه مثل الإيمان بالله تعالى

قوله في أول الوقت سقط الواجب بالأداء أو باعتراض الجنون والحيز والنفس **قوله** في أول الوقت سقط الواجب بالأداء أو باعتراض الجنون والحيز والنفس **قوله** في أول الوقت سقط الواجب بالأداء أو باعتراض الجنون والحيز والنفس

قوله حسن بواحدة كونه مفضيا إلى أداء الجمعة والوضوء للصلوة **قوله** حسن بواحدة كونه مفضيا إلى أداء الجمعة والوضوء للصلوة **قوله** حسن بواحدة كونه مفضيا إلى أداء الجمعة والوضوء للصلوة

قوله حتى أن السعي لا يجب على من لا جمعة عليه ولا يجب الوضوء **قوله** حتى أن السعي لا يجب على من لا جمعة عليه ولا يجب الوضوء **قوله** حتى أن السعي لا يجب على من لا جمعة عليه ولا يجب الوضوء

قوله في ذلك الوقت فيه إشارة إلى أن نفس الوجوب يثبت بأول جزء من الوقت وجوبا موسعا عند المص كما هو المذهب الصحيح **قوله** ويسقط بضيق الوقت بتفريطه فيا ثم أو بغير تفريط فلا يأثم وعلى كل تقدير يرجح القضاء وعدم اللباس تجب التيمم أي الصلوة وفي عدم اللباس يجب عريان أو لا تسقط في حين من الأحيان فاعلم أن مطلق العوارض غير مستقط للوجوب بل بعضها الذي اعتبره الشارع في باب الحج والضرورة البالبة إلى حد معتبر عند الشارع مستقط للوجوب فافهم كذا في المعدن **قوله** واللباس حتى خيرين أن يصل قاشما ويتم الركوع والسجود وبين أن يصل قاعدا ويؤديها بالأيام **قوله** الوضوء أي أن الوضوء تبريد وتنظيف الأعضاء... واضاعة الماء وذلك ليس بحسن في ذاته أو ليس فيه معنى العبادة أنها حسن لأجل إداة الصلوة **الحسن الجواشي**

له قوله والقريب وفيه كلام وهو ان قريب الشيء يلزم ان يكون غيره فيلزم ان يكون الحد ودونى ما حسن لعينه اذ لا واسطة بين الحسن لغيره وبين الحسن لعينه فاذا كان قريباً لما هو حسن لغيره يلزم ان يكون غيره وغيره ليس الا الحسن لعينه بناء على انتفاء الواسطة وكذا الجرد واما مثاليها من الحسن لعينه بل يهيى البطلان كذا في بعض الحواشي **له قوله** من هذا النوع لان القسم الاول اى السعى والوضوء كاصل في كونه حسناً لغيره لان الغير لا يحصل بفعل المأمور بخلاف هذا القسم اى الحد ودون القصاص والجهاد فان الغير يحصل بفعل المأمور به **له قوله** بواسطه الزجر اى باعتبار ذاته فان الحد عقوبة وتعذيب للعباد وليس ذلك حسن بنفسه وانما حسن بواسطه الزجر اى منع المتمردين عن الجنايات كالزنا وشرب الخمر والقصاص مثل الحد وانما حسن بواسطه زجر الظلمة عن القتل فافهم **له قوله** بواسطه دفع شر الكفرة لا باعتبار نفسه فان الجهاد فيه تخريب البلاد وتعذيب الناس وليس ذلك حسناً بنفسه قال عليه الصلوة والسلام لا ادى بنيان الرب ملعون من هدم بنيان الرب وانما حسن بواسطه كفر الكافرين الكفرة اعداء الله تعي والمسلمين فلذلك حسن لدفع شرهم واعلام كلمة الحق **له قوله** الى الحرب انما قال الى الحرب لم يقل اى شر الكفرة بتبينها على ان المراد بشر الكفرة الحرب وانما قال لو فرضنا لانه خلاف الخبر وهو قوله عليه الصلوة والسلام الجهاد ما من الى يوم القيامة وانما قال والقريب من هذا النوع مع ان الحسن في هذه الثلث ايضاً بواسطه للفرق بين هذه الثلث وبين السعى والوضوء فان حسن السعى والوضوء بواسطه الجمعة والصلوة وهما لا يتاويان بالسعى والوضوء بل بافعال مقصودة واقرار معلومة بخلاف الحد ودون القصاص والجهاد فان حسن هذه الثلث بواسطه الزجر عن الجناية وقتل النفس المعصومة واعلاء كلمة الله وهذه الوسائط تتاوى بنفس الحد والقصاص والجهاد لان بنفس الحد والقصاص يحصل الزجر بنفس الجهاد يحصل الاعلاء ويقال انما قال والقريب من هذا النوع لان القسم الاول اى السعى والوضوء كاصل في كونه حسناً لغيره لان الغير لا يحصل بفعل المأمور به بخلاف هذا القسم اى الحد ودون القصاص والجهاد فان الغير يحصل بفعل المأمور به على ما بين آنفاً كذا في المعدن **له قوله** نوعان الخ يعنى ان الامر قد يرد لطلب ايقاء فعل محبب ذمته بوجود سببه ابتداء من غير سبق فواته كالامر باقامة الصلوة وقد يرد لا يقاع ما سبق فواته كقوله عليه السلام فليصلها اذا ذكرها قسماً لا يقاع الاول اداء والثاني قضاء **له قوله** عبارة عن تسليم عين الواجب الخ تسليم عين الواجب او المثل في الافعال والاعراض ايجادها والالتفات بها فان العبادة حق الله تعالى لعبده يؤديها ويسلمها اليه ولم يعتبر التقيد بالوقت ليعم اداء الزكاة والامانات والمنذورات والكفارات والمراد بالواجب ههنا ما يعم الفرض ايضاً **له قوله** الى مستحقه انما زاده اللفظ مع انه متروك في عبادة كثير من المشايخ لانه من تمام حقيقة الحد واداء التسليم لا بد من تمامه وتبامه بوجود المسلم اليه كيف وانما المأمور به اذا سلم دراهم دين الى غير رب الدين لا يكون ذلك التسليم اداء كذا في بعض الحواشي **له قوله** والقضاء الخ اى القضاء عبارة عن تسليم مثل الواجب لا عينه اى تسليم ذلك الواجب الذى وجب اولاً في غير ذلك الوقت وكان ينبغي ان يقيد بقوله من عنده للخروج اداء الظهر اى ظهر اليوم عن ظهر امسه لانه ليس من عنده بل كلاهما لله تعالى وانما لم يقيد لا لشبهة امرة وكونه مدلولاً عليه بل لا التزام كذا في نور الانوار **له قوله** فالكمال الخ هو اداء المأمور به على وجه شرع عليه مع ايقاء جميع حقوقه ولو استوفى بعض حقوقه دون بعض فهو كمال من ذلك الوجه فاصرف من هذا الوجه كاداء الصلوة بالجماعة اذا ديت في وقت مكرهه او امامة الفاسق وبترك واجب او سنة من داخلها او خارجها فالكمال المطلق ما لا يترك فيه حق من حقوق الاداء وغيرها عن النقصانات كلها والكمال الاضافى ما استوفى فيه بعضها دون بعض وهو يجامع القاصر **له قوله** اداء الصلوة المراد بها الصلوة المكتوبة لان الجماعة فيها حد اها صفة قصور بمنزلة الاصبع الزائدة فلواريد بها مطلق الصلوة فلم يطابق المثال بالمثل كما لا يخفى **له قوله** او الطواف الخ لقوله عليه السلام الطواف بالبيت صلوة والصلوة بدون الطهارة لا تجوز لكنه يخرج من الطهارة ايضاً لطلاق النص وهو قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق **له قوله** احسن الحواشي على اصول الشاشي لكونه محمداً بركت

الاصل الاول الكتاب **م** بحث كون الواجب بالامر نوعين

على من لا صلوة عليه ولو سعى الى الجمعة فحل مكرها الى موضع آخر ^{كالجائز والنفساء مثلاً} ^{من عليه الجمعة والوضوء} ^{غير الجامع}

قيل اقامة الجمعة يجب عليه السعى نياً ولو كان معتكفاً في الجامع ^{لعدم حصول المقصود وهو الصلوة} ^{المسجد}

يكون السعى ساقطاً عنه وكذلك لو توضأ فاحلث قبل اداء الصلوة ^{بلان في الجامع وهو المحذور} ^{اي مثل السعى} ^{من اراد الجمعة}

يجب عليه الوضوء ثانياً ولو كان متوضئاً عند وجوب الصلوة لا يجب ^{لعدم حصول المقصود وهو الصلوة} ^{من اراد الصلوة} ^{التي ارادها وهي الجمعة}

عليه تجل يد الوضوء والقريب من هذا النوع الحد والقصاص والجهاد فان الحد حسن بواسطه الزجر عن الجناية والجهاد ^{لحصول المقصود وهو الصلوة} ^{من اراد الصلوة} ^{التي ارادها وهي الجمعة}

حسن بواسطه دفع شر الكفرة واعلاء كلمة الحق ولو فرضنا عدم الواسطة لا يتبقى ذلك فاصورابه فانه لو لا الجناية لا يحل الحد ولا الكفر ^{والحال انه عليه السلام قال الجهاد ما من الى يوم القيمة}

المقتضى الى الحرب اى يجب عليه الجهاد **فصل الواجب بحكم الامر** ^{اي الامام} ^{بإضافة}

نوعان اداء وقضاء فالاداء عبارة عن تسليم عين الواجب الى مستحق والقضاء عبارة عن تسليم مثل الواجب الى مستحق ^{اي مماثلة في النوع}

نوعان كامل وقاصر فالكمال مثل اداء الصلوة في وقتها بالجماعة او الطواف متوضئاً وتسليم المبيع سليماً كما اقتضاه العقد الى المشترى ^{اي بخرجه المأمور به} ^{اي بلا اداء الكامل}

وتسليم الغاصب العين المغصوبة كما غصبها وحكم هذا النوع ان يحكم بالخروج عن العدة به على هذا قلنا الغاصب اذا باع ^{اي بخرجه المأمور به} ^{اي بلا اداء الكامل}

ظهر امسه لانه ليس من عنده بل كلاهما لله تعالى وانما لم يقيد لا لشبهة امرة وكونه مدلولاً عليه بل لا التزام كذا في نور الانوار **له قوله** فالكمال الخ هو اداء المأمور به على وجه شرع عليه مع ايقاء جميع حقوقه ولو استوفى بعض حقوقه دون بعض فهو كمال من ذلك الوجه فاصرف من هذا الوجه كاداء الصلوة بالجماعة اذا ديت في وقت مكرهه او امامة الفاسق وبترك واجب او سنة من داخلها او خارجها فالكمال المطلق ما لا يترك فيه حق من حقوق الاداء وغيرها عن النقصانات كلها والكمال الاضافى ما استوفى فيه بعضها دون بعض وهو يجامع القاصر **له قوله** اداء الصلوة المراد بها الصلوة المكتوبة لان الجماعة فيها حد اها صفة قصور بمنزلة الاصبع الزائدة فلواريد بها مطلق الصلوة فلم يطابق المثال بالمثل كما لا يخفى **له قوله** او الطواف الخ لقوله عليه السلام الطواف بالبيت صلوة والصلوة بدون الطهارة لا تجوز لكنه يخرج من الطهارة ايضاً لطلاق النص وهو قوله تعالى وليطوفوا بالبيت العتيق **له قوله** احسن الحواشي على اصول الشاشي لكونه محمداً بركت

بحث الاداء القا صر و حكمه

المغصوب من المالك أو رهنة عنده أو وهبه له وسلمه اليه
يخرج عن العهدة ويكون ذلك اداء لحقه ويلغو ما صرح به
من البيع والهبة ولو غصب طعاما فاطعمه مالكة هو لا يدري انه
طعامه او غصب ثوبه قاله مالكة هو لا يدري انه ثوبه يكون ذلك
اداء لحقه المشتري في البيع الفاسد لو اعار المبيع من البائع
او رهنة عنده او اجرة منه او باعه منه او وهبه له وسلمه
يكون ذلك اداء لحقه ويلغو ما صرح به من البيع والهبة ونحوه
اداء القاصر وهو تسليم عين الواجب مع النقصان في صفته
الصلوة يدون تعديل الاركان او الطواف محيئا ورد المبيع
مشغولا بالدين او بالجناية ورح المغصوم مباح الدم بالقتل المشغول
بالدين او الجناية بسبب عند الغاصب اداء الزيف مكان
الجياذ اذا لم يعلم الدائن ذلك حكم هذا النوع انه ان امكر
جبر النقصان بالمثل ينجز به ولا يسقط حكم النقصان الا في
الاثم وعلي هذا اذا ترك تعديل الاركان في باب الصلوة لا يكره
تدركه بالمثل اذا لمثل له عند العبد فيسقط ولو ترك الصلوة في ايام

جابر الـ كسيرة السهم اوالـ ماعـ في جنـايـات الحـجـ ولولـهـ يـكنـ لهـ جـابـر سـقـط حـقـهـ في الـادـاعـ ويـقـتـبـر الـامـتـثـال والـادـاعـ مـوجـود كـذا في
الحـصـول ٢٢ **قوله** اذ لا مثـل له الخ لانه اما ان يقـضـي الوـصـف وحـده وهو باطل لانه لا يعقل له مثـل ولا يـوجـد نص له او مع الـاصـل
بان يقـضـي الصـلوة معدلة الـاركان او يقـضـي نفس الـركن بصفة الـاعتـدال وهو ايضا باطل لما فيه ابطال الـاصل بواسطة بطلان الوـصـف
وهو نقض الـاصـول وقلب المعقول ٢٣ **قوله** فيسقط لان ايجاب المثل اما بالعقل بان يدرك بالعقل له مثـل لـيـتـمـكـن الـايجـاب بالسـبـب
الموجـب للـادـاعـ واما بالسمع بان جعل الشرع له مثـلا فاذا لم يـوجـد واحـد منهما يسقط والاعتـدال في الـاركان وصف ليس له منفردا عن
الـاصـل مثـل لا عقلا ولا شرعا فلا يضمن شي سوى الـاثـم كذا في الفصول ٢٤ **احسن الحواشي على اصول الشاشي** لمولانا المولود **في بركات الله**

له قوله في غير أيام التقيده لانه اذا قضاه في هذه الايام من هذه السنة بمجاعة فانه يكبر لان وقت التكبير قائم وهو ايام التشريق وقال الشافعي في اصل المسألة قضاهامع التكبير ليكون على حسب الفوات ونحن نقول الجهر بالتكبير بدعة الا في زمان مخصوص كذا قيل ١٢

له قوله وقلنا ان هذا ايضا تفرع على اصل المذكور وهو انه امكن جبر النقصان بالمثل نجريه ولا يسقط لكن المسائل المتقدمة متفرعة على الشطر الثاني اي وان لم يكن جبره سقط وهذه المسائل على الشطر الاول اي انه اذا امكن جبر النقصان بالمثل ففي الواجبات جعل الشرع سجدة السهو لينجبر النقصان اللازم بترك الواجب من واجبات الصلوة كذا في الفصول ١٢

له قوله الفاتحة اعلم ان اقسام القرآن ثمانية الاثر والنهي والوعيد والقصص والامثال والناسخ والمنسوخ وهذه السورة مشتملة على ذلك فان قوله الحمد لله يشير الى الامر بحمده والنهي عن ضده وقوله رب العالمين قصص عن ايجاد الخلق اجمعين وقوله مالك يوم الدين فيه وعد وعيد وقوله الصراط المستقيم امثال وانعمت عليهم هذه شريعتهم ناسخة وقوله غير المغضوب عليهم ولا الضالين اي اليهود والنصارى من شريعتهم منسوخة ١٢

له قوله فهلك الخ انما قيد به لانه اذا كان قائما في يد رب الدين ولم يكن عالما بزيافته حالة القبض كان له ان يقضي الاداء ويطالب بالحياد احياء لحقه في الوصف ١٢

له قوله عند ابي حنيفة انما قال هذا لانه هو العامل بالقياس وقد قوى باطن هذه القياس فيكون راجعا على الاستحسان اما ابو يوسف رحمه الله تعالى فعمل بالاستحسان وهو انه يضمن مثل ما قبض احياء لحقه في الجودة لان حقه مراعى في الوصف كما في القدر فيرد مثل المقبوض ويستوفى الجياد ١٢

له قوله منفردة لا صورة ولا معنى اما صورة فلا تعرض يستحيل قيامها بذاتها فلا يمكن فصل العرض عن العين واما معنى فلان الجودة لا قيمة لها في الاموال الربوية لقوله عليه السلام حميدها ورديها سواء الحمد يث ١٢

له قوله بجناية ايراد هذه المسألة وما بعدها في هذا المقام مشكل لانه عطف ظاهر اعلم المسائل المتفرعة على الاصل المذكور وهو انه ان امكن جبر النقصان بالمثل نجريه ولا يسقط وليس في هذه المسائل جبر النقصان بالمثل ولا يسقط بل ههنا امر ثالث وهو وجوب الضمان بالمثل كذا في الفصول ١٢

له قوله الى اول سببه الخ صفة السبب قد علم عليه فالمعنى الى سبب اول من تسليم العبد مباح الدم المالك وهو الجناية كذا قيل ١٢

له قوله كانه لم يوجد الاداء من باب وضع المظهر موضع المضمرة ويحتمل ان الضمير للشان كذا في المعدن ١٢

له قوله عند ابي حنيفة فيرجع بقيته على الغاصب ويجمع الشن على لبايع لان الاداء كان ناقصا وعندهما هذا التسليم كامل لان العيب لا يمنع تمام التسليم وهو عيب عندهما فيرجع بالنقصان والخلاف في صورة البيع دون الغصب كذا في المعدن ١٢

له قوله عند الغاصب سواء كان العلوق من زنا الغاصب او زنا رجل آخر وانما اولنا الفعل بزنا لان الحمل اذا كان من زوج لها او من الولى فلا ضمان على الغاصب في شئ من ذلك كذا قيل ١٢

له قوله فماتت بالولادة انما قيد بالولادة لانها اذا ماتت بسبب آخر غير الحمل كما اذا قتلت الجارية رجلا عمد اعند الغاصب فردها الى المالك ثم قتلت عند المالك قصاصا فعلى الغاصب قيمتها اتفاقا كذا قيل ١٢

له قوله لا يبرأ الغاصب الخ وانما يضمن عند الامام الاعظم لان سبب الولادة هو العلوق حصل عند الغاصب وكان علته الهلاك فيكون حاصله بسبب العلوق وهما لا يجعلون العلوق سببا للهلاك بل انما سببه الولادة التي حصلت عند المالك فلا يضمن الغاصب كذا قيل ١٢

له قوله في هذا الباب الخ اي الاصل الكلي في احكام الاداء والقضاء ان الاصل نحوية مقد على القضاء ولا يصار اليه الا عند تعذر الاداء لان القضاء خلف عن الاداء ولا يصار الى الخلف الا عند تعذر العمل بالاصل ١٢

له قوله ولهذا يتعين المال في الوديعة الخ بان اودع رجل دراهم او كل ان يبيع بهذه الدراهم ... قضاء اعلوان الدراهم والدان يبرأ يتعينان في العقود والفسوخ عندنا خلافا للشافعي وفي الوديعة والوكالة والغصب يتعين اجبا كذا في المعدن ١٢

الاصول الاول الكتاب ٣٣ بحث الاداء القاصر وحكمه

التشريق فقضاها في غير ايام التشريق لا يكبر لانه ليس له التشريق ^{اي الصلوة ١٢} ^{اي الى الثالث عشر عن ذي الحجة ١٢} ^{عطف في الوتر}

التكبير بالجهر شرعا وقلنا في ترك قراءة الفاتحة والقنوت والتكبير في ايام التشريق انما هو لما تقرر عن خليل الله الجهر فيها وقد مضت

والشهادة وتكبيرات العيدين انه ينجبر بالسهر ولو طاق طواف ^{اي التكبير ١٢} ^{اي النقصان ١٢} ^{اي السجدة ١٢} ^{عطف}

الفرض محدثا ينجبر ذلك بالدم وهو مثل له شرعا وعليه هذا ^{اي النقصان ١٢} ^{اي السجدة ١٢} ^{عطف}

لو ادى زريقا مكان جيد فهلك عند لقابضه شئ له علم المدين ^{اي النقصان ١٢} ^{اي السجدة ١٢} ^{عطف}

عند ابي حنيفة لانه لا مثل لصفة الجود منفردة حتى يمكن جبرها ^{اي النقصان ١٢} ^{اي السجدة ١٢} ^{عطف}

بالمثل ولو سلم العبد مباح الدم بجناية عند الغاصب عند لبايع ^{اي النقصان ١٢} ^{اي السجدة ١٢} ^{عطف}

بعد البيع فان هلك عند المالك او المشتري قيل للدفع لزمه الشن ^{اي النقصان ١٢} ^{اي السجدة ١٢} ^{عطف}

وبرئ الغاصب باعتبار اصل الاداء وان قتل بتلك الجناية ^{اي النقصان ١٢} ^{اي السجدة ١٢} ^{عطف}

استند الهلاك الى اول سببه فصار كانه لم يوجد الاداء عند ابي ^{اي النقصان ١٢} ^{اي السجدة ١٢} ^{عطف}

حنيفة والمغصوبة اذا ردت حاملا بفعل عند الغاصب فماتت ^{اي النقصان ١٢} ^{اي السجدة ١٢} ^{عطف}

بالولادة عند المالك لا يبرأ الغاصب عن الضمان عند ابي حنيفة ^{اي النقصان ١٢} ^{اي السجدة ١٢} ^{عطف}

الاصل في هذا الباب هو الاداء كاملا كان او ناقصا وانما ^{اي النقصان ١٢} ^{اي السجدة ١٢} ^{عطف}

يصار الى القضاء عند تعذر الاداء ولهذا يتعين المال في ^{اي النقصان ١٢} ^{اي السجدة ١٢} ^{عطف}

الوديعة والوكالة والغصب ولو اراد المودع والوكيل والغاصب ^{اي النقصان ١٢} ^{اي السجدة ١٢} ^{عطف}

احسن الحواشي على اصول الشاشي مولانا المولوي محمد بركت الله سلمه الله

قوله في جميع المثليات وهي المكيلات كالخطة والشعير وغيرهما والموزونات كالذهب والفضة ونحوهما والعدديات المتقاربة كالجوز والبيض لقلة التفاوت بين احادها واما غير المثليات فمثل الحيوانات والاشياء فان ثوباً لا يماثل ثوباً من جميع الوجوه ولهذا يتفاوتان قيمة لا تحالته وكذلك الحيوان فلقد اوجبت القيمة عند هلاك العين في غير المثلي لتعدد رعاية المماثلة صورة ومعنى للتفاوت الفاحش بين امثالها واما القيمة فهو مثل معنى لا تفاوت فيه اصلاً فكانت اولى كذا في المعدن **قوله** ضمن قيمتها اي قيمة الشاة لان حق المستحق في الصورة والمعنى جميعاً الا ان حقه في الصورة قد فات للعجز عن القضاء فبقي حقه في المعنى وهي القيمة **قوله** والقيمة التي لا تعادل الشاة في المالمية وتقوم مقامها ولذا سميت قيمة **قوله** الكامل اي الاداء بثلث صورة ومعنى فان فيه رعاية حق المستحق صورة ومعنى **قوله** قال ابو حنيفة رآه وقال ابو يوسف يضمن قيمة يوم الغصب لانه هو الموجب للضمان لا الخصومة فاعتبار قيمة المضمون وقت تحقق الضمان اولى من اعتبار وقت الخصومة وقال علي يضمن قيمة يوم الاقطاع عن ايدي الناس لان الواجب هو المثل وانما يصار الى القيمة العجز والعجز انما يتحقق عند الاقطاع عن ايدي الناس كذا في المعدن **قوله** لا يمكن ايجاب القضاء فيه بالمثل يعني انما وجب الضمان بالمثل الكامل او بالقاصر فيماله مثل وله قيمة واما ما لا قيمة له فلا يضمن الا بالانتماء لانه لا مثل له صورة ولا معنى الا ان يرد الشرع بالمثل له صورة كما ذكر بعد هذه المسائل كذا في الفصول **قوله** وهذا المعنى اي لاجل ان ماله مثل له لا صورة ولا معنى لا يمكن ايجاب القضاء فيه كذا في الفصول **قوله** لا تضمن بالانتماء في صورة اضرار للمنافع ان يستعمل الاعيان المغصوبة بان يستعمل العبد او يركب الدابة المغصوبة ويسكن البيت فانه لا يجب ضمانها على المتلف لامتثالها ولا بقيمتها لان ايجاب الضمان بمنتهى من النافع متعذر لان النافع يتفاوت تفاوتاً كثيراً على حسب تفاوت اعيانها فان منفعة مثلاً لا تماثل منفعة عبد آخر للتفاوت بين المنفعتين كذا في بعض شرح المنار **قوله** متعذر لان النافع تتفاوت تفاوتاً كثيراً على حسب تفاوت اعيانها فان منفعة عبد مثلاً لا يماثل منفعة عبد آخر للتفاوت بين المنفعتين كذا في المعدن **قوله** لان العين لا يماثل المنفعة اذ اما صورة فظاهرها ما معنى فلان النافع اعراض لا تبقى زمانين فلا يمكن احرازها ومالا يمكن احرازها لا يمكن تقويمها ومالا يتقويم لا يمكن فيه ايجاب الضمان بالقيمة والمثل المعنوي هو القيمة كذا اقلوا وفي اشتباه وهو ان الاجارة انما شرعت في الشرع على تقويم النافع وقيمتها تصير معلومة بتقديرها بلا ذمته وبانفسها ايضا عند التجارة فكيف يصح ان يقال ان العين لا يماثل المنفعة كذا في الفصول واجيب عنه ان القياس يمنع الاجارة لاستحالة احراز المانع حقيقة لعدم بقاءها الا انه يجوز انما استحساناً بناء على قيام العين مقام منفعة بطريق الخلافة دفعا للضرورة وقضاء للحوائج فان من احتاج الى سكنه الدار وخذ ماله العبد

الاصل الاول الكتاب ٢٥ بحث القضاء ونوعه كمال قاصر
 غصب قفيز خطة فاستهلكها ضمن قفيز خطة ويكون المودى
 مثلاً لاول صورة ومعنى وكذلك الحكم في جميع المثليات واما
 القاصر فهو مالا يماثل الواجب صورة ومعنى كمن غصب شاة
 فهلك قيمتها والقيمة مثل الشاة من حيث المعنى لا من حيث
 الصورة والاصل في لقضاء الكامل وعلى هذا قال ابو حنيفة ان
 غصب مثلياً فهلك في يده وانقطع ذلك عن ايدي الناس ضمن
 قيمته يوم الخصومة لان العجز عن تسليم المثل الكامل انما يظهر
 عند الخصومة فاما قبل الخصومة فلا تصور حصول المثل من كل
 وجه فاما ما لا مثل له لا صورة ولا معنى لا يمكن ايجاب القضاء
 فيه بالمثل ولهذا المعنى قلنا ان النافع لا تضمن بالانتماء لان
 ايجاب الضمان بالمثل متعذر وواجبه بالعجز كذا لان العين
 لا تماثل المنفعة لا صورة ولا معنى كما اذا غصب عبد افاستحل منه
 فهو اوداراً فسكن فيها شهراً ثم رده المغصوب الى مالك لا يجب
 عليه ضمان النافع خلافاً للشافعي فبقي الاثم حكماً لا ينتقل
 جزاؤه الى دار الآخرة ولهذا المعنى قلنا لا تضمن منافع البضغ

وركوب الدابة ولا يمكن ان يشتري فلا بد من الاستيجار والثابت بالضرورة لا يتعدى عن محلها كذا في المعدن **قوله** خلافاً للشافعي فان عنده يجب عليه ضمان النافع لانها متقومة شرعاً كما في الاجارة ولنا وجوه الاول انها اعراض فلا تبقى فحصلت على الغاصب لحد وثباتها في يده المالك والثاني سبب الضمان هو الغصب والمنافع لا تصلح ان تكون مغصوبة ومتلفة لانها لا بقاء لها ومالا يبقى لا يتصور غصبها وتلافه اذ مورد هبما البقاء فلا تضمن والثالث ان الضمان مشروط بالمماثلة وهي لا تماثل الاعيان لسرعة فناؤها وبقاء الاعيان فلا تماثل النافع للاختلاف الفاحش في المنتفع والمنفع به واما تقوؤها يعقد الاجارة فللضرورة فلا بد من الغافلين كذا في الفصول **قوله** احسن الحواشي على صول الشاشي لمولانا محمد بركات الله سلمه الله الله تعالى لفرقي محلي *

قوله بالشهادة الباطلة التي يعنى اذا شهد جلال بانه طلق امرته بعد الدخول فحكم القاضي عليه براءة المهر والتفريق ثم رجعا الشاهدان بعد القضاء بالفرقة لم يضمنوا شيئا عندنا خلافا للشافعي **قوله** حتى لو طيخا دق لتوهم وهو ان وجوب العقر في هذه الصورة للزوجة يدل على ان تقوم منافع البضع فدل على ان العقر حق وبيانها ان وجوب العقر لا يدل على تقوم منفعة البضع لان الوكان العقر قيمة لمنافع البضع لكان للزوج لان منافع البضع ملوكة فلما كان العقر للزوجة علم ان وجوب العقر لا يدل على تقوم منفعة البضع لان العقر وجب لجلان الوطى في غير الملك لا يخلو عن وجوب احد زاجرا وعقرا جازا حذرا
قوله في كتاب الاصول ١٢ **قوله** اذا ارد الشارح هذا استثناء من قوله فاما لا مثل له لا صورة ولا معنى لا يمكن ايجاب القضاء على المعدن **قوله** ان الفدية في حق الشيخ الفاني التي هذا نظير للقضاء بمثل غير معقول فان الفدية بمقابلتها الصوم لا يدل على عكس ذلك مماثلة بينهما لا صورة لان الصوم عرض والفدية عين ولا معنى لان انصوم تجويع النفس والفدية اشباعه فلم يكن الفدية مثليا قياسا وكذا ابي بن النفس المقتول والدية لان المال مملوك متبدل الا في مالك متبدل فلا يتماثلان اذا مالكية سمة القدر سمة والملوكية سمة الجز في طر في التقيص هذا توضيح العلق وقال في الاسلام في شرح التقويم واذا اقام الشرع الفدية مقام الصوم يثبت المماثلة شرعا بين الصوم والفدية وهذه الفدية لكل يوم هو نصف صاع من برودقيق او سويق او زبيب او صاع من تمر وشعير للشيخ الفاني الذي يعجز عن الصوم لقوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين الآية لا تطبقونه على ان تكون كلمة لا مقدرة او تكون الهزئة فيه للسلب اي يسلبون الطاقة ليدل على الشيخ الفاني انتهى **قوله** في النوى وهو المنع لغة وفي اصطلاح اهل الاصول هو استدعاء ترك الفعل بالقول لمن هو دونه وقيل وهو قول لقائل لغيره لا تفعل على سبيل الاستدعاء واختلفوا في موجه على حسب اختلافهم في موجب الامر استعماله في معان كثيرة كالتحريم والكراهة وبيان العاقبة والدعاء والشفقة والارشاد والتحقيق الياس لكن صيغة مجاز في غير التحريم والكراهة بالاتفاق المختاران موجه التحريم يركن الى الفصول **قوله** الانفعال الحسية وهي التي تعرف حسا ولا يتوقف تحققها على الشرع كالزنا وشرب الخمر فانها كما ناعلم من ماهية قبل ورود الشرع وباقيتين على حالهما ولا يتغير بالشرع **قوله** كالزنا وشرب الخمر التي فانها افعال حسية يعنى يتحقق حسا عند من يعلم الشرع ومن لا يعلم ولا يتوقف وجودها على الشرع ولقائل ان يقول لا فرق بين الافعال الحسية والشرعية لانك اذا اعتبرت الفرق بينهما باعتبار الوجود فلا شك انه كما لا يتوقف وجود الزنا وشرب الخمر على وجود الشرع بل يمكن وجودهما قبل وجود الشرع فلا يتوقف وجود الصور والبيع على ورود الشرع وان اعتبرت الفرق بينهما باعتبار الحكم فلا شك انه كما لا يتوقف حكم البيع وهو ايجاب الملك على ورود الشرع وكذا تتوقف معرفة حكم الزنا وشرب الخمر وهو الحرمة ووجوب الحجر على ورود الشرع ايضا فلا يستقيم تقسيم النوى الى النوى عن الافعال الحسية والنوى عن الافعال الشرعية آجيب بان الفرق بينهما باعتبار الوجود فان الافعال الحسية لا يتوقف وجودها على الشرع وان توقف حكمها عليه بخلاف الافعال الشرعية حيث يتوقف وجودها على الشرع لانها كانت مجزأة معرفت ببيان الشرع لا يمكن وجود الحكم الشرعي الا ببيان الشرع فافهم كذا في المعدن **قوله** كذا في المعدن ان الصوم لغة الامساك ثم زيد عليه الوقت والنية والطهارة من الحيض النفاس شرعا والصلوة لغة الدعاء وزيد عليها في الشرع اشياء هي الاركان كالقيام والقراءة والركوع والسجود وشرط كالطهارة عن الحدث والحدث وستر العورة والاستقباض والنية وكذا زيد في البيع والاجارة على المعنى المغوى اشياء شرعية يرجع بعضها الى الاصل وبعضها الى المحل فكانت هذه الاشياء امورا شرعية لانها توقفت على شرع كذا في المعدن **قوله** ما صلا اي لا اذا تاواه وصفا وهذا القول فيه لاحد ان النوى يدل على القبح في المنى عند فنيصرفه الى الكامل هو ما قيم لعينه لا اذا قام الليل على خلافه في يصير قبيحا لمعنى في غيره كالنوى عن الوطى في حالة الحيض وعن اتخاذ الدواب كراسيا والمشى في فعل احد غير ذلك من المناهي التي وردت عن الافعال الحسية فان الدليل قد دل على النوى عنها بغير الاذى والشفقة لا يعين هذه الاشياء **قوله** غير ما اضيف اليه النوى كالصوم يوم الخمر منى عنه لقوله عليه السلام لا تصوموا في هذه الايام فالنوى عنه هو الاعراض عنه ضيافة الله تعالى فان الاعراض منى عنه لقوله عليه السلام من لم يجب الدعوة فقد عصا **قوله** وعلى هذا اي على ان النوى عن التصرف الشرعية يكون حسبا بنفسه قبيحا لغيره قال صاحبنا ان النوى عن الافعال الشرعية كالصلوة والصوم والبيع وسائر العبادات والمعاملات يقع على القسم الاخير وهو الذي يكون التقيد وفيه لغيره متصلا به ومفقا حتى يبقى منى عنه بعد النوى مشرعا با صله عندنا وان لم يكن مشرعا بوصفه فانهم **قوله** عاجزا الى ان التصرف الشرعي بعد النوى لو لم يبق مشرعا لم يكن متصورا لان المتصور الفعل الشرعي انما يكون من حيث الشرع وهو انما يكون اذا كان مشرعا اذ لم يكن متصورا لوجوه يكون متصلا به

قوله بالشهادة الباطلة التي يعنى اذا شهد جلال بانه طلق امرته بعد الدخول فحكم القاضي عليه براءة المهر والتفريق ثم رجعا الشاهدان بعد القضاء بالفرقة لم يضمنوا شيئا عندنا خلافا للشافعي **قوله** حتى لو طيخا دق لتوهم وهو ان وجوب العقر في هذه الصورة للزوجة يدل على ان تقوم منافع البضع فدل على ان العقر حق وبيانها ان وجوب العقر لا يدل على تقوم منفعة البضع لان الوكان العقر قيمة لمنافع البضع لكان للزوج لان منافع البضع ملوكة فلما كان العقر للزوجة علم ان وجوب العقر لا يدل على تقوم منفعة البضع لان العقر وجب لجلان الوطى في غير الملك لا يخلو عن وجوب احد زاجرا وعقرا جازا حذرا
قوله في كتاب الاصول ١٢ **قوله** اذا ارد الشارح هذا استثناء من قوله فاما لا مثل له لا صورة ولا معنى لا يمكن ايجاب القضاء على المعدن **قوله** ان الفدية في حق الشيخ الفاني التي هذا نظير للقضاء بمثل غير معقول فان الفدية بمقابلتها الصوم لا يدل على عكس ذلك مماثلة بينهما لا صورة لان الصوم عرض والفدية عين ولا معنى لان انصوم تجويع النفس والفدية اشباعه فلم يكن الفدية مثليا قياسا وكذا ابي بن النفس المقتول والدية لان المال مملوك متبدل الا في مالك متبدل فلا يتماثلان اذا مالكية سمة القدر سمة والملوكية سمة الجز في طر في التقيص هذا توضيح العلق وقال في الاسلام في شرح التقويم واذا اقام الشرع الفدية مقام الصوم يثبت المماثلة شرعا بين الصوم والفدية وهذه الفدية لكل يوم هو نصف صاع من برودقيق او سويق او زبيب او صاع من تمر وشعير للشيخ الفاني الذي يعجز عن الصوم لقوله تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية طعام مسكين الآية لا تطبقونه على ان تكون كلمة لا مقدرة او تكون الهزئة فيه للسلب اي يسلبون الطاقة ليدل على الشيخ الفاني انتهى **قوله** في النوى وهو المنع لغة وفي اصطلاح اهل الاصول هو استدعاء ترك الفعل بالقول لمن هو دونه وقيل وهو قول لقائل لغيره لا تفعل على سبيل الاستدعاء واختلفوا في موجه على حسب اختلافهم في موجب الامر استعماله في معان كثيرة كالتحريم والكراهة وبيان العاقبة والدعاء والشفقة والارشاد والتحقيق الياس لكن صيغة مجاز في غير التحريم والكراهة بالاتفاق المختاران موجه التحريم يركن الى الفصول **قوله** الانفعال الحسية وهي التي تعرف حسا ولا يتوقف تحققها على الشرع كالزنا وشرب الخمر فانها كما ناعلم من ماهية قبل ورود الشرع وباقيتين على حالهما ولا يتغير بالشرع **قوله** كالزنا وشرب الخمر التي فانها افعال حسية يعنى يتحقق حسا عند من يعلم الشرع ومن لا يعلم ولا يتوقف وجودها على الشرع ولقائل ان يقول لا فرق بين الافعال الحسية والشرعية لانك اذا اعتبرت الفرق بينهما باعتبار الوجود فلا شك انه كما لا يتوقف وجود الزنا وشرب الخمر على وجود الشرع بل يمكن وجودهما قبل وجود الشرع فلا يتوقف وجود الصور والبيع على ورود الشرع وان اعتبرت الفرق بينهما باعتبار الحكم فلا شك انه كما لا يتوقف حكم البيع وهو ايجاب الملك على ورود الشرع وكذا تتوقف معرفة حكم الزنا وشرب الخمر وهو الحرمة ووجوب الحجر على ورود الشرع ايضا فلا يستقيم تقسيم النوى الى النوى عن الافعال الحسية والنوى عن الافعال الشرعية آجيب بان الفرق بينهما باعتبار الوجود فان الافعال الحسية لا يتوقف وجودها على الشرع وان توقف حكمها عليه بخلاف الافعال الشرعية حيث يتوقف وجودها على الشرع لانها كانت مجزأة معرفت ببيان الشرع لا يمكن وجود الحكم الشرعي الا ببيان الشرع فافهم كذا في المعدن **قوله** كذا في المعدن ان الصوم لغة الامساك ثم زيد عليه الوقت والنية والطهارة من الحيض النفاس شرعا والصلوة لغة الدعاء وزيد عليها في الشرع اشياء هي الاركان كالقيام والقراءة والركوع والسجود وشرط كالطهارة عن الحدث والحدث وستر العورة والاستقباض والنية وكذا زيد في البيع والاجارة على المعنى المغوى اشياء شرعية يرجع بعضها الى الاصل وبعضها الى المحل فكانت هذه الاشياء امورا شرعية لانها توقفت على شرع كذا في المعدن **قوله** ما صلا اي لا اذا تاواه وصفا وهذا القول فيه لاحد ان النوى يدل على القبح في المنى عند فنيصرفه الى الكامل هو ما قيم لعينه لا اذا قام الليل على خلافه في يصير قبيحا لمعنى في غيره كالنوى عن الوطى في حالة الحيض وعن اتخاذ الدواب كراسيا والمشى في فعل احد غير ذلك من المناهي التي وردت عن الافعال الحسية فان الدليل قد دل على النوى عنها بغير الاذى والشفقة لا يعين هذه الاشياء **قوله** غير ما اضيف اليه النوى كالصوم يوم الخمر منى عنه لقوله عليه السلام لا تصوموا في هذه الايام فالنوى عنه هو الاعراض عنه ضيافة الله تعالى فان الاعراض منى عنه لقوله عليه السلام من لم يجب الدعوة فقد عصا **قوله** وعلى هذا اي على ان النوى عن التصرف الشرعية يكون حسبا بنفسه قبيحا لغيره قال صاحبنا ان النوى عن الافعال الشرعية كالصلوة والصوم والبيع وسائر العبادات والمعاملات يقع على القسم الاخير وهو الذي يكون التقيد وفيه لغيره متصلا به ومفقا حتى يبقى منى عنه بعد النوى مشرعا با صله عندنا وان لم يكن مشرعا بوصفه فانهم **قوله** عاجزا الى ان التصرف الشرعي بعد النوى لو لم يبق مشرعا لم يكن متصورا لان المتصور الفعل الشرعي انما يكون من حيث الشرع وهو انما يكون اذا كان مشرعا اذ لم يكن متصورا لوجوه يكون متصلا به

الاصل الاول الكتاب ٢٤ بحث تقسيم النوى عن قسمين

بالشهادة الباطلة على الطلاق ولا يقتل منكوبة الغير ولو بالق ط
حتى لو طيخا زوجة انسان لا يضمن للزوج شيئا الا اذا ورد الشرع
بالمثل مع انه لا يماثله صورة ولا معنى فيكون مثاله شرعا فيجب
قضاؤه بالمثل الشرعي ونظيره ما قلنا ان الفدية في حق الشيخ الفاني

مثل الصوم والدية في القتل خطأ مثل لنفس مع انه لا مشابهة بينهما

فصل في النوى النوى نوعان نوى عن الافعال الحسية كالزنا وشرب الخمر والكذب الظلم ونوى عن التصرفات الشرعية

كالنوى عن الصوم في يوم الخمر والصلوة في الاوقات المكروهة وبيع الدرهم بالدرهمين وحكم النوع الاول ان يكون المنى عنه عين

ما ورد عليه النوى فيكون عينا قبيحا فلا يكون مشرعا أصلا وحكم النوع الثاني ان يكون المنى عنه غير ما اضيف اليه النوى فيكون هو

حسبا بنفسه قبيحا لغيره ويكون المباشرة تركها للام لغيره لا لنفسه وعلى هذا قال اصحابنا النوى عن التصرفات الشرعية يقتضي تقريرها

ويزاد بذلك ان التصرف بعد النوى يبقى مشرعا كما كان لانه لو لم يبق مشرعا كان العبد عاجزا عن تحصيل مشروع وجبته

قوله ما ورد عليه النوى فيكون عينا قبيحا فلا يكون مشرعا أصلا وحكم النوع الثاني ان يكون المنى عنه غير ما اضيف اليه النوى فيكون هو حسبا بنفسه قبيحا لغيره ويكون المباشرة تركها للام لغيره لا لنفسه وعلى هذا قال اصحابنا النوى عن التصرفات الشرعية يقتضي تقريرها ويزاد بذلك ان التصرف بعد النوى يبقى مشرعا كما كان لانه لو لم يبق مشرعا كان العبد عاجزا عن تحصيل مشروع وجبته

قوله ما ورد عليه النوى فيكون عينا قبيحا فلا يكون مشرعا أصلا وحكم النوع الثاني ان يكون المنى عنه غير ما اضيف اليه النوى فيكون هو حسبا بنفسه قبيحا لغيره ويكون المباشرة تركها للام لغيره لا لنفسه وعلى هذا قال اصحابنا النوى عن التصرفات الشرعية يقتضي تقريرها ويزاد بذلك ان التصرف بعد النوى يبقى مشرعا كما كان لانه لو لم يبق مشرعا كان العبد عاجزا عن تحصيل مشروع وجبته

قوله ما ورد عليه النوى فيكون عينا قبيحا فلا يكون مشرعا أصلا وحكم النوع الثاني ان يكون المنى عنه غير ما اضيف اليه النوى فيكون هو حسبا بنفسه قبيحا لغيره ويكون المباشرة تركها للام لغيره لا لنفسه وعلى هذا قال اصحابنا النوى عن التصرفات الشرعية يقتضي تقريرها ويزاد بذلك ان التصرف بعد النوى يبقى مشرعا كما كان لانه لو لم يبق مشرعا كان العبد عاجزا عن تحصيل مشروع وجبته

قوله ما ورد عليه النوى فيكون عينا قبيحا فلا يكون مشرعا أصلا وحكم النوع الثاني ان يكون المنى عنه غير ما اضيف اليه النوى فيكون هو حسبا بنفسه قبيحا لغيره ويكون المباشرة تركها للام لغيره لا لنفسه وعلى هذا قال اصحابنا النوى عن التصرفات الشرعية يقتضي تقريرها ويزاد بذلك ان التصرف بعد النوى يبقى مشرعا كما كان لانه لو لم يبق مشرعا كان العبد عاجزا عن تحصيل مشروع وجبته

قوله ما ورد عليه النوى فيكون عينا قبيحا فلا يكون مشرعا أصلا وحكم النوع الثاني ان يكون المنى عنه غير ما اضيف اليه النوى فيكون هو حسبا بنفسه قبيحا لغيره ويكون المباشرة تركها للام لغيره لا لنفسه وعلى هذا قال اصحابنا النوى عن التصرفات الشرعية يقتضي تقريرها ويزاد بذلك ان التصرف بعد النوى يبقى مشرعا كما كان لانه لو لم يبق مشرعا كان العبد عاجزا عن تحصيل مشروع وجبته

قوله ما ورد عليه النوى فيكون عينا قبيحا فلا يكون مشرعا أصلا وحكم النوع الثاني ان يكون المنى عنه غير ما اضيف اليه النوى فيكون هو حسبا بنفسه قبيحا لغيره ويكون المباشرة تركها للام لغيره لا لنفسه وعلى هذا قال اصحابنا النوى عن التصرفات الشرعية يقتضي تقريرها ويزاد بذلك ان التصرف بعد النوى يبقى مشرعا كما كان لانه لو لم يبق مشرعا كان العبد عاجزا عن تحصيل مشروع وجبته

قوله ما ورد عليه النوى فيكون عينا قبيحا فلا يكون مشرعا أصلا وحكم النوع الثاني ان يكون المنى عنه غير ما اضيف اليه النوى فيكون هو حسبا بنفسه قبيحا لغيره ويكون المباشرة تركها للام لغيره لا لنفسه وعلى هذا قال اصحابنا النوى عن التصرفات الشرعية يقتضي تقريرها ويزاد بذلك ان التصرف بعد النوى يبقى مشرعا كما كان لانه لو لم يبق مشرعا كان العبد عاجزا عن تحصيل مشروع وجبته

قوله ما ورد عليه النوى فيكون عينا قبيحا فلا يكون مشرعا أصلا وحكم النوع الثاني ان يكون المنى عنه غير ما اضيف اليه النوى فيكون هو حسبا بنفسه قبيحا لغيره ويكون المباشرة تركها للام لغيره لا لنفسه وعلى هذا قال اصحابنا النوى عن التصرفات الشرعية يقتضي تقريرها ويزاد بذلك ان التصرف بعد النوى يبقى مشرعا كما كان لانه لو لم يبق مشرعا كان العبد عاجزا عن تحصيل مشروع وجبته

قوله ما ورد عليه النوى فيكون عينا قبيحا فلا يكون مشرعا أصلا وحكم النوع الثاني ان يكون المنى عنه غير ما اضيف اليه النوى فيكون هو حسبا بنفسه قبيحا لغيره ويكون المباشرة تركها للام لغيره لا لنفسه وعلى هذا قال اصحابنا النوى عن التصرفات الشرعية يقتضي تقريرها ويزاد بذلك ان التصرف بعد النوى يبقى مشرعا كما كان لانه لو لم يبق مشرعا كان العبد عاجزا عن تحصيل مشروع وجبته

قوله ما ورد عليه النوى فيكون عينا قبيحا فلا يكون مشرعا أصلا وحكم النوع الثاني ان يكون المنى عنه غير ما اضيف اليه النوى فيكون هو حسبا بنفسه قبيحا لغيره ويكون المباشرة تركها للام لغيره لا لنفسه وعلى هذا قال اصحابنا النوى عن التصرفات الشرعية يقتضي تقريرها ويزاد بذلك ان التصرف بعد النوى يبقى مشرعا كما كان لانه لو لم يبق مشرعا كان العبد عاجزا عن تحصيل مشروع وجبته

له قوله لا يعجز العبد عن الفعل لان تصوره لا يعجز المشروعية لانه يمكن تحقيق هذه الافعال مع صفته القبح لانها توجد حسا فلا يمنع وجوبها بسبب القبح والمراد بالافعال الحسية ما يعرف حسا ولا يتوقف تحققها على المشرع وقيل ما يكون معاينها المعلومة قبل... الشرع باقية على حالها بعد ورود الشرع لم يتغير به اصلا كالزنا والقتل وشرب الخمر وغير ذلك كذا في المعدن ١٢ **قوله** حكم البيع الفاسد بان باع عبد بشرط ان يخبرهم البائع شهرا وهو منى عنه بما روى انه عليه الصلوة والسلام منى عن بيعه بشرط وغير ذلك فان النوى فيه ورد لمعنى في غير البيع وهو الفضل الخالي عن العوض والشرط الفاسد فلا ينعدم به اصل المشرع ولا نه الاجاب وقبول من اهله في محله ١٢ **قوله** والنذر بصوم يوم النحر ولقائل ان يقول وصوم يوم النحر لان الكلام حينئذ في نظر اثر النواهي التي وردت على التصرفات المشروعة التي هي مشروعة باصلها غير مشروعة بوصفها وصوم يوم النحر هو المشرع باصله بوجوده في الوصف وهو لا يعارض عن ضيافته الله تعالى وما النذر فهو صحيح عندنا من كل جهة ولا يصح عندنا الشافعي فلا يصح نظير اللهم الا ان يقال النذر بصوم يوم النحر حكم الصوم فيصلي بغيره على طريق التسامح لان صحة مبنى على صحة الصوم على الاختلاف ١٣ **قوله** يفيد الملك النحر لانه اجاب وقبول صدر من اهله في محله ولا يختلف من ذلك بشرط فاسد فكان اصرارنا على العقد فكان البيع الفاسد عقدا شرعيا باصله فكان مفيد الملك لكن لما كان حراما شرعا كان واجب النقص حقا للشرع ١٢ **قوله** وهذا بخلاف نكاح النحر اجواب اشكال يرد على تفريع حكم البيع الفاسد او جواب نقض يرد على الحكم المذكور اعني ان النوى عن الافعال الشرعية يقتضي بقاء المشرعية وذلك لان نكاح المشركات منى عنه بقوله تعذرا لا تنكحوا المشركات نكاح منكوحه الاب منى عنه بقوله تعذرا لا تنكحوا ما لكم اباكم والنكاح فعل شرعي مع ان لم يبق مشروعا اصلا وكذلك قوله تعذر حرمت عليكم اهلها لكم الى قوله والمحض من النساء في معنى النوى عن نكاح المحارم وغيرها لان التحريم والنوى كل منهما بمعنى المنع ومعتدة الغير في معنى منكوحه الغير والنكاح بغير شهر منى عنه لقوله عليه السلام لا نكاح الا بشهودة لان النفي بمعنى النوى ولا يلزم ان لا يقع النكاح بغير شهر وقد يقع فيلزم الخلف في كلام الشارع وهو متفق في كلامه بالا اتفاقا اجاب بان القول ببقاء المشرعية انما هو فيما يمكن اثبات الحرمة مع شرعية صوجبة وههنا لم يكن ذلك لان موجب النكاح حل التصرف وموجب النوى حرمة التصرف وهما متنافيان فيستحيل الجمع بينهما فيحمل النوى المذكور على النفي والنسي والنفي لا يقتضي بقاء المشرعية لان بقاءها انما يلزم في النفي ضرورة اقتضاء تصور الفعل ليكون العبد مبتلى بان ان ياتي باختياره او ينزك باختياره ولا ابتلاء في النفي فافهم كذا في الفصول ١٢ **قوله** والنكاح بغير شهر ما لا يلزم على اصلنا الحكم لا اعتراض من جهة النكاح بغير شهر لانه منى عنه بقوله عليه السلام لا نكاح الا بشهدين درواه الدارقطني فكان نسخا لانها وكان كلامنا في النوى دون النفي بالنسخ فيكون ذلك اخبارا عن عدمه كقولك لا رجل في الدار وذلك لا يوجب بقاء المشرعية بل يوجب انتفاء ضرورية صدق الخبر ١٢ **قوله** وقد امكن الخ اي بين موجب البيع او هو ثبوت الملك وبين موجب النوى (وهو حرمة التصرف) يعني ان النكاح بخلاف البيع حيث يمكن فيه القول ببقاء المشرعية والعمل بحقيقة النوى لان البيع انما شرع ملك العين التي لم لا يضره والتحرير انما يضره المحل لا الملك والحل في البيع يثبت تبعا فلا يضره التحريم كذا في شرح المنار ١٢ **قوله** لانه نذر لصوم مشروعة ولو كان الصوم في هذه الايام غير مشروعة لم يصح النذر به كما هو لسائر المعاصي وقال زفروا الشافعي

لا يصح النذر سواه ولا يلزمه... شئ لان المنى معصية وقال عليه السلام لا نذر في معصية الله تعالى قلنا قد تقرران النوى عن الافعال الشرعية يقتضي ان يكون المنى عنه مشروعا باصله فينبغي بوصفه فكان النذر به نذرا باصلا هو مشروعا باصله وامما وصف المعصية فانما يتصل بفعله ولهذا يفتي ان يفطر في هذه الايام ويقتضي في ايام آخر يحصل الخلو من المعصية لوصفها في هذه الايام مخرج عن العهد لانه اذا حكم التزام كذا في المعدن ١٢ **قوله** لانه نذر بعبادة الخ اي يصح النذر بالصلاة في الاوقات المكروهة كما يصح النذر بالصوم في يوم النحر واي صحح باصله لانه يساوي سائر الاوقات في كونها ظاهرا صالحة للعبادة فاسد بوصفه وهوان الوقت منسوب الى الشيطان كما جاءت به السنة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم منى عن الصلاة عند طلوع الشمس ودلوها اي زوالها وغروبها وقال صلى الله عليه وسلم لا تحري احدكم فيصلي عند طلوع الشمس ولا عند غروبها وفي رواية قال اذا طلع الشمس فادعوا الصلوة حتى يبرزوا اذا غاب الشمس فادعوا الصلوة حتى تغيب لا تحبوا بصلواتكم طلوع الشمس ولا غروبها فانها تطلع بين قرني الشيطان ١٢ احسن الحواشي ١٢

| | | |
|---------------------|----|-------------------------------------|
| الاصول الاول الكتاب | ٢٤ | بحث النوى عن الافعال الحسية الشرعية |
|---------------------|----|-------------------------------------|

و نوى العاجز قيم ١٢

كان ذلك نهيًا للعاجز وذلك من الشارع محال به فارق لا فعال

الحسية لانه لو كان عينها قبيحا لا يؤدي ذلك الى نهي العاجز

لانه بهذا الوصف لا يعجز العبد عن الفعل الحسي ويتفرع من هذا

حكم البيع الفاسد والجارة الفاسدة والنذر بصوم يوم النحر وجميع

صور التصرفات الشرعية مع ورود النهي عنها فقلنا البيع الفاسد

يفيد الملك عند القبض باعتبار انه بيع ويجب نقضه باعتبار كونه

حراما لغيره وهذا بخلاف نكاح المشركات ومنكوحه الاب معتدة

الغير ومنكوحته ونكاح المحارم والنكاح بغير شهود لان موجب النكاح

حل التصرف وموجب النوى حرمة التصرف فاستحال الجمع بينهما

فيحمل النوى على النفي فاما موجب البيع ثبوت الملك موجب النوى حرمة

التصرف وقد امكن الجمع بينهما بان ثبت الملك ويجرم التصرف

اليسر انه لو تحجر العصور في ملك المسلم يقع ملكه فيها ويجرم التصرف

وعلى هذا قال اصحابنا اذ انذر بصوم يوم النحر وايام التشرع يصح

نذره لانه نذر بصوم مشروعة وكذلك لو نذر بالصلاة في الاوقات

المكروهة يصح لانه نذر بعبادة مشروعة لما ذكرنا ان النوى

ان يكون المنى عنه مشروعا باصله فينبغي بوصفه فكان النذر به نذرا باصلا هو مشروعا باصله وامما وصف المعصية فانما يتصل بفعله ولهذا يفتي ان يفطر في هذه الايام ويقتضي في ايام آخر يحصل الخلو من المعصية لوصفها في هذه الايام مخرج عن العهد لانه اذا حكم التزام كذا في المعدن ١٢ **قوله** لانه نذر بعبادة الخ اي يصح النذر بالصلاة في الاوقات المكروهة كما يصح النذر بالصوم في يوم النحر واي صحح باصله لانه يساوي سائر الاوقات في كونها ظاهرا صالحة للعبادة فاسد بوصفه وهوان الوقت منسوب الى الشيطان كما جاءت به السنة لان النبي صلى الله عليه وآله وسلم منى عن الصلاة عند طلوع الشمس ودلوها اي زوالها وغروبها وقال صلى الله عليه وسلم لا تحري احدكم فيصلي عند طلوع الشمس ولا عند غروبها وفي رواية قال اذا طلع الشمس فادعوا الصلوة حتى يبرزوا اذا غاب الشمس فادعوا الصلوة حتى تغيب لا تحبوا بصلواتكم طلوع الشمس ولا غروبها فانها تطلع بين قرني الشيطان ١٢ احسن الحواشي ١٢

وغيره ١١ **قال** قوله والصلاة التي فان الصلاة في
فان قيل ما الفرق بين وطئ الحائض والصلاة في
وهو الاذى وشغل حق الغير لها ورا قيل القياس يقد
كتب الاصول ١٢ **قال** قوله والبيع الخ فان البيع في
الامور المذكورة لا شتما لها على شغل ملك الغير و
الفعل لا تنافي ثبوت الاحكام او باعتبار ان النهي
احسن الحواشي على اصول الش

بالتذکرہ
الحمد لله

وغيره ١٢ **قوله** والصلاة التي فان الصلاة في الارض المغصوبة وان كان حراما لكنه يترتب عليها اجواز للصلاة لكنها تتركه لغير جاوره
فان قيل ما الفرق بين وطئ الحائض والصلاة في الارض المغصوبة في كون الاول حراما والثاني مكروها مع كون المعنى الذي هو قبيح لاجله
وهو الاذى وشغل حق الغير لجا ورا قيل القياس يقتضي كراهية وطئ الحائض الا ان الحرمة ثابتة بالاجماع او بالنص على خلاف القياس كذا في
كتب الاصول ١٢ **قوله** والبيع الخ فان البيع في هذا الوقت وان كان منه مباحا عنه لكنه يفيده الملك وغيرها من احكام البيع ثم الحرمة في
الامور المذكورة لاشتمالها على شغل ملك الغير واستعماله يدون الاذن فافهم ولا تنزل كذا اقل **قوله** وباعتبار اي ان حرمة
الفعل لا تنافي ثبوت الاحكام او باعتبار ان النهي عن التصرفات الشرعية يقتضي بقاء المشروعية كذا في المعادن ١٢
احسن الحواشي على اصول الشاشي مولانا المولوي محمد بركت الله سلمه الله تعالى وابقاه

شهادة ايد ان الفاسق من اهل الشهادة فينعقد لنكاح بشهادة
 اي جنسهم فيع الاثنتين ١٢ اي صالح لها في نفسه ١٢
 الفاسق لان النهي عن قبول الشهادة بدل الشهادة حال انما تقبل
 لان عدم قبول شهادتهم من تامة الحد ١٢
 شهادتهم لفساد في الاداء لعدم الشهادة اصلا وعلى هذا يجب
 اي الفاسق او المحذورين ١٢
 عليهم اللعان لان ذلك اداء الشهادة ولا اداء مع الفسق فصل
 وهو خمس شهادات تحامسها اللعنة او الغضب ١٢
 في تعريف طريق المراد بالنصوص على ان معرفة المراد بالنصوص طريقا منها
 من الاخير ١٢
 ان اللفظ اذا كان حقيقة ملغى وبجاز الاخر فالحقيقة اول مثاله ما قال
 علماءنا البنت المخلوقة من ماء الزنا يحرم على زانيها ان يجاموا وقال الشافعي
 في الصحيح ما قلنا لانها بنت حقيقة فتدخل تحت قوله تعالى حرمت
 بحسب العرف والاستعمال ١٢
 عليكم اقرانكم وبناتكم ويتفرع من الاحكام على المذهبين من حل الوطى
 حرمت عليكم ١٢
 وجوب المهر ولزوم النفقة وجريان التوارث وولاية المنع عن الخروج
 عند الاعتقاد ١٢
 والبروز ومنها ان احد المختلئين اذا وجب تخصيصا في النص في الآخر
 ببعض افراد دون بعض ١٢
 فالحل على ما لا يستلزم التخصيص اولى مثاله في قوله تعالى ولا تستم
 اي المحل الذي ١٢
 النساء فالمراسمة لو حلت على الوقاع كان النص معمولا به في جميع صور
 اي الوقاع ١٢
 وجودة ولو حلت على المس باليد كان النص مخصوصا به في كثير من
 اي غير مشتبهاته ولا مراعاة ١٢
 الصور فان مس الحرام والطفلة الصغيرة جلا غير ناقض للوضوء

باليد ونحن رجحنا معنى الوقاع لانه اذا اريد به الوقاع كان النص معمولا به في جميع الصور لان في كل صورة وجد الوقاع كان ناقضا للطهارة في الصغير
 والكبرى موجبا للتمس عند فقد الماء ولو حمل المس باليد يلزم تخصيص النص في الصور المذكورة في المتن ١٢
 ان يقول ان الشهادة هو اخبار عن علم وذلك متصور من الفاسق ولا يلزم من ذلك اهلية الشهادة حتى يكون الفاسق من اهلها ولا يلزم ان
 يكون الصبي والعبد من اهلها لانها يقدر ان ايضا على الاخبار عن علمها واجيب بان هذا مسلم لان اهلية الشهادة في الشاهد شرط اجماع
 لان الشهادة نفاذ القول على الغير وهو غير متصور الا لمن له الولاية وذات اهلية وليست في الصبي والعبد بخلاف الفاسق فانها موجودة ولا نهى
 بالتكليف في الحرب وقد تحققت في الفاسق ١٢
 احسن الحواشي على اصول الشاشي مولانا المولوي بركت الله الكهنوي الفرنكي على عمه نبيضة الجلي الخفي ١٢

ان قول من الفاسق من اهل الشهادة ان تفرع هذه المسئلة على ان النهي يقتضي بقاء المشر وعية مشكل فان المنهى عنه هو قبول
 الشهادة فهذا الاصل يقتضي ان يكون قبول شهادتهم مشروعا باصله غير مشروعا بوصفه فينبغي ان ينعقد قبولها للثبوت حق الغيرة اما ان يكون
 قبولها باطلا من كل ولا يكون فسادا باصلها فليس من مقتضيات هذا الاصل واجيب عنه بان قبول الشهادة وعدمه يستلزم اهلية
 الشهادة فكان النهي عن قبول الشهادة نهيا عن اهليتها وهو يقتضي تقرير اهلية للشهادة فيكون هذه المسئلة من مقتضيات هذا
 الاصل بهذا الطريق كذا في الملتقط ١٢ قوله بشهادة الفاسق حتى لو تزوج رجل امرأة بحضور شاهد بن فاسقين يقر ذلك
 النكاح شرعا حتى لو اتى العاقدان عند القاضي واخبرا بالنكاح بشهادتهما وجب على القاضي ان يقر بذلك النكاح لانهما من اهل الشهادة
 بمقتضى النهي بناء على ان النهي من الافعال الشرعية يقتضي بقاء المشر وعية لان النهي عن قبول الشهادة بدل الشهادة حال ان قبول
 الشئ وعدمه انما يتصور بعد وجود ذلك الشئ فثبت
 انه من اهل الشهادة ١٢ قوله بدل الشهادة
 محال لانه لو لم يكن شهادتهم شهادة لا يتصور النهي
 عن قبولها ثم يرد عليه ان الفاسق لما كانوا من اهل
 الشهادة فينبغي ان تقبل شهادتهم فاجاب بقوله
 وانما لم تقبل الخ كذا في المعدن ١٢ قوله
 اللعان بيانه اذا قذف الرجل امرأة بالزنا وهما
 من اهل الشهادة والمرأة ممن يجد قاذفها بان
 كانت عفيفة من الزنا فطالبة بموجب القذف
 فعليه اللعان وهو في اللغة الطرد والبعد وفي الشرع
 هي شهادات مؤكدة باليمين مقرونة باللعن
 وفي الغضب قائمة مقام حد القذف في حقه و
 مقام حد الزنا في حقها وصفة اللعان ان يبتداء
 القاضي بالزوج فيشهد اربع شهادات ويقول
 في كل مرة اشهد بالله اني لمن الصادقين فيما
 رميتها به من الزنا بشيرا ليهيأ في جميع ذلك ويقول
 في الخامسة لعنة الله عليه ان كان من الكاذبين
 ثم تشهد المرأة اربع مرات تقول في كل مرة اشهد
 بالله انه لمن الكاذبين فيما رماني به من الزنا و
 تقول في الخامسة غضب الله عليهما ان كان من
 الصادقين فيما رماني به من الزنا كذا قيل ١٢
 قوله اولى لانه لا يخلو اما ان يكون المجاز قرينة مانعة
 عن ارادة المعنى الموضوع له اولا فان لم تكن فلا
 يجوز الحمل على المجاز ويجب الحمل على الحقيقة
 وان كانت فالحكم على العكس فلا معنى لقوله والحقيقة
 اولى واجيب بانه لم يذكر المصراع اعلى فاذكرة
 سابقا اللهم الا ان يقال ان الاولى بمعنى يجب فاندفع
 الاشكال هذا اذا كان في الكلام من جازم لم يكن المجاز
 متعارفا فاما اذا كان مجازا متعارفا فبقية خلاف على
 ما سبق كذا في المنهاج ١٢ قوله وقال الشافعي
 يحمل لانها لا تدخل تحت قوله ثم وبناتكم وذلك
 لان المراد بالبسات المنسوبات الى الشخص في مخاطبة
 الناس ولا ريب ان المخلوقة من ماء الزنا لا تنسب
 اليهم فاعادة ولنا ان اللفظ اذا كان حقيقة ملغى
 وبجاز الاخر فالحقيقة اولى على ما سبق ١٢ قوله
 بنته حقيقة فهذا اللفظ يحتمل ان يراد به الحقيقة
 الشرعية او اللغوية فحمل لشافعي على الشرعية ونحن
 حملنا على اللغوية لان الشرعية كالمجاز بالنسبة الى
 اللغوية ١٢ قوله من حل الوطى وهذا ظاهر
 لانه لما حمل الزنا في نكاح بنته هذه ترتب احكام النكاح
 عندنا وهي مذكورة في الكتاب ولم يترتب عندنا
 لعدم صحة النكاح ١٢ قوله على الوقاع اعلم والمراسمة
 يحتمل المعنيين الوقاع والمس فكشافعي اراد المس
 باليد ونحن رجحنا معنى الوقاع لانه اذا اريد به الوقاع كان النص معمولا به في جميع الصور لان في كل صورة وجد الوقاع كان ناقضا للطهارة في الصغير
 والكبرى موجبا للتمس عند فقد الماء ولو حمل المس باليد يلزم تخصيص النص في الصور المذكورة في المتن ١٢
 ان يقول ان الشهادة هو اخبار عن علم وذلك متصور من الفاسق ولا يلزم من ذلك اهلية الشهادة حتى يكون الفاسق من اهلها ولا يلزم ان
 يكون الصبي والعبد من اهلها لانها يقدر ان ايضا على الاخبار عن علمها واجيب بان هذا مسلم لان اهلية الشهادة في الشاهد شرط اجماع
 لان الشهادة نفاذ القول على الغير وهو غير متصور الا لمن له الولاية وذات اهلية وليست في الصبي والعبد بخلاف الفاسق فانها موجودة ولا نهى
 بالتكليف في الحرب وقد تحققت في الفاسق ١٢
 احسن الحواشي على اصول الشاشي مولانا المولوي بركت الله الكهنوي الفرنكي على عمه نبيضة الجلي الخفي ١٢

له قوله ويتفرع منه الأحكام أي يتفرع من الاختلاف بيننا وبين الشافعي الأحكام عند من النساء فإنه إذا أمس رجل متوضئاً مرة تباح له الصلوة
 ومن الصفح ودخول المسجد وتصح الصلاة عند عدم الماء وعند تذكر المسح أثناء الصلوة إذا لم يجد الماء وهذا عند فافهم **له قوله** لا يرد التيمم إذا أمس رجل متوضئاً مرة
 يلزم التيمم عند عدم الماء وعند تذكر المسح في أثناء الصلوة إذا لم يجد الماء عند أي الشافعي أما عند هم فلا يلزم التيمم بل جاز صلواتها لوضوء السابق في الصور
 كن أن قال البعض **له قوله** وبالحذف عطفاً على المسح فالحذف يتعارض لأن النصيب يقتضي وجوب غسل الرجل مطلقاً في حالة التحفيف
 وغيرها والحذف يقتضي وجوب المسح في الحالين فإذا كان الأمر هكذا فلا جرم حملت قراءة الحذف على التحفيف وقراءة النصيب على حالة عدم التحفيف
 عند القراءتين لأن الأصل هو العمل بقدر الجاهل دون الأهمال ولقا تل أن يقول يشك عليه من وجهين أحدهما أن المسح يحمل على الجوار
 كما في قوله جرحه من غير أن يكون عطفاً على المسح ولا لكان مسح الرجلين مغنياً لكعبين وليس كذلك لأن المسح لم يشرع له غاية في

الأصل الأول الكتاب ٥٠ بحث طريق معرفة المراد بالنصب

اصح قوله الشافعي ويتفرع منه الأحكام على المذهبين من إباحة
 الصلوة ومسح المصحف ودخول المسجد وصحة الأمانة ولزوم التيمم
 عند عدم الماء وتذكر المسح في أثناء الصلوة **وهذه** إن النص إذا
 قرئ بقراءة تليها ويروى برؤسها كان العمل به على وجه يكون عملاً
 بالوجهين أو في مثاله في قوله تعالى أركلكم قرئ بالنصب عطفاً
 على المغسول وبالحذف عطفاً على المسح فحملت قراءة الحذف على حالة
 التحفيف وقراءة النص على حالة عدم التحفيف وباعتبار هذا المعنى
 قال البعض جواز المسح ثبت بالكتاب كذلك قوله تعالى حتى يظهور
 قرئ بالتشديد والتحفيف فيعمل بقراءة التحفيف فيما إذا كان أيامها
 عشرة وبقراءة التشديد فيما إذا كان أيامها دون العشرة وعلى هذا
 قال أصحابنا إذا انقطع دم الحيض أقل من عشرة أيام لم يجز وطئ
 الحائض حتى تغتسل لأن كل الطهارة يثبت بلاغتاً ولو انقطع
 دمها لعشرة أيام جاز وطئها قبل الغسل لأن مطلق الطهارة يثبت
 بانقطاع الدم ولهذا قلنا إذا انقطع دم الحيض لعشرة أيام في آخر وقت الصلوة
 تلزمها فريضة الوقت وإن لم يبق من الوقت مقل وما تغتسل فيه

الشرع كما في مسح الرأس بل الفرض فيه مقدّم بثلاث أصابع
 اليد أو الرجل على الخلاف وتأنى بها أن النصيب يحمل على
 محل برؤسكم لئلا يلزم لفصل بين المعطوف والمعطوف
 عليه بالأجنبي ويمكن الجواب عن الأول بأنه غاية لمحل
 المسح لا للمسح ولا نزاع في أن الرجل إلى كعب محل المسح
 وعن الثاني بأن الاعتراض في أثناء الكلام غير مستبعد
 لتكرره واعتراضه وأصح برؤسكم وهذا لبيان الحمل
 والترتيب كذا في الفصول **له قوله** باعتبار هذا
 المعنى أي باعتبار قراءة الحذف على حالة لبس الخف و
 النصيب على عدم لبس الخف قال بعض المشايخ إن مسح الخف
 ثبت بالكتاب وقال أكثرهم جوازاً ثبت بالسنة المشهورة
 لا بالكتاب وأجرح حمل على القرب والجوار كن أقبل **له قوله**
 المسح لا جوازاً قبل أنه بعد ما مسح على الخفين يقع عن
 الفرض بأن قيل كيف يكون هذا عملاً بالكتاب وظاهره
 يقتضي جواز المسح على الرجل وأنت توجب على الخف قيل
 هذا أصح بطريق الجواز لأن الخف أقيم مقام البشرة أي
 بشرة القدم مرة فأن من قبل خف لا مير يقال أنه
 قبل رجل الأمير فصار مسح الخف بمنزلة مسح القدم
 لشدة اتصاله به وقال أكثر العلماء ثبت بالسنة المشهورة
 لا بالكتاب وأجرح حمل على القرب والجوار ولو عطف على
 الرأس والمراد بالمسح الغسل في حق الرجل وإنما ذكر
 الغسل بصورة المسح في حق الرجل للمشكلة وهي أن
 يذكر الشيء بلفظ غيره لو وقع في محبته لقوله تع وجزاء ستية
 سيعتم لها ونكتة التنبيه على وجوب الاقتضاء في صب
 الماء وذلك لأن الرجل من بين الأعضاء المتسولة
 تغسل بصب الماء عليها فكان مظنة الإسراف المنهى
 عنه كذا في كتب الأصول **له قوله** فيعمل الخ والنما
 حملنا قراءة التحفيف على العشرة وقراءت التشديد
 على ما دون العشرة لأن الدم بعد العشرة لا يحقل العود
 لأن الحيض لا يزيد على العشرة فلا يحتاج إلى تأكيد الطهارة
 بالاعتسال وفيها دون العشرة احتمال العود قائم فالحج
 إلى تأكيد ما لا يغتسال أو ما يقوم مقامه فيترجم
 إلى انقطاع على جانب عدم الانقطاع **له قوله**
 وعلى هذا أي لأجل أن محل قراءة التحفيف على عشرة و
 التشديد على ما دونها **له قوله** جاز وطئها إن كان قيل
 أن قراءة التشديد يقتضيه القربان قبل الغتسال بالعبارة لأن
 ما قبل العبارة من قبيل العبارة وقراءة التحفيف يقتضيه إباحة القربان
 الغسل بالعبارة لأن مفهوم العبارة عندنا من قبيل
 الإشارة ولا معارضة بين العبارة والإشارة فلا يحتاج إلى
 حمل كل قراءة على محل آخر لتعيين العمل بالعبارة فلا
 يحمل القربان جازاً لا بعد الاعتسال مطلقاً سواء كان الانقطاع

لا أكثر مدة الحيض أو أقل وقال زفر الشافعي إذا انقطع
 دمها لعشرة أيام لم يقربها الزوج ما لم تغتسل عملاً بقراءة التشديد لكننا نقول هذا عمل بظاهر قراءة التشديد فيه تعطيل قراءة التحفيف
 مع إمكان العمل بالقراءةتين وهو لا يجوز لأن الأصل هو العمل بقدر الجاهل دون الأهمال كذا في المحدث **له قوله** لأن مطلق الخ لأن قراءة
 التشديد تناسب القطع دون العشرة لأنها دالة على كمال التطهر وهو بالغسل وما يجري مجرى أنه وعند الأقل يمكن العود فيترك القطع بالغسل وقراءة
 التحفيف تدل على انقطاع العشرة لأنها مخبرة عن مطلق الطهارة وهو حاصل مجرى الطهارة إذا خرجت عن الحيض وعند العشرة لا يمكن العود لأنه لا
 يزيد عليها أذهي أقصى مدة ما ثبت بالحديث فافهم كذا في الحصول **له قوله** بانقطاع الدم لأن الطهارة عبارة عن انقطاع دم الحيض يقال
 طهرت المرأة إذا خرجت من حيضها **له قوله** وهذا أي ولا جمل أن مطلق الطهارة يثبت بانقطاع الدم **له قوله** تلزمها فريضة الوقت لأن لزوم الفريضة
 إنما يسقط عنها التحفيف لما يفيض فإذا زال الحيض يعود لزومها كما كان وقد زال الحيض بقراءة على انقطاع الدم بعشرة تسلمها الفريضة **له قوله** أحسن الجواشي

له قوله ان بقي من الوقت انما شرطان بقي من الوقت مقدار ما تغتسل فيه وتضم لان الواجب على المكلف لا بد له من القدرة على ادائه وان كانت متوهمة وقد وجدت ههنا اي في آخر وقت الصلوة لان الوقت يحفل الامتداد كما كان لسليمان على نبينا وعليه السلام توقف الشمس حين عرض عليه الخيل الصافات الجياد وفاته صلوة العصر والورد الذي كان له في ذلك الوقت لا يشتغاله بها واما تلك الخيل بالعمق وضرب الاعناق كما قال الله تعالى في كتابه المجيد فطفق مسجعا بالسوق والاعناق حيث شغله عن ذكر ربه وعبادته وقهر النفس بمنعها عن حظوظها فجاءه الله تعالى بان اكرمهم بمراد الشمس الى موضعها من وقت الصلوة ليتبدل ما فاتته من الصلوة او الورد وسخر الريح بل لا من الخيل تجري بامر رُخاء حيث اصاب ولا يقال في هذا المقام بان في اعتبار القدرة الموهومة لزم تكليف ما لا يطاق لعدم تصور الادعاء في هذا الوقت الموهوم وحاصل الجواب انها اعتبرت لوجوب الادعاء لا لدواعي هذا الوقت فافهم **قوله** لزم منها الفريضة لان وقت الغسل ههنا من وقت الحيض لا سيما لا تعتبر قبله طاهرة عملا بالتشديد و

قوله لا تثبت القدره لها على الفعل كذا قيل **قوله** والاى وان لم يبق من الوقت الذي انقطع دمه فيه مقدار ما تغتسل فيه وتحرم للصلوة **قوله** انه قاع الخ هذا ما لم يثبت عند اهل الحديث بل ثبت خلافه في الاحاديث الصحيحة فمنها ما اخرجاه الثلاثة وصححه الترمذي والحاكم عن ابن الداء مرفوعا نقاء فتوضأ ومضما ما اخرجاه مالك من حديث ابن عمر موقوفا كان اذا رفع رجعتوضأ ومضما ما اخرجاه الشافعي وغيره منه من اصابه رعا ف او ثل او قى انصرف فتوضأ وغيرهما من الاحاديث المتعدة تركناها خوفا الاطباء وليس للشافعي حجة الا ما اخرجاه الدار قطني عن ثوبان مرفوعا نقاء قد عانى بوضوء فتوضأ قلت يا رسول الله الفريضة الوضوء من القى قال لو كان فريضة لوجدته في القرآن واسناده واحد او ليس من الصحيح الا قصة الانصاري في نزف الدم كذا في الحصول **قوله** ضعيف الخ كما استدلل بالشافعي ومن تبعه وجه التمسك بما روى ان الوضوء لو كان واجبا عليه لعلقوا ضم كذا يكون تاركا للواجب الذي كان عليه كذا في المعدن **قوله** لا يوجب الوضوء في الحال اي متصلا بالقى لان القاء للوصل مع التعقيب ولا طهر فيه لما كلامنا في ان القى ناقض للوضوء ويجب الوضوء عند القيام الى الصلوة لا في الحال **قوله** وكذلك التمسك الخ وجه التمسك ان النص ثبت حرمة الميتة والن ذاب ونحوه اذ امارات لتناول اسم الميتة فتكون حراما والحمة لا بطريق الكرامة آية النجاسة فقد ثبت فساد الماء بموت الذباب فيه لانه نجس قلنا لا نسلم هذا على الاطلاق وسنده ان النجس في الميتات هو اختلاط الدم وما لا دمر له ليس بنجس على انه منقوض بالطين بانه حرام لا بطريق الكرامة وليس بنجس فكيف يقال بفساد الماء بموت الذباب فيه **قوله** لا خلاف فيه كذا قيل الكرامة لا كرامة آية النجاسة ان فيه قيوحا ايضا كما حقق **قوله** في فساد الماء علا انه يشمل السمك ايضا وهو لا نجس عندنا في ان المراد بها ما فيه الحيوة بالدم المسائل **قوله** لا يزيل النجس الخ لان الامر يقتضيه وجوب غسله بالماء فلو جاز غسله بغير الماء لزم ترك الا يتنار وهو غير جائز لان فيه تنصيصا على ان ازالة النجاسة بالماء لا غير والتنصيص بالشئ يدل على نفى ما عداه عندنا على الشافعي **قوله** وانما الخلاف في طهارة المحل بعد وال لزمه حسا وعندنا لا يطهر والنص سلك عنه فلا يصح التمسك به وللخصم ان يقول لما امر الشارع بازالة الدم بالماء لم تكن ازالته بالمحل معتبرا شرعا وان تحققت ازالته حسا واجيب بان استعمال الماء غير واجب بالاجماع بل الواجب ازالة النجاسة كيف ما كان ولهذا الوقع الثوب من على النجاسة او القى الثوب سقط عنه استعمال الماء لو كان استعمال الماء واجبا بعينه لما سقط **قوله** وانما الخلاف في سقوط الواجب فعند الشافعي لا يسقط وعندنا اذا ادى قيمة الشاة مكانها يجزئ عن الزكاة لان النجس يقتضي وجوب الشاة لان قول النبي عليه الصلوة والسلام وان كان خيرا لكنه ... اذن من الامر في الوجوب ولا خلاف في وجوب الشاة وانما الخلاف في سقوط الواجب باداء القيمة والنص يسكت عنه فلا يصح التمسك به لان النص لا يتعرض لهدم سقوط الواجب باداء القيمة وللخصم ان يقول اذا وجبت الشاة زكاة لا يخرج عن عهد وجوب الزكاة الا باذنها الا ترى انه اذا وجبت اربع ركعات في الظهر لا يخرج عن عهد نهذا اذ اعتدل الله تعالى هبة اخرى واجيب عنه بان اعداد الركعات في الصلوة غير معقول المعنى لما ثبت ان القياس لا يجري في اعداد الركعات والعقوبات فلهذا لا يخرج عن عبادته بعبادة اخرى بخلاف وجوب الشاة فان علته دفع حاجة الفقير وهي موجودة في القيمة كذا في الملقط

الاصل الاول الكتاب **اه** بحث طريق معرفة المراد بالنقص
ولو انقطع دمها لا قل من عشرة ايام في اخر وقت الصلوة ان بقي من الوقت مقدار ما تغتسل فيه وتحرم للصلوة لزم منها الفريضة ولا فلا ثم ند كوطر قاعا من التمسكات الضعيفة ليكون ذلك تنبيها على مواضع الخلل في هذا النوع منها ان التمسك بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قاع فلم يتوضأ لا ثبات ان القى غير ناقض ضعيف لان الاثر يدل على ان القى لا يوجب الوضوء في حال ولا خلاف فيه وانما الخلاف في كونه ناقضا وكذلك التمسك بقوله تعالى حرمت عليكم الميتة لا ثبات فساد الماء بموت الذباب ضعيف لان النص ثبت حرمة الميتة ولا خلاف فيه وانما الخلاف في فساد الماء وكذلك التمسك بقوله عليه السلام حنيفة ثم اقرصية ثم اغسلني بالماء لا ثبات ان الخلل لا يزيل النجس ضعيف لان الخبر يقتضيه وجوب غسل الدم بالماء في تنقيدها لجل وجود الدم على المحل ولا خلاف فيه وانما الخلاف في طهارة المحل بعد وال الدم بالمحل وكذلك التمسك بقوله عليه السلام في ربيعين شاة شاة لا ثبات عدم جواز دفع القيمة ضعيف لانه يقتضيه وجوب الشاة ولا خلاف فيه وانما الخلاف في سقوط الواجب باداء القيمة وكذلك

قوله يقتضي انه فانها واجبة عندنا والنص ساكت عنه كذا في المعدن ١٢ **قوله** ابتداء فان قيل ذكر في الهداية ان قوله
 واما الحج والعمرة لله معناه ان يحرم بهما من ديرة اهلهم ثم قال هكذا روى عن علي وابن مسعود فيكون ما ذكر في الهداية مفيد الوجوب بالحج
 والعمرة ابتداء قلنا كيف هذا الوجه على هذا الطريق وهو ان يراد به الاتمام ظاهر وكيف وهو حقيقة الاتمام فاما على ما ذكره صاحب الهداية
 فليتب عنه بطريق آخر بان يقال ان صاحب الهداية لم يستقل هذا المعنى من الآية بل من الحادثة وهي ان الناس كانوا يجرمون لها من ديرة
 اهلهم فنزلت هذه الآية للتقرير وليبان التفضيلة فاراد هذا المعنى بهذا الاعتبار والظاهر والا حقيقة الكلام هو الا بمراتب الاتمام ولا تمام
 يستلزم انما يكون بعد الشروع ونحن نقول به لا الوجوب ابتداء لان القرآن في النظم لا يوجب القرآن في الحكم عندنا ١٢ **قوله** لا يفيد
 الملك كما قال الشافعي وتلك ان البيع الفاسد حرام للمتي عنه ولما كان المتني عنه حراما لا يصلح ان يكون سببا لما هو نعمة وكرامة وهو

| | | |
|---------------------|----|---------------------------|
| الاصول الاول الكتاب | ٥٢ | بحث التمسكات الضعيفة الفا |
|---------------------|----|---------------------------|

التمسك بقوله تعالى **اتموا الحج والعمرة لله** لا يثبت وجوب العمرة ابتداء
 ضعيف لان النص يقتضي وجوب الاتمام وذلك انما يكون بعد الشروع
 ولا خلاف فيه وانما الخلاف في وجوبها ابتداء وكذلك التمسك بقوله
 عليه السلام لا تتبعوا الداهم بالداهم ولا الصاع بالصاع لا يثبت
 ان البيع الفاسد لا يفيد الملك ضعيف لان النص يقتضي تحريم البيع
 الفاسد لا خلاف فيه وانما الخلاف في ثبوت الملك وعده وكذلك
 التمسك بقوله عليه السلام لا تصوموا في هذا الايام فانها ايام اكل
 وشرب وبغاي لا يثبت ان النذر بصوم يوم النحر لا يصح ضعيف
 لان النص يقتضي حرمة الفعل ولا خلاف في كونه حراما وانما الخلاف
 في افادة الاحكام مع كونه حراما وحرمة الفعل تنافي ترتيب الاحكام
 عليه فان الاب لا يستول لجارية ابنة يكون حراما وينتبه به الملك للاب
 ولو ذبح شاة بسكين مغصوبة يكون حراما ويجل المذبح ولو غسل
 الثوب بالجنس براء مغصوب يكون حراما ويظهر به الثوب ولو طعم
 امرأة في حالة الحيض يكون حراما وينتبه به احصاء الواطئ وينتبه
 الحل للزوج الاول **فصل** في تقرير حروف المعاني الواو للجمع

الملك كالسرقة مثلك فانها لا توجب ملك السارق في
 ... المسروقة قلنا انه ضعيف بما مهدنا من قبل من
 ان النفي من الافعال الشرعية يقتضي تقريرها اعلم
 ان البيع الفاسد يفيد الملك عندنا بعد القبض عند
 الشافعي لا يفيد وان افضل بالقبض لانه حرام في
 الحرام لا يصلح سببا للملك الذي هو نعمة لكنا نقول
 ان النص المذكور يقتضي تحريم البيع الفاسد ولا
 خلاف فيه وانما الكلام في ثبوت الملك وعده من
 النص ساكت عنه فيكون ضعيفا كذا في الفصول ١٢
قوله الا تصوموا في هذا الايام فانها ايام اكل
 الطيراني في معناه مرفوعا الا تصوموا في هذه الايام
 فانها ايام اكل وشرب وبغال والبغال وقاع النساء وفيه
 ابراهيم بن محمد وعن ابي هريرة رفعه ايام منى ايام اكل
 وشرب اخرج الطبراني وفيه سعيد بن سلام متروك
 كذا به ابن سيرين وقال البخاري يذكر موضع الحديث قلت
 فختلف فيه والاصح وثيقه وبمثل هذه الآثار لا يثبت
 الا ترتيب الاثم وهو لا يثبت في الصحة في نفسه كما في
 الصلوة المكروهة ونظائره ما سيد كره المصنف كذا في
 الحصول ١٢ **قوله** يصح اي عند الشافعي لان هذا
 نذر بالمعصية لورود النفي عن صوم هذه الايام و
 النذر بالمعصية غير صحيح لقوله عليه السلام والتحبة
 لا نذر في معصية الله وكنا ان هذا النذر نذر بصوم
 مشروع لان الدليل الدال على مشروعيته وهو كفت
 النفس التي على عدو الله تعز عن شهواتها لا يفصل بين
 يوم ويوم فكان مشروعا والنذر بها هو مشروع جائز
 وما ذكر من النفي فانها هو لغيرة وهو ترك اجابة الله
 نعم لان الناس اضيا ف الله تعالى في هذه الايام اذا
 كان لغيرة لا يمنع صحة من حيث ذاته ١٢ **قوله**
 افادة النحر اضافة المصدر (الى المفعول) اي في افادة
 الفعل النحر ام الاحكام الشرعية فعندنا الفعل الحرام يفيد
 الحكم الشرعي كالوطئ في حالة الحيض وعندنا لا يفيد
 على ما بينا من قبل ١٢ **قوله** وحرمة الفعل التي
 جواب سوال وهو ان ثبوت الحكم الشرعي مع كون الفعل
 حراما شرعا لا يتصور لوجود المناقاة بينهما فاجاب بان
 حرمة الفعل لا تنافي ترتيب الاحكام عليه عندنا كذا في
 المعدن ١٢ **قوله** استولد جارية الخ اي اذا وطئ
 جارية ابنه وولات عنه فيكون هذا الوطئ حراما ومع
 هذا يثبت له الملك في الجارية ١٢ **قوله** وينتبه
 به الملك لحد يثا انت ومالك لا يبيك رواه ابن ماجة
 عن جابر مرفوعا ورجاله ثقاته واخرجه ابن حبان في
 صحيحه عن عائشة تحق ورواه البزار وابن عدي في ترجمة
 سعيد بن بشير عن عمر بن الخطاب والطبراني وابن عدي
 عن ابن مسعود في الجملة لا امتراء في صحة من الحديث ١٢

قوله حروف المعاني اي حروف لها معان (واما سميت حروف المعاني لانها توصل معاني الافعال الى الاسماء اذ الم يكن من والى في قولك خرجت
 من البصرة الى الكوفة لم يفهم ابتداء خروجك وانتهاءه وبهذا يعتد من حروف النفي وهي الحروف النحوية العاملة وغير العاملة فان في اذا كانت
 بمعنى الظرفية تكون حقيقة وان كانت بمعنى على تكون مجازا وعلى هذه القياس احتج به من حروف المباني اعرف حروف الهماء والمو ضوعة لغرض التركيب
 لا للمعنى كذا في نوادر ١٢ **قوله** الواو الخ اي الواو العاطفة للجمع المطلق فانها تنجي جارة ولا مستقبنا في واثلة وغير ذلك من معانيها المذكورة
 في موقعها وانما تقدم حروف العطف على الجارة لانها اكثر وقوعا لدخولها على الاسماء والافعال بخلاف حروف الجر فانها تختص بالاسماء وانما تقدم الواو
 على سائر حروف العطف لانها تدل على مطلق الجمع عند المحققين ما سواها من الفاء ثم تدل على الجمع مع التعقيب فكان كالمركب والواو كالمفرد والمفرد اصل
 المركب سابق عليه فافهم كذا في بعض شروح المنار ١٢ **قوله** لا يجمع اي لا يشترك المعطوف والمعطوف عليه في الحكم المتعلق بالاول فقولك جاءني زيد
 وعمر لا يشتركا في المعنى كذا في الفصول ١٢ **احسن الحواسي**

القول المطلق ومعنى الإطلاق كون الجمع اعم من ان يكون مع الترتيب والمقارنة او بدونها فنقول جاء في زيد وعمر ويحتمل انما جاءا متقارنين او تقدم
 هي عمر على زيد وتراخي في احد هما عن الآخر ساعة او يوم او نحو ذلك وبالحجة هو لا يتعرض للمقارنة كما زعم بعض اصحابنا ولا الترتيب كما قال
 بعض اصحاب الشافعي فان قيل يستقيم معنى الجمع في المفردين اما في الجملةين نحو ضرب زيد والكره عمر فلا يصح قبحهما في الثبوت كانه قال حصل
 ضرب زيد والكره عمر وولغا ثل ان يتناول ذلك حاصل بدون الواو فمما ذكره الواو واجيب بان الجملة الثانية بدون الواو يحتمل كونها لا تكون
 الاولى خير مقصودة او غلطاً قالوا او تفيد الواو التفرع على كونها مقصودين وليست الثانية ببديلية او غلطاً فان الواو ولو لم تذكر وهو ان الكلام والاداء
 او الفعل الاول وقع عن سبب او غلط وان المتكلم قصد احد هما اذ كثيراً ما يورد الكلام بغير واو ومع الفصل الى معناه وقال الشيخ عبد القاهر فام زيد
 او فعل عمر وبدون الواو ويجوز ان لا يضرب بالرجوع **قوله** جعله للترتيب لان النبي عليه السلام قال ابد او ابايد الله تعالى به حين
 سأل الصبيته من السبي بين الصفا والمروة بايتهما تبدأ
 فنزل قوله نعم ان الصفا والمروة من شعائر الله وهذا نص
 على الترتيب عند اشتقاقها عليهما انها للجمع او للترتيب
 فثبت بتخصيصه عليه الصلوة والسلام انها للترتيب ولما
 ان الواو للجمع المطلق ثبت بالنقل عن ائمة اللغة والنحو
 ولذلك يقول العرب جاء زيد وعمر وفيما جاءا متقارنين
 او متعاقبين بصفة الوصول او بصفة التراخي على الإطلاق
 كما نص عليه ائمة اللغة فاما قوله تعان الصفا والمروة
 الخ فلا يوجب الترتيب لان المروة بالآية اثبات انها من
 شعائر الله ولا يتصور فيه الترتيب اذ لا معنى لتقديم احد
 على الآخر في ذلك وانما اوجب النبي عليه السلام الترتيب
 بينهما لان السعي لا ينفك على الترتيب والتقديم في الذكر
 يدل على قوة المقدم ظاهر وهذا يصح للترجيح فيخرج
 به فافهم هذا الموضع بكتاب الاصول **قوله** وانت
 طالق الخ ولما ثبت ان يقول هذا الترتيب هو قوله اذ دخلت
 الدار وانت طالق غير صحيح لعدم الجزاء لعدم المعطوف
 عليه ولا يصح ان يكون هذا الواو للحال لان الحال يفيد
 معنى الشرط فيقتضي ان يكون الطلاق شرطاً لدخول
 الدار فعليك ان تحقق تصحيح هذا التركيب كذا في
 المعدن **قوله** لا يتجزأ كما لو ذكر ذلك بالفاء
 هذه المسئلة اول على تنفاد الترتيب وذلك لا يخلو
 الواو الترتيب وان كان مجازاً يصار اليه حينئذ الفاء
 كلام العاقل البالغ كذا في المعدن **قوله** للحال
 مجازاً لا تصال بينهما لان الحال تجماع والحال لانه
 صفة في الحقيقة فيكون مجازاً له فينسب معنى الواو لانه
 مطلق الجمع فاشتركا في وصف الجمع وان الواو لما كان
 لمطلق العطف احتمل ان يكون بطريق الاجتماع لانه
 نوعه كالرقبة فجاز ان يراد بالواو الحال مقتضية للجمع
 عند الدلالة كذا في المعدن **قوله** افتحو الباب
 الى قوله انزل وانت آمن لا يمان بدون النزول لانه
 آمنهم حال فتر الباب فيكون الفتح والنزول شرطاً للامان
 وانما حصل لو اوفى هذه المسئلة على الحال لتعذر عطف
 قوله وانت حرم على قوله اذ الى الفاء لانه يكون هذا الكلام
 لا يجاب الالف على العبد ابتداء وليس ذلك المولى فيصح
 قيام الرق فيه لان العبد وما في يده ملك المولى في كيف
 يستوجب بالانجاء جاء على الحال ولذا عطف قوله
 وانت آمن على قوله انزل لان الامان انما يراد به اعلاء
 الدين وبالنزول على امان ان يراد به فيحصل المقصود
 بالوقوف على حاسن الاسلام ومشاهدة اعلام الدين فكان
 انما هو به الحال ليصير معلقاً بالنزول اليها انما هو به
قوله قوله انما يحمل الواو الخ ذكره اليمتاز ما يصح
 للحال مما لا يصح له من المسائل وبيان ان الواو للحال مجاز
 وكل مجاز لا بد له من امرين صلاحية الحمل للمجاز وقيام
 الدليل على تعيينه المجاز وتعد الحقيقة فلن لك اذا جعل الواو للحال لا بد من احتمال الكلام معناه الحال بان يكون مقارناً للحال ولا بد من قيام الدليل
 على تعدد العطف وتعيين الحال وهناك ثابت لان الواو في قوله اذ الى الفاء وانت حرم كان للعطف كان ذلك ايحاي المال على العبد ليس للمولى ذلك
 مع قيام الرق فيه فتعد العطف وتعين الحال فافهم كذا في الفصول **قوله** مع قيام الرق فيه اي في العبد يعني لو كان الواو للعطف كان هذا
 الكلام لا يجاب الالف على العبد ابتداء وليس للمولى ذلك مع قيام الرق فيه لان المولى لا يستوجب ديناً على عبده لان العبد ما في يده ملك المولى
 فيكون لا يجاب المال عليه كايحايه على نفسه ولا يجاب على نفسه لا يمكن فكذا لا يجاب على عبده ولا يصح ان يجعل ذلك ضربة لانه الضربة لم
 يجز هذا القدر عفا فتعد العطف كذا في المعدن

الاصول الاول الكتاب ٥٣ بحث تقرير حروف المعاني

المطلق وقيل ان الشافعي جعله للترتيب على هذا اوجب للترتيب
 عن تفيد الترتيب والمهلة ونحوها ١٢ اي حرف الواو ١٣ اي الشافعي ١٤

في باب الرضوء وقال علماءنا اذ اقال لامرأته ان كلمتيك لزيد وعمر
 في افعال الاربعة ١٢

فانت طالق فكلمت عمر ثم زيد اطلقت ولا يشترط فيه معنى الترتيب
 الامراة ١٢ كلمته ١٣ اي لا يعتبر في مفهومه ١٤

المقارنة ولو قال ان دخلت هذه الدار وهذه الدار فانت طالق
 اي الاجتماع في زمان واحد ١٣ الدار ١٤

فدخلت الثانية ثم دخلت الاولى اطلقت قال محمد اذ اقال ان
 الدار ١٣ المؤخرة في الذكر ١٤ في الذكر ١٥

دخلت الدار وانت طالق تطلق في الحال لو اقضى لك ترتيباً للترتيب
 بالواو لا بالفاء ١٢ كلفاء ١٣ التفسير في كون كلفاء في الواو الشافعي ١٤

الطلاق به على لدخول ويكون لك تعليقاً لا يتجزأ وقد يكون الواو
 في الدار ١٣ اي قوله ان دخلت الدار والامر بالتسليم ١٤

للحال فيجمع بين الحال وذو الحال وحينئذ يفيد معنى شرط مثاله ما
 محمد ١٢

قال في الماذون اذ اقال لعبد اذ الى الفاء وانت حر يكون اذ الى الفاء
 حر ١٢ حر ١٣ حر ١٤ حر ١٥ حر ١٦ حر ١٧ حر ١٨ حر ١٩ حر ٢٠ حر ٢١ حر ٢٢ حر ٢٣ حر ٢٤ حر ٢٥ حر ٢٦ حر ٢٧ حر ٢٨ حر ٢٩ حر ٣٠ حر ٣١ حر ٣٢ حر ٣٣ حر ٣٤ حر ٣٥ حر ٣٦ حر ٣٧ حر ٣٨ حر ٣٩ حر ٤٠ حر ٤١ حر ٤٢ حر ٤٣ حر ٤٤ حر ٤٥ حر ٤٦ حر ٤٧ حر ٤٨ حر ٤٩ حر ٥٠ حر ٥١ حر ٥٢ حر ٥٣ حر ٥٤ حر ٥٥ حر ٥٦ حر ٥٧ حر ٥٨ حر ٥٩ حر ٦٠ حر ٦١ حر ٦٢ حر ٦٣ حر ٦٤ حر ٦٥ حر ٦٦ حر ٦٧ حر ٦٨ حر ٦٩ حر ٧٠ حر ٧١ حر ٧٢ حر ٧٣ حر ٧٤ حر ٧٥ حر ٧٦ حر ٧٧ حر ٧٨ حر ٧٩ حر ٨٠ حر ٨١ حر ٨٢ حر ٨٣ حر ٨٤ حر ٨٥ حر ٨٦ حر ٨٧ حر ٨٨ حر ٨٩ حر ٩٠ حر ٩١ حر ٩٢ حر ٩٣ حر ٩٤ حر ٩٥ حر ٩٦ حر ٩٧ حر ٩٨ حر ٩٩ حر ١٠٠ حر ١٠١ حر ١٠٢ حر ١٠٣ حر ١٠٤ حر ١٠٥ حر ١٠٦ حر ١٠٧ حر ١٠٨ حر ١٠٩ حر ١١٠ حر ١١١ حر ١١٢ حر ١١٣ حر ١١٤ حر ١١٥ حر ١١٦ حر ١١٧ حر ١١٨ حر ١١٩ حر ١٢٠ حر ١٢١ حر ١٢٢ حر ١٢٣ حر ١٢٤ حر ١٢٥ حر ١٢٦ حر ١٢٧ حر ١٢٨ حر ١٢٩ حر ١٣٠ حر ١٣١ حر ١٣٢ حر ١٣٣ حر ١٣٤ حر ١٣٥ حر ١٣٦ حر ١٣٧ حر ١٣٨ حر ١٣٩ حر ١٤٠ حر ١٤١ حر ١٤٢ حر ١٤٣ حر ١٤٤ حر ١٤٥ حر ١٤٦ حر ١٤٧ حر ١٤٨ حر ١٤٩ حر ١٥٠ حر ١٥١ حر ١٥٢ حر ١٥٣ حر ١٥٤ حر ١٥٥ حر ١٥٦ حر ١٥٧ حر ١٥٨ حر ١٥٩ حر ١٦٠ حر ١٦١ حر ١٦٢ حر ١٦٣ حر ١٦٤ حر ١٦٥ حر ١٦٦ حر ١٦٧ حر ١٦٨ حر ١٦٩ حر ١٧٠ حر ١٧١ حر ١٧٢ حر ١٧٣ حر ١٧٤ حر ١٧٥ حر ١٧٦ حر ١٧٧ حر ١٧٨ حر ١٧٩ حر ١٨٠ حر ١٨١ حر ١٨٢ حر ١٨٣ حر ١٨٤ حر ١٨٥ حر ١٨٦ حر ١٨٧ حر ١٨٨ حر ١٨٩ حر ١٩٠ حر ١٩١ حر ١٩٢ حر ١٩٣ حر ١٩٤ حر ١٩٥ حر ١٩٦ حر ١٩٧ حر ١٩٨ حر ١٩٩ حر ٢٠٠ حر ٢٠١ حر ٢٠٢ حر ٢٠٣ حر ٢٠٤ حر ٢٠٥ حر ٢٠٦ حر ٢٠٧ حر ٢٠٨ حر ٢٠٩ حر ٢١٠ حر ٢١١ حر ٢١٢ حر ٢١٣ حر ٢١٤ حر ٢١٥ حر ٢١٦ حر ٢١٧ حر ٢١٨ حر ٢١٩ حر ٢٢٠ حر ٢٢١ حر ٢٢٢ حر ٢٢٣ حر ٢٢٤ حر ٢٢٥ حر ٢٢٦ حر ٢٢٧ حر ٢٢٨ حر ٢٢٩ حر ٢٣٠ حر ٢٣١ حر ٢٣٢ حر ٢٣٣ حر ٢٣٤ حر ٢٣٥ حر ٢٣٦ حر ٢٣٧ حر ٢٣٨ حر ٢٣٩ حر ٢٤٠ حر ٢٤١ حر ٢٤٢ حر ٢٤٣ حر ٢٤٤ حر ٢٤٥ حر ٢٤٦ حر ٢٤٧ حر ٢٤٨ حر ٢٤٩ حر ٢٥٠ حر ٢٥١ حر ٢٥٢ حر ٢٥٣ حر ٢٥٤ حر ٢٥٥ حر ٢٥٦ حر ٢٥٧ حر ٢٥٨ حر ٢٥٩ حر ٢٦٠ حر ٢٦١ حر ٢٦٢ حر ٢٦٣ حر ٢٦٤ حر ٢٦٥ حر ٢٦٦ حر ٢٦٧ حر ٢٦٨ حر ٢٦٩ حر ٢٧٠ حر ٢٧١ حر ٢٧٢ حر ٢٧٣ حر ٢٧٤ حر ٢٧٥ حر ٢٧٦ حر ٢٧٧ حر ٢٧٨ حر ٢٧٩ حر ٢٨٠ حر ٢٨١ حر ٢٨٢ حر ٢٨٣ حر ٢٨٤ حر ٢٨٥ حر ٢٨٦ حر ٢٨٧ حر ٢٨٨ حر ٢٨٩ حر ٢٩٠ حر ٢٩١ حر ٢٩٢ حر ٢٩٣ حر ٢٩٤ حر ٢٩٥ حر ٢٩٦ حر ٢٩٧ حر ٢٩٨ حر ٢٩٩ حر ٣٠٠ حر ٣٠١ حر ٣٠٢ حر ٣٠٣ حر ٣٠٤ حر ٣٠٥ حر ٣٠٦ حر ٣٠٧ حر ٣٠٨ حر ٣٠٩ حر ٣١٠ حر ٣١١ حر ٣١٢ حر ٣١٣ حر ٣١٤ حر ٣١٥ حر ٣١٦ حر ٣١٧ حر ٣١٨ حر ٣١٩ حر ٣٢٠ حر ٣٢١ حر ٣٢٢ حر ٣٢٣ حر ٣٢٤ حر ٣٢٥ حر ٣٢٦ حر ٣٢٧ حر ٣٢٨ حر ٣٢٩ حر ٣٣٠ حر ٣٣١ حر ٣٣٢ حر ٣٣٣ حر ٣٣٤ حر ٣٣٥ حر ٣٣٦ حر ٣٣٧ حر ٣٣٨ حر ٣٣٩ حر ٣٤٠ حر ٣٤١ حر ٣٤٢ حر ٣٤٣ حر ٣٤٤ حر ٣٤٥ حر ٣٤٦ حر ٣٤٧ حر ٣٤٨ حر ٣٤٩ حر ٣٥٠ حر ٣٥١ حر ٣٥٢ حر ٣٥٣ حر ٣٥٤ حر ٣٥٥ حر ٣٥٦ حر ٣٥٧ حر ٣٥٨ حر ٣٥٩ حر ٣٦٠ حر ٣٦١ حر ٣٦٢ حر ٣٦٣ حر ٣٦٤ حر ٣٦٥ حر ٣٦٦ حر ٣٦٧ حر ٣٦٨ حر ٣٦٩ حر ٣٧٠ حر ٣٧١ حر ٣٧٢ حر ٣٧٣ حر ٣٧٤ حر ٣٧٥ حر ٣٧٦ حر ٣٧٧ حر ٣٧٨ حر ٣٧٩ حر ٣٨٠ حر ٣٨١ حر ٣٨٢ حر ٣٨٣ حر ٣٨٤ حر ٣٨٥ حر ٣٨٦ حر ٣٨٧ حر ٣٨٨ حر ٣٨٩ حر ٣٩٠ حر ٣٩١ حر ٣٩٢ حر ٣٩٣ حر ٣٩٤ حر ٣٩٥ حر ٣٩٦ حر ٣٩٧ حر ٣٩٨ حر ٣٩٩ حر ٤٠٠ حر ٤٠١ حر ٤٠٢ حر ٤٠٣ حر ٤٠٤ حر ٤٠٥ حر ٤٠٦ حر ٤٠٧ حر ٤٠٨ حر ٤٠٩ حر ٤١٠ حر ٤١١ حر ٤١٢ حر ٤١٣ حر ٤١٤ حر ٤١٥ حر ٤١٦ حر ٤١٧ حر ٤١٨ حر ٤١٩ حر ٤٢٠ حر ٤٢١ حر ٤٢٢ حر ٤٢٣ حر ٤٢٤ حر ٤٢٥ حر ٤٢٦ حر ٤٢٧ حر ٤٢٨ حر ٤٢٩ حر ٤٣٠ حر ٤٣١ حر ٤٣٢ حر ٤٣٣ حر ٤٣٤ حر ٤٣٥ حر ٤٣٦ حر ٤٣٧ حر ٤٣٨ حر ٤٣٩ حر ٤٤٠ حر ٤٤١ حر ٤٤٢ حر ٤٤٣ حر ٤٤٤ حر ٤٤٥ حر ٤٤٦ حر ٤٤٧ حر ٤٤٨ حر ٤٤٩ حر ٤٥٠ حر ٤٥١ حر ٤٥٢ حر ٤٥٣ حر ٤٥٤ حر ٤٥٥ حر ٤٥٦ حر ٤٥٧ حر ٤٥٨ حر ٤٥٩ حر ٤٦٠ حر ٤٦١ حر ٤٦٢ حر ٤٦٣ حر ٤٦٤ حر ٤٦٥ حر ٤٦٦ حر ٤٦٧ حر ٤٦٨ حر ٤٦٩ حر ٤٧٠ حر ٤٧١ حر ٤٧٢ حر ٤٧٣ حر ٤٧٤ حر ٤٧٥ حر ٤٧٦ حر ٤٧٧ حر ٤٧٨ حر ٤٧٩ حر ٤٨٠ حر ٤٨١ حر ٤٨٢ حر ٤٨٣ حر ٤٨٤ حر ٤٨٥ حر ٤٨٦ حر ٤٨٧ حر ٤٨٨ حر ٤٨٩ حر ٤٩٠ حر ٤٩١ حر ٤٩٢ حر ٤٩٣ حر ٤٩٤ حر ٤٩٥ حر ٤٩٦ حر ٤٩٧ حر ٤٩٨ حر ٤٩٩ حر ٥٠٠ حر ٥٠١ حر ٥٠٢ حر ٥٠٣ حر ٥٠٤ حر ٥٠٥ حر ٥٠٦ حر ٥٠٧ حر ٥٠٨ حر ٥٠٩ حر ٥١٠ حر ٥١١ حر ٥١٢ حر ٥١٣ حر ٥١٤ حر ٥١٥ حر ٥١٦ حر ٥١٧ حر ٥١٨ حر ٥١٩ حر ٥٢٠ حر ٥٢١ حر ٥٢٢ حر ٥٢٣ حر ٥٢٤ حر ٥٢٥ حر ٥٢٦ حر ٥٢٧ حر ٥٢٨ حر ٥٢٩ حر ٥٣٠ حر ٥٣١ حر ٥٣٢ حر ٥٣٣ حر ٥٣٤ حر ٥٣٥ حر ٥٣٦ حر ٥٣٧ حر ٥٣٨ حر ٥٣٩ حر ٥٤٠ حر ٥٤١ حر ٥٤٢ حر ٥٤٣ حر ٥٤٤ حر ٥٤٥ حر ٥٤٦ حر ٥٤٧ حر ٥٤٨ حر ٥٤٩ حر ٥٥٠ حر ٥٥١ حر ٥٥٢ حر ٥٥٣ حر ٥٥٤ حر ٥٥٥ حر ٥٥٦ حر ٥٥٧ حر ٥٥٨ حر ٥٥٩ حر ٥٦٠ حر ٥٦١ حر ٥٦٢ حر ٥٦٣ حر ٥٦٤ حر ٥٦٥ حر ٥٦٦ حر ٥٦٧ حر ٥٦٨ حر ٥٦٩ حر ٥٧٠ حر ٥٧١ حر ٥٧٢ حر ٥٧٣ حر ٥٧٤ حر ٥٧٥ حر ٥٧٦ حر ٥٧٧ حر ٥٧٨ حر ٥٧٩ حر ٥٨٠ حر ٥٨١ حر ٥٨٢ حر ٥٨٣ حر ٥٨٤ حر ٥٨٥ حر ٥٨٦ حر ٥٨٧ حر ٥٨٨ حر ٥٨٩ حر ٥٩٠ حر ٥٩١ حر ٥٩٢ حر ٥٩٣ حر ٥٩٤ حر ٥٩٥ حر ٥٩٦ حر ٥٩٧ حر ٥٩٨ حر ٥٩٩ حر ٦٠٠ حر ٦٠١ حر ٦٠٢ حر ٦٠٣ حر ٦٠٤ حر ٦٠٥ حر ٦٠٦ حر ٦٠٧ حر ٦٠٨ حر ٦٠٩ حر ٦١٠ حر ٦١١ حر ٦١٢ حر ٦١٣ حر ٦١٤ حر ٦١٥ حر ٦١٦ حر ٦١٧ حر ٦١٨ حر ٦١٩ حر ٦٢٠ حر ٦٢١ حر ٦٢٢ حر ٦٢٣ حر ٦٢٤ حر ٦٢٥ حر ٦٢٦ حر ٦٢٧ حر ٦٢٨ حر ٦٢٩ حر ٦٣٠ حر ٦٣١ حر ٦٣٢ حر ٦٣٣ حر ٦٣٤ حر ٦٣٥ حر ٦٣٦ حر ٦٣٧ حر ٦٣٨ حر ٦٣٩ حر ٦٤٠ حر ٦٤١ حر ٦٤٢ حر ٦٤٣ حر ٦٤٤ حر ٦٤٥ حر ٦٤٦ حر ٦٤٧ حر ٦٤٨ حر ٦٤٩ حر ٦٥٠ حر ٦٥١ حر ٦٥٢ حر ٦٥٣ حر ٦٥٤ حر ٦٥٥ حر ٦٥٦ حر ٦٥٧ حر ٦٥٨ حر ٦٥٩ حر ٦٦٠ حر ٦٦١ حر ٦٦٢ حر ٦٦٣ حر ٦٦٤ حر ٦٦٥ حر ٦٦٦ حر ٦٦٧ حر ٦٦٨ حر ٦٦٩ حر ٦٧٠ حر ٦٧١ حر ٦٧٢ حر ٦٧٣ حر ٦٧٤ حر ٦٧٥ حر ٦٧٦ حر ٦٧٧ حر ٦٧٨ حر ٦٧٩ حر ٦٨٠ حر ٦٨١ حر ٦٨٢ حر ٦٨٣ حر ٦٨٤ حر ٦٨٥ حر ٦٨٦ حر ٦٨٧ حر ٦٨٨ حر ٦٨٩ حر ٦٩٠ حر ٦٩١ حر ٦٩٢ حر ٦٩٣ حر ٦٩٤ حر ٦٩٥ حر ٦٩٦ حر ٦٩٧ حر ٦٩٨ حر ٦٩٩ حر ٧٠٠ حر ٧٠١ حر ٧٠٢ حر ٧٠٣ حر ٧٠٤ حر ٧٠٥ حر ٧٠٦ حر ٧٠٧ حر ٧٠٨ حر ٧٠٩ حر ٧١٠ حر ٧١١ حر ٧١٢ حر ٧١٣ حر ٧١٤ حر ٧١٥ حر ٧١٦ حر ٧١٧ حر ٧١٨ حر ٧١٩ حر ٧٢٠ حر ٧٢١ حر ٧٢٢ حر ٧٢٣ حر ٧٢٤ حر ٧٢٥ حر ٧٢٦ حر ٧٢٧ حر ٧٢٨ حر ٧٢٩ حر ٧٣٠ حر ٧٣١ حر ٧٣٢ حر ٧٣٣ حر ٧٣٤ حر ٧٣٥ حر ٧٣٦ حر ٧٣٧ حر ٧٣٨ حر ٧٣٩ حر ٧٤٠ حر ٧٤١ حر ٧٤٢ حر ٧٤٣ حر ٧٤٤ حر ٧٤٥ حر ٧٤٦ حر ٧٤٧ حر ٧٤٨ حر ٧٤٩ حر ٧٥٠ حر ٧٥١ حر ٧٥٢ حر ٧٥٣ حر ٧٥٤ حر ٧٥٥ حر ٧٥٦ حر ٧٥٧ حر ٧٥٨ حر ٧٥٩ حر ٧٦٠ حر ٧٦١ حر ٧٦٢ حر ٧٦٣ حر ٧٦٤ حر ٧٦٥ حر ٧٦٦ حر ٧٦٧ حر ٧٦٨ حر ٧٦٩ حر ٧٧٠ حر ٧٧١ حر ٧٧٢ حر ٧٧٣ حر ٧٧٤ حر ٧٧٥ حر ٧٧٦ حر ٧٧٧ حر ٧٧٨ حر ٧٧٩ حر ٧٨٠ حر ٧٨١ حر ٧٨٢ حر ٧٨٣ حر ٧٨٤ حر ٧٨٥ حر ٧٨٦ حر ٧٨٧ حر ٧٨٨ حر ٧٨٩ حر ٧٩٠ حر ٧٩١ حر ٧٩٢ حر ٧٩٣ حر ٧٩٤ حر ٧٩٥ حر ٧٩٦ حر ٧٩٧ حر ٧٩٨ حر ٧٩٩ حر ٨٠٠ حر ٨٠١ حر ٨٠٢ حر ٨٠٣ حر ٨٠٤ حر ٨٠٥ حر ٨٠٦ حر ٨٠٧ حر ٨٠٨ حر ٨٠٩ حر ٨١٠ حر ٨١١ حر ٨١٢ حر ٨١٣ حر ٨١٤ حر ٨١٥ حر ٨١٦ حر ٨١٧ حر ٨١٨ حر ٨١٩ حر ٨٢٠ حر ٨٢١ حر ٨٢٢ حر ٨٢٣ حر ٨٢٤ حر ٨٢٥ حر ٨٢٦ حر ٨٢٧ حر ٨٢٨ حر ٨٢٩ حر ٨٣٠ حر ٨٣١ حر ٨٣٢ حر ٨٣٣ حر ٨٣٤ حر ٨٣٥ حر ٨٣٦ حر ٨٣٧ حر ٨٣٨ حر ٨٣٩ حر ٨٤٠ حر ٨٤١ حر ٨٤٢ حر ٨٤٣ حر ٨٤٤ حر ٨٤٥ حر ٨٤٦ حر ٨٤٧ حر ٨٤٨ حر ٨٤٩ حر ٨٥٠ حر ٨٥١ حر ٨٥٢ حر ٨٥٣ حر ٨٥٤ حر ٨٥٥ حر ٨٥٦ حر ٨٥٧ حر ٨٥٨ حر ٨٥٩ حر ٨٦٠ حر ٨٦١ حر ٨٦٢ حر ٨٦٣ حر ٨٦٤ حر ٨٦٥ حر ٨٦٦ حر ٨٦٧ حر ٨٦٨ حر ٨٦٩ حر ٨٧٠ حر ٨٧١ حر ٨٧٢ حر ٨٧٣ حر ٨٧٤ حر ٨٧٥ حر ٨٧٦ حر ٨٧٧ حر ٨٧٨ حر ٨٧٩ حر ٨٨٠ حر ٨٨١ حر ٨٨٢ حر ٨٨٣ حر ٨٨٤ حر ٨٨٥ حر ٨٨٦ حر ٨٨٧ حر ٨٨٨ حر ٨٨٩ حر ٨٩٠ حر ٨٩١ حر ٨٩٢ حر ٨٩٣ حر ٨٩٤ حر ٨٩٥ حر ٨٩٦ حر ٨٩٧ حر ٨٩٨ حر ٨٩٩ حر ٩٠٠ حر ٩٠١ حر ٩٠٢ حر ٩٠٣ حر ٩٠٤ حر ٩٠٥ حر ٩٠٦ حر ٩٠٧ حر ٩٠٨ حر ٩٠٩ حر ٩١٠ حر ٩١١ حر ٩١٢ حر ٩١٣ حر ٩١٤ حر ٩١٥ حر ٩١٦ حر ٩١٧ حر ٩١٨ حر ٩١٩ حر ٩٢٠ حر ٩٢١ حر ٩٢٢ حر ٩٢٣ حر ٩٢٤ حر ٩٢٥ حر ٩٢٦ حر ٩٢٧ حر ٩٢٨ حر ٩٢٩ حر ٩٣٠ حر ٩٣١ حر ٩٣٢ حر ٩٣٣ حر ٩٣٤ حر ٩٣٥ حر ٩٣٦ حر ٩٣٧ حر ٩٣٨ حر ٩٣٩ حر ٩٤٠ حر ٩٤١ حر ٩٤٢ حر ٩٤٣ حر ٩٤٤ حر ٩٤٥ حر ٩٤٦ حر ٩٤٧ حر ٩٤٨ حر ٩٤٩ حر ٩٥٠ حر ٩٥١ حر ٩٥٢ حر ٩٥٣ حر ٩٥٤ حر ٩٥٥ حر ٩٥٦ حر ٩٥٧ حر ٩٥٨ حر ٩٥٩ حر ٩٦٠ حر ٩٦١ حر ٩٦٢ حر ٩٦٣ حر ٩٦٤ حر ٩٦٥ حر ٩٦٦ حر ٩٦٧ حر ٩٦٨ حر ٩٦٩ حر ٩٧٠ حر ٩٧١ حر ٩٧٢ حر ٩٧٣ حر ٩٧٤ حر ٩٧٥ حر ٩٧٦ حر ٩٧٧ حر ٩٧٨ حر ٩٧٩ حر ٩٨٠ حر ٩٨١ حر ٩٨٢ حر ٩٨٣ حر ٩٨٤ حر ٩٨٥ حر ٩٨٦ حر ٩٨٧ حر ٩٨٨ حر ٩٨٩ حر ٩٩٠ حر ٩٩١ حر ٩٩٢ حر ٩٩٣ حر ٩٩٤ حر ٩٩٥ حر ٩٩٦ حر ٩٩٧ حر ٩٩٨ حر ٩٩٩ حر ١٠٠٠ حر ١٠٠١ حر ١٠٠٢ حر ١٠٠٣ حر ١٠٠٤ حر ١٠٠٥ حر ١٠٠٦ حر ١٠٠٧ حر ١٠٠٨ حر ١٠٠٩ حر ١٠١٠ حر ١٠١١ حر ١٠١٢ حر ١٠١٣ حر ١٠١٤ حر ١٠١٥ حر ١٠١٦ حر ١٠١٧ حر ١٠١٨ حر ١٠١٩ حر ١٠٢٠ حر ١٠٢١ حر ١٠٢٢ حر ١٠٢٣ حر ١٠٢٤ حر ١٠٢٥ حر ١٠٢٦ حر ١٠٢٧ حر ١٠٢٨ حر ١٠٢٩ حر ١٠٣٠ حر ١٠٣١ حر ١٠٣٢ حر ١٠٣٣ حر ١٠٣٤ حر ١٠٣٥ حر ١٠٣٦ حر ١٠٣٧ حر ١٠٣٨ حر ١٠٣٩ حر ١٠٤٠ حر ١٠٤١ حر ١٠٤٢ حر ١٠٤٣ حر ١٠٤٤ حر ١٠٤٥ حر ١٠٤٦ حر ١٠٤٧ حر ١٠٤٨ حر ١٠٤٩ حر ١٠٥٠ حر ١٠٥١ حر ١٠٥٢ حر ١٠٥٣ حر ١٠٥٤ حر ١٠٥٥ حر ١٠٥٦ حر ١٠٥٧ حر ١٠٥٨ حر ١٠٥٩ حر ١٠٦٠ حر ١٠٦١ حر ١٠٦٢ حر ١٠٦٣ حر ١٠٦٤ حر ١٠٦٥ حر ١٠٦٦ حر ١٠٦٧ حر ١٠٦٨ حر ١٠٦٩ حر ١٠٧٠ حر ١٠٧١ حر ١٠٧٢ حر ١٠٧٣ حر ١٠٧٤ حر ١٠٧٥ حر ١٠٧٦ حر ١٠٧٧ حر ١٠٧٨ حر ١٠٧٩ حر ١٠٨٠ حر ١٠٨١ حر ١٠٨٢ حر ١٠٨٣ حر ١٠٨٤ حر ١٠٨٥ حر ١٠٨٦ حر ١٠٨٧ حر ١٠٨٨ حر ١٠٨٩ حر ١٠٩٠ حر ١٠٩١ حر ١٠٩٢ حر ١٠٩٣ حر ١٠٩٤ حر ١٠٩٥ حر ١٠٩٦ حر ١٠٩٧ حر ١٠٩٨ حر ١٠٩٩ حر ١١٠٠ حر ١١٠١ حر ١١٠٢ حر ١١٠٣ حر ١١٠٤ حر ١١٠٥ حر ١١٠٦ حر ١١٠٧ حر ١١٠٨ حر ١١٠٩ حر ١١١٠ حر ١١١١ حر ١١١٢ حر ١١١٣ حر ١١١٤ حر ١١١٥ حر ١١١٦ حر ١١١٧ حر ١١١٨ حر ١١١٩ حر ١١٢٠ حر ١١٢١ حر ١١٢٢ حر ١١٢٣ حر ١١٢٤ حر ١١٢٥ حر ١١٢٦ حر ١١٢٧ حر ١١٢٨ حر ١١٢٩ حر ١١٣٠ حر ١١٣١ حر ١١٣٢ حر ١١٣٣ حر ١١٣٤ حر ١١٣٥ حر ١١٣٦ حر ١١٣٧ حر ١١٣٨ حر ١١٣٩ حر ١١٤٠ حر ١١٤١ حر ١١٤٢ حر ١١٤٣ حر ١١٤٤ حر ١١٤٥ حر ١١٤٦ حر ١١٤٧ حر ١١٤٨ حر ١١٤٩ حر ١١٥٠ حر ١١٥١ حر ١١٥٢ حر ١١٥٣ حر ١١٥٤ حر ١١٥٥ حر ١١٥٦ حر ١١٥٧ حر ١١٥٨ حر ١١٥٩ حر ١١٦٠ حر ١١٦١ حر ١١٦٢ حر ١١٦٣ حر ١١٦٤ حر ١١٦٥ حر ١١٦٦ حر ١١٦٧ حر ١١٦٨ حر ١١٦٩ حر ١١٧٠ حر ١١٧١ حر ١١٧٢ حر ١١٧٣ حر ١١٧٤ حر ١١٧٥ حر ١١٧٦ حر ١١٧٧ حر ١١٧٨ حر ١١٧٩ حر ١١٨٠ حر ١١٨١ حر ١١٨٢ حر ١١٨٣ حر ١١٨٤ حر ١١٨٥ حر ١١٨٦ حر ١١٨٧ حر ١١٨٨ حر ١١٨٩ حر ١١٩٠ حر ١١٩١ حر ١١٩٢ حر ١١٩٣ حر ١١٩٤ حر ١١٩٥ حر ١١٩٦ حر ١١٩٧ حر ١١٩٨ حر ١١٩٩ حر ١٢٠٠ حر ١٢٠١ حر ١٢٠٢ حر ١٢٠٣ حر ١٢٠٤ حر ١٢٠٥ حر ١٢٠٦ حر ١٢٠٧ حر ١٢٠٨ حر ١٢٠٩ حر ١٢١٠ حر ١٢١١ حر ١٢١٢ حر ١٢١٣ حر ١٢١٤ حر ١٢١٥ حر ١٢١٦ حر ١٢١٧ حر ١٢١٨ حر ١٢١٩ حر ١٢٢٠ حر ١٢٢١ حر ١٢٢٢ حر ١٢٢٣ حر ١٢٢٤ حر ١٢٢٥ حر ١٢٢٦ حر ١٢٢٧ حر ١٢٢٨ حر ١٢٢٩ حر ١٢٣٠ حر ١٢٣١ حر ١٢٣٢ حر ١٢٣٣ حر ١٢٣٤ حر ١٢٣٥ حر ١٢٣٦ حر ١٢٣٧ حر ١٢٣٨ حر ١٢٣٩ حر ١٢٤٠ حر ١٢٤١ حر ١٢٤٢ حر ١٢٤٣ حر ١٢٤٤ حر ١٢٤٥ حر ١٢٤٦ حر ١٢٤٧ حر ١٢٤٨ حر ١٢٤٩ حر ١٢٥٠ حر ١٢٥١ حر ١٢٥٢ حر ١٢٥٣ حر ١٢٥٤ حر ١٢٥٥ حر ١٢٥٦ حر ١٢٥٧ حر ١٢٥٨ حر ١٢٥٩ حر ١٢٦٠ حر ١٢٦١ حر ١٢٦٢ حر ١٢٦٣ حر ١٢٦٤ حر ١٢٦٥ حر

له قوله تطلق في الحال لا تنفك الدليل على ثبوت الحال وتعد العطف لان ظاهر حال الزوج يشهد بأنه لا يطلقها في حال مرضها لان المرض سبب
العطف والترحم فامكن العمل بحقيقة العطف فحمل عليه فتطلق في الحال فلا يكون الطلاق معلقا بالمرض والصلوة وتعود بان الزوج لا يستمتع
بها في مرضها فربما يطلقها في هذه الحالة تضييقا او توحشا منها فينبغي ان يكون الراء للحال على ان حمل الواو على العطف يستلزم الفاء قوله وانت مريضة
فوجب ان يحمل على الحال ثم ان الغاء لان كلام العاقل البالغ يحمل على الصحة بقدر الامكان والجواب عن الاول ظاهر فكذا عن الثاني لان الغاء
يلزم باختياره فلا يجب الخرج منه كذا في المعدن ١٢ قوله ولو نوى قال صاحب المغني انتفى مجموع ما ذكر من اقسامها الى احد عشر اولها العطف
والثاني والثالث واوان يرتفع ما بعد هما او الاستيناف والرابع والخامس واوان ينصب ما بعد هما او المفعول معه كسرت والنيل
والواو الداخلة على المضارع المنصب لعطفه على اسم صريح او ما اول والحق ان هذه واو العطف السادس والسابع واوان ينجر ما بعد هما
واو القسم واورب والصيغ انهما واو العطف وان الخبر رب
محذوف والثاني من الواو الزائدة والتاسع والثاني من الواو
العاشر الواو الداخلة على الجملة الموصوف بها لتأكيد
لصدقها كجاء صوفها واذا كان انصافها امر ثابت هذه
الواو اشبهت الزخشي وحمل على ذلك صانع الواو فيها
للحال والحادي عشر واو ضمير المذكور نحو الرجال قالوا
قوله صححت نيته الخ لان الكلام يحتمل معنى الحال
فكانه نوى يحتمل كلامه فيصدق ديانته اي فيما بينه
وبين الله تعالى ولا يصدق قضاء لان المجاز خلق الظاهر
ففي كل صورة يدعي استحالة خلاف الظاهر كان متها با دعاء
خلاف الظاهر فيصدق ديانته لا قضاء واما كان التهمة اي
القاضي لا يصدق في هذه النية بخلاف المسئلة الثالثة و
هي قوله خن هذه الالف واعمل بها في البر فان الحمل لا
يصلح للحال لان العمل في البر متاخر عن اخذ الالف و
الحال يجامع ذالك ويقارنه فلا يكون اخذ الالف مقيد
به فحمل على الاطلاق والصور كما هو الاصل في المضاربة
وذلك لان الغرض منها حصول الربح وهذا انما يحصل بالعمو
والاطلاق كذا في الفصول ١٢ قوله الا ان الظاهر
خلافه اي خلاف احتمال اللفظ لا مكان العمل بحقيقة
الواو فكان ارادة المجاز خلاف الظاهر كذا في الفصول ١٢
قوله ثبت اي خلاف الظاهر وحمل الواو على
الحال ويصدق ذلك ديانته لا قضاء لكان التهمة لانه
يدعي خلاف الظاهر كذا في المعدن ١٢ قوله في
البر الخ قبل انما لا يصلح عمل البر حاة عن اخذ الالف
لانه متاخر عن اخذ ذالك والحال واجبة الجامعة والمقارنة
للعامل قلت لي ههنا نظرون وجوه اما اولها ان الواجب
الحالية هو القران ابتداء او بقاء لا اخذ بقاء منه العمل
واما ثانيا فلانه يصلح ان يعتبر حلا مقدرة كما قلتم في
المثال السابق وهو قوله ادالي الفاء وانت حروا ما التا
فلان قوله واعمل بها في البر حاة انشائية لا تصحح حاة
فلا حسن بان يقال انه لا يصلح حاة عنه من حيث انه
ليس بخبر ومن حيث ان الشرط الحالية تعدد العطف
وهو غير متعددين الا انشائين فيكون معطوفا على
الاول فيكون العقد من قبل رب المال مطلقا فافهم
كذا في الحصول ١٢ قوله وعلى هذا اي على ان ما
يصلح حاة لا يحمل الواو فيه للحال قال ابو حنيفة ٢ اذا
قالت لزوجي طلقني ولك الف درهم فطلقها لا يجب شيء
للزوج عليها لان قولها ولك الف معطوف على فاسبق وليس
للحال حق يكون شرط لان اصل الطلاق ان يكون بلا مال لانه ان
ذكر المال سمي حلفا ويصير عينا من جانبها وليس ايضا
من لينع العد والنذر حتى يلزم عليها وفاوة فكان لغوا و
عند ههنا هذه الواو ليست للعطف كما كانت عند سبيل

الاصول الاول الكتاب ٥٢ بحث كون الواو لمطلق الجمع والفاء للتعقيب

به فحمل عليه قوله انت طالق وانت مريضة او مصلية تطلق
في الحال ولو نوى التعليق صححت نيته فيما بينه وبين الله تعالى لان
اللفظ وان كان يحتمل معنى الحال الا ان الظاهر خلافه واذا تأكد

ذلك بقصد ثابت ولو قال خذ هذه الالف مضاربة واعمل بها في
البر لا يتقيد العمل في البر ويكون المضاربة عامة لان العمل في البر
لا يصلح حاة لا اخذ الالف مضاربة فلا يتقيد صدر الكلام به وعلى

هذا قال ابو حنيفة اذا قلت لزوجي طلقني ولك الف فطلقها
لا يجب له عليها شيء لان قولها ولك الف لا يفيد حال جوب الالف عليها
وقولها طلقني مفيد بنفسه فلا يترك العمل به بدت الدليل بخلاف

قوله احمل هذا المتاع ولك درهم لا دلالة الحارة يمنع العمل بحقيقة اللفظ
فصل الفاء للتعقيب مع الوصل وانه تستعمل في الجزية لما فيها
تتعقب الشرط قال اصحابنا اذا قال بعت منك هذا العبد بالالف
فقال الآخر فهو حر يكون ذلك قبولا للبيع اقتضاء وثبت العتق منه

عقيب البيع بخلاف ما لو قال وهو حر وهو حر فانه يكون رد البيع و
اذا قال للخياط انظر الى هذا الثوب ايكفيني قميصا فنظر فقال نعم

فقال الآخر فهو حر يكون ذلك قبولا للبيع اقتضاء وثبت العتق منه
عقيب البيع بخلاف ما لو قال وهو حر وهو حر فانه يكون رد البيع و

اذا قال للخياط انظر الى هذا الثوب ايكفيني قميصا فنظر فقال نعم

الحال والحال في معنى الشرط للعامل فيصير كأنها قالت طلقني
والحال ان لك الفاء فلما قال الزوج طلقت او فعلت كان تقديره طلقت بذالك الشرط فكان المال شرطا وبذل الطلاق فكان معاوضة في معنى الخلع فيجب
الالف ويكون الطلاق بائنا كما في احمل هذا المتاع ولك درهم حيث كان الدرهم بذلا فافهم ١٢ قوله بحقيقة اللفظ وهي العطف لان المعاوضة في
الاجارة اصلية لم تشع الا بالبدل كسائر البيوع وجاز ان تعارض اصلها اصليا آخر فامكن حمل اللفظ على المجاز باعتبار معنى المعاوضة كذا في المعدن ١٢ قوله
الفاء للتعقيب اي مع الوصل يعني موجبة جود الثاني بعد الاول بغير هبة حتى لو قال ضربت زيدا افعلا كان المعنى ان ضربت عمر ووقع عقيب ضرب زيد لم تطاولت
المعدن بينهما لفظ التعقيب يشير الى انه ليس للمقارنة ولفظ الوصل يشير الى انه ليس للتراخي كذا في الفصول ١٢ قوله مع الوصل لا اذا اول الدليل
كما في قوله تحت فولات وكل حي يولد فيموت وقول الواو زنا عن فريخ ١٢ قوله لما انما يتعقب عند وجود الشرط بلا فصل كما في قوله ان دخلت النار
فانتم طالق ان الطلاق يقع عند وجود الدخول من غير فصل وتراخي كذا في الفصول ١٢ قوله عقيب البيع اي يجعل الآخر قابلا للبيع ثم معتق لان

قوله تعلقت الاولى الخ اي اذا قال المدخول بها ان دخلت الدار فانت طالق آه اعني يقدم الشرط فتعلقت الاولى بالشرط وتقع الثانية والثالثة في الحال عند الامام لتجد ههنا عن التعليق لا نفصالها عن الشرط **قوله** في الفصلين اي في تقديم الشرط وتأخيرها لا تفصل الكلام مع كلمة ثم فان قيل على قول الامام في صورة تقديم الشرط في المدخول بها وغيرها اذا تعلقت الاولى بالشرط ينبغي ان لا تقع الثانية والثالثة بل يجب ان يلغوا لان كلام الثاني لما انقطع عن الاول حتى لا يتعلق بالشرط لا يشارك الاول فيما يتم به وهي كلمة انت فلا يصير ذلك كالمعاد فيه ايضا لان ذلك انما يثبت بشرط الاتصال وهو معدوم فبقية قوله ثم طالق كلام مبتدأ ولو استأنف ذلك حقيقة لا يقع شيء فكذا اذا استأنفه حكما لان الحكمي لحق بالحقيق قلت صحة العطف مبني على الاتصال وذلك موجود ههنا فصلا للمبتدأ كالمعاد في المعطوف فيقع به الثاني ولا يلغوا لهذا الاختصاص بحرف الفاء الذي يوجب الوصل حتى لو قال ان دخلت الدار وانت طالق لا يتعلق بالشرط وتوضيحه انه لو قال ان دخلت الدار الخ لا يتعلق الثاني والثالث بالشرط لعدم ما يوجب التعليق وهو حرف العطف لكن ثبتت له الشركة فيما يتم به الاول للاتصال صوره ويمكن ذلك بدون حرف العطف مثل زيد عالما قل فقيه بان جعل خبرا بعد خبر فيقعان في الحال كذا في الفصول والمعدن مختصرا **قوله** بل لتدراك الغلط فانها موضوعة للاعراض عن الاول ذكر اي جعل المعطوف عليه في حكم المسكوت عنه من غير تعرض لاشيائه ونفيه واذا انضم اليه لفظ لا صار نفيا في النفي الاول نحو جاءني زيد لا بل عمر كذا قال المحققون **قوله** باقامة الثاني الخ فاذا قلت جاءني زيد بل عمر وكنيت قاصدا للاخبار بل زيد ثم تبين لك انك غلطت في ذلك الاخبار فتعرض لعنه الى عمر فتقول بل عمر وواذا قلت ما جاءني زيد بل عمر وفمعتاه بل جاءني عمر ووعند الجمهور بل ما جاءني في عمر والمبرور قال عبد القاهر الكلام مما يحتمل الوجهين ثم اعلم بان الاعراض بكلمة بل عما قبله انما يصح في كل موضع يصح الرجوع عن الاول اي يحتمل الغلط كالاعتبار لا فيما لا يتصل كالانشاء وفيما لم يبين الاعراض عن الاول ما ذكر كلمة بل فيه بمنزلة العطف المحض مجازا فيثبت الثاني مضمي ما الى الاول على سبيل الجمع دون الترتيب كذا في شرح المتأخر **قوله** ولم يصح لان الكلام انشاء ولا يمكن ابطاله بعد التكميل بل جعله في حكم المسكوت عنه لانه قد وجد وصدر منه بالامر له ولا يمكن اعدا امه اي ابقاؤه على عد ما اوصى له به ينسحب عن اصله بالوجود فلا يسعده ان يعده كان لم يكن واما العدم اللاحق فلا يضر الوجود لان الوجود يتحقق في زمانه و اذا تحقق وجب ترتيب حكمه عليه وهو وقوع الطلاق امتناع تخلف الحكم عن سببه لانه موجب له بل زمان وجوده عين زمان وجوده كذا في كتب الاصول **قوله** يقع الثلاث لانه لا يمكن الرجوع فيقع الاول والاخباران معه بخلاف ما اذا كانت المرأة غير مدخول بها حيث تقع واحدة لانه لا يصير الرجوع عنها ف وقعت واحدة ونبيز بها ولا تنقح محلا عند قوله شتتين فلا يقعان كذا في الفصول **قوله** لم يصح عنه الخ لبطول انكاره لا قرار لما قال عليه السلام المرء يؤخذ باقراره لكن اقراهم بالفين على وجه اقامتهما مقام الاول صحيح لقضاء كلمة بل **قوله** فيجب الخ اي فيلزم من الالف مع الالف الاول كما لو قال على الف درهم بل الف

دينا فيلزم الما لان لا خلاف في الجنس **قوله** بخلاف قوله انت طالق الخ يعني اذا قال لغير المدخول بها انت طالق واحدة لا بل شتتين فقع الواحدة لانه اذا قال انت طالق واحدة وقعت واحدة ولا يمكن الاعراض عنه ولما كانت هي غير موطوءة واحدة لها فلم يبق المحل فيلغوا بعد لان الطلاق انشاء والغلط انما يكون في الاخبار دون الانشاء لانه لا يجاد امر لم يكن وبعد ما وجد شيء لا يمكن تداركه بان يجعل باقيا على عدمه فاما الخبر فيقول الصدق والكذب فيمكن تداركه بالصدق ونفي الكذب فامكن تصحيح اللفظ بتدراك الغلط في الاقرار دون الطلاق حتى لو كان الطلاق بطريق الاخبار يقع شتان لما قلنا ان تدارك الغلط في الاخبار ممكن كذا في المعدن **قوله** والغلط الخ فان قيل الغلط كما يتصور في الاخبار بعد المطابقة لنفس الامر كذا لا ينصور في الانشاء لعدم موافقة اللسان مع القلب قلنا ذلك لا يعتبر في الطلاق لانه صريح وحكم الصريح متعلق بنفس الكلام بل ون العزيمة **قوله** احسن الحواشي على اصول الشاشي مؤلفا بحمد الله الحكيم سله الله العلم والي

ان دخلت الدار فعتد اي حنيفة وقعت الاولى في الحال ولغت الثانية والثالثة وعند ما يقع الواحدة عند الدخول لما ذكرنا وان كانت لعدم المحل تجوز وتعليق اي الصاحبين **قوله** في الدار **قوله** الطلقة **قوله** الطلقة **قوله** الطلقة

المراة مدخولا بها فان قدم الشرط تعلقت الاولى بالدخول ويقع الطلقتان اي المراة الزوج بان قال ان دخلت الطلقة **قوله** شتان في الحال عند بي حنيفة وان اخر الشرط وقع شتان في الحال اي الثاني والثالث لبقاء المحل لوجود العدة **قوله** الزوج **قوله** الطلقة **قوله** الطلقة

وتعلقت الثالثة بالدخول وعند ما يتعلق الكل بالدخول في الفصلين **قوله** اي الصاحبين **قوله** في الدار **قوله** الطلقة **قوله** الطلقة

فصل بل لتدراك الغلط باقامة الثاني مقام الاول اذا قال غير المدخول بها انت طالق واحدة لا بل شتتين وقعت واحدة ان قوله لا بل شتتين رجوع عن الاول باقامة الثاني مقام الاول ولم يصح رجوعه فيقع الاول فلا يقع المحل عند قوله شتتين لو كانت مدخولا بها يقع الثلاث وهذا بخلاف ما لو قال لفان على

الف لا بل الفان حيث لا يجب ثلاثة الا في عندنا وقال زفر يجب اثواب بالتزوي اي ليس الف فجر بل بعد الف **قوله** الف **قوله** الف **قوله** الف

ثلاثة الاف لان حقيقة اللفظ لتدراك الغلط باثبات الثاني مقام الاول مجمع الامرين دليل لانه ههنا لا اي لفظ بل اي تلافيه **قوله** المعطوف بها **قوله** المعطوف بها

ولم يصح عنه ابطال الاول فيجب تصحيح الثاني مع بقاء الاول ذلك اي المقرر اي الاقرار بالالف اي الاقرار بالالفين **قوله** اي الاقرار بالالف **قوله** اي الاقرار بالالف

بطريق زيادة الالف على الالف الاول بخلاف قوله انت طالق واحدة لا بل شتتين لان هذا انشاء وذلك اخبار والغلط انما يكون **قوله** اي فصل الاقرار **قوله** اي فصل الاقرار

قوله بخلاف قوله انت طالق الخ يعني اذا قال لغير المدخول بها انت طالق واحدة لا بل شتتين فقع الواحدة لانه اذا قال انت طالق واحدة وقعت واحدة ولا يمكن الاعراض عنه ولما كانت هي غير موطوءة واحدة لها فلم يبق المحل فيلغوا بعد لان الطلاق انشاء والغلط انما يكون في الاخبار دون الانشاء لانه لا يجاد امر لم يكن وبعد ما وجد شيء لا يمكن تداركه بان يجعل باقيا على عدمه فاما الخبر فيقول الصدق والكذب فيمكن تداركه بالصدق ونفي الكذب فامكن تصحيح اللفظ بتدراك الغلط في الاقرار دون الطلاق حتى لو كان الطلاق بطريق الاخبار يقع شتان لما قلنا ان تدارك الغلط في الاخبار ممكن كذا في المعدن **قوله** والغلط الخ فان قيل الغلط كما يتصور في الاخبار بعد المطابقة لنفس الامر كذا لا ينصور في الانشاء لعدم موافقة اللسان مع القلب قلنا ذلك لا يعتبر في الطلاق لانه صريح وحكم الصريح متعلق بنفس الكلام بل ون العزيمة **قوله** احسن الحواشي على اصول الشاشي مؤلفا بحمد الله الحكيم سله الله العلم والي

استعماله وثانيتها بيان موجبها شاراً الى الاول بقوله
بعد النفي والى الثاني بقوله فيكون موجبه اثبات ما بعده
وغرض المصنف من هذه الاشارة بيان الفرق بين كمن
وبل وهو ان كمن لا يستدرك بها بعد الايجاب وبل
يقع بعد الايجاب والنفي والثاني ان موجب كمن اثبات
ما بعده وامّا نفي ما قبله فثابت بل ليله لا بكلمة
لكن كما يختلف بل فانه يوجب نفي الاول واثبات
الثاني بوضعه وهذا الى الاستدراك بلكن بعد النفي
في عطف المقدم على المقدم فان كان في الكلام جملة
مختلفتان نفياً واثباتاً جاز لا استدراك بلكن في الايجاب
ايضاً كما جاز في بل كذا قيل ١٢ **قوله** عند اتساق
الكلام أى انتظامه من وسق الشئ اذا جمعه وذلك
لشيان احدهما ان يكون الكلام متصلاً ومرتباً
بعضه ببعض غير منفصل ليتحقق العطف والثاني ان
يكون محل الاثبات غير محل النفي ليمكن الجمع بينهما ولا
يناقض آخر الكلام اوله كما في قولك جاء عني زيد لكن
عمر لم يأت كذا في مجمع الحواشي ١٣ **قوله** يتعلق النفي
الحى اي يرتبط النفي بالاثبات ولا يكون بينهما بعد لكن
في ذلك الكلام تناف وتناقض ١٤ **قوله** ولا ي
وان لم يوجد الاتساق بان فأت احد الشيان المذكورين
في الاتساق ١٥ **قوله** لزمه المال فالنفي في مسألة
الجامع وهو ما قال فلان لا والاثبات هو قوله لكنه
فهمنا تعلق النفي بمحل الاثبات لان محل الاثبات هو
السبب اى القرض لا اصل المال وهو لزوم الف درهم
فيكون النفي وهو قوله لا متعلقاً بالسبب اى بالقرض
لا باصل الاقرار وهو لزوم الف درهم ١٦ **قوله**
لان الكلام الحى كلام المقر وكلام المقر له متوافقان لا
متنافيان لانهما يوافقان في اصل المال وان اختلفا
في السبب لان المقر له انما نفي سبباً وهو القرض واثبت
سبباً آخر وهو العصب ولا يتعارض كلامه اصل المال
كذا في المعدن ١٧ **قوله** دون نفس المال فكان
الكلام متسقاً والمقصود من الاسباب حكماها فعد
اتحاد ما هو المقصود لا ييب الى باختلاف الاسباب على
ان التوفيق في التصحيح ايضاً ممكن لان من الجائز
انه اخذ الالف من المقر له عند غيبته بنية القرض بناء على ما بينها
الا بساط لا ان المقر اخذ العصب بناء على علمه كذا
والاجازة لا اخذ كذا في المعدن ١٨ **قوله** وكذلك
اى مثل المذكور في اتساق الكلام وفي نفي السبب دون
اصل المال كذا في الحمول ١٩ **قوله** ولكنه الحى لكنه
نفي لكنه عن نفسه لقوله ما كان لى قد يحتمل ان يكون
نفياً عن نفسه مع التحويل الى المقر له الثاني ويحتمل ان
يكون نفياً عن نفسه بدون التحويل فاذا وصل قوله لكنه
لفلان كان بيان ان نفي الملك عن نفسه كان مع التحويل

يكون العيد الموجود في يد المقر الاول لقلا ١٢ اي بنفسها ١٢ في المهر ١٢

قوله فان وصل الخ يكون الكلام متسقاً لان ملائمة الاتساق على ما قيل لمجموع امرين
 بغير بعينه حتى لا يبقى التناقض والتدافع ولو حسب الظاهر فقط فعند نقل ان الخلافة
 الاولى وهو من في يد العبد لان المقر له الاول اذا فصل وقطعه كلامه كان نفياً
 لما اذا وصل فانه وان كان شهادة الفرد لكنه لما اقرب بالملك للغير متصل بالنتف عن نفسه
 سواء فيجعل كانه قد لم الاقرار بالملك لفلان صيانة لكلام العاقل عن الانعاز كذا في
 في صورة الفصل رد الاقرار وتكذيب المقر حملاً للكلام على الظاهر ويكون قوله لكنه
 لا يثبت الملك لاسيما اذا كان بلا دعوى الملك فبقي العبد ملكاً كذا في المعدن ١٣
 (احسن الحواشي)

له قوله لا اجيز العقد يعني ان الامة اذا تزوجت بغير اذن مولاها بمائة درهم فقال المولى لا اجيز النكاح بمائة درهم ولكن اجيزه بمائة وخمسين
ف قوله لا اجيزه نفى العقد ونسخ النكاح وقوله ولكن اجيزه الخ اثبات العقد والاثبات والنفي في محل واحد لمحال فعمل لكن حينئذ مبتدأ لان
هذا نفى فعل واثباته بعينه توصيه لما قال المولى اولا اجيز العقد فقد قلع النكاح عن اصله ولم يبق له وجه صحته ثم لما قال بعده ولكن اجيزه
بمائة وخمسين يلزم ان يكون اثبات ذلك الفعل المنفي بعينه لان المهر في النكاح تابع لا اعتبار له فيتأقضى اول الكلام باخوة فحملناه
على ابتداء النكاح بمهر آخر ونسخ النكاح الاول الذي عقده فيكون كلمة لكن للاستيناف لا للعطف ولو قال المولى في جوابي اولا اجيز النكاح
بمائة ولكن اجيزه بمائة وخمسين يكون هذا بعينه مثال الاتساق فيبقى اصل النكاح ويكون النفي راجعا الى قيد المائة والاثبات الموقيد
المائة والخمسين فلا يكون في صورة الصل في فعل واثباته بعينه فتدبر كذا قيل ١٢ **قوله** بطل العقد لان الكلام غير متسق
اي غير مرتبط بما قبله اي من حيث المبني وازكان
متصلا بصورة ١٢ **قوله** اثباته الخ فيه اشكال
وهو ان لا نسلم ذلك لانه رد النكاح المقيد بمائة
واجاز النكاح المقيد بمائة وخمسين فلا يكون نفى
الاجازة اثباتا بعينه في شيء واحد قلنا بان المهر
في باب النكاح من الزوائد ولهذا يصح النكاح بدين
ذكرة ومع نفيه فكان النفي من اصل النكاح فكان
قوله لكن اجيزه الخ اثباتا بعينه بعد نفيه فلا يصير
لان نكاح الامة كان موقفا على اجازة المولى وقد
انفسى بالرد والمفسوخ لا يلحقه الاجازة فيكون لكن
للاستيناف لا للعطف كذا في بعض الحواشي ١٢

قوله لكن اجيزه بمائة درهم ولكن اجيزه بمائة وخمسين بطل
العقد لان الكلام غير متسق فان نفى الاجازة واثباتها بعينه لا يتحقق
فكان قوله لكن اجيزه اثباتا بعد رد العقد كذا لو قال لا اجيزه
ولكن اجيزه ان زدني خمسين على المائة يكون فسخا للنكاح لعدم
احتمال البيان لان من شرطه الاتساق ولا اتساق **فصل** او تتناول
احد المذكورين ولم يرد الوقال هذا هو هذا كان بمنزلة قوله احدهما
حر حته كان له ولاية البيان ولو قال قلت ببيع هذا العبد هذا
او هذا كان الوكيل حدهما وبياح البيع لكل واحد منهما ولو باع
احدهما ثم عاد العبد الى ملك المؤكل لا يكون للاخر ان يبيعه ولو
قال لثلاث نسوة له هذه طوا هذه وهذه طلقت احد الاوليين
وطلقت الثالثة في الحال لا نعطا فها على المطلقة منها ويكون الخيار
للزوجة في بيان المطلقة منها بمنزلة ما لو قال قلت لثلاث نسوة
وعلى هذا قال زفر اذا قال لا اكلم هذا او هذا كان بمنزلة
قوله لا اكلم احد هذين وهذا اذا بحث ما لم يكلموا احد الاوليين
والثالث وعندنا لو كلم الاول وحده بحث ولو كلم احد الآخرين
قبل بيان المؤكل قد دفع بقوله وبياح البيع الخ **قوله** لكل واحد ولا يشترط اجتماعهما ان وفي موضع لا نشاء والتخيير والتوكيل انشاء ١٢

بحث كون او متنا ولا احد
المذكورين
٥٩
فقال المولى لا اجيز العقد بمائة درهم ولكن اجيزه بمائة وخمسين بطل
العقد لان الكلام غير متسق فان نفى الاجازة واثباتها بعينه لا يتحقق
فكان قوله لكن اجيزه اثباتا بعد رد العقد كذا لو قال لا اجيزه
ولكن اجيزه ان زدني خمسين على المائة يكون فسخا للنكاح لعدم
احتمال البيان لان من شرطه الاتساق ولا اتساق **فصل** او تتناول
احد المذكورين ولم يرد الوقال هذا هو هذا كان بمنزلة قوله احدهما
حر حته كان له ولاية البيان ولو قال قلت ببيع هذا العبد هذا
او هذا كان الوكيل حدهما وبياح البيع لكل واحد منهما ولو باع
احدهما ثم عاد العبد الى ملك المؤكل لا يكون للاخر ان يبيعه ولو
قال لثلاث نسوة له هذه طوا هذه وهذه طلقت احد الاوليين
وطلقت الثالثة في الحال لا نعطا فها على المطلقة منها ويكون الخيار
للزوجة في بيان المطلقة منها بمنزلة ما لو قال قلت لثلاث نسوة
وعلى هذا قال زفر اذا قال لا اكلم هذا او هذا كان بمنزلة
قوله لا اكلم احد هذين وهذا اذا بحث ما لم يكلموا احد الاوليين
والثالث وعندنا لو كلم الاول وحده بحث ولو كلم احد الآخرين
قبل بيان المؤكل قد دفع بقوله وبياح البيع الخ **قوله** لكل واحد ولا يشترط اجتماعهما ان وفي موضع لا نشاء والتخيير والتوكيل انشاء ١٢

قوله لا اكلم احد هذين وهذا اذا بحث ما لم يكلموا احد الاوليين
والثالث وعندنا لو كلم الاول وحده بحث ولو كلم احد الآخرين
قبل بيان المؤكل قد دفع بقوله وبياح البيع الخ **قوله** لكل واحد ولا يشترط اجتماعهما ان وفي موضع لا نشاء والتخيير والتوكيل انشاء ١٢
قوله لا اكلم احد هذين وهذا اذا بحث ما لم يكلموا احد الاوليين
والثالث وعندنا لو كلم الاول وحده بحث ولو كلم احد الآخرين
قبل بيان المؤكل قد دفع بقوله وبياح البيع الخ **قوله** لكل واحد ولا يشترط اجتماعهما ان وفي موضع لا نشاء والتخيير والتوكيل انشاء ١٢
قوله لا اكلم احد هذين وهذا اذا بحث ما لم يكلموا احد الاوليين
والثالث وعندنا لو كلم الاول وحده بحث ولو كلم احد الآخرين
قبل بيان المؤكل قد دفع بقوله وبياح البيع الخ **قوله** لكل واحد ولا يشترط اجتماعهما ان وفي موضع لا نشاء والتخيير والتوكيل انشاء ١٢
قوله لا اكلم احد هذين وهذا اذا بحث ما لم يكلموا احد الاوليين
والثالث وعندنا لو كلم الاول وحده بحث ولو كلم احد الآخرين
قبل بيان المؤكل قد دفع بقوله وبياح البيع الخ **قوله** لكل واحد ولا يشترط اجتماعهما ان وفي موضع لا نشاء والتخيير والتوكيل انشاء ١٢

ان قوله لا يحنث ما لم يكلمه به ان الثابت باو واحد غير معين فيعم في موضع النفي عموم الافراد ويكون كل فرد متفيا على ما فيصير تقديرا للكلام لا كالم هذا ولا هن افلما قال وهذا باو والجمع فقد جمعه الى الثاني بنفي فشاركه فصار كما نه قال لا كلمه من اولاهذين ولو قال هكذا يحنث لو كلمه اول ولا يحنث لو كلمه احد الاخرين ما لم يكلمهما والنفيا على مسئلة الطلاق غير مستقيم لان الثابت باو فيها احد هما غير معين في موضع الاثبات فيختصركان بالطلاق لا بغيره لان ادخلت بينهما فلما قال وهذه معطوفة على المطلقة بينهما وهي غير معينة فصار كما نه قال قال احد المسأ طالق وهذه فلو قال هكذا انطلق الثالثة وتخيير الزوج بين الاوليين فكن اه هنا كن اني بعض الجواشي ١٢ **قوله** ان يبيع احد هما الخ لان كلمة او في موضع الانشاء للتخيير لان قولك اضرب زيد او عم التناول احد هما غير معين والامر لا يتصور الا بقرار بايقاع الفعل في غير عين فثبت التخيير ضرورة التمكن من الايتار **قوله** ولو دخل الخ الاصل فيه ان الاصل في المهر وهو مهر المثل وانما يرجح المسمى عليه بما في التسمية فاذا كان المسمى غير مسمى معين بل مبهما صير الى مهر المثل الذي هو الاصل عند ابي حنيفة ١٢ **قوله** يحكم الخ يعني لو ادخل لفظ او في المهر بان قال تزوجتك على هذا الف درهم او على هذا ما انة دينار مثلا يحكم به مهر المثل عند ابي حنيفة لان الموجب الاصل في باب النكاح مهر المثل كالقيمة في باب البيع واحدا العدل عنه اذا كانت التسمية معلومة قطعا ولم توجد لان دخول كلمة او يمنع كون المسمى معلوما قطعا فوجب المصير اليه وقالا انها يوجب التخيير وللزوج ان يعطي احد المهرين ايها شاء انقول ان كلمة او وضع لتناول احد الامرين وهو مجهول غير معين فاذا افسدت التسمية بجهالة يصار الى موجه الاصل واما التخيير فانما... يثبت ضرورة التمكن من الايتار في الطلب كالمهر وفي هذه المسئلة لم يوجد الاقرار بثبت التخيير فقد بركن في الشرح ١٢ **قوله** في الصلوة اي في الفعدة الاخيرة على طريق ذكر اكل و ارادة البعض كما في قوله تعالى يجعلون اصابعهم في اذانهم الآية ١٢ **قوله** اذا قلت هذا اي قرأت التشهد انت قاعد لان قراءة التشهد لم تشرع الا في حالة القعود ١٢ **قوله** باحد هما اي علق الاتمام باحد هما لا بالتناول احد المذكورين وهو القعدة او قراءة التشهد فيكون احدهما فرضا ١٢ **قوله** فلا يشترط الخ وعند الشافعي فرض وعندنا واجب حتى يجب سجدة السهو اذا سى عنه لكن الصلوة تتم بدونه لوجود اركانها المذكورة من التسليم بكلمة او في الحديث فان قيل لفظ الاتمام لا يدل على انه لم يبق فرضا بعدة كما في قوله عليه الصلوة والسلام اذا وقف بع فأت فقلت فانه بقي عليه طواف الزيارة بالاجماع قلنا حقيقة الاتمام في شيء انه لم يبق بعدة جزء من اجزاءه رقل يبق التشهد فرضا لفرضية القعدة بالاتفاق فاما ان يراد به الاشراف وهه القرب فهو محذور كما روى عن عبد الله بن عباس قال عليه السلام اذا رفعت رأسك من آخر السجدة فقلت صلواتك وارادة الجواز وهو القرب منها في بعض الصور لا يدل على ترك الحقيقة في اللفظ لا يصار الى الجواز الا عند تعذر العمل بالحقيقة وحديث التشهد غير متعين عملا كذا في شرح المنار ١٢ **قوله** يحنث الخ لما سبق انها يتناول احد المذكورين وهو تكررة في سياق النفي فيعم على وجه الا نفراد ١٢ **قوله** احد هما اي لا يثبت له الخيار في تعيين احدهما لان الكل صار متفيا ولو بقي او على حقيقة لوجب التخيير لانه يكون احدهما متفيا فيكون له ولاية التعيين في احد هما كما لو كان في الاثبات بان قال هذا اخر هذا كذا في المعدن ١٢ **قوله** مع صفة التخيير الخ هذا في مقام الانشاء والطلب يدل عليه قوله كقوله يحنث هذا اذ لك ولا اي وان لم يرد بمقام الاثبات مقام الانشاء بل كان مطلقا سواء كان انشاء او اخبارا لا يستقيم على الاطلاق كذا في المعدن ١٢ **قوله** ومن ضرورة التخيير عموم الاباحة اي اباحة كل احد من المذكورين الاترى انه اذا يقال جالس الفقهاء او المحدثين كان معناه عندهم جالس احدهما او كليهما ان شئت ١٢ **قوله** قال الله تعالى تأييد المعموم الاباحة او بيان له فان قلت كيف يكون قوله تعالى فكفارته اطعموا العشرة الاية تأييد لانه اخبارا وكلامنا في الانشاء قلنا انه يعني الامر في فكلف احد هذه الامور فيكون انشاء ١٢ **قوله** من اوسط الخ اي اطعموا العشرة لا على الاطعمة ولا خسها بل من الاطعمة المتوسطة من الاطعمة المختلفة التي تطعمونها بل بيتكم فمن عليكم المعام وانفاقه او كسوا العشرة واعطوهم اللباس الوسط او حر و رتبة واحدة فهذه التريديسي خصال الكفارة اريد به منع الخلو لا منع الجمع حتى لو جمع ههنا جاز المجموع عن احدها اي الواجب عندنا احد الاشياء الثلاثة مع اباحة كل نوع منها على الا نفراد حتى لو فعل الكل جاز لكن الواجب صبارا مؤجبا باحد الانواع كذا في الشرح ١٢ **قوله** قد يكون او الخ يعني ان الاصل في اوان تكون للعطف فاذا لم يستقيم العطف بان يختلف الكلامان يشوش العطف

الاصل الاول الكتاب ٦٠ بحث في اولتنا ولحد المذكورين

لا يحنث ما لم يكلمهما ولو قال يحنث هذا العبد او هذا كان له ان يبيع الخالف ١٢ اي الاخرين ١٢ رجل ١٢ بلا تعيين ١٢ العبد ١٢ اي الوكيل ١٢

احدهما ايها شاء ولو دخل وفي المهر بان تزوجها على هذا وعلى اي العبد ١٢ الوكيل ١٢ رجل ١٢ اي امرأة ١٢ تزوجها ١٢

هذا يحكم مهر المثل عند ابي حنيفة ان اللفظ يتناول احدهما والموجب كالقنين ١٢ وعند ههنا ١٢ اي لفظا او ١٢ اي المتعاطفين ١٢

الاصلي مهر المثل في تزوجها بياشاجه وعده هذا قلنا التشهد ليس بركن الخالف ١٢ اي القدر ١٢ يقارب ١٢ على الشاهد ١٢ على الشاهد ١٢

في الصلوة لان قوله عليه السلام اذا قلت هذا او فعلت هذا فقد تمت الخالف ١٢ اي القدر ١٢ يقارب ١٢ على الشاهد ١٢ على الشاهد ١٢

صلواتك علق الاتمام باحد هما فلا يشترط كل واحد منهما وقد شرط السلام الصلوة ١٢ اي اتمام الصلوة ١٢ اي التشهد القعود بمقدار ١٢ القدر ١٢

القعدة بالاتفاق فلا يشترط قراءة التشهد ثم هذه الكلمة في مقام بيننا وبينهم ١٢ بيننا وبين الشافعي لعدم اليقين ١٢ في الصلوة ١٢ اي او ١٢

النفي توجب نفي كل واحد من المذكورين حتى لو قال لا اكلم هذا او الخالف ١٢ المتعاطفين ١٢ الخالف ١٢ بالتزويد بين الامرين ١٢

هذا يحنث اذا كلم احدهما وفي الاثبات يتناول احدهما مع صفة الخالف ١٢ الخالف ١٢ الخالف ١٢ الخالف ١٢

التخيير كقولهم خذ هذا او ذلك ومن ضرورة التخيير عموم الاباحة قال الخالف ١٢ الخالف ١٢ الخالف ١٢ الخالف ١٢

الله تعالى فكفارته اطعموا عشرة مساكين من اوسط ما تطعمون الخالف ١٢ الخالف ١٢ الخالف ١٢ الخالف ١٢

اهل بيكم او كسوتهم او خير برقة وقد يكون او بمعنى حتى الخالف ١٢ الخالف ١٢ الخالف ١٢ الخالف ١٢

قال الله تعالى ليس لك من امر شيء او يتوب عليهم قيل معناه الخالف ١٢ الخالف ١٢ الخالف ١٢ الخالف ١٢

حتى يتوب عليهم قال اصحابنا لو قال لا ادخل هذه الدار او ادخل الخالف ١٢ الخالف ١٢ الخالف ١٢ الخالف ١٢

هذه الدار يكون او بمعنى حتى لو دخل الاولى او لا يحنث ولو دخل الخالف ١٢ الخالف ١٢ الخالف ١٢ الخالف ١٢

لو دخل الاولى او لا يحنث ولو دخل الخالف ١٢ الخالف ١٢ الخالف ١٢ الخالف ١٢

لو دخل الاولى او لا يحنث ولو دخل الخالف ١٢ الخالف ١٢ الخالف ١٢ الخالف ١٢

لو دخل الاولى او لا يحنث ولو دخل الخالف ١٢ الخالف ١٢ الخالف ١٢ الخالف ١٢

لو دخل الاولى او لا يحنث ولو دخل الخالف ١٢ الخالف ١٢ الخالف ١٢ الخالف ١٢

لو دخل الاولى او لا يحنث ولو دخل الخالف ١٢ الخالف ١٢ الخالف ١٢ الخالف ١٢

الاصول الاول الكتاب ٦٠ بحث في اولتنا ولحد المذكورين

والثاني من هذه المقتضيات التي لا بد من العلم بها
للضرب لان الناس يمتنعون عن الضرب عادة بالشفاعة
وامثالها ثم اعلم ان حتى كما تدخل على الاسباب تدخل
على الافعال ايضا فحيث تكون للغاية وقد تكون لغير السببية
ولجأزة بمعنى الامر كما قد تكون لغير العطف الى التشريك
من غير اعتبار غاية وسببية ولكن الاصل هو الاول
كما عرفت فيحمل عليه ما امكن وشرط الامكان ان
يقتل الصدر لا المتداد وان يصلح الآخر دلالة على انتهاء
فان لم يوجد الشرط تستعمل للجأزة بمعنى الامر كما امكن
والا فتستعمل للعطف المحض كذا قال البعض **قوله**
حدث لان شرط الحدث الكف عن الضرب قبل الشفاعة
او الصباح او الاشتكاء او دخول الليل وقد وجد فان
قيل شرط البر منضور الوجود في الزمان الثاني فكيف
يحدث في الحال قلنا ان اليمين يقع على اول الوهلة لان
الحاصل على اليمين غيظ يلحق الحالف من جهة في الحال هذا
هو العادة فيتعبد به اليمين **قوله** حدث لان
كلمة حتى للغاية لان الملازمة وهي عدم المفارقة يحتمل
الامتداد وقضاء الدين يصلح غاية للملازمة فاذا فارق
قبل قضاء الدين الذي هو غاية له حدث لوجود الشرط
كذا في الفصول وغاية التحقيق **قوله** فاذا تعذر
جواب اشكال وهو ان يقال انه لو حلف ان يضرب حتى
يموت فالضرب يحتمل الامتداد والموت يصلح منق
للفعل ومع ذلك لم يجعل حتى للغاية ولهذا الواجب
عن الضرب قبل الموت لا يحدث فاجاب بانه لما يترك
العمل بالحقيقة ههنا بالعرف لان الحقيقة قد تترك
بالعرف كذا قيل **قوله** لما ناع الخ الظاهر ان
مثل هذا العرف ليس مانعا عن العمل بحقيقة حتى
بل هو مانع عن حل ما بعد ها على حقيقة ناع المنوع
هو ارادة معنى الموت او القتل حقيقة لا ارادة معنى للغاية
من حجة يشير اليه قوله حل (اي الموت والقتل) على
الضرب الشديد الا ان يقال مقتضى حقيقته وهو
الغاية من الصدر الى مدخولها ووجوده متصلا يفتصل
الغاية بالمغيا ويعتبر ظرفا له لا منفصلا منه بان ينقطع وجوده
قبل للغاية بزمان ولو يسير افلوا نقطع واريد الضرب الى
مدخولها من الاتصال والامتداد المعتبرين في مفهوم
حقيقة للغاية كان الموضوع للغاية مجازا في هذا المعنى
فالموت والقتل على حقيقتهما لكن المراد من الانتهاء اليهما
قرب الضرب منهما ولا امتداد اليهما واتصالهما بها حتى
يؤول معنى الضرب اليها الى الضرب الشديد
كذا في كتب الاصول **قوله** باعتبار العرف آه حتى
اذا ضرب به ضربا شديدا ثم اصسك عن الضرب
قبل ان يموت او يقتل فقد بر وهذه المسألة متعلقة بقوله
كان عاملة بحقيقته ويقتل انه جواب اشكال وهو ان

ای التقدیرۃ ۱۳

يقال انه لو حلف ان يضربه حتى يموت فالضرب يحتمل الامتداد والموت يعلم ان يكون المنتهى لنفعل ههنا اي للضرب ومع ذلك لم يجعل حتى للغاية و
لهذا الواضحة عن الضرب قبل الموت لا يحدث فاجاب بان ترك العمل بالحقيقة ههنا بالعرف **القول** وان لم يكن ان هذه المسألة مرتبطة
بقوله فاذا كان ما قبلها قابلا للامتداد **القول** لا يجعل على الجزاء اي فان عدم الشرطان جميعا او احدهما فتكون حتى حينئذ بمعنى لام كي لا جعل
السببية فعمل على معنى الجزاء ان بين للغاية والجزاء من المناسبة وهي ان الشرط ينتهي الى الجزاء كما ان المغيا ينتهي الى للغاية فتكون بمعنى لام كي لان
الاول لما كان سببا كان الغرض منه المسبب **القول** لا يحدث لانه اتاه للتغذية وهو فعل المخاطب اختيارية للمتكلم **القول** الى زيادة
الزيتان ولما قل ان يقول ما ذكرتم من ان التغذية داعية الى زيادة الزيتان فهو عادة اللثام دون عادة الكراما داعية لهم ان يكون التغذية داعية لتزك
الزيتان فاصح العمل بحقيقة للغاية والجزاء عنه ان مبنى الحكم على الغالب وحالة العوام ما ذكرنا وما ذكرت ذكر الخواص فلا يبني الحكم عليه

قوله لا مكي وهو الذي يكون ما قبله علة لما بعده نحو انتك لكي تكرمي ١٢ قوله جزاءه التقديرية وذلك بان يكون الا تيان على وجه التعظيم والزيادة على وجه التحقير بان اتاه ليضربه او ليشقه او ليوذبه فان الاتيان على هذا الوجه لا يصلح سببا للجزاء فكان شرط برة الاتيان على وجه التعظيم سببا للجزاء بالقدار وقد وجد فلا يحدث وان لم يدر كذا في المعدن ١٣ قوله واذا تغذ رهن اى حمله على الجزاء في تكون للعطف المحض مجازا ولا يرادى حجة مع الغاية وهذه استعارة اخترعها الفقهاء ولا نظير لها في كلام العرب لان سماع الجزائيات بعد تحقق العلاقة ليس بشرط في المجاز واعتراض عليه شيخ الاسلام انه اذا لم تكن حتى في لغة العرب والعرف مستعملة في العطف المحض وتفرغ الحكم الشرعية على هذه الاستعارة ويسكن ان يقال ان الامام محمد بن الحسن الشيباني صاحب الزيادات من كان يوخ من هذه اللغة فكفى قوله سماعا لا نه كان متبحرا في علوم اللغة والفقهاء وان يقال ان الفقهاء يتقدمون على النحاة في اخذ المعاني من قوال الالفاظ فلا غيرة لهم اى للنحاة بمقابلة الفقهاء فتفكر ١٤

قوله عدى حران لم اتك من امثال للعطف المحض لعدم استقامته المجازاة فان التغذية في هذه المثال فعل المتكلم كالاتيان ولا انسان لا يجازى نفسه لان الجزاء مكافاة ولا انسان لا يكافى نفسه ولهذا قيل اسلمت كى ادخل الجنة بصيغة المجهول لا بصيغة المعلوم فتعين ان تجعل مستعارة للعطف فكانه قيل ان لم اتك فلم تغذ عندك فعلى حران لم يأت اداته وتغذى متراجعا عن الاتيان يحدث وصار عدى حران وجود الشرط وهو عدم الاتيان والتغذى بعلة موصولة لان الاقرب في هذه الاستعارة حرف انفة فاد جعلت بمعنى الفاء لا يستقيم التراخي كما لا يخفى ١٥ قوله على لعطف المحض اى على العطف بمعنى الفاء او بمعنى ضم لان التعقيب بينا سبعا على الغاية فيتوقف وجود البر على وجود الفعلين اى الاتيان والتغذى يومئذ التعقيب فيكون المجموع شرطا للبر فلو انى وتغذى عقيب الاتيان من غير تراخ حصل البر ولا فلا كذا في الفصول ١٦ قوله فيكون المجموع اى ولو انى وتغذى عقيب الاتيان من غير تراخ حصل البر ولا فلا حتى لو لم يأت اوقى ولم يتغذى او انى تغذى متراجعا حدث كذا في التلويح ١٧ قوله الى انتهاء الغاية فان قيل ان معنى الغاية هو الا انتهاء فكانت اضافة الا انتهاء الى الذاتية اضافة الشئ الى نفسه وهو لا يجوز قلنا العباراة بحذف المضاف اليه والتقدير انتهاء ما قبل الغاية فلا يرد ثم اعلما ان فى الى اربعة مذاهب اهل العربية الاول دخول ما بعد ها في حكم ما قبلها مطلقا والثاني عدم الدخول مطلقا والثالث الدخول ان كان ما بعده من جنس ما قبلها والا فلا والرابع ان الدخول او عدم الدخول يحتاج الى دليل خارج ولا دلالة على الدخول ولا عدم الدخول والمصنف ١٨ اورد تفصيلا حيث قال يفيد معنى الخ كذا قيل ١٩ قوله يفيد معنى امتداد الحكم بان لا يكون صدرا الحكم متناولا للغاية اوقى تناولا لما شاك فتدرك كمة الى هذا الحكم الى الغاية كما في قوله تعالى ثم اتى الصيا الى الليل فان الصوم يقع عن الامساك ساعة بدليل مشالة الخلف وهو لا يتناول ساعة اخرى فذكر الليل لمدا الحكم ٢٠ قوله يفيد معنى الاسقاط بان يكون الصدرا متناولا لما وراء الغاية فتدرك الغاية ليسقط الحكم عما وراءها كما في قوله وايدىكم الى المرفق فان اليد اسم للجراحة من رؤس الاصابع الى الاطراف وذكر المرفق لا سقطا وما وراءها ٢١ قوله لا تدخل الحائطا في البيع اذا سم المكان يطلق على الاقل والاكثر فيكون الغاية مل الحكم فان قيل فعلى هذا يلزم ان يكون الى في قوله تعالى سبحان الذي اسرى عبدا ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى فلا بد ان يكون ما وراء الغاية اذا سلم يجوز ان يكون فرسخا او فرسخين وليس كذلك بل يتحقق فيه حكم الاسقاط حيث دخل المسجد الاقصى تحت الاسلام فقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل المسجد الاقصى ليلة المعراج قيل الاسلام من مكة الى المسجد الاقصى ثابت بالنص من المسجد الاقصى الى السماء الى حيث ما شمل الله فيها خبار وعنه من انكر دخول النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد الاقصى ليلة المعراج لا يكفر ولكن يكون مبتدعا لا نكارة بالخبر الصحيح كذا في المعدن ٢٢ قوله باع بشرط الحيا راحة فان الغاية في الحكم لان الحكم الاسقاط فانه لو شرط الحيا راحة لم يثبت مؤيدا او يفسد العقد فكان ذكر الغاية لاخراج ما وراءها ٢٣ قوله فائدة الاسقاط الخ لان قوله لا يكلم يتناول الشهر وما فوقه فيكون ذكر الشهر لا سقطا ما وراء الشهر كذا في الفصول ٢٤ قوله داخلا انما قال ذلك ولم يقل فرض غسلة الدخول لما جعله لا اعتقار اذ لا يكفر باحد فرضية غسله ٢٥ قوله لهذا اى لاجل ان الصدرا اذا كان متناولا لما وراءها تدخل الغاية تحت المعنى فتدخل الركبة في الدوة لان ما تحت السرة يتناول ما وراء الركبة فكان الغاية لا سقطا ما وراءها كذا قيل ٢٦ حسن الحواشي على اصول الشاش

فيكون بمعنى لا مكي فصا كما قال ان لم اتك اتيا نكرا واه التغذية ١٢ قوله واذا تغذ رهن اى حمله على الجزاء في تكون للعطف المحض مجازا ولا يرادى حجة مع الغاية وهذه استعارة اخترعها الفقهاء ولا نظير لها في كلام العرب لان سماع الجزائيات بعد تحقق العلاقة ليس بشرط في المجاز واعتراض عليه شيخ الاسلام انه اذا لم تكن حتى في لغة العرب والعرف مستعملة في العطف المحض وتفرغ الحكم الشرعية على هذه الاستعارة ويسكن ان يقال ان الامام محمد بن الحسن الشيباني صاحب الزيادات من كان يوخ من هذه اللغة فكفى قوله سماعا لا نه كان متبحرا في علوم اللغة والفقهاء وان يقال ان الفقهاء يتقدمون على النحاة في اخذ المعاني من قوال الالفاظ فلا غيرة لهم اى للنحاة بمقابلة الفقهاء فتفكر ١٤

عندك اليوم اوان لم تأتني حتى تغذي عندك اليوم فانا فلو يتغذى ١٥ قوله على لعطف المحض اى على العطف بمعنى الفاء او بمعنى ضم لان التعقيب بينا سبعا على الغاية فيتوقف وجود البر على وجود الفعلين اى الاتيان والتغذى يومئذ التعقيب فيكون المجموع شرطا للبر فلو انى وتغذى عقيب الاتيان من غير تراخ حصل البر ولا فلا كذا في الفصول ١٦ قوله فيكون المجموع اى ولو انى وتغذى عقيب الاتيان من غير تراخ حصل البر ولا فلا حتى لو لم يأت اوقى ولم يتغذى او انى تغذى متراجعا حدث كذا في التلويح ١٧ قوله الى انتهاء الغاية فان قيل ان معنى الغاية هو الا انتهاء فكانت اضافة الا انتهاء الى الذاتية اضافة الشئ الى نفسه وهو لا يجوز قلنا العباراة بحذف المضاف اليه والتقدير انتهاء ما قبل الغاية فلا يرد ثم اعلما ان فى الى اربعة مذاهب اهل العربية الاول دخول ما بعد ها في حكم ما قبلها مطلقا والثاني عدم الدخول مطلقا والثالث الدخول ان كان ما بعده من جنس ما قبلها والا فلا والرابع ان الدخول او عدم الدخول يحتاج الى دليل خارج ولا دلالة على الدخول ولا عدم الدخول والمصنف ١٨ اورد تفصيلا حيث قال يفيد معنى الخ كذا قيل ١٩ قوله يفيد معنى امتداد الحكم بان لا يكون صدرا الحكم متناولا للغاية اوقى تناولا لما شاك فتدرك كمة الى هذا الحكم الى الغاية كما في قوله تعالى ثم اتى الصيا الى الليل فان الصوم يقع عن الامساك ساعة بدليل مشالة الخلف وهو لا يتناول ساعة اخرى فذكر الليل لمدا الحكم ٢٠ قوله يفيد معنى الاسقاط بان يكون الصدرا متناولا لما وراء الغاية فتدرك الغاية ليسقط الحكم عما وراءها كما في قوله وايدىكم الى المرفق فان اليد اسم للجراحة من رؤس الاصابع الى الاطراف وذكر المرفق لا سقطا وما وراءها ٢١ قوله لا تدخل الحائطا في البيع اذا سم المكان يطلق على الاقل والاكثر فيكون الغاية مل الحكم فان قيل فعلى هذا يلزم ان يكون الى في قوله تعالى سبحان الذي اسرى عبدا ليلا من المسجد الحرام الى المسجد الاقصى فلا بد ان يكون ما وراء الغاية اذا سلم يجوز ان يكون فرسخا او فرسخين وليس كذلك بل يتحقق فيه حكم الاسقاط حيث دخل المسجد الاقصى تحت الاسلام فقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل المسجد الاقصى ليلة المعراج قيل الاسلام من مكة الى المسجد الاقصى ثابت بالنص من المسجد الاقصى الى السماء الى حيث ما شمل الله فيها خبار وعنه من انكر دخول النبي صلى الله عليه وسلم في المسجد الاقصى ليلة المعراج لا يكفر ولكن يكون مبتدعا لا نكارة بالخبر الصحيح كذا في المعدن ٢٢ قوله باع بشرط الحيا راحة فان الغاية في الحكم لان الحكم الاسقاط فانه لو شرط الحيا راحة لم يثبت مؤيدا او يفسد العقد فكان ذكر الغاية لاخراج ما وراءها ٢٣ قوله فائدة الاسقاط الخ لان قوله لا يكلم يتناول الشهر وما فوقه فيكون ذكر الشهر لا سقطا ما وراء الشهر كذا في الفصول ٢٤ قوله داخلا انما قال ذلك ولم يقل فرض غسلة الدخول لما جعله لا اعتقار اذ لا يكفر باحد فرضية غسله ٢٥ قوله لهذا اى لاجل ان الصدرا اذا كان متناولا لما وراءها تدخل الغاية تحت المعنى فتدخل الركبة في الدوة لان ما تحت السرة يتناول ما وراء الركبة فكان الغاية لا سقطا ما وراءها كذا قيل ٢٦ حسن الحواشي على اصول الشاش

قوله لا مكي وهو الذي يكون ما قبله علة لما بعده نحو انتك لكي تكرمي ١٢ قوله جزاءه التقديرية وذلك بان يكون الا تيان على وجه التعظيم والزيادة على وجه التحقير بان اتاه ليضربه او ليشقه او ليوذبه فان الاتيان على هذا الوجه لا يصلح سببا للجزاء فكان شرط برة الاتيان على وجه التعظيم سببا للجزاء بالقدار وقد وجد فلا يحدث وان لم يدر كذا في المعدن ١٣ قوله واذا تغذ رهن اى حمله على الجزاء في تكون للعطف المحض مجازا ولا يرادى حجة مع الغاية وهذه استعارة اخترعها الفقهاء ولا نظير لها في كلام العرب لان سماع الجزائيات بعد تحقق العلاقة ليس بشرط في المجاز واعتراض عليه شيخ الاسلام انه اذا لم تكن حتى في لغة العرب والعرف مستعملة في العطف المحض وتفرغ الحكم الشرعية على هذه الاستعارة ويسكن ان يقال ان الامام محمد بن الحسن الشيباني صاحب الزيادات من كان يوخ من هذه اللغة فكفى قوله سماعا لا نه كان متبحرا في علوم اللغة والفقهاء وان يقال ان الفقهاء يتقدمون على النحاة في اخذ المعاني من قوال الالفاظ فلا غيرة لهم اى للنحاة بمقابلة الفقهاء فتفكر ١٤

بجاء كون كلمة على للالزام
وآفي للظرف

१५

الأصل لاول الكتاب

فلما الركبة من العورة لان كلمة الى في قوله عليه السلام عورة الرجل
 ما تحت الشرة الى الركبة تفيد فائدة الإسقاط فتدخل الركبة في الحكم
 وقد تفيد كلمة الى تأخير الحكم الى الغاية ولهذا قلنا اذا قال امرأته انت
 طالق الى شهرة لا نية له لا يقع الطلاق في الحال عندنا خلافا للفرقائي
 حاله اي الزوج القاطن

ذكر الشهادة لا يصلح له الحكم ولا إسقاط شرعاً والمطابق يجهل بالتأخير
ههنا تنذر العمل بالغاية
بالتعليق فيحمل عليه
فصل كثر على الأثر أصلاً فادة معنى التقو
أي التأخير احترازاً عن الغاء كلامه
أي معناه الأصل في التقوى

والتعالي وهذا القول لفلان على ألف يحمل على الدين بخلافه قال عند
 أي لا فائدة معني التفوق ولا لزوم
 فإنه يحتمل عليه ١٢

اَوْ مَعِيَ اَوْ قَبْلِي وَعَلَى هَذَا قَالَ فِي السَّيْرِ الْكَبِيرِ اِذَا قَالَ اَمْسِكْ الْحَصْنَ اَمْتِنِي عَلَى

عشرة من اهل الحصن ففعلنا في العشرة سواء وخيار التعيين لو قال ولو في
 وعشرة او عشرة او ثم عشرة ففعلنا فكذاك وخيار التعيين لا من وقد
 يكون على معنى الباء مجازا حتى لو قال بعثك هذا على الف يكون على معنى

الباء لقيام الاله معاوضة وقد يكون على معنى الشرط قال الله تعالى يا ايها الذين آمنوا

عَلَى أَنْ لَا يُشْرَكَ بِاللَّهِ شَيْئًا وَلَمَّا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ إِذَا قَالَتْ لِرُجْمَا طَلَّقَتْ

على الف فطلقها واحدة إلى الميراث لأن الكلمة ههنا تعيد معنى لشروط فيكون
الثالث شرط الزوم للمال فصل كلمة في اللزوم وباعتبار هذا الأصل قال أصحابنا

الـ تـ ا لـ

لا يجب شيء من المال لان الشرط اذا فات ذو هو الثلث فان المشروط (اي المال) على المال مد أو ضمة من جانب المرأة والمال يجب عليها عوضا عن الطلاق فيحمل

المال مقابلية لينعقد معاوضة بل بينهما معاوضة لان الطلاق يجب اولاً ثم يجب المال
لا معنى للمعاوضة لان العوض يجب مقابل العوض متعاقباً لتحقيق المقابلة ويجوز على الشرط فيه

يلزم المأكل كذا في المعدن ١٢ قوله للطريق يعني ما حدثت عليه في سائر
والنعمه والدرهم في الكبير والخروج في يوم كذا او اما قولهم زيد ينظر في العلم انا في حاجه
الكلام اقل اشد تا اعلم اخلتها على قلبه كذا في المعدن ١٣ احسن

اطراف النفس جس و ہاں کہ اس میں یہ

قوله ولا يثبت له قيد بهذا القيد لأنه لو قلنا ان
طالق الى شهر ونوى به التبعين قطق في الحال ويلاخو آخر
الكلمة لأنه نوى حقيقة كلامه وفيه نظر لان الحقيقة
لا تحتاج الى النية ويمكن ان يجاب عنه بأنه بمنزلة
الحقيقة القاصرة وهي تحتاج الى النية كالراس غير
المتعارف في لا ياكل راسا تحتاج الى النية كذا في كتب
الاصول ١٣ قوله فيحمل عليها يحمل الطلاق
على التأخير احترازاً عن الفاء كلامه وقال ذفرقع في
الحال لان الى للتأجيل وتأجيل الشيء لا يمنع ثبوت اصله
كتأجيل الدين لا يمنع ثبوت اصله لكننا نقول ان التأجيل
ما دخل عليه وههنا دخل على صلا لطلاق فاجبت خيرة
واصل الطلاق يحفل التأخير بالتعليق بمعنى شهر
فاما اصل الثمن فلا يحفل التأخير بالتعليق فحملنا
الكلمة ثم على تأخير المطالبة كذا في المعدن ١٣ هـ
قوله لا لازم اي لا يثبت لزوم ما قبلها على ما بعدها وهذا
المعنى العرفي المستعمل في عامة الاحكام مأخوذ نقلاً
او تمجوزاً عن معناها اللغوي وهو التعليق التفوق كقولنا
زيد على السريرا وعلى السطح وما كان اللازم على الشيء كأنه
يعلوه ويركبه ويتعلو ويغلب عليه وكأنه فوق نفسه
لوجوبه على ذاته كان اللازم كأنه معناها كذا قيل
قول معنى التفوق والتعليق آه وهو اي التعليق قد يكون
حسب كما في قولهم زيد على لسطح وقد يكون معنى كما في
قولهم فلان علينا أمير ولفلان على حين لان الدين
يستعمل من يلزمه ولذا يقال دية دين كذا في الفصول
١٤ قوله فالعشرة سواء أآه اي سوى راس الحصن وهذا
ليس بمقصوداً لتفريع بل المقصود قوله وخيار التعيين
له اي لراس الحصن لأنه طلب امان نفسه على عشرة
بكلمة على الدالة على التعليق التفوق فيقتضي ان يكون
مستعلياً عليهم في ثبوت الامان ولكن لك بان يكون ولا ية
التعيين له حيث يختار من يشاء ويؤمن يشاء كذا في
المعدن ١٣ قوله له اي لراس الحصن لأنه طلب
امان نفسه على عشرة بكلمة على فيكون مستعلياً عليهم
في ثبوت الامان وذلك بان يكون له عليهم ولاية التعيين
حيث يختار من يشاء ويؤمن يشاء ١٤ قوله
لأن من لان راس الحصن عطف بها ثم على امان نفسه من
غير ان يشترط تعليماً عليهم في امانهم فلا يكون له الحياة
راس الحصن كذا في المعدن ١٣ قوله بمعنى الشرط اي
اذا تعذرت حقيقة وهي اللزوم لان اللزوم متحقق بين
الشرط والجزاء لان الجزاء يتعلق بالشرط فيكون لا زماً
وجوده ولم يقل ههنا مجازاً كما قال من قبل لان الشرط بمنزلة
الحقيقة لان المشروط يلزم الشرط ويعقبه كالمعتلى يلازمه
المعتلى عليه وفيه التعاقب لان الصاعد على الشيء يكون
فوق ذلك الشيء كما ان المتعاقبين يكون أحدهما اثر الآخر
١٥ قوله فيكون الثالث شرطاً الخ فإنه اذا أطلقها الرجل أحداً
لها ما يجب ثلاث الالف كما لو قالت طلقت ثلاثاً بالالف والطلاق
على معنى الباء وقال ابو حنيفة رحمه الله ليس بين الطلاق وبين
لان المال يجب لا يتم يقع الطلاق وهذا معنى الشرط والجزء
الثالث شرط اللزوم للمال فاذا أطلقها واحداً لم يوجد الشرط فلا
تقبلها تحقيقاً مثل الماء في الكوز او تشبهها مثل زيد في الدار
فعلى معنى ان العلم محل نظره وتأمله وعلى معنى انه لما جعل
واشني

قوله اما اذا استعملت الخ مثل ان تقول انت طالق غدا يعني اختلفوا في حذف في اثباته بان ايها يقتضي استيعاب ما يدخل في حتى يكون ما بعد في معيار الما قبله غير فاضل عما قبله وايضا لا يقتضي حتى يكون ما بعد في ظرفا لما قبله فاضلا عما قبله فقال الصحابي انهما سواء في انه يستوعب جميع ما بعد فقوله غدا وقوله في غدا سواء في كون الغد معيارا لما بعد حتى لو قال نويت به آخر النهار لا يصدق قضاء لانه خلاف الظاهر فان الظاهر ان المراد بالغد كله فاذا نوى آخر النهار فقد نوى تخصيص البعض وهذا خلاف الظاهر بل يصدق فيها ديانته لانه نوى محققا لا واما عند ابى حنيفة اذا حذف في واتصل الفعل بالظرف بان قال انت طالق غدا فيراد به الاستيعاب ان امكن لانه حينئذ يشابه المفعول به بحيث انتصب بالفعل فيقتضي الاستيعاب كالمفعول به يقتضي تعلق الفعل بمجموعه ان امكن فاذا قال نويت آخر النهار لا يصدق قضاء لانه غير موجب كرامة فلا يدان يقع الطلاق في اول النهار واما اذا اتصل الفعل به بواسطة في اقتضى وقوعه في جزء من النهار اذ ليس من ضرورة الظرفية الاستيعاب فاذا قال في غدا وقال اردت آخر النهار يصدق قضاء كما يصدق ديانته لوقوعه في جزء منهم من الغد وله دلالة التعيين وتطير هذه الامور من الدهر في الدهر فان الاول يقتضي استيعاب العمر بخلاف الثاني فانه يقع على الساعة كذا قال في الاسرار رحمه الله

قوله في جزء من الغد على سبيل الابهام اه وذلك لانها اذا ذكرت صارت الطلاق مضافا الى جزء منهم من الغد وذلك لا يقتضي الاستيعاب فان قيل الغد ظرف على كذا التقديرين فما السرف ان حذف في يقتضي الاستيعاب واهل ظاهر لا تقتضي قيل اذا حذف عنه في تشابه المفعول به واذا ذكرت في محض ما دخلت عليه الظرفية والظرف لا يقتضي الاستيعاب كذا في اكثر الشروح وفي المحدث فان قيل يشكك هذا في قوله تعالى سبحان الذي اسرى بعده حيث حذف في ولم يستوعب الاسراء جميع الليل بل كان جزءه على ما عرف في قصة المعراج قيل الاصل ان حذف في يقتضي الاستيعاب على ما هو اصل ابى حنيفة الا بدليل والاخبار مستفيضة على ان الاسراء انما كان في بعض الليل انتهى **قوله** صححت نيته لانه عين احد محتملاته من غير تغيير موجب ولا فاعله اذا ظهر كونه في يمين (يتخلص) ما دخلت عليه في الظرفية وظرف الطلاق انما يكون في جزء من الغد ذلك لا يقتضي الاستيعاب **قوله** يقع على صوم آخر اى شرط حشره صوم جميع الشهر بلا واسطة حرف الجر فيقتضي استيعاب الشهر بالصوم **قوله** يقع ذلك على الامساك الخ لان الفعل مضاف الى جزء منهم من الشهر وذلك لا يقتضي الاستيعاب **قوله** في جميع الاماكن بل من قوله على الاطلاق اى يكون الطلاق في جميع الاماكن في الحال لان المكان لا يصلح ظرفا للطلاق اذا الظرف للشئ بمنزلة الوصف له وما كان وصفا للشئ لا بد ان يكون صالحا للتخصيص والموصوف مختص بالوصف ومستند به والمكان لا يصلح للطلاق بحال لانه اذا وقع في مكان يقع فيه الطلاق اذا اضيف الى المكان قيل انت طالق في الدار وقع في الحال لان ايراديه اضمارا للفعل بان اريد في دخولك الدار فيصير معنى الشرط فلا تطلق في الحال لانه ذكر المحل واراد الفعل الحال فيصدق فيما بينه وبين الله تعالى لان اللفظ يحتمله ولكنه خلاف لظاهر خلاف يصدق قضاء **قوله** يتعدى الى الخ يتوقف وجوده الى مفعول كالضرب والشرب والقتل مثلا فانها لا تتم بوجود الفاعل وحده بل يتوقف على وجود المفعول وهو المضروب والمشروب والمشجوع والمقتول **قوله** لان الفعل انما يتحقق الخ لان الافعال انما تعرف بظهور آثارها في محلها لا ترى انه يختلف اسماءها باختلاف آثارها فان ارسل خشبة من الاعلى على غيره فان اثره في الارض يسمى ضربا وان اثره في الحجر يسمى جرحا وان اثره في اوراق الروح يسمى قتلا ولما اختلف الفعل باختلاف آثارها علمنا ان اسم الفعل باعتبار ما ثبت بالمفعول به فيراعى المكان في حقه ونحن نقول بهذا الاستدلال خرج الجواب عما قيل ان هذه الافعال تتم بالفاعل والمفعول لا باحدهما فيجب ان يراعى المكان في حقه لان اسم الفعل لم يثبت الا لمعنى اختص بالمفعول وهو اثر الفعل هذا اترجم ما في المحدث **قوله** اثره في المحل اى في محل يقع عليه فيراعى المكان والزمان في المحل كذا في المحدث **قوله** يكون ذلك الخ اى الطلاق اذا اضيف الى المكان يقع الطلاق في الحال لان المكان لا يصلح ظرفا للطلاق اذا الظرف للشئ بمنزلة الوصف له وما كان وصفا للشئ لا بد ان يكون صالحا للتخصيص والمكان لا يصلح لخصوصا للطلاق بحال لانه اذا وقع في مكان وقع في الاماكن لانه لا يفضل مكان على الاخر في حق ايقاع الطلاق بل كله سواء في ذلك بخلاف الزمان الخ

قوله اما اذا استعملت الخ مثل ان تقول انت طالق غدا يعني اختلفوا في حذف في اثباته بان ايها يقتضي استيعاب ما يدخل في حتى يكون ما بعد في معيار الما قبله غير فاضل عما قبله وايضا لا يقتضي حتى يكون ما بعد في ظرفا لما قبله فاضلا عما قبله فقال الصحابي انهما سواء في انه يستوعب جميع ما بعد فقوله غدا وقوله في غدا سواء في كون الغد معيارا لما بعد حتى لو قال نويت به آخر النهار لا يصدق قضاء لانه خلاف الظاهر فان الظاهر ان المراد بالغد كله فاذا نوى آخر النهار فقد نوى تخصيص البعض وهذا خلاف الظاهر بل يصدق فيها ديانته لانه نوى محققا لا واما عند ابى حنيفة اذا حذف في واتصل الفعل بالظرف بان قال انت طالق غدا فيراد به الاستيعاب ان امكن لانه حينئذ يشابه المفعول به بحيث انتصب بالفعل فيقتضي الاستيعاب كالمفعول به يقتضي تعلق الفعل بمجموعه ان امكن فاذا قال نويت آخر النهار لا يصدق قضاء لانه غير موجب كرامة فلا يدان يقع الطلاق في اول النهار واما اذا اتصل الفعل به بواسطة في اقتضى وقوعه في جزء من النهار اذ ليس من ضرورة الظرفية الاستيعاب فاذا قال في غدا وقال اردت آخر النهار يصدق قضاء كما يصدق ديانته لوقوعه في جزء منهم من الغد وله دلالة التعيين وتطير هذه الامور من الدهر في الدهر فان الاول يقتضي استيعاب العمر بخلاف الثاني فانه يقع على الساعة كذا قال في الاسرار رحمه الله

الاصول الاول للكتاب ٦٢ بحث افادة في معنى الظرفية

اذا قال غصبت ثوباني منديل وتما في قوصرة لزما جميعا ثم هذا الكلمة عطف غصبت وعاء التمر ١٢ عطف غصبت وعاء التمر ١٢

تستعمل في الزمان المكان والفعل فاذا استعملت في الزمان بان يقول انت طالق في غدا فقال ابو يوسف ومحمد يستوي في ذلك هل هو ظاهر

كما طلع الفجر في الصورين جميعا وذهب بو حنيفة الى انها اذا حلت يقع الطلاق كما طلع الفجر واذا اظهرت كان المراد وقوع الطلاق في جزء من الغد على سبيل الابهام فلو لا وجود النية يقع الطلاق باول الجزع لعدم المراحم له ولو نوى آخر النهار صححت نيته ومثال ذلك في قول الرجل ان صمت الشهر فانت كذا فانه يقع على صوم الشهر ولو قال ان صمت في الشهر فانت كذا يقع ذلك على الامساك ساعة في شهر اما في مكان فمثل قوله انت طالق في الدار وفي مكة يكون لك طلاقا على الاطلاق في جميع الاماكن باعتبار معنى الظرفية قلنا اذا حلف على فعل اضافة الى زمان او مكان فان كان الفعل مما يتم بالفاعل يشترط كون الفاعل في ذلك الزمان او المكان فان كان الفعل يتعدى الى محلي يشترط كون المحل في ذلك الزمان او المكان لان الفعل انما يتحقق باثره واثره في المحل

(احسن الحواشي على اصول لسان)

قوله يحذف لأن الشتم يتم بالشتم وحده فكان شرط الحذف وجوده في المسيء قبل وجود كذا قيل **قوله** لا يحذف وهذا مشكل لأن تحققة كما يليق بما يؤثر فيه يكون بالموثر أيضاً فكلاهما ما يتوقف عليهما الفعل واشترط الظرفية في أحد هما دون الآخر تحكماً لا نقول لما كان الفعل متعدياً وذكر المحل مع الفاعل يكون المقصود وقوع الفاعل على المحل ضرورة ويكون المحل هو المقصود فاشتراط الظرفية في المحل لهذا الكفاي مفتاح العلوم **قوله** يحذف أي الحالف المتكلم بوجود الشرط وهو القتل في يوم الخميس لأن القتل إنما يصير قتلاً عند زهوق الروح ألا ترى أنه قبل زهوق الروح في يوم الخميس يسمى جرحاً وبعد زهوق الروح يسمى قتل فيراعي زمان زهوق الروح ولم يوجد زهوق الروح في يوم الخميس فلم يوجد شرط الحذف وهو القتل فيه كذا قيل **قوله** وما من يوم الجمعة فإن قيل لو كان ضرب يوم الأربعاء ثم حلف يوم الخميس أن تقتلك يوم الجمعة فعبدى حرمات المصوب يوم الجمعة لا يحذف وإن وجد زهوق الروح في الجمعة قلنا أن الإيمان إنما شرعت للاستمتاع عن الفعل في المستقبل وليس في وسع الحالف الاستمتاع عن وقوع الفعل المحلوف

عليه قبل عقد العزم فلا يكون التعليق السابق على
الحلف داخلا في اليمين فلذلك لا يحدث كذا في بعض الحواشي ١٢
قوله قيد معنى الشرط لان الفعل كال دخول
والخروج لا يصلح ظرا فالاطلاق على معنى ان يكون شاملا
لانه عرض لا يقع زمانين والظرف محل للمظروف ومما لا
يقع زمانين لا يكون محل الشيء فاذا تعددت الحقيقة
وهي الظرفية حمل على الشريط كما ان بين الشرط
والظرف مقارنة ١٣ **قوله** بمعنى الشرط انه لان
لا يقال لا تصلح ظرا فالاطلاق على معنى ان يكون شاملا
لانه عرض لا يقع زمانين والظرف محل للمظروف ومما لا
يقع زمانين لا يكون محل الشيء ولكن بين الظرف
والشرط مناسبة من حيث المقارنة لما ان بين الظرف
والمظروف مقارنة كما بين الشرط والمشرط فحمل على
بمعنى مع فان حرف الصلوة يقام بعضها مقام البعض
بدليل انه لو قال مع دخولك الدار يقع الطلاق بالدخول
كذا في المعدن ١٤ **قوله** حتى يطلع الفجر لان اليوم
من طلوع الفجر الى غروب الشمس بخلاف النهار فانه من
طلوعها الى غروبها وفي بعض النسخ حتى تطلع الشمس وهو
غير صواب كما لا يخفى ١٥ **قوله** عند غروب الشمس
لان الدلاق معلق بمضي اليوم وذا انما يوجد اذا مضى
جميع ساعات اليوم ومضى جميع الساعات انما يكون
عند غروب الشمس من الغد اذا قال هذا الكلام في الليل
وعند مجئ تلك الساعة التي وجد الكلام فيها اذا كان هذا
القول في اليوم ١٦ **قوله** من الغد لوجود الشرط
لقائل ان يقول ليس في كلام الحالف ما يدل على ارادة
مضي اليوم التام بل هو مطلق فلم لا يحدث بمضي
اليوم الذي حلق الطلاق فيه اجيب بانه مضى بعض
اليوم لا يكون بمضي جميع الساعات كما قال الشارح كذا
في المعدن ١٧ **قوله** حين مجئ من الغد يعني اذا
حلف وقت الزوال يقع الطلاق اذا جاء وقت الزوال
من الغد لان الشرط مضى يوم كامل فاذا مضى نصف
النهار في يوم الحلف والنصف الثاني من الغد كال اليوم
كما ملاحظ الطلاق لوجود الشرط كذا في المعدن ١٨ **قوله**
لو قال انت طالق الخ لانه لو قال انت طالق انشاء
الله تع كان ذلك باطلا قوله انت طالق فكذلك انما كان معناه
فان قلت قوله انت طالق في علم الله يقع به الطلاق في
الحال مع ان العلم مثل الارادة في كونها لا يصلح ان ظر فاما
لانها فعلا ن قيل ان العلم يستعمل بمعنى المعلوم يقال اللهم
اغفر علمك فينا أي معلومك يقال علم أبي حنيفة ١٩
معلومه واذا كان بمعنى المعلوم يستحيل ان يجعل بدعوى
الشرط لان الشرط ما يكون على خطر الوجود ومعلوم الله تعالى
متحقق لا محالة واذا كان كذلك كان الطلاق واقعا في الحال
ولم يكن واقعا لان عدمه في معلومه بخلاف المشيئة لا منشيئة
سواء بطل العلم فكان العلم متحققا لا محالة والمشية لا يلزم ان
تقلت الخ ان يقال انه لا حاجة الى جعل العلم بمعنى المعلوم
ويجوز ان الشارح نقل جواب الاصوليين مع جعل العلم
لعلم والارادة والقدر لوقوع الطلاق في العلم والارادة

احسن الحواشی علی اصول الشاشی

وفي الزيادات لو قال انت طالق في مشية الله تعالى ورادة الله تعالى

لأنه جعل معلوم الله تعظم فالطلاق وإنما يكون الطلاق في معلومه إذا كان واقعاً
الله تعالى لم يثبت متحققاً حتماً أي وجوباً وتحقيقاً أن الله تعالى وصف بالمشية وبضد هادلاً
تكون موجودة حتماً كذا في النصوص قلت الأظهر مما قالوا في جواب الاعتراض بقوله
سبل المردانه ثابت في علم الله تعالى يعني أن علمه محيط بذكر أي ما ذكره في
بمعنى المعلوم لورود الاعتراضات على جوابهم بالأراذلة والقدره ليعلم الفرق بينه
والقدره فافهم ١٣

له قوله أنت طالق بمشية الله تعالى آدأى لم تطلق امرأة أصلاً لأنه معنى الشرط لأنه لما جعل الطلاق ملصقاً بالمشية لا يقع قبل المشية وهذا هو معنى الشرط إذا وجود الشرط بدون وجود الشرط غير أن هذا الشرط مما لا يتوقف عليه فلا يقع الطلاق كذا في المحدث ١٢ قوله لم تطلق فإن قلت هل جلت الباء في مسألة المشية وأحوالها على السببية لأنها قد تستعمل بمعنى السببية قال تعالى جزأكم كما كسبوا وإذا جلت على ما قلنا فطلق في الحال قلنا الحمل على الشرط أولى لأنه أقرب إلى الصاق وجه الأولوية أن في الأصلاق معنى الترتيب لأنه يقتضيه ملصقاً به مقدم ما على الملصق زماناً ليتبين الصاق فيه والترتيب الزمانى في الشرط والمشروط موجود بخلاف العلة مع المعلول لأن العلة مقدّمة مع المعلول زماناً كذا أقبل ١٢ قوله لم تطلق لأن الأصلاق بمشية الله تعالى قيد بوقوع الطلاق والمقيد لا يوجد ولا يتم وجوده بدون القيد خارجاً كان أو داخلًا ووجود القيد متردد فيه غير معلوم فلا يقع بدون العلم كما في جملة الشرط في المعلق عليه فهذه الباء أفادت معنى التعليق

أفادة بالعرض كذا في الفصول ١٢ قوله وجوه البيان أي في طرق البيان لعلم أن ما ذكره أول الكتاب إلى ههنا من بحث الخاص والعلم الآخر الأقسام ومن بحث الأقسام والنقو ومن بحث حروف المعاني كله من صلب كتاب الله تعالى ووجوه البيان أيضاً من صلب كتابه كذا في الحصول ١٢ قوله البيان هو عبارة عن التعبير عما في الضمير وأفهام الغير لما أدركه لا تعرف الحق وهو في اللغة الأظهار وقد يستعمل في الظهور وقد يكون بالفعل وقد يكون بالقول والمفهوم أحسن فيه الأظهار دون الظهور رأى أظهاراً للمعنى وأيضاً حده للمعنى أطب ثم البيان قد يكون بالفعل كما يكون بالقول لأن النبي عليه السلام بين الصلوة والحج فقال صلوا كما رأيتموني أصلي وخذوا مني مناسككم ولا تلبسوا بالبيان أظهاراً للمراد وقد يكون الفعل أدل على المراد من القول وحق ما يظهر به ابتداء الحكم كذا في شرح المنار ١٢ قوله بيان عطف وبيان تبدل وهو من قبيل إضافة الموصوف إلى الصفة على تأويل إضافة العام إلى الخاص وأما قوله بيان الضرورة وبيان حال وبيان عطف فاما بمعنى اللاحق وأما بمعنى من لأن بيان المحمل حاصل من هذه الأشياء وهو معنى من ١٢ قوله بيان تبدل هذا التقسيم اختاره المصنف وتسميته عامة لأصوليين على خمسة أقسام وجعلوا بيان الحال وبيان العطف من أنواع بيان الضرورة وحاصل التقسيمين واحد لكن ما ذكره المصنف أقرب إلى الفهم وما ذكره أبلغ في الأفادة ثم أعلم أن كونه على سبعة أنواع بالاستقراء على التقريب والأفان لتقسيمه لا يبي الزيادة ووجه الحصر أن البيان لا يخرج عما أن يكون المنطوق أولاً والأول إما أن يكون بياناً فالمعنى الكلام أولاً فله كماله الثاني بيان التبدل وهو النسخ والأول إما أن يكون بلا تغيير أو مع الثاني بيان التغيير والاستثناء والشرط والغاية والأول إما أن يكون معنى الكلام معلوماً لكن الثاني كذا بما يقطع الاحتمال أو مجهولاً كالمشترك والمحمل الثاني بيان التفسير والأول بيان تقرير الثاني لا يخرج عما أن يكون محض السكوت أو لا الثاني بيان الضرورة والأول إما أن يكون بدلالة حال التكلم أو كثرة الكلام الأول بيان الحال والثاني بيان العطف كذا أقبل ١٢ قوله بحث غير الخ أي غير الظاهر بأن يكون اللفظ حقيقة يحتمل المجاز أو عاماً يحتمل الخصوص في الحقيقة ظاهر في معناه الحقيقي وكذا العام ظاهر في شمول أفراد كل واحد منها يحتمل مع ذلك تأويل المجاز والخصوص احتمالاً بعيداً حيث يكون المراد منها هو المعنى الحقيقي والعموم الشامل ويتوهم مع ذلك أن يراد به المجاز والخصوص كذا في المحدث ١٢ قوله فقد قرره ببياناً لأن مطلق القفيز ومطلق الالف كان محمولاً على قفيز البلد ونقد البلد فمنه حقيقة اللفظ العرفية لكن مع ذلك يحتمل إرادة الغير بأن يراد قفيز بلد آخر ونقد فاذابين ذلك قفيز البلد ونقد البلد كان بيان تقرير الكلام على ظاهر مراده وكان المثال الثاني لأن كلمة عندى للحضرة تفيد الحفظ والأمانة ويقول ودعة قرر ذلك كذا في الفصل ١٢ قوله غير مكشوف المراد بأن كان مجهولاً أو مشتركاً فالجمل نحو الصلوة والزكاة في قوله تعالى وأقيموا الصلوة وآتوا الزكاة فإن لفظ الصلوة يحمل حقه البيان بالسنة وكذا الزكاة محملة في حق النصاب وقد وما يجب ثم حكته البيان بالسنة والمشتراك كلفظ بائن فإنه في مشترك بين البيئونة عن النكاح وغيرها فاذ أعينت الطلاق كان بيان تفسير كذا في الكشف ١٢ أصول الشاشي لولا فالحمد لله

| | | |
|---------------------|----|--------------------------------|
| الاصول الاول الكتاب | ٦٤ | بحث بيان التقرير وبيان التفسير |
|---------------------|----|--------------------------------|

فلو خرجت في المرة الثانية بدل من الأول فقلت ولو قال ان خرجت
تفريع على قوله تحتاج ١٢ مصلحاً في قوله يخرج
من الدار إلا أن أذن لك فذلك على الأذن مرة حتى لو خرجت
مرة أخرى بدون الأذن لا تطلق وفي الزيادة إذا قال أنت طالق
بمشية الله تعالى أو بإرادة الله تعالى أو بحكمه لم تطلق فصل
في وجوه البيان البيان على سبعة أنواع بيان تقرير وبيان تفسير
وبيان تغيير وبيان ضرورة وبيان حال وبيان عطف وبيان
تبدل أما الأول فهو أن يكون معنى اللفظ ظاهر لكنه يحتمل
غيره فيبين المراد بما هو الظاهر فيتقرر حكم الظاهر ببيانته
ومثاله إذا قال فلان على قفيز حنطة بقفيز البلد أو ألف
من نقد البلد فإنه يكون بيان تقرير لأن المطلق كان محمولاً على
قفيز البلد ونقده مع احتمال إرادة الغير فاذ أبين ذلك فقد قرره
ببيانته وكذلك لو قال فلان عندى ألف ودعة فإن كلمة عندى
كانت باطلاً فيها تفيد الأمانة مع احتمال إرادة الغير فاذ قال
ودعة فقد قرر حكم الظاهر ببيانته فصل في بيان التفسير
فهو ما إذا كان اللفظ غير مكشوف المراد فكشفه ببيانته مثاله إذا

منها يحتمل مع ذلك تأويل المجاز والخصوص احتمالاً بعيداً حيث يكون المراد منها هو المعنى الحقيقي والعموم الشامل ويتوهم مع ذلك أن يراد به المجاز والخصوص كذا في المحدث ١٢ قوله فقد قرره ببياناً لأن مطلق القفيز ومطلق الالف كان محمولاً على قفيز البلد ونقد البلد فمنه حقيقة اللفظ العرفية لكن مع ذلك يحتمل إرادة الغير بأن يراد قفيز بلد آخر ونقد فاذابين ذلك قفيز البلد ونقد البلد كان بيان تقرير الكلام على ظاهر مراده وكان المثال الثاني لأن كلمة عندى للحضرة تفيد الحفظ والأمانة ويقول ودعة قرر ذلك كذا في الفصل ١٢ قوله غير مكشوف المراد بأن كان مجهولاً أو مشتركاً فالجمل نحو الصلوة والزكاة في قوله تعالى وأقيموا الصلوة وآتوا الزكاة فإن لفظ الصلوة يحمل حقه البيان بالسنة وكذا الزكاة محملة في حق النصاب وقد وما يجب ثم حكته البيان بالسنة والمشتراك كلفظ بائن فإنه في مشترك بين البيئونة عن النكاح وغيرها فاذ أعينت الطلاق كان بيان تفسير كذا في الكشف ١٢ أصول الشاشي لولا فالحمد لله

قوله النيف بالتقدير كل ما بين عقدين ... وقد يخفف وأصله من الواو وعن المبرد النيف من واحد إلى ثلث ١٣ **قوله** يصح موصولا ومفصولا ما بين النيف فلا بد منه مقدر للحكم الثابت بظاهر الكلام لأنه من غير فيصير متصلا ومنفصلا هذا إجماع وأما بيان التفسير فكذلك عند الجمهور لقوله تعالى ثم ان علينا بيانه ونظم التراخي والمراد بيان القرآن لتقدم ذكره وفيه المحمل والمشتراك فيصرف إلى الكل ولا يقال يحفل أن يراد به بيان التفسير لأنه لا يرد مطلقا فلا يقيد بل دليل ولا بد من بيان من دون وجه لأنه إزالة الخفاء ولا خفاء عنه ظاهر كذا في المعدن ١٢ **قوله** لا يتغير ببيانته الخ وذلك أن مصروف المتكلم اللفظ عن ظاهر معناه وهو موجب الحقيقة إلى بعض محتملاته البعيدة كالمجاز في الحقيقة والخصوص في العام وإنما يسمى هذا النوع ببيان التغيير لوجود أثر كل واحد منهما فيه لأنه من حيث يبين المراد ويحمله اللفظ كان بياناً ومن حيث أنه يهرف اللفظ عن موجب الظاهر كان تغييراً للموجب فافهم كذا قيل ١٢ **قوله** التعليق أي بشرط مثل قوله أنت حر إن دخلت الدار فإن قوله أنت حر مقتضاة نزول العتق لأن الإيجاب علة ثبوت موجبه والمحلول لا يتخلف عن علة ولو بزمان قليل فإذا ذكر الشرط بعد ذلك وهو قوله إن دخلت الدار لا يعتق في الحال وتأخر موجب إلى زمان وجو الشرط فكان تغييراً للموجب بطريق البيان كذا في المعدن ١٢ **قوله** والاستثناء مثل قوله لفلان على ألف الأمانة فإن قوله لفلان على ألف موجب وجوب ألف بتمامه وبقوله الأمانة تغيير معناه من التمام إلى البعض كذا في المعدن ١٢ **قوله** عند وجود الشرط الخ وهو دخول الدار لا قبله كان قوله أنت طلق غير موقوف وجو الشرط وانما يصير سبباً عند وجود الشرط فكان عدم الحكم وهي وقوع الطلاق بناء على عدم الأصل الذي كان قبل التعليق لا بناء على عدم الشرط وهذا لأن الإيجاب إنما يتعقد سبباً باعتبار صدوره من أهله في محله فإذا لم يصل إلى محله لا يصير سبباً كما إذا أضيف إلى غير محله بأن كان بهيمة أو ميتة كذا في المعدن ١٢ **قوله** وقال الشافعي الخ وهو يقول إن المعلق بالشرط أي لا يجاب وهو قوله أنت طالق سبب في الحال أي سبب موجب لوقوع الطلاق لأنه لو لا الشرط لوقع الطلاق في الحال لا محالة لكن التعليق منع وجود الحكم وأخره إلى زمان وجود الشرط فكان عدم الحكم مضافاً إلى عدم الشرط لا أن يكون عدم الأصل سبباً أصلي ونحن نقول المعلق بالشرط لا يتعقد سبباً موجباً للحكم في الحال لأن التعليق يمنع عن انعقاد الإيجاب سبباً فكان قوله أنت طالق غير موجب قبل وجود الشرط وانما يصير سبباً عند وجود الشرط فكان عدم الحكم كوقوع الطلاق والخيرية بناء على عدم الأصل الذي كان قبل التعليق لا بناء على عدم الشرط كذا في كتب الأصول ١٢ **قوله** مانع من الحكم أه أي من وقوع الطلاق إلى زمان وجود الشرط وذلك لأن قوله أنت طالق كلام وضع لرفع قيد النكاح شرعاً وهذا الكلام يوجد مع الشرط فلا معنى لإخراجه عن السببية عند اقتران الشرط به لوجود ركن العلة بخلاف الحكم فإنه امر اعتباري ثبت حكماً لا أنه يوجد حسناً فإن كان يتوقف بالمانع الحكمي وهو الشرط كذا في المعدن ١٢ **قوله** أن عقد صدق الكلام علة ولقاء أن يقول لفظ صدق الكلام انما يستقيم فيبدأ إذا أخرج الشرط بأن قال إن تزوجتك مثلاً وأما أن قدم الشرط بأن قال إن تزوجتك فانت طالق فلا ويمكن أن يجاب عنه بأن الجزاء مقدم حكماً لأن المقصود هو الجزاء و الشرط قيد له ولذلك قالوا المغنر في الجملة الشرطية هي الجزاء فالجزاء أن كان خيراً فالجملة خبرية نحو إن تزوجتك

قوله النيف بالتقدير كل ما بين عقدين ... وقد يخفف وأصله من الواو وعن المبرد النيف من واحد إلى ثلث ١٣ **قوله** يصح موصولا ومفصولا ما بين النيف فلا بد منه مقدر للحكم الثابت بظاهر الكلام لأنه من غير فيصير متصلا ومنفصلا هذا إجماع وأما بيان التفسير فكذلك عند الجمهور لقوله تعالى ثم ان علينا بيانه ونظم التراخي والمراد بيان القرآن لتقدم ذكره وفيه المحمل والمشتراك فيصرف إلى الكل ولا يقال يحفل أن يراد به بيان التفسير لأنه لا يرد مطلقا فلا يقيد بل دليل ولا بد من بيان من دون وجه لأنه إزالة الخفاء ولا خفاء عنه ظاهر كذا في المعدن ١٢ **قوله** لا يتغير ببيانته الخ وذلك أن مصروف المتكلم اللفظ عن ظاهر معناه وهو موجب الحقيقة إلى بعض محتملاته البعيدة كالمجاز في الحقيقة والخصوص في العام وإنما يسمى هذا النوع ببيان التغيير لوجود أثر كل واحد منهما فيه لأنه من حيث يبين المراد ويحمله اللفظ كان بياناً ومن حيث أنه يهرف اللفظ عن موجب الظاهر كان تغييراً للموجب فافهم كذا قيل ١٢ **قوله** التعليق أي بشرط مثل قوله أنت حر إن دخلت الدار فإن قوله أنت حر مقتضاة نزول العتق لأن الإيجاب علة ثبوت موجبه والمحلول لا يتخلف عن علة ولو بزمان قليل فإذا ذكر الشرط بعد ذلك وهو قوله إن دخلت الدار لا يعتق في الحال وتأخر موجب إلى زمان وجو الشرط فكان تغييراً للموجب بطريق البيان كذا في المعدن ١٢ **قوله** والاستثناء مثل قوله لفلان على ألف الأمانة فإن قوله لفلان على ألف موجب وجوب ألف بتمامه وبقوله الأمانة تغيير معناه من التمام إلى البعض كذا في المعدن ١٢ **قوله** عند وجود الشرط الخ وهو دخول الدار لا قبله كان قوله أنت طلق غير موقوف وجو الشرط وانما يصير سبباً عند وجود الشرط فكان عدم الحكم وهي وقوع الطلاق بناء على عدم الأصل الذي كان قبل التعليق لا بناء على عدم الشرط وهذا لأن الإيجاب إنما يتعقد سبباً باعتبار صدوره من أهله في محله فإذا لم يصل إلى محله لا يصير سبباً كما إذا أضيف إلى غير محله بأن كان بهيمة أو ميتة كذا في المعدن ١٢ **قوله** وقال الشافعي الخ وهو يقول إن المعلق بالشرط أي لا يجاب وهو قوله أنت طالق سبب في الحال أي سبب موجب لوقوع الطلاق لأنه لو لا الشرط لوقع الطلاق في الحال لا محالة لكن التعليق منع وجود الحكم وأخره إلى زمان وجود الشرط فكان عدم الحكم مضافاً إلى عدم الشرط لا أن يكون عدم الأصل سبباً أصلي ونحن نقول المعلق بالشرط لا يتعقد سبباً موجباً للحكم في الحال لأن التعليق يمنع عن انعقاد الإيجاب سبباً فكان قوله أنت طالق غير موجب قبل وجود الشرط وانما يصير سبباً عند وجود الشرط فكان عدم الحكم كوقوع الطلاق والخيرية بناء على عدم الأصل الذي كان قبل التعليق لا بناء على عدم الشرط كذا في كتب الأصول ١٢ **قوله** مانع من الحكم أه أي من وقوع الطلاق إلى زمان وجود الشرط وذلك لأن قوله أنت طالق كلام وضع لرفع قيد النكاح شرعاً وهذا الكلام يوجد مع الشرط فلا معنى لإخراجه عن السببية عند اقتران الشرط به لوجود ركن العلة بخلاف الحكم فإنه امر اعتباري ثبت حكماً لا أنه يوجد حسناً فإن كان يتوقف بالمانع الحكمي وهو الشرط كذا في المعدن ١٢ **قوله** أن عقد صدق الكلام علة ولقاء أن يقول لفظ صدق الكلام انما يستقيم فيبدأ إذا أخرج الشرط بأن قال إن تزوجتك مثلاً وأما أن قدم الشرط بأن قال إن تزوجتك فانت طالق فلا ويمكن أن يجاب عنه بأن الجزاء مقدم حكماً لأن المقصود هو الجزاء و الشرط قيد له ولذلك قالوا المغنر في الجملة الشرطية هي الجزاء فالجزاء أن كان خيراً فالجملة خبرية نحو إن تزوجتك

قال لفلان على شيء ثم فسر الشيء بثوب أو قال على عشرة دراهم **قوله** ونيف ثم فسر النيف أو قال على دراهم وفسرها بعشرة مثلاً وحكم **قوله** هذين النوعين من البيان يصح موصولا ومفصولا **قوله** بيان التغيير فهو أن يتغير ببيانته معناه ونظيره التعليق والاستثناء وقد اختلف الفقهاء في الفصلين فقال أصحابنا المعلق بالشرط سبب عند وجود الشرط لا قبله وقال الشافعي التعليق سبب في الحال إلا أن عدم الشرط مانع من الحكم فائدة الخلاف تظهر فيما إذا قال لأجنبيته إن تزوجتك فانت طالق أو قال لعبد الغير إن ملكتك فانت حر يكون التعليق باطلاً عندنا لأن حكم التعليق انعقاد صدق الكلام علة والطلاق والعناق ههنا لا يتعقد علة لعدم إضافته إلى محل فبطل حكم التعليق فلا يصح التعليق وعندنا كان التعليق صحيحاً حتى لو تزوجها يقع الطلاق لأن كلاًهما إنما يتعقد علة عند وجود الشرط والملاك ثابت عند وجود الشرط فيصح التعليق ولهذا المعنى قلنا شرط صحة التعليق للوقوع في صورة عدم الملك أن يكون مضافاً إلى الملك أو إلى سبب الملك

قوله إلى المحل فإن المحل شرط حال صيرورة الإيجاب لطلاق والعناق سبباً بالإجماع ولم يوجد والسبب إذا أضيف إلى غير محله بطل كالبيع إذا أضيف إلى المحل والدم والأجنبية مثلاً **قوله** قلنا شرط الخ هذه المسألة عندنا متفرعة على هذا الأصل المختلف فيه بيننا وبيننا وأما شرطنا ذلك أي إضافة المعلق إلى الملك أو إلى سببه لوجود المحل عند صيرورة الإيجاب علة فيصير كونه سبباً وعلة كذا قيل ١٢ **قوله** ولهذا المعنى أه هذه المسألة فرعية هذا الأصل المختلف أي عندنا لما يمكن المعلق سبباً قبل وجود الشرط لم يكن المحل شرطاً لصحة التعليق لكنه لما كان تعريفه أن يصير سبباً عند وجود الشرط شرطاً أن يكون التعليق بالملك أو سبب الملك كالأهبة والتزويج وإنما شرطنا ذلك أي إضافة المعلق إلى الملك أو سببه لوجود المحل عند صيرورة الإيجاب علة فيصير كونه سبباً **قوله** أحسن الحواشي على أصول الشاشي لمولانا الحافظ محمد بن بكر الله سلمه الله -

له قوله يقع الطلاق لعدم وجود الشرط وهو ان يكون التعليق مضافا الى الملك اولى سبب الملك بل التعليق في المثال المذكور مضاف الى الدار ٢٢ قوله لان الكتاب النجيب
 اه اي مثل ما يتصور بغير المسألة السابقة على الاصل المختلف يتفرع مسألة طول الحرة اي القدرة على نكاح الحرة ٢٢ قوله لان الكتاب النجيب
 قال الله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا ان ينكح المحصنات المؤمنات فمن ما لا يكمن فتيانكم المؤمنات اي من لم يقدر منكم على نكاح الحرة فليكن
 من الاما على المسألة ان كان في المعدن ٢٢ قوله من الحكم الى زمان وجود الشرط فالطول مانع من جواز نكاح الامة فلا يجوز نكاح الامة عند
 طول الحرة عند هذه المدة لم يكن عدم الشرط مانعا من الحكم كان عدم الحكم قبل الشرط بالعدم الاصل فلم يكن هذا النص اي نصا لتطبيق نافي بجواز نكاح الامة
 بدون الشرط وغايته انه لا يثبت هذا الحكم بهذا النص فجاز ان يثبت بدليل آخر من النص او غيره كذا قيل ٢٢ قوله جاز ان قلت تفرع
 هذا الخلاف على الاختلاف في الاصل المذكور في حيز النكاح لان التعليق عنده مانع للحكم قبل وجود الشرط ومانع عن السبب عندنا ومنع وجود
 السبب منع لوجود الحكم لان الحكم بوجوده وجود سببه
 وتوضيحه انه ان اريد بالحكم الحكم الكلي المطلق عن
 قيد الشخص فعدم سببه بعدم الشرط يكون مانعا عن
 مطلق وجود الحكم ولا يمكن وجود الحكم بسبب آخر
 يمنع تحققه مع عدم السبب لانه اذا امتنع وجود المطلق
 بعد سببه امتنع وجود فرد من افراد سببه لانه
 امتناع المطلق يستلزم امتناع كل فرد منه وان اريد
 به الحكم الخاص المتشخص بالحاصل بذلك السبب المطلق
 لا مطلق الحكم فعدم الحكم بعدم الشرط لا يكون مانعا
 عن مطلق الحكم ايضا عندنا ويمكن وجوده بسبب آخر
 ولا يمكن تحققه بعد ما لا ترى انه يجوز وقوع الطلاق
 بالتبني اذا اطلقها منجزا بان طالق بعد التعليق بقوله
 ان دخلت الدار فانت طالق فلو كان التعليق مانعا عن
 مطلق وجود الحكم يقع به منجزا لا امتناع تحققه بعدم
 الشرط فعلم انه ليس مانعا عندنا ايضا عن وجود
 مطلقه بل عن وجوده الخاص بالحاصل بذلك السبب
 المنعقد عند التعليق بل الصواب عندنا ان امثال
 هذه المسألة متفرعة على اصل اخر مختلف فيه عندنا
 وعندنا هو اعتبار المفهوم المخالف عندنا عندنا هذا
 خلاصة الشرح ٢٢ قوله بالعمومات اي بالنص
 المطلقة وهي في نكاح الامة قوله تعالى واحل لكم ما وراء
 ذلكم وقوله تعالى فانيكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى
 وثلاث ورباع وفي الانفاق قوله تعالى وعلى المولود له
 رزقهن وكسوتهن بالمعروف وقوله تعالى وانفقوا
 عليهن ٢٢ قوله ومن توابع هذا النوع اي من
 توابع التعليق بالشرط ترتب الحكم على اسم موصوف وانما
 كان من توابعه لان الوصف يعني الشرط متعلق الحكم
 به كما بالشرط بيانه انه اذا قال انت طالق رابطة فانه
 بمنزلة قوله انت طالق ان ركب فاذ كان بمعنى الشرط
 كان الاختلاف في التعليق اختلافا في الوصف كذا في الفصول
 ٢٢ قوله بصفة الموصوف والمراد بالموصوف والصفة للمعنى
 لا النحويان فيعلم الحال وذلك الحال والغاية والمغيب والموصوف
 والصفة والفعل وفعله مفعوله ومتعلقاته والاسم التام
 والتمييز وغيرها كذا قال البعض ٢٢ قوله فانه الحكم
 وانما كان من توابعه لان الوصف يعني الشرط متعلق الحكم
 به كما بالشرط فانه لولا الوصف لثبت الحكم بطريق الاسم
 كما انه لو لشرط لثبت الحكم في الحال فلما ظهر الوصف افر
 المنع كما ظهر للشرط الحق به فعدم الوصف يوجب عدم
 الحكم كما ان عدم الشرط يوجب عدم الحكم وبيان كون الوصف
 بمعنى الشرط انه اذا قال انت طالق رابطة بمنزلة قوله انت
 طالق ان ركب فاذ كان بمعنى الشرط كان الاختلاف
 في التعليق اختلافا في الوصف فتدبر في الفصول ٢٢
 ٢٢ قوله من فتيانكم المفق والفتيات الشابة
 ويسمى العبد والامة فتى وفتيات وان كان كبيرين في السن لانها الرقية ما يعاقلان معاملة الصغار ولا يقران توقير الكبار ٢٢ قوله فيمنع الحكم
 عند عدم الوصف او عدم عدم الوصف لا يوجب عدم الحكم كما ان عدم الشرط لا يوجب عدم الحكم فثبت بهذا النص جواز نكاح الامة المؤمنة فانكح
 الفتاة الكافرة فلا يتعذر النص له بالنفي لان ثبات جواز نكاحها بالعمومات وهي قوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم فانيكحوا ما طاب لكم من النساء المومنات
 في جواز نكاح النساء والتقيد بالايما في النص للاستحباب بدليل ان الايمان ليس بشرط في الجواز بل بالانفاق مع التقيد بقوله المحصنات المومنات
 كذا في المعدن ٢٢ قوله من صور الخ ولما قل ان يقول قد علم من قوله ونظيرة التعليق والاستثناء ان الاستثناء من صور بيان التغيير
 فذكره ثانيا تذكرا لا طائل تحته فحق العبارة ههنا ان يقول وذهب اصحابنا الى كذا وذهب الشافعي الى كذا اليك من هذه الجملة معطوفة على قوله
 قال اصحابنا ليكون المعطوف والمعطوف عليه بيا نال قوله اخلاف الفقهاء في الفصليين وليت شعري ما وجه مثل هذه العبارات من المصنف رحمه الله
 تعالى في كثيرون المواضع كذا في شرح المنار ٢٢ احسن الحواشي ٢٢

| | | |
|---------------------|----|------------------|
| الاصول الاول للكتاب | ٦٩ | بحث بيان التغيين |
|---------------------|----|------------------|

حتى لو قال لا جنبيته ان دخلت الدار فانت طالق ثم تزوجها ووجد
 الشرط لا يقع الطلاق وكذلك طول الحرة يمنع جواز نكاح الامة
 عند ان الكتاب علق نكاح الامة بعدم الطول فعند وجود
 الطول كان الشرط عدلا وعدم الشرط مانع من الحكم فلا يجوز
 وكذلك قال الشافعي لا تنفقه للمبتوتة الا اذا كانت حاملا لان
 الكتاب علق الانفاق بالحمل لقوله تعالى وان كن اولات حمل فانفقوا
 عليهن حتى يضعن حملهن فعند عدم الحمل كان الشرط عدلا وعدم
 الشرط مانع من الحكم عندنا وعندنا لما لم يكن عدم الشرط مانعا من
 الحكم جاز ان يثبت الحكم بدليله فيجوز نكاح الامة ويحذف الانفاق
 بالعمومات ومن توابع هذا النوع ترتب الحكم على الاسم الموصوف
 بصفة فانه بمنزلة تعليق الحكم بذلك الوصف عندنا وعلى هذا
 قال الشافعي لا يجوز نكاح الامة الكتابية لان النصرت الحكم
 على امه مؤمنة لقوله تعالى من فتيانكم المؤمنات فيتقيد بالمؤمنة
 فيمنع الحكم عند عدم الوصف فلا يجوز نكاح الامة الكتابية
 ومن صور بيان التغيير الاستثناء ذهب اصحابنا الى ان الاستثناء

ويسمى العبد والامة فتى وفتيات وان كان كبيرين في السن لانها الرقية ما يعاقلان معاملة الصغار ولا يقران توقير الكبار ٢٢ قوله فيمنع الحكم
 عند عدم الوصف او عدم عدم الوصف لا يوجب عدم الحكم كما ان عدم الشرط لا يوجب عدم الحكم فثبت بهذا النص جواز نكاح الامة المؤمنة فانكح
 الفتاة الكافرة فلا يتعذر النص له بالنفي لان ثبات جواز نكاحها بالعمومات وهي قوله تعالى واحل لكم ما وراء ذلكم فانيكحوا ما طاب لكم من النساء المومنات
 في جواز نكاح النساء والتقيد بالايما في النص للاستحباب بدليل ان الايمان ليس بشرط في الجواز بل بالانفاق مع التقيد بقوله المحصنات المومنات
 كذا في المعدن ٢٢ قوله من صور الخ ولما قل ان يقول قد علم من قوله ونظيرة التعليق والاستثناء ان الاستثناء من صور بيان التغيير
 فذكره ثانيا تذكرا لا طائل تحته فحق العبارة ههنا ان يقول وذهب اصحابنا الى كذا وذهب الشافعي الى كذا اليك من هذه الجملة معطوفة على قوله
 قال اصحابنا ليكون المعطوف والمعطوف عليه بيا نال قوله اخلاف الفقهاء في الفصليين وليت شعري ما وجه مثل هذه العبارات من المصنف رحمه الله
 تعالى في كثيرون المواضع كذا في شرح المنار ٢٢ احسن الحواشي ٢٢

ان قوله بالباقي ففي قوله له على عشرة الاثنته صدر الكلام عشرة والمستثنى ثلثة والباقي في صدر الكلام بعد المستثنى سبعة فكانه تكلم بسبعة وقال له على سبعة ١٢ قوله بعد الثنيا اي بعد الاستثناء وينعدم الحكم في المستثنى لعدم الدليل الموجب له مع صورة التكلم به منزلة الغاية فان الحكم ينعدم فيها وراعا الغاية لعدم الدليل الموجب له لان الغاية توجب نفى الحكم فيها وراعاها ١٣ قوله لان الاستثناء والخبر الاختلاف في التخييل كما في قوله فلان على الف الامانة فانه صار تقدير الكلام عند فلان على تسعة كما انه لم يتكلم بالالف حكما في حق لزوم المائة وانما تكلم بلفظ تسعة وتقديرة عند الشافعي فلان على الف الامانة فانها ليست على فالصله يوجب الالف بتسامر وقوله الامانة يعارضه في المائة كالمخصص يمنع حكما العام فيها خص عنه معارضة كذا في المعدن ١٤ قوله على الاطلاق اي على العموم اي في القليل والكثير فالقيل ما لا يدخل تحت الكيل والكتيبا يدخل تحت لان الطعام اسم جنس معرف باللفظ فيعم الجميع ١٥ قوله ونتيجة هذا اي نتيجة المذكور وهو ان صدر الكلام انعقد على الحرمة على الاطلاق ويخرج عنه صورة المساواة ١٦ قوله لا يدخل تحت النص وهو قوله عليه الصلوة والسلام لا تتبعوا الطعام بالطعام الا سواء بسواء وهذا اي عدم دخوله تحت النص ثابت لان النهي ترك المساواة في بيع الكثير بالكتيبا في بيع المطلق لان النهي انما يتحقق فيما يقدر العبد على تيانه كيلا يؤدي الى نهي العاجز وهو قيم فيكون المراد (اي البيع المنوي) يتقيد بصورة يتمكن العبد من اثبات التساوي والتفاضل فيه وهو بيع الكثير لان المساوي هو الكيل بالاجماع فما لا يدخل تحت الكيل لا يتمكن العبد فيه من اثبات التساوي وتركه فلا يكون اخلا تحت النهي كذا اقبل ١٧ قوله كيلا يؤدي الى نهي العاجز الخ وهو قيم ولا يثبت المساواة الا بالمعيار والمساوي والمعيار المساوي في الشرع في الطعام هو الكيل بالاجماع وبذلك دليل قوله عليه السلام كيلا يكيل ويدليل العرف فان الطعام لا يباع في العادة الا كيلا يكيل وبذلك دليل الحكم فان اختلف ما دون في الطعام لا يوجب المثل بل يوجب القيمة بقوات المساوي فكان النهي ترك المساواة في بيع الطعام الكثير بالاطعام الكثير لا في البيع المطلق كذا في المعدن ١٨ قوله كان خارجا الخ فان معناه لا تتبعوا الطعام بكل حال الا في حالة المساواة فاذا تساوى البذل فبيعوا ١٩ قوله بخيرة الى الحفظ والزوم في الذمة كان مفهوما من على فاذاله الى لزوم الحفظ اي على حفظه لا على وجوبه فهو صرف اما الى الجازم رسلا والجازم الخ ٢٠ قوله من جملة بيان التغير فان الاعطاء لا يتم الا بالتقصير فكان حقيقة التسليم والسلف اخذها جلي باجل فكان الاقرار بهما اقرارا بالتقصير حقيقة الا انه يحتمل ان يراد بهما مجرد العقد مجازا لا سلفا ينشئ عن عقد السلم والاعطاء عن عقد الهبة وهذه الموقال اعطيتك هذا الثوب وقال الآخر قبلت كان هبة فيصير بشرط الوكيل لا بالقبول كذا في المعدن ٢١ قوله على الخ فان قوله على الف يوجب الجهاد في الظاهر لان التعامل انما يقع في الجهاد ولا في الزيف الا نادرا فكان ارادة الزيف كالمجاز من الحقيقة ٢٢ قوله يصح موصولة لان الشرط والاستثناء كل منهما كلام غير مستقل لا يفيد معنى بدون ما قبله فيجب ان يكون موصولة ٢٣ قوله ولا يصح موصولة لان الشرع حكم بثبوت الطلاق والاقرار والعناق واليمين وغيرها ولما انه كان مغبرا كان مناصيا لبعض موجب صدر الكلام فنفى وجدا صدر الكلام غير مقرون بالتعليق والاستثناء يثبت موجبه فكان عمل الشرط والاستثناء بعد ذلك نسخا ولا يجوز ذلك من العباد بخلاف ما اذا كان متصلا لا موجب الكلام لا يتقرر لسان اول الكلام يتوقف على الآخر فلا يكون نسخا فيصير قال الامام في الاسلام رحمه الله تعالى وعلى هذا اجمع الفقهاء كذا في المعدن ٢٤ اي لفظ على من الزوم الى الحفظ ٢٥ احسن الكواشي على اصول الاشياء لمولانا المولى محمد بركت الله عليه

الاصل الاول الكتاب

٤٠

بحث كون الاستثناء من صلو بيان التغيين

تكم بالباقي بعد الثنيا كانه لم يتكلم الا بالباقي وعند صدر الكلام ١ اي المتكلم ٢ اي الشافعي ٣ بعد الاستثناء ٤ اي العلة وهي صدر الكلام ٥ ينعقد علة لوجوب الكل لان الاستثناء يمنعها من العمل بمنزلة الاضاة يمنع في اي حق الكل ٦ عدم الشرط في باب التعليق ومثال هذا في قوله عليه السلام لا تتبعوا الطعام بالطعام الا سواء بسواء فعند الشافعي صدر الكلام انعقد علة لم يمنع بيع الطعام بالطعام على الاطلاق وخروج عن هذه الجملة صورة المساواة بالاستثناء فبقي الباقي تحت حكم الصدر ونتيجة هذا احرفة بيع الحفنة من الطعام بحفنتين منه وعندنا بيع الحفنة لا يدخل تحت النصاران المراد بالمنهي يتقيد بصورة بيع الحفنتين ١ اي على ٢ اي يقدر ٣ من الحفنتين ٤ اي يمنع البيع ٥ نهي العاجز فيما لا يدخل تحت المعيار المساوي كان خارجا عن قضية الحديث ومن صور بيان التغير ما اذا قال فلان على الف وديعة فقوله على يفيد لوجوب هو بقوله وديعة غير الف الى الحفظ وقوله اعطيتني او اسلفني الفاقبضها من جملة بيان التغير وكذا الموقال فلان على الف زبون وحكم بيان التغير انه يصح موصولة ولا يصح موصولة ثم بعد هذا امسائل ختلف

يوجب الجهاد في الظاهر لان التعامل انما يقع في الجهاد ولا في الزيف الا نادرا فكان ارادة الزيف كالمجاز من الحقيقة ٢٢ قوله يصح موصولة لان الشرط والاستثناء كل منهما كلام غير مستقل لا يفيد معنى بدون ما قبله فيجب ان يكون موصولة ٢٣ قوله ولا يصح موصولة لان الشرع حكم بثبوت الطلاق والاقرار والعناق واليمين وغيرها ولما انه كان مغبرا كان مناصيا لبعض موجب صدر الكلام فنفى وجدا صدر الكلام غير مقرون بالتعليق والاستثناء يثبت موجبه فكان عمل الشرط والاستثناء بعد ذلك نسخا ولا يجوز ذلك من العباد بخلاف ما اذا كان متصلا لا موجب الكلام لا يتقرر لسان اول الكلام يتوقف على الآخر فلا يكون نسخا فيصير قال الامام في الاسلام رحمه الله تعالى وعلى هذا اجمع الفقهاء كذا في المعدن ٢٤ اي لفظ على من الزوم الى الحفظ ٢٥ احسن الكواشي على اصول الاشياء لمولانا المولى محمد بركت الله عليه

له قوله فتصح بشرط الوصل ان كان من جملة بيان التغير فتصح موصولة لا مفعولة وعلى هذا اتفق الفقهاء لقوله عليه السلام من حلف على غير ما روى
غيرها خير امنها فليكن من يمينه ثم ليأت بالذي هو خير الحديث جعل فخلص اليه هو الكفارة ولو صح الاستثناء متراجها لجعله فخلصا ايضا بان يقول لان
ان شاء الله تعالى ويطلق اليمين ولا يجب الكفارة وعن ابن عباس رضي الله عنه انه يصح مفعولة ايضا ما روى انه عليه السلام قال لا غزون قريشا
ثم قال بعد سنة ان شاء الله تعالى وهذا اي النقل عن ابن عباس غير صحيح عندنا ولو صح فاعل مراده انه اذا نوى اجل الاستثناء عند التلفظ ثم
اظهر نيته بعد التلفظ فيقبل قوله فيما لو اده ديانة فيما بينه وبين الله فمن ههنا ان ما يقبل فيه قوله بالعبد ديانة يقبل فيه قوله ظاهر
وروى انه قال ابو جعفر بن منصور الذي كان من الخلفاء العباسية ان حذيفة ر لم خالفت جدى (اي ابن عباس) في عدم صحة الاستثناء
متراجها فقال ابو حذيفة ر لو صح ذلك بارك الله في بيعتك اي يقول الناس لان ان شاء الله نعم تنتقض بيعتك فتجبر ابو جعفر وسكت
واحق ما قال به الجمهور وعليه الاعتماد والله اعلم كذا
في الاصول ١٢ قوله واما بيان الضرورة هو بيان
يقع بغير الكلام كما في قوله نعم وورثه ابواه فلا ممة الثلث
فان صدر الكلام اوجب الشركة بين الابوين في كل
الميراث من غير تعيين نصيب كل منهما ثم تخصيص الام
بالثلاث دل على ان الاب يستحق الباقي فصار بيان
الثلثين لهذا التخصيص فكانه قال فلا ممة الثلث لاسبية
الباقي وهذا انما حصل بحجج السكوت مع اثبات صدق
الكلام الشركة وتخصيص نصيب الام بالثلث كذا
في الفصول ١٢ قوله بيا نصيب الاب وهذا
البيان لم يحصل بحجج السكوت من نصيب الاب بل
بالسكوت مع اثبات صدق الكلام الشركة وتخصيص
الام بالثلث كذا في المعدن ١٢ قوله صحت
الشركة في الربح بينهما والشركة فيه شرط لصحة العقد
ولم يجعل بيان نصيب المضارب بيا نصيب رب
المال لما ثبت الشركة بينهما ولم يصح العقد فصار كانه
قال لك نصف الربح ولى نصفه كذا قيل ١٢ قوله
وكذا ان اي مثل نصيب المضارب لو بينا بان قال رب
المال خذ هذا المال مضاربة على ان نصف الربح
ولم يبين نصيب المضارب فكان ذلك بيا نصيب
المضارب فصار كانه قال لي نصف الربح ولك نصفه
كذا قال البعض ١٢ قوله المضاربة يعني ان لم يبين
نصيب صاحب البذر او سمي نصيب العامل بان قال
له على ان لك ثلث الخراج جاز العقد لان السكوت
عن نصيب الاخرى بان كذا في الفصول ١٢ قوله
في الاخرى الحدود والموطوعة لان الظاهر من حال المسلم
ان يحتجب عن وطى المطلقة البائنة واذا كان الطلاق
رجعيا لا يكون بيا نال احتمال الرجعة بالوطى هو الظاهر
لان الشرع دعا اليه على سبيل الاستحباب والظاهر من
حال المسلم الاجابة كذا في المعدن ١٢ قوله
في الاخرى التي لم يطأها لان الظاهر انه لا يطأ المطلقة
وان كانت رجعية لنفوذ الطبيعة فيكون وطى احداهما
بيا نال المطلقة كذا في المنهاج ١٢ قوله بخلاف الوطى
الرجعي بان كانت له امتان فقال احداهما طوى ثم وطى احداهما
فانه ليس ببيان العتق في الاخرى وهذا عند ابي حنيفة
لان حل الوطى في الاماء يثبت بطريقين احدهما بطريق
الملوكية وثانيهما بطريق انها لم تحت بعد الاعتاق وعندهما
لا فرق بين الوطى في العتق المبرم والطلاق المبرم
الفرق لا في حنيفة ان المقصود الاصل من النكاح الولد
وقصد الولد بالوطى يدل على استبقاء الملك في الموطوعة
وصيانة الولد اما الامامة فالمقصود من وطئها قضاء
الشهوة دون الولد فايدل وطئها على استبقاء الملك في
الامامة الموطوعة كذا في كتب الاصول ١٢ قوله فلا

الاصول الاول الكتاب
١
بحث بيان الضرورة وبيان
الحال

فيها العلماء انما من جملة بيان التغير فتصح بشرط الوصل ان كان من جملة بيان التغير فتصح موصولة لا مفعولة وعلى هذا اتفق الفقهاء لقوله عليه السلام من حلف على غير ما روى
غيرها خير امنها فليكن من يمينه ثم ليأت بالذي هو خير الحديث جعل فخلص اليه هو الكفارة ولو صح الاستثناء متراجها لجعله فخلصا ايضا بان يقول لان
ان شاء الله تعالى ويطلق اليمين ولا يجب الكفارة وعن ابن عباس رضي الله عنه انه يصح مفعولة ايضا ما روى انه عليه السلام قال لا غزون قريشا
ثم قال بعد سنة ان شاء الله تعالى وهذا اي النقل عن ابن عباس غير صحيح عندنا ولو صح فاعل مراده انه اذا نوى اجل الاستثناء عند التلفظ ثم
اظهر نيته بعد التلفظ فيقبل قوله فيما لو اده ديانة فيما بينه وبين الله فمن ههنا ان ما يقبل فيه قوله بالعبد ديانة يقبل فيه قوله ظاهر
وروى انه قال ابو جعفر بن منصور الذي كان من الخلفاء العباسية ان حذيفة ر لم خالفت جدى (اي ابن عباس) في عدم صحة الاستثناء
متراجها فقال ابو حذيفة ر لو صح ذلك بارك الله في بيعتك اي يقول الناس لان ان شاء الله نعم تنتقض بيعتك فتجبر ابو جعفر وسكت
واحق ما قال به الجمهور وعليه الاعتماد والله اعلم كذا
في الاصول ١٢ قوله واما بيان الضرورة هو بيان
يقع بغير الكلام كما في قوله نعم وورثه ابواه فلا ممة الثلث
فان صدر الكلام اوجب الشركة بين الابوين في كل
الميراث من غير تعيين نصيب كل منهما ثم تخصيص الام
بالثلاث دل على ان الاب يستحق الباقي فصار بيان
الثلثين لهذا التخصيص فكانه قال فلا ممة الثلث لاسبية
الباقي وهذا انما حصل بحجج السكوت مع اثبات صدق
الكلام الشركة وتخصيص نصيب الام بالثلث كذا
في الفصول ١٢ قوله بيا نصيب الاب وهذا
البيان لم يحصل بحجج السكوت من نصيب الاب بل
بالسكوت مع اثبات صدق الكلام الشركة وتخصيص
الام بالثلث كذا في المعدن ١٢ قوله صحت
الشركة في الربح بينهما والشركة فيه شرط لصحة العقد
ولم يجعل بيان نصيب المضارب بيا نصيب رب
المال لما ثبت الشركة بينهما ولم يصح العقد فصار كانه
قال لك نصف الربح ولى نصفه كذا قيل ١٢ قوله
وكذا ان اي مثل نصيب المضارب لو بينا بان قال رب
المال خذ هذا المال مضاربة على ان نصف الربح
ولم يبين نصيب المضارب فكان ذلك بيا نصيب
المضارب فصار كانه قال لي نصف الربح ولك نصفه
كذا قال البعض ١٢ قوله المضاربة يعني ان لم يبين
نصيب صاحب البذر او سمي نصيب العامل بان قال
له على ان لك ثلث الخراج جاز العقد لان السكوت
عن نصيب الاخرى بان كذا في الفصول ١٢ قوله
في الاخرى الحدود والموطوعة لان الظاهر من حال المسلم
ان يحتجب عن وطى المطلقة البائنة واذا كان الطلاق
رجعيا لا يكون بيا نال احتمال الرجعة بالوطى هو الظاهر
لان الشرع دعا اليه على سبيل الاستحباب والظاهر من
حال المسلم الاجابة كذا في المعدن ١٢ قوله
في الاخرى التي لم يطأها لان الظاهر انه لا يطأ المطلقة
وان كانت رجعية لنفوذ الطبيعة فيكون وطى احداهما
بيا نال المطلقة كذا في المنهاج ١٢ قوله بخلاف الوطى
الرجعي بان كانت له امتان فقال احداهما طوى ثم وطى احداهما
فانه ليس ببيان العتق في الاخرى وهذا عند ابي حنيفة
لان حل الوطى في الاماء يثبت بطريقين احدهما بطريق
الملوكية وثانيهما بطريق انها لم تحت بعد الاعتاق وعندهما
لا فرق بين الوطى في العتق المبرم والطلاق المبرم
الفرق لا في حنيفة ان المقصود الاصل من النكاح الولد
وقصد الولد بالوطى يدل على استبقاء الملك في الموطوعة
وصيانة الولد اما الامامة فالمقصود من وطئها قضاء
الشهوة دون الولد فايدل وطئها على استبقاء الملك في
الامامة الموطوعة كذا في كتب الاصول ١٢ قوله فلا

فصل واما بيان الضرورة فمثاله في قوله تعالى وورثه ابواه

فلا ممة الثلث اوجب الشركة بين الابوين ثم بين نصيب
فصار ذلك بيا نصيب الاب على هذا قلنا اذ ابينا نصيب المضارب
وسكتنا عن نصيب رب المال صحت الشركة وكذلك لو بينا نصيب
رب المال وسكتنا عن نصيب المضارب كان بيا نال هذا الحكم
المزارة وكذلك لو اوصى لفلان وفلان بكالف ثم بئر نصيب
احدهما كان ذلك بيا نصيب الاخر ولو طلق احد امرأتيه
ثم وطئ احداهما كان ذلك بيا نال الطلاق في الاخرى بخلاف
الوطى في العتق المبرم عند ابي حنيفة لان حل الوطى في
الاماء يثبت بطريقين فلا يتعين جهة الملك باعتبار حل الوطى

فصل واما بيان الحال فمثاله فيما اذا اراد اي صاحب الشرع

امر معاينة فلم يفته عن ذلك كان سكوتة بمنزلة البيان
انه مشروع والتشفيع اذا علم بالبيع وسكت كان ذلك بمنزلة
مر كان سكونه دليلا على مشروعية ذلك الفعل لانه لا يحل له السكوت اذا شاهد المحظور

فصل واما بيان الحال فمثاله فيما اذا اراد اي صاحب الشرع

امر معاينة فلم يفته عن ذلك كان سكوتة بمنزلة البيان
انه مشروع والتشفيع اذا علم بالبيع وسكت كان ذلك بمنزلة
مر كان سكونه دليلا على مشروعية ذلك الفعل لانه لا يحل له السكوت اذا شاهد المحظور

يتعين ان لا يقال الحل في المنكوحة ايضا بطريقين احدهما بطريق الملك الاول وثانيهما بطريق النكاح الجديد لانا
نفق الظاهر من حال المطلقة عدم النكاح لقوات الرغبة عنها فكان الطريق واحد وهو بقاء النكاح الاول واما الامامة فغيرا طريقان
طريق ملك اليمين وطريق ملك النكاح او نكاحا مرغوب فيه لزوال الرق عنها هذا خلاصة الكتب ١٢ قوله اذا اراد اي صاحب الشرع امر
التم مثل ما راي من بياعات ومعاملات كان الناس يتعاملونها فيما بينهم وما كل ومشارب كانوا يباشرونها فاقروهم عليها ولم ينكحهم فذلك سكت
ان جميعا مباح في الشرع اذ لا يجوز من النبي عليه السلام ان اقرا الناس على المحظور اذ ليس من شأنه عليه السلام ان يترك الناس على مومنون وقبورهم
قال الله تع في حقهم يا محمد بالمعروف وينهاهم عن المنكر والفقهاء قال وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى كذا في بعض كتب الاصول ١٢ قوله
انه مشروع اذا البيان واجب عند الحاجة الى البيان فلو كان الحكم بخلافه بين ذلك ولو بينه يظهر مثاله اذا فعل عند النبي عليه السلام نعل فسكت

قوله كان ذلك الخ لانه لما عند تزويج الولي كلامان
 لا فكا ر فلو لم تكن واضحة لا تكون فكان سكوتها دليل
 شرط الاذن وليس كذلك فالحق ان يذكروا مكان الواو
 في البيع والشرع فاهم **قوله** فيصير ما ذ وتأتي الي
 ويتعاملون فلو لم يجعل ذلك اذ تالك ان سكوتها غير ورا
 او غيره وقال عليه السلام من غرتا فليس منا وقال الشاف
 لفرط الغيظ والنفرة والمحتل لا يكون حجة ولنا انه لو لم يج
قوله بمنزلة الرضا لانه لما سكنت عن دفع دعوى
 المال في اليمين والقدره عليه كان ذلك دليل على الرضا
 بلزوم المال وهذا لا تفاق لكنه اختلف في انه بطريق
 الاقرار او بطريق البذل فالاول قولهما والثاني قول ابى
 حنيفة ر كما قال المص ولهن المعنى لا يجرى عند
 الاستخلاف في الاشياء الستة وعند هما يجرى لان
 البذل لا يجرى في هذه الاشياء حتى لو قالت امرأة
 الرجل في دعوى النكاح عليها لا نكاح بيني وبينك
 ولكن بذلت نفسي لا يعمل بذلها واما الاقرار
 فيعمل في هذه الاشياء كذا قيل **قوله** بطريق
 البذل عند ابى حنيفة لان الامتناع كما يدل على
 الاحتراز عن اليمين الكاذبة يدل على الاحتراز
 عن نفس اليمين ولذا المعنى لا يجرى الاستخلاف في
 الاشياء الستة عند وعند هما يجرى لان البذل
 لا يجرى في هذه الاشياء حتى لو قالت امرأة الرجل
 في دعوى النكاح عليها لا نكاح بيني وبينك ولكن بذلت
 لك نفسي لا يعمل بذلها واما الاقرار فيعمل في
 هذه الاشياء كذا في المعدن **قوله** في موضع
 الحاجة انما قيد بقوله في موضع الحاجة لان السكوت
 في غير موضع الحاجة ليس بيا نأحق ان صاحب
 الشرع اذا ذكر حكما وسكت عن غيره وليس هناك
 حاجة داعية الى البيان لا يدل على البيان كقوله
 عليه الصلوة والسلام اقطعوا السارق واقتلوا
 القاتل لا يدل على اسقاط الغرم وكفارة القتل
 لانه ليس هناك حاجة فيجوز ان يكون قد بين
 القطع والقصاص بهذا أو الغرم والكفارة بخبر آخر
 او فوضه الى اجتهاد المجتهدين لانه لا يجب عليه
 بيان الاحكام دفعة واحدة ولعله سكت ليدنيه
 عنه وقت السؤال وعند الحاجة اليه فسكوته في
 غير وقت الحاجة الى البيان لا يكون بيا ناكذا في
 بعض الشرح **قوله** بمنزلة البيان لان البيان
 واجب عند الحاجة فلو كان الحكم بخلافه لبيد ذلك الحالة
 لان الساكت عن الحق شيطان اخرس فجعل سكوت
 بيانا البته **قوله** ينعقل الخ وذلك ان وقعت
 حادثة فتكلم فيها بعض العلماء من الصحابة وغيرهم
 وسكت الباقيون بعد بلوغهم الخبر ولا يردون ذلك عليهم
 بعد مضي مدة التأمل والنظر في الحادثة وهي ثلثة ايام
 ويسمى هذا اجماعا سكوتيا وكذا اذا فعل احد من اهل
 الاجماع فعلا وعلم به اهل زمان ولم ينكر عليه احد
 بعد مضي مدة التأمل يكون اجماعا على شرعية وهذا
 لانه لو لم يكن حقا عند لما حل السكوت عنه لان
 الساكت عن الحق شيطان اخرس ولا تظن باهل
 الدين واولي العلم خصوصا من الصحابة وكانوا

مقتدى هذه الامة المرحومة ان يسكتوا عن الحق حاشا
في اللغة التي الرديقال عطف العود واثناء ورده الى الآخر
في الحصيل فائدة الاختصار واثبات المشاركة كذا في الغ
مجة لاحتماله الدوام والثبات القفيرو غير ذلك من ال
عليه في العدد بدلالة التفسير المعطوف فيما اذا كان المع
عليه ولكن هذا فيما اذا كان المفسر من قبيل المكيلات و
من الاثر ابي في الاول والدرهم في الثاني والاعجب في الثالث
(احسن الحوا)

الأصل الأول الكتاب

25

بحث بيان العطف

البيان بأنه راضٍ بذلك والبكر البالغة إذا علمت يتزوج الولي سكتت حين
الرد كان ذلك بمنزلة البيان بالرضا والأذن والمولى إذا رأى عبد يبيع
ويشتري في السوق فسكت كان ذلك بمنزلة الأذن فيصير مازونا
في التجارات والمدة على عليه إذا نكل في مجلس القضاء يكون
الامتناع بمنزلة الرضاء بلزوم المال بطريق الأقرار عندهما و
بطريق البذل عند أبي حنيفة فالجاصل أن السكوت في موضع الحاجة
إلى البيان بمنزلة البيان وهذا الطريق قلنا الإجماع ينعقد بتطعن البعض
وسكوت الباقيين **فصل** في بيان العطف مثل أن تعطف مكيلا
أو موزونا على جملة فجملة يكون ذلك بيانا للجملة المجتمة مثاله إذا
قال لفلان علي مائة ودرهم أو مائة وقفيز حنطة كان
العطف بمنزلة البيان أن الكل من ذلك الجنس وكذا القول مائة
وثلاثة أثواب أو مائة وثلاثة دراهم أو مائة وثلاثة أعبد
فإنه بيان أن المائة من ذلك الجنس بمنزلة قوله أحد عشر
درهما بخلاف قوله مائة وثوب أو مائة وشاة حيث يكون ذلك
بيانا للمائة واختص ذلك في عطف الواحد بما يصلح ديناً في الذمة

وهذا الاجماع مقبول عندنا كما اني كتب الاصول ١٢٩ قولنا ما بيان العطفا العطف
للف في الكلام ان يرد احدا لفردين الى الآخر فيما اخلت عليه او احدا المجملتين الى الاخرى
١٣٠ قولنا على ما تزددهم مثال العطف الموزون على الجملة المجملة فان الدرهم وزني المائة
من ذلك الجنس اي من جنس المعطوف لان الناس اعتادوا حذف المفسر في المعطوف
من قبيل المفسر المحذوف في المعطوف عليه فصارت العطف في كلامهم بيانا كما في قوله
ونأت كذا قيل ١٣١ قولنا بيان ان الفاعل ذكر عددين مبهامين واعقبها تفسير
صرف اليهما لاستوائهما في الحاجة الى التفسير ١٣٢
على اصول الشاشي المولوي محمد بركات الله سلمه الله

له قوله كالمكيل والموزون أي بغير أن العباد يحد في تفسير المعطوف عليه لاكتفاء به عن التفسير في المعطوف إنما وجد ضرورة كثرة استعمال العدد وذلك فيما
يثبت وجوبه في الذمة في عامة المعاملات وهي في المكيل والموزون بخلاف الثوب فإنه لا يثبت في الذمة قرضا ولا يباع إلا في السلم خاصة فلا يكسر
يجوزها في الذمة فلا تحقق الضرورة فتبقى الأصل كذا في المعدن ١٢ **قوله** على هذا الأصل وهو أن المعطوف والمعطوف عليه بمنزلة شيء واحد
لأن الواو والعاطفة للجمع كما في قوله ما تدرهم ولهما وجه الفرق بين المكيل والموزون وبين غيرهما أن العادة بحد في المفسر في المعطوف
عليه ولا اكتفاء به كالتفسير في المعطوف إنما وجد في المكيل والموزون بضرورة كثرة الكلام فيما أكثر استعماله وكثرته فيما يثبت بينا في
الذمة في عامة المعاملات وهو المقدر بخلاف الثياب لأنها لا تثبت في الذمة قرضا ولا يباع إلا في السلم خاصة فلهذا لم يوجد الاكتفاء فيها
كذا في المعدن وشروح البرودي ١٣ **قوله** وأما بيان التبدل وهو جعل الشيء مقام شيء آخر قال الله تعالى وأخايد لنا مكان آية
الآية ١٢ **قوله** وهو النسخ وهو بيان انتهاء الحكم
الشرعي المطلق الذي تقرر في أوها من استمراره بطريق
التراخي مثاله أن الله تعالى كان لما ح الحمر في ابتداء
الاسلام فكان زعمنا أنه تبقى الأباحة إلى يوم القيامة
ثم لما جاء التحريم بعد ذلك فكان هذا ابيا نا.....
من الشارح أن حكم الأباحة إلى هذا الزمان ١٢

قوله ولا يجوز أن لا يقال النسخ موجود في كلام
النبي صلى الله عليه وآله وسلم فكيف يصح قوله فلا يجوز
النسخ من العباد لأننا نقول إن النسخ يكون في كلامه
يكون من عند الله تعالى بدليل قوله تعالى وما ينطق عن
الهوى إن هو إلا وحي يوحى فكانه لم يوجد من العباد في
الواقع كذا قيل ١٢ **قوله** بطل أن فان قالت اذا قال
نساء طوائف الاذنيب وعمرة وسعادة وليس له نساء
غيرهن يصح الاستثناء ولم تطلق واحدة منهن وهو
استثناء الكل عن الكل قلت الاستثناء عن الكل
أنه لا يصح إذا كان بعين ذلك اللفظ المذكور في المستثنى
منه أما إذا كان بغير ذلك اللفظ فيصح وله إذا قال
نساء طوائف الاذنيب لا يصح الاستثناء عنه في الفصول
قوله لا يجوز الرجوع عن الأقرار آه لما تقر عند
الاصوليين أن النسخ لا يجوز من العبد فرع المص عليه
وقال أن بناء على هذا الأصل بطل استثناء الكل عن
الكل لأنه نسخ الحكم ولا يجوز للعبد الرجوع عن الأقرار
١٢ **قوله** ولو قال آه هذا أما وعد المصنف من
المسائل التي اختلفوا فيها أنها بيان تغييرا وبيان
تبدل ١٢ **قوله** قرض او ضمن المبيع بما قيد به
اخترازا عما قال لقان على الف غضب او ودية وهي
زيوف فإنه يصح موصولة ومفصولة بالأقرار لأنه ليس
في الغضب والوديعة موجب الجوار دون الزيوف لأن
الغاصب يغصب ما يجد والمودع يودع الزيوف أيضا
كذا في المعدن ١٢ **قوله** عند هما آه لأن اللف
مطلق عن قيد الجودة تكن الظاهر منه في القرض والدين
والقهن وأمثالها هو الجيد فهو تغيير له عن هذا الظاهر
وأما عند أبي حنيفة وهو نسخ وتبدل فلا يصح موصولة
لأن عقد المعاوضة مقتضاة السلامة عن العيب
والزيافة عيب فكان رجوعا وهو لا يغتبر فيه موصولة
ولا مفصولة ١٢ **قوله** فلا يصح وإن وصل لا عقد
المعاوضة يقتضي وجوب المال بصيغة السلامة عن
العيب والزيافة عيب فكان رجوعا والرجوع لا يعمل موصولة
ومفصولة وصار كدعوى الأجل في الدين ودعوى الخيار في
البيع كذا في المعدن ١٢ **قوله** اقرار بالقبض فكان قوله
لم يقبضها رجوعا بعد الأقرار بالقبض او لزوم الثمن الرجوع
لا يصح موصولة ولا مفصولة ١٢ **قوله** سنة هي في اللغة
الطريقة والعادة وفي الاصطلاح العبادات النافذة الأدلة

والمراد ههنا ما صدر عن النبي صلى الله عليه وآله غير القرآن من قول ويسمي الحديث أو فعل أو تقرير أي سكوت عند أمر بعبادة كذا في التلويح ١٢ **قوله**
الخبر إنما اختار لفظ الخبر ههنا دون السنة لأن الأقسام من الخاص أو العام وغيرهما إنما يتأق في القول دون الفعل ١٢ **قوله** بمنزلة آه
لقوله نعم وما ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى وقوله تعالى وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا وقوله نعم من يطع الرسول فقد طاع
الله وغير ذلك من النصوص الأخبار مما لا تعد ولا تحصى ويحكي في الحديث جميع أقسام الكتاب مما سبق إلا أنه لم يجبر فيه وذلك للاستثناء
بذكره في بحث الكتاب كذا في الحصول ١٢ **قوله** فهو كذا أي يأتي في قسم السنة لأن قوله صلى الله عليه وآله وسلم حججة مثل الكتاب وهو
كلام مستنجم لوجوه الفصاحة والبلاغة فيجوز فيه هذه الأقسام أيضا ولو قيل لما كان هذه الأقسام تجري بتمامها في السنة فلم لم يذكر
ههنا وجوب بيانها في الكتاب بيان في السنة لأن السنة فرع الكتاب في كونها حججة فلا حاجة إلى ذكرها في بحث السنة على حد فافهم كذا
قيل ١٢ أحسن الحواشي ٢ -

كالمكيل والموزون وقال أبو يوسف يكون بياناً في مائة وشاة ومائة
من المثل ١٢
قوله على هذا الأصل **فصل** في بيان التبدل وهو النسخ فيجوز
ذلك من صاحب الشرع ولا يجوز ذلك من العباد **قوله** بطل استثناء
الكل عن الكل لأنه نسخ الحكم ولا يجوز الرجوع عما أمر به ١٢
أي استثناء الكل عن الكل ١٢
والتناق لأنه نسخ وليس للعبد أن يقول قال لقان على الف قرض
او غن المبيع وقال وهو زيوف كان ذلك بيان التغيير عندها فيصح
موصولة وهو بيان التبدل عند أبي حنيفة فلا يصح وإن وصل **قوله**
لقان على الف من ثم جارية بأعينها ولم اقبضها والجارية لا أثر لها
كان ذلك بيان التبدل عند أبي حنيفة لأن الأقرار بالقبض
عند هذا المبيع إذا لو هلك قبل القبض بنفسه البيع فلا يقع الثمن قرضا
في الكثرة ١٢

الكتاب

سأله وكذا سنة الخلفاء مدة مثل سنة وآله وصحبه وأزواجه ١٢
في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي أكثر من عدد الرسل **قوله**
فصل في أقسام الخبر خير رسول الله صلى الله عليه وسلم بمنزلة
الكتاب في حق لزوم العلم العكس به فان من اطاعة فقد طاع الله فما
مذكورة من بحث الخاص والعام والمشتزك والمجل في الكتاب فهو كذا
المراد كذا أي

قوله الا ان الشبهة جواب سوال مقدرو هو ان السنة فرع الكتاب في بيان تلك الاقسام باحكامها فلا حاجة الى عقد باب السنة بمراسها والجواب بان الاشتغال بذلك لقائفة تحتاج اليها وهي بيان اتصال السنة بالنبي صلى الله عليه وسلم فانه فيه غرض لا بد من انكشافه ولم يحصل الا بما قل فيما بعد وفيه نظر لان المتكفل ببيان الاتصال الى النبي عليه الصلوة والسلام اهل الحديث لا اهل الاصول فكيف انتهض اليه المصدا وجيب بالمراد بيان كيفية الاتصال ... بانه بطريق التواتر او غيره وعن حال الرواية وغيرها فلا مشاحة في هذا افتد بركن اني شرح **قوله** في باب الخبر الخ جواب سوال مقدرو هو انه اذا كان خبر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بمنزلة الكتاب ينبغي ان يكون كل خبر عليه الصلوة متواترا قطعيا كالكتاب فكيف صار الخبر على ثلاثة اقسام كما قيل كيف جعل مورد القسمة الخبر وفي السنة النبي والامر بل الفعل ايضا ينتقل بالطريق المذكور قلنا المتصرف حقيقة بالتواتر وغيره هو الخبر ومعنى اتصال الامر والنبي به ان الاخبار يكونه كلام النبي صلى الله عليه وسلم متواترا كذا في التلويح **قوله** ضرب شبهة آية اي نوع خفيف من نوعها فالنتوين للتخفيف وكذا اضافة الضرب اليها اي ليس فيه شبهة من كل وجه وقوله فيه احتمال و شبهة اي فيه احتمال قوي لصلوحه الصدق والكذب اي فيه تجوز جانب الخلاف اي عدم ثبوته من حضرة الرسالة اقوى من تجويزه في المشهور وفيه شبهة الاتصال منه اليك لضعف الاتصال لو حدة الراوي وفي الجماعة كمال الاتصال وقوله وهو الاحاد اي هو خبر الاحاد و يسمى خبر الواحد حديثه ايضا كذا في الحصول **قوله** قول جماعة عن جماعة الخ فان قلت لم التفي ههنا بشرطين احد هما ان لا يتصور توافقهم على الكذب لكثرة تمهم والثاني ان يتصل بك هكذا او معناه ان يدوم هذا الحد وهو الكثرة من اوله الى ان اتصل بك بان يكون اوله كاخرة واوسطه كطرفيه ولم يشترط تباينها كنهم وان لا يحدد عددهم وعدل التمسك كما شرط بعضهم حاصل الجواب ان الشرطين المذكورين متفق عليهما وتلك الشروط الثلاثة تختلف فيها والجمهور على انها ليست بشرط فالمصدا تابع الجمهور دون البعض **قوله** لا يتصور الخ اي يستحيل العقل اتقاقهم على الكذب لكثرة تمهم لا يشترط فيه العد دعته اهل التحقيق **قوله** واتصل بك قيد به لانه في بيان المتواتر من السنة واما تعريف المتواتر بالنظر الى ذاته فلا يحتاج الى هذا القيد كالحبر عن الملوك الخالية في الازمنة الماضية والبلدان النائية **قوله** مثاله اي مثال المتواتر المطلق دون المتواتر من السنة لان وجود السنة المتواترة اختلاف قيل لم يوجد منها شيء وقيل هي حديث انما الاعمال بالنيات وقيل حديث البينة على المدعى واليمين على من انكر **قوله** كالمتواتر اي في القرن الثاني والثالث واتصل بك هكذا وانما قيدنا بالاشتهار في العصر الثاني والثالث لانه اعتبار الاشتهار في القرون التي بعد الثلاثة فان عامة اخبار الاحاد اشتهرت في هذه القرون ولا تسمى مشهورة ولا يجوز بها الزيادة على كتاب الله نعم مثل خبر الواحد والتسمية في الموضوع وغيرهما كذا في المعدن **قوله** علم الطمانينة اراد به العلم مع ضرب شبهة فيه صورة بالنظر الى كونه من الاحاد في الاصل ولذا لا يكفر جاحدا كما يكفر جاحدا المتواتر وانما سمي العلم المستفاد به طمانينة لانه يسكن النفوس اليه بما ظهر له في الحال مع تمكن ضرب شبهة فيه صورة بالنظر الى ابتداء كذا في المعدن **قوله** يكون ردة بدعة اي انكار المشهور بدعة لان في انكاره خطية لاهل العصر الثاني في قبولهم آياته وخطية العلماء يكون بدعة وضلالة كذا المعدن **قوله** ولا عبرة للعداي لا اعتبار لكثرة العدد اذا كان دون كثره عدد المشهور يعني لا يخرج هذه الكثرة عن كونه محييا واط **قوله** وهو يوجب العمل به اي حكم خبر الواحد انه يوجب العمل لا يوجب العلم لا علم اليقين ولا علم الطمانينة وهذا من ذهب كقولهم العلم وجملة الفقهاء وذهب احد واكثر المحدثين الى انه يوجب علم اليقين وهذا خلاف ما نجد في انفسنا من اخبار الاحاد ووجب العمل انما يثبت بشرط اسلام الراوي وعدلته وعقله وغيرها فلا يجب العمل بخبر الكافر والفاسق وكذا لا يجب العمل بخبر الصبي والمعتقة لفقدان الشروط ولا يجب العمل بخبر الذي اشتدت غفلة بانه كان سهوا ونسيانه اغلب من حفظه **قوله** وضبطه اي سماع الكرام حتى سماعه والفهم بعينه الذي اريد به ثم حفظه ببذل الحد ثم الشيات عليه بحفظه حد وده ومراقبة بمذاكرته على اساعة الظن بنفسه الى حين اداء كذا في المعدن **قوله** احسن الجواشي على اصول الشاشي

الاصلا لثاني السنة ٤٢ بحث كون المتواتر موجبا للعلم القطعي

في حق السنة الا ان الشبهة في باب الخبر في ثبوته من رسول الله صلى الله عليه وسلم واتصاله به وهذا المعنى صار الخبر على ثلاثة اقسام قسم صحيح من رسول الله صلى الله عليه وسلم وثبت منه بلا شبهة وهو المتواتر وقسم فيه ضرب شبهة وهو المشهور وقسم فيه احتمال وشبهة وهو الاحاد فالمتواتر ما نقله جماعة عن جماعة لا يتصور توافقهم على الكذب لكثرة تمهم واتصل بك هكذا امثاله نقل القرآن واعداد الركعات ومقادير الزكاة والمشهور ما كان اوله كالاخاد ثم اشتهر في العصر الثاني والثالث وتلقته الامة بالقبول فصا كالمتواتر حتى اتصل بك وذلك مثل حديث المسير على الخف والرجم في باب الزنا ثم المتواتر يوجب العلم القطعي ويكون ردة كفر او المشهور يوجب علم الطمانينة ويكون ردة بدعة وخلاف بين العلماء في لزوم العمل بها وانما الكلام في الاحاد فنقول خبر الواحد هو ما نقله احد عن واحد واحد عن جماعة او جماعة عن واحد او عدة للعد اذا لم تبلغ حد المشهور وهو يوجب العمل به في الاحكام الشرعية بشرط اسلام الراوي وعدلته وعقله وضبطه واتصاله بك ذلك من رسول الله صلى الله عليه والسلام

وضلالة كذا المعدن **قوله** ولا عبرة للعداي لا اعتبار لكثرة العدد اذا كان دون كثره عدد المشهور يعني لا يخرج هذه الكثرة عن كونه محييا واط **قوله** وهو يوجب العمل به اي حكم خبر الواحد انه يوجب العمل لا يوجب العلم لا علم اليقين ولا علم الطمانينة وهذا من ذهب كقولهم العلم وجملة الفقهاء وذهب احد واكثر المحدثين الى انه يوجب علم اليقين وهذا خلاف ما نجد في انفسنا من اخبار الاحاد ووجب العمل انما يثبت بشرط اسلام الراوي وعدلته وعقله وغيرها فلا يجب العمل بخبر الكافر والفاسق وكذا لا يجب العمل بخبر الصبي والمعتقة لفقدان الشروط ولا يجب العمل بخبر الذي اشتدت غفلة بانه كان سهوا ونسيانه اغلب من حفظه **قوله** وضبطه اي سماع الكرام حتى سماعه والفهم بعينه الذي اريد به ثم حفظه ببذل الحد ثم الشيات عليه بحفظه حد وده ومراقبة بمذاكرته على اساعة الظن بنفسه الى حين اداء كذا في المعدن **قوله** احسن الجواشي على اصول الشاشي

من الراوي بعد ثبوت علته وضبطه موصوفه والظاهر
انه يروي كما سمع ولو غيره بغير علم وجه لا يتغير المعنى
هذا هو الظاهر من احوال الحفاظ الرواة العادلون خصوصاً
من الصحابة رضي الله عنهم لمشاهدتهم احوال المنصوب
وهم من اهل اللسان وهو الصحيح بحسب الظاهر
وليت شعري لم لا اختار المصنف هذا القول بل اختار هذا
عيني ابن ابيان كذا في المحدثين وشرح المنار ١٢٢
قوله تكثر لكم الأحاديث آه فمن الحديث يدل بعبارة
على اشتراط عدم مخالفة السنة المشهورة لا تخالف العلة
على ما بينا فان قيل هذا الحديث طعنوا فيه وقالوا
لا يري هذا الحديث يزيد بن ربيعة وهو مجهول فلا يصح
الاحتجاج به وايضا حكى عن يحيى بن معين انه قال
هذا الحديث وضع الزنادقة وهو اعلم هذه الأمة
في علم الحديث قيل ان الامام محمد بن اسفيل البخاري
اورد هذا الحديث في كتابه وهو اما من اهل هذه
الصنعة فكفي به دليلاً على صحة كذا في المحدثين ١٢٣
س قول فخرج مخالفاً لقوله تعالى فيه رجال آه
تركت هذه الآية في اهل مسجد قباء وهم كانوا يستنجون
بالماء بعد استعمال الاجار والاستنجاء بالماء لا يتصور
الامس الفرجين جميعاً فلو كان مس الذكر حداثاً
يكون الاستنجاء تطهيراً وقد ثبت بالنص انه تطهير
والحديث يقتضي ان يكون مس الذكر حداثاً يوجب
الوضوء لانه امر بالتوضي بعد مس الذكر فلم يكن حداثاً
لا يوجب الوضوء لعدم الفائدة والنص يقتضي ان لا
يكون حداثاً لما ذكرنا فلما اترك الحديث واعتذر الخصم
عليه بان التطهير عن النجاسة الحقيقية بمنزلة تطهير
الثوب ولذا استحق الملاحح لا باعتبار الطهارة عز الحديث
والتطهير عن النجاسة الحقيقية لا ينافي كون المس حداثاً
لانها لا تزول الا بالمس وايضاً ان يكون الحديث مضموماً
اذ لم يكن وسيلة الى استحكام الوضوء اذ كان لاحكام
الطهارة الحكيمة كان حسناً وكان ممدوحاً وايضاً ولا اقل
من ان لا ينافي الملاحح لمقارنة الاقوى لا ترى ان هدم
المسجد لاحكام النبأ حسن وان كان بنفسه مضموماً
لا يقال جعل الاستنجاء تطهيراً مطلقاً لا نال تسلم ذلك
بل انما هو تطهير عن النجاسة الحقيقية كيف وان الطهارة
الحكيمة لا تحصل به بل بغسل الاعضاء لا يرتكن الى
القصول ١٢٤ س قوله ونظير العرض على الكتاب الخ و
هو قوله عليه السلام من مس ذكره فليتوضأ فانه مخالف
لكتاب لان الله تعالى جعل التطهير بالاستنجاء والماء بقوله
عن اسمه فيه رجال يحبون ان يتطهروا والاستنجاء بالماء
لا يتصور الا بمس الفرجين وثبت بالنص انه من التطهير
والحديث يقتضي ان يكون مس الذكر حداثاً يوجب الوضوء
لانه امر بالتوضي بعد مس الذكر فلم يكن حداثاً لا يوجب
الكتاب والحديث فلا يترك العمل بالكتاب بالحديث الذي
يقول خبر الواحد وجوب العمل به متعلق بشرط ثمانية
مخالفاً للكتاب وان لا يكون مخالفاً للسنة المشهورة وان لا ينافي
الخبر والعقل والعلة والضبط والاسلام ١٢٥ س قوله راجع
قلت قد طعن فيه اهل الحديث وقالوا روى هذا الحديث
ابي الاسود فكان منقطعاً فلا يصح الاحتجاج به والحوادث
به دليلاً على صحة ولم يلتفت الى غيره ١٢٦ احسن الحواشي

٤٧

غير صحيح بخلاف الرضاع الطارى لانه لا يخالف الظاهر ثم هذا كله فترى وقضاء وما التقوى والدلالة فهو ان يدعى هذه الشبهة وقد اخرج الترمذى في سننه عن عتيبة بن الحارث انه تزوج امرأة فجاءت امرأة سوداء وقالت انى ارضعتكما قال فأتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت تزوجت فلانة بنت فلان فجاءتنا امرأة سوداء فقالت انى ارضعتكما وهي كاذبة قال فاعرض عني قال فأتيت من قبلى وجهه فقلت انها كاذبة قال وكيف بها وقد زعمت انها قد ارضعتكما دعها عنك قال وهذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ومن بعدهم اجازوا شهادة المرأة الواحدة في الرضاع وبه يقول احمد اسحق وقال بعض اهل العلم لا يجوز شهادة امرأة واحدة في الرضاع وهو قول الشافعى فالجواب على انه لا يثبت الا بنص الشهادته فافهم كذا فى الحصول ١٢

احسن الحواشى على اصول لشاشى

غير صحيح بخلاف الرضاع الطارى لانه لا يخالف الظاهر ثم هذا كله فتوى وقضاء وما الت
في سند عن عتيبة بن الحارث انه تزوج امرأة فجاءت امرأة سوداء وقالت اني ارضعكما
فلا فجاءتنا امرأة سوداء فقالت اني ارضعكما وهي كاذبة قال فاعرض عني قال فأتيت
قد ارضعكما دعيها عنك قال وهذا حديث حسن صحيح والعمل على هذا عند بعض اهل
شهادة المرأة الواحدة في الرضاع وبه يقول احمد اسحق وقال بعض اهل العلم لا يجوز
على انه لا يثبت الا بنصاب الشهادة فافهم كن في الحصول ١٢

وتسمى الآية السخسي وكذا الماتن وكذلك لان ميني
 الحد ودعي الاستقاط بالشبهات فلا يجوز اثباتها بخبر
 الواحد كما لا يجوز بالقياس واما اثباتها بالبينة فيجوز
 بالنص الموجب للعلم على خلاف القياس وهو قوله
 تعالى واستشهدوا الآية وقد انعقد الإجماع على ذلك
 قوله فيقبل فيه الخ فمثل عامة الشرائع من
 الصلوة والصوم والوضوء والعشر وصدقة الفطر قبل
 في كلها خبر الواحد على ما قلنا من شرائط من الاسلام
 والعدالة والعقل والضبط عند الجماهير وزعم بعض
 العلماء انه لا يقبل خبر الواحد دليل لا قوة فيه فجازان
 يعمل فيما ليس فيه قوة وهو الفرع والجمهور ان المقصود
 من العبادات هو العمل أصلاً كانت أو فرعاً فيجب العمل
 فيها بالادلة الموجبة للعمل ويؤيده انه عليه السلام
 قبل شهادة الأعرابي في هلال رمضان كذا في الفصول
 قوله فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل الخ
 لان الثابت بها حق الله تعالى على عباده خالصاً وهو
 الصوم حيث قال الله جل شأنه كتب عليكم الصيام
 الآية ولهذا لم تشترط فيه الكمية ولفظ الشهادة فيه
 مخالف للمرضي فخر الاسلام حيث ذكر في أصوله ان الشهادة
 بهلال رمضان من النوع الثالث وهو خالص حق العبد
 ما ليس فيه الزام لان خبره غير ملزم للصوم بل الملزم
 هو النص واجيب بان المصنف فيه تابع شمس الآية
 السخسي والصحيح ذلك فان العدالة شرط في الشهادة
 بهلال رمضان وخبر الفاسق مقبول في النوع الثالث
 كما سيأتي كذا في المعدن ١٢ قوله المنازعات
 كالبيوع والاشربة والامماليك المرسلات بان ادعى احد
 على آخراته باع هذا العبد او اشترى ذلك او ان الفاعل عليه
 فانه يشترط فيه العدو والعدالة الاول بقوله نعم واستشهد
 شهيدين الآية والثاني بقوله عن اسمه واشهد واذا وى
 عدل منكم ولان التزوير والتبليس والحيل الخصومة
 اكثر فشرط زيادة العدو ولفظ الشهادة تقليلاً لها و
 صيانة للحقوق المعصومة بقدر الوسع والامكان لان
 المنازعة قائمة بين اثنين بخبرين متعارضين من
 الدعوى والانكار فلم يقع الفصل والرجحان بجنسه من
 الخبر بل بخبر ظهرت له مزية على غيره من يميز او شهادة
 اي اقرار اثنين او اكثر كذا في المعدن ١٣ قوله فيقبل
 فيه خبر الواحد الخ فانه عليه السلام كان يقبل الهدية من
 العادل والفاسق باخبارها بانها هدية وكان الضرر
 دعت الى قبول خبر كل مميّز فان الانسان قلما يجد المجتمع
 يشترط الشهادة كلها ولا دليل للسامع غير هذا الخبر
 فتسقط الشرائط سوى التميز للضرورة بخلاف خبره عليه
 السلام فانه لا ضرورة الى قبول خبر الفاسق ثمه لكثرة
 الرواة العدول وحكم الله تعالى في تلك الحادثة بمسكن

الإجماع بالقوامع
أحسن الحواشي على أصول الشاشي

11

وون الاجتماع بالتقوامع
احسن الحواشي على اصول الشاشي

نور علی بیگ

د عليه تقريره ان هذا الاجماع المركب متضمن للفساد كما يشير اليه قوله وهذا الاجماع لا يبق بعد ظهور الفساد في احد الماخذين لان الحق في
وضع الخلاف واحد والطرفي الآخر باطل وتقريره ان الفساد غير متيقن في احد الطرفين لجواز ان يكون احد الامامين مصيبا والاخر
قطعا فلا يؤدي الى وجود الاجماع على الباطل والحاصل ان الاجماع انما كان على الباطل لو كان الفساد فيه متيقنا واما لو كان متوهما
الاكتفاء في الشرح ان قوله فلا يؤدي الى ينع انه لا يتوهم من كون الفساد دمتوهما في الطرفين كون الاجماع على الباطل لان
فسادا احتمالا وهم الامرا الحقيقي اتفاق الفريقين على حكم شرعي وهو وجوب التطهير كذا قيل ١٢ -
احسن الحواشي على اصول الشاشي لمولانا المولوي محمد بركت الله سلمه الله الكهنوي الفرنكي محلي

فساد احتمال وهم ولا امر الحقیقی اتفاق الفریقین علی حکم شرعی وهو وجوب التطهیر کذا قبل ۱۲ :-
احسن الحواشی علی اصول لسانتی لمولانا المولوی محمد بركات الله سلمه الله اللمهنوی الفرنگی محلی

لا نسلم ان القضاء بالمال باطلا لا يملوكان كذا لو جوب رد
 المال الملقضي به الى المدعي عليه على المدعي فيها اذا كان
 القضاء بالمال فظهرت ذبقة المشهور او رجوعهم بعد
 القضاء فاجاب بان القضاء انما يبطل في حق المدعي عليه
 والشهيد لا في حق المدعي لانه اذا قضى القاضي له عليه
 نقد القضاء لوجود دجية شرعية فلا يبطل القضاء لكنه في
 حق المدعي عليه دفعا للنصر عنه حتى لا يامر بدفع المال
 وفي حق الشهيد دوجر اعليهم حتى يجب الضمان عليهم لانهم
 اتلفوا مال المدعي عليه بالشهادة وقيل معنى قوله يبطل
 القضاء لا ينفذ باطنا وهو غير صحيح فيها اذا كان القضاء
 بشهادة الزور فانه ينفذ ظاهرا وباطنا عند ابي حنيفة
 خلافا لصاحبين كذا في المعدن ١٢ **قوله** سقطت
 الخ وذلك لان المؤلفة قلوبهم على رسول الله صلى الله عليه
 وسلم انهم لو تالفوا ومالوا الى الاسلام فمال معهم اقوام
 قوى اهل الاسلام ولذا كان يعطيهم من الزكاة ليتألف
 قلوبهم الى اهل الاسلام فلما اعز الله تعالى الاسلام و
 المسلمين وانحن عنهم اى في خلافة ابي بكر الصديق
 منع الزكاة عنهم لا تنفع علتها لان الحكم اذا ثبت بعلة
 مخصوصة يرتفع بارتفاع تلك العلة كذا في المعدن و
 غيره ١٣ **قوله** وسقط الخ اى سقط سهم ذوى
 القربى وهما قارب الرسول صلى الله عليه وسلم
 لا نقطاع علتها اعلم ان خمس الغنيمة يقسم على ثلاثة
 اسهم سهم لليتامى او سهم للمساكين وسهم لابن السبيل
 ويدخل فقرا وذوى القربى فيهم ويقدمون ولا يدفع الى
 اغنيائهم وكان لذوى القربى معه لغنيهم وفقيرهم
 على الاطلاق ثم سقط بعد النبي صلى الله عليه وسلم سهمهم
 لانه عليه السلام انما كان يعطيهم للنصرة يدل عليه قوله
 عليه السلام انهم لم يزلوا الواصي هكذا فى الجاهلية والاسلام
 وتشبك بين اصحابنا فاذا اعز الله تعالى الاسلام واغنى
 عن نصرتهم سقط سهمهم لا تنفع علتها ويؤيد ما روى
 انه قال عليه السلام سهم ذوى القربى فى حال حياتي
 وليس لهم بعد مماتي كذا فى المعدن ١٤ **قوله** غسل
 الثوب الخ الخ اى اذا غسل الثوب الخ الخ بالخل او
 غيره من المائعات فزال نجاسة الجناسه يتحكم بطهارته
 المحل لان نجاسة المحل انما يكون لعلة وجود النجاسة فى
 المحل فاذا زالت النجاسة عن المحل فقد ارتفعت علتها
 وذلك لان النجاسة تزول عن المحل حاسقة حقيقة وحكما
 كما تزول بالماء كذا فى الفصول ١٥ **قوله** وهذا
 بان علة الطهارة ذوال النجاسة ثبت الفرق بين الحدث
 والنجاسة اى بين النجاسة الحكيمة والحقيقية حيث لا
 تفيد المائعات طهارة الغسل والوضوء فان الخ لا
 النجس عن المحل وطهارة المحل عن النجاسة الحقيقية

احسن الحواشي على اصول الشاشي

ولو قلنا إن التعليق سبب عند وجود الشرط. قلنا التعليق البصر
عند تأخره لا للشا في فمده المعلق بالشرط سبب في الحال ٢

حدا منها ثبت الآخر لعدم القائل بالفرق كذا في الفصول ١٢ - ٤ - ٥ - ٦ - ٧ -

احسب - الحاشية على ارجل الشراشع

له قوله على هذا الأصل لقائل ان يقول مسألة طول الحركة عند متفرج على ان انتفاء الشرط يوجب انتفاء المشروط ولا على ان ترتب الحكم على سبب موضوع بصفة يوجب تعليق الحكم به اللهم الا ان يقال الوصف عند ملحق بالشرط فيوجب انتفاء الحكم وايضا له ان يقول ما الفائدة في ذكر قوله اذ صرح نقل السلف الى آخرة في هذا المقام والظاهر ان ذكره ههنا غير ملائم بل مستلزم فلا فائدة فيه كذا في المعدن ١٢ **قوله** هذا الأصل لعدم القائل بالفصل مع اتحاد المنشأ لان من قال ان التعليق بالشرط لا يوجب انتفاء الحكم عند عدم الشرط يقول ان ترتب الحكم على سبب موضوع بصفة لا يوجب تعليق الحكم به كما هو من ههنا كذا في المعدن ١٢ **قوله** فيما سبق اي في فصل المطلق والمقيد وفي بيان التعليق في المسائل المختلفة بيننا وبين الشافعي ومن وجوب النفقة للميتة الغير الحال عندنا وعدم وجوبها عندنا **قوله** ناقض الخ وذلك لان منشأ الخلاف في الفصلين ليس واحدا اذ منشأه في الأول هو ان غير الخارج من السبيلين ناقض أولا وفي الثاني هو ان النبي موجب التخيير لعينه او لغيره او مقرر للمشروع وعينه او لا ولكن منشأه في موجب العمل ان العمل بنفسه يقتضي جريان القصاص فقد بان من او يقتضي القودا والدية من غير تعيين بمقتضى النص وكذا منشأه في مس المرأة هو ارادة المس باليد من الآية والجماع منها وهذا في الاختلاف في الامة والى اتفاقهم على ثبوت قدر المشترك بين تلك الاقوال فلا يكون الحق خارجا عن الكونه خارجا عن القدر المشترك الاجماعي وفارقا لجامعهم على نفي غير تلك الاقوال فيكون غيرها باطلا لكونه انبعاثا بغير سبيل المؤمنين وكونه شذوذا ايشد في النار ١٢ **قوله** لعدم القائل بالفصل انه فان من قال بان تناقض الوضوء بالقي قال بان البيع الفاسد يفيد الملك كما قال علماءنا فانه وان كانت المسألة اثنان مختلفا فيهما لكن منشأ الخلاف فيها ليس بواحد لان حكم القبيح ثابت بالأصل المختلف فيه وهو ان غير الخارج من السبيلين ينقض الوضوء بالحديث وحكم البيع الفاسد متفرع على ان النبي عن التصرفات الشرعية يوجب تقريرها عند ناكث في المعدن ١٢ **قوله** الواجب على المجتهد هذا الفصل كالمقدم لبيان القياس وذلك لبيان شرط صحة الشروع في القياس لان الواجب على المجتهد اذا وقعت حادثة طلب حكم الحادثة من القرآن العظيم فتقيد وجد فيه لا يطلب من غيره ولو وجد فيه كان المعلوم من الكتاب مقدما على غيره لانه اقوى الدلائل ولكونه قطعيا لا مراهيا مقدما على الظني وهذا هو الذي علمه علماء الحنفية فجاء سبب المطاعن السفهاء الجاهلوا الحفقاء عليهم انهم تركوا وخالفوا الاحاديث الصحاح وغيرها اذ لم ينظروا الى ما يفهم من القرآن (قله فهمهم) ولم يتفكروا فيما فيه حق التفكير ويشير اليه اشارة او دلالة او اقتضاء او اطلاقا وعموما بل قد وجدنا ظاهريه زماننا وهي طائفة قليلة يقال لها غيا المقلدين والموحدون وهم في الحقيقة الملحون الذين يطعنون على السلف والخلف لسوء عقولهم اولئك كالانعام بل هم اضل سبيلا لانه يلوح من قولهم وعلمهم انهم يقدمون احاديث البخاري والمشكوك به في الدارقطني والبيهقي ايضا على الآية القرآنية وكثيرا من آياتهم ينسخونها باحاديث الضعيفين ولو احادها فالحذر الحذر من اقوالهم واقوالهم ثم بعد القرآن يطلب الحكم عندنا من السنة المشهورة ثم من الاحاد واقوال المتواترة لفظا ومعنى ففي حكم القرآن ثم الاحاد بجميع انواعها اذا كانت صحيحة مقدمة على القياس سواء رويت بنقل الفقيه او لا على ما هو المحقق (كما سبق منّا من قبل) وسواء دلت على الحكم صراحة او عبارة او اشارة او دلالة او اقتضاء او عموما او اطلاقا او تاييلا بل المراسيل والمنقطعات ايضا عندنا مقدمة عليه بل

الأصل الثالث الاجماع ٨١ بحث بيان الواجب على المجتهد

والعناق بالملك او سبب ملك صحيح وكذا لو اثبتنا ان ترتب الحكم على اسم موضوع بصفة لا يوجب تعليق الحكم به قلنا طول الحركة لا يمنع جواز نكاح الامة اذ صرح بنقل السلف ان الشافعي قرع مسألة طول الحركة على هذا الأصل ولو اثبتنا جواز نكاح الامة وهو ان ترتب الحكم على اسم موضوع بصفة لا يوجب تعليق الحكم

المؤمننة مع الطول جاز نكاح الامة الكتابية هذا الأصل على هذا مثاله مما ذكرنا في سابق ونظر الثاني اذا قلنا ان القبيح ناقض فيكون البيع الفاسد مفيد للملك لعدم القائل بالفصل او يكون موجب العمل لقود لعدم القائل بالفصل ومثل هذا القبيح ناقض فيكون المسألة ناقضا وهذا ليس بحجة لان صحة الفرع وان دللت على صحة أصله ولكن لا توجب صحة أصل آخر حتى تفرعت عليه المسألة الاخرى فصل الواجب على المجتهد طلب حكم الحادثة من كتاب الله تعالى من سنة رسول الله صلى الله عليه وآله وآله وسلم بصريح النص او دلالة على ما ذكره فانه لا سبيل الى العمل بالرأي مع امكان العمل بالنص ولهذا اذا اشتهرت على القبيلة فاخبره واحد عنها لا يجوز له الاخرى ولو وجد ماء فاخبره عدل انه

روى امامنا الاعظم وهما من الاقدمان الضعيف ايضا اولي من آراء الرجال حتى اننا نقلنا اقوال الصحابي بل اتينا على ايضا فيا استعمل على هؤلاء الخصوم والجهول يسمون ايمتنا ومشائخنا هل الرأي واصحاب الرأي وهم احق بهذا الاسم منها الا ترى الى قول المصنف رحمه الله تعالى سبيل الى العمل بالرأي الخ ونحن نقول بما روى عن ايمتنا ان الرأي ميتة اذا اضطرت اليها كتمانها كذا في المعدن والحصول ١٢ **قوله** على المجتهد اعلم ان الاجتهاد في اللغة بلان الوسع والطاقة في المقصود وفي عرف الفقهاء بلان الوسع والطاقة في طلب الحكم بطريقه وشرط صيرورة الموضع مجتهدا حتى يجوز له ان يجتهد ويعمل به ان يحوي علم الكتاب بهادينة اللغوية والشرعية والوجوه التي بين من الخاص والعام الى آخرها والاهم والنهي وغيرهما وعلم السنة بطريقها من الشهرة والتواتر والاحاد ومتونها كذا في الفصول ١٢

احسن الحواشي على اصول الشافعي مولانا محمد بركت الله عليه

له قوله لا ينتقض ذلك الخ لان كل واحد منهما تحرى والا لولا تلك بالعدل والثاني مجرد التحري فلا يصح معارضا للاول فكيف يكون متناقضا ولاول تقوى بالتصال العمل وتوجب جهة الصواب فيه وذلك لان العمل بالاول لما وقع صحيحا شرعا فقد صح جهته بحكم الشرع لصحة اثره ضرورة وان هذا ولاجل ان الاول اذا تأكد بالعمل لا ينتقض بالثاني قلنا اذ مضى حكم بالاخذها وثم بدله اجتهاد آخر ينافيه لم ينتقض الاول به كذا في الفصول ١٢

قوله لان القبلة الخ هذا شروع في بيان التفريق بين مسألة الثوب والكعبة وخلاصة البيان ان فيما لا يحتمل الانتقال التعاقب لوجاز العمل بالاخذها في المستقبل على خلاف الاول لادى الى تصويب كل قياس لما بينا انه اذا تحرى وعمل وجعل التحري جهة ضرورة صار العمل به صوابا وحقا فاذا جوزنا العمل بالآخر صار ذلك ايضا صوابا والتحري الاخر جهة وفيه جواز بتعدد الحقوق وهو باطل بخلاف ما يحتمل الانتقال والتعاقب لانه لو جاز العمل فيه بالآخر كان ذلك بمنزلة حكم النسخ الى حكم الآخر ويكون كل واحد منهما صوابا وحقا وليس فيه تعدد الحقوق لان الاول صار منسوخا كذا في الفصول ١٢ **قوله** مما يحتمل الانتقال من جهة الى جهة حتى انتقل من بيت المقدس الى الكعبة الشرقية ومن عين الكعبة الى جهتها في حق الغائب عن الكعبة فاحتلت نقل الحكم والتحول بالتحري الثاني ايضا وكلامنا فيما لا يحتمل مسألة الثوب فان الغائبة متى انحلت في الثوب لا يحتمل الانتقال الى محل آخر ١٢

قوله في تكبيرات العيد... اختلف الصحابة في تكبيرات العيد ين فقال بعضهم يكبر تسعا ثلثا اصليا تكبيرة التحريمة وتكبيرات ركعتي ركعتين وستاد وائد وهو قول ابن مسعود رضي الله عنه وهو المختار عندنا وقال بعضهم يكبر ثلثة عشر ثلثا اصليا وعشر ذوا ثلث خمس في الاولى وخمس في الثانية وهو قول ابن عباس رضي الله عنه وهو من هب الشافعي وقال بعضهم يكبر خمسة عشر ثلثا اصليا واثنا عشر ذوا ثلث في كل ركعة سنة فاذا شرع الامام في الصلوة وهو يرى تكبيرات ابن عباس فصد ركعة ثم رأى تكبيرات ابن مسعود يعمل به في المستقبل لان التكبيرات مما يحتمل الانتقال فامكن نقل الحكم ههنا من مذاهب الى مذاهب مثل نسخ النص ما مضى لا يعيد فانه وقع صحيحا ١٢ **قوله** كما عرفت في اذا فتن الامام صلوة العيد وهو يرى تكبيرات ابن عباس رضي الله عنه فصل ثم تبدل رايه ورأى تكبيرات ابن مسعود يعمل به في المستقبل لان التكبيرات مما لا يحتمل الانتقال فامكن نقل الحكم من مذهب الى مذهب كنسخ النص ولا يعيد ما مضى لوقوعه صحيحا كذا في المعدن ١٢ **قوله** في القياس هو تعدية الحكم من الاصل الى الفرع بعلته متحدة بينهما ولا تدرك بمجرد اللغة فان قلت ان التعدية توجب ان لا يقع الحكم في الاصل لانها نقل شيء من موضع الى موضع آخر قلت انها لا توجب عدم بقاءه في الاصل الا ترى ان تعدية الفعل هي ان لا يقتصر تعلقه بالفعل بل يتعلق بالمفعول كما هو متعلق بالفعل فالمراد ههنا ان لا يقتصر ذلك النوع من الحكم على الاصل بل يثبت في الفرع ايضا كذا في المعدن ١٢ **قوله** يجب العمل به وهذا من مذهب جميع الصحابة والتابعين علماء الامة في كل عصر خلافا لبعض هل الهواة كالروافض والخوارج لان الله تعالى قال ونزلنا عليك الكتاب تبيانا لكل شيء فلا يحتاج الى القياس والجواب في القياس كاشف عما في الكتاب ولا يكون مبينا له فكان المثبت هو القياس في الحقيقة ولان الله تعالى قال فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول الآية فقالوا وجب المختلف الى الكتاب والسنة دون القياس واجيب بازاء المختلف الى المنصوص عليه انما يكون بالتمثيل اي طلب المماثلة بين الاصل والفرع والبناء عليه وهو القياس ويؤيد ذلك الامر بالرد بعد الامر بطاعة الله وطاعة رسوله عليه السلام فانه يدل على ان الاحكام ثلثة مثبتات بالكتاب والسنة ومثبت بالرد اليهما على وجه القياس كذا في البيضاوي ١٢ **قوله** لمعاذ بن جبل قال وقال ابو موسى الاشعري حين وجه الى اليمن اقض بكتاب الله تعالى فان لم تجد فبسنة رسول الله فان لم تجد فاجتهد براءك وقال عليه السلام لابن مسعود رضي الله عنه اقض بالكتاب والسنة اذا وجدتهما فان لم تجد الحكم فيها فاجتهد براءك كذا في كشف المنار ١٢ **قوله** وهذا بخلاف الجواب سوال مقدر وهو ان المصلي لو تحرى عند اشتباه القبلة وصلى الى جهة ثم تبدل رايه ووقع تحريه على جهة اخرى فانه يصل في المستقبل الى هذه الجهة وهذا يخاف ما ذكرنا من انه اذا تحرى وتأكد تحريه بالعمل لا ينتقض بمجرد الراي فتدبر ١٢

| | | |
|---------------------|----|-------------------------------|
| الاصول لرباع القياس | ٨٣ | بحث حجية القياس وجوب العمل به |
|---------------------|----|-------------------------------|

بل يقيم ولو كان معه ثوبان طاهر ونجس تحرى بينهما لان للماء اي المسافر ١٢ اي بدله ١٢

بدل وهو التراب وليس للثوب بدل يصار اليه فثبت بهذا ان العمل فوجب التحري لتحقيق الضرورة ١٢ اي بدل الثوب ١٢

بالرأى انما يكون عند انعدام دليل سواء شرعا ثم اذا تحرى وتأكد تحريه بين الثوبين ١٢

بالعمل لا ينتقض ذلك بمجرد التحري بانه فيما اذا تحرى بين الثوبين في صلوة الاخر ١٢ اي بدله ١٢

الظهر باحد هاتين وقع تحريه عند العصر على لثوب لا يجوز له ان يصل في الصلاة الاخر ١٢ اي بدله ١٢

العصر بالاخر لان الاول تأكد بالعمل فلا يبطل بمجرد التحري هذا بخلاف اي باداء الصلوة فيه ١٢ التحري الاول ١٢

ما اذا تحرى في القبلة ثم تبدل رايه وقع تحريه على جهة اخرى توجه اي المصلحة ١٢ اي المصلحة ١٢

اليه لان القبلة مما يحتمل الانتقال فامكن نقل الحكم بمنزلة نسخ النص اي الحكم تحري القبلة ١٢

هذا امسائل لجامع الكبير في تكبيرات العيد تبدل الى العيد كما عرفت

الكتاب

في القياس **فصل** القياس حجة من حجج الشرع يجب العمل عند انعدام ما فوقه من الدليل في الحادثة وقد ورد في ذلك الاخبار والاثار قال عليه الصلوة والسلام لمعاذ بن جبل حين بعث الى اليمن قال نعم

تقضى يا معاذا قال بكتاب الله تعالى قال فان لم تجد فبسنة رسول الله صلى الله عليه واله وسلم قال فان لم تجد

احسن الحواشي على اصول الشاشي

له قوله اجتهد الخ فان قلت الاجتهاد ليس نفس القياس بل الاجتهاد استفرغ الجهد في الطلب فيحل على طلب الحكم من النصوص الخفية أو على القياس الذي علة منه صفة قلت ان الاجتهاد فيما نحن فيه هو القياس الشرعي لان الاجتهاد في الحوادث التي لم يجد حكمها في الكتاب والسنة ليس القياس الشرعي فان قيل كان هذا في ابتدء الاسلام حين كان في المنصوص قلت قد عنت الحاجة الى القياس فاذا افادت الشرط فانت المشروط اجيب بانك لا تدل انه كان في ابتدء الاسلام ولئن سلمنا فالحاجة الداعية الى القياس انما هي خلوا الحادثة عن النص ونحن لا نجوز القياس الا عند فقد النص فيقتضيه مشرعية القياس وهو المطلب بفا فهو كذا في المعدن ١٢ **قوله** فصوله الخ فتصويه صلى الله عليه وآله وسلم لمعاد رضي الله تعالى عنه وحمد لله تعالى دليل صريح على جواز العمل بالقياس عند فقد النص من الكتاب والسنة فانه لو لم يكن القياس حجة موجبة للعمل بعد الكتاب والسنة لكانت دلالة الحديث على جواز القياس ورد في غير ما اكرها اصلا ١٣ **قوله** فصوله الخ قال الترمذي في جامعه هذا حديث لا نعرفه الا من هذا الوجه وليس اسناده عندنا متصل قلت وبمثل هذا الجرح ليس جرحا معتبرا فان الاقطاع كالا رسال غير جرح كما قال ابن الرهازم والمستور من المقرن الثلاثة كالعادل عندنا من الثقة ثم هذا الحديث عدة اهل الاصول من المشاهير من تقييد من الاجاد وقال الغزالي تلقنت الامة بالقول فصا ركلمتوا نزلوا شك في كونه من المشاهير والله اعلم ١٢ **قوله** الحد لله الذي لا فلول لم يكن القياس حجة موجبة للعمل بعد الكتاب والسنة لا تكفيه رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا مدحه به حمد الله بتوفيقه لمعاد بالعمل والاجتهاد دل على نهجته موجبة للعمل عند عدم النص من الكتاب والسنة كذا في المعدن ١٣ **قوله** اجم بفتح الهمزة وضم الحاء اي احرم واودى الافعال عنه هذا هو المشهور من الرواية ١٢ **قوله** بلى الفرق بين بلى ونعم ان موجب نعم تصديق ما قبله من الكلام منفيما كان او مثبتا استفها ما كان او خيرا كما اذا قيل لك اقام زيد او لم يقم فقلت نعم كان تصديقا لما قبله وتخصيصا لما بعد الهمزة وموجب بلى ايجاب ما بعد النفي استفها ما كان او خيرا فاذا قيل لم يقم زيد فقلت بلى كان معناه قد قام وقد يستعمل احدهما مكان الآخر ١٢ **قوله** وهذا الى الحاق الخ بالحقوق المالية مع بيان العلة المؤثرة المشتركة وهي القضاء ١٢ **قوله** روى ابن الصباغ الخ اقول وايضا روى هذا الحديث اصحاب السنن الا ابن ماجه عن ملازمين عمر عن عبد الله بن بدر عن قيس بن طلحة بن علي عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن الرجل يمسي ذكره في الصلوة فقال هل هو ابضعة منك ورواه ابن حبان في صحيحه وقال الترمذي هذا الحديث احسن شيء يروى في هذا الباب وفي الباب عن ابني امامة وروى محمد بن الحسن الشيباني في موطاه قال اخبرنا ايوب بن عتبة التيمي قاضي المائة من قيس بن طلحة ان ابا له حدثه ان رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل مس ذكره ايتوضأ قال هل هو ابضعة من جسده ١٢ **قوله** ابضعة منه الخ وفي رواية مضافة منه اي مسه كس عضوه جزء آخر من البدن في عدم الخش قال الفلاس هو اثبت عندى من حديث بسرة قال ابن الهيثم ويتروحم ايضا بان حديث الرجال اقوى من حديث النساء لتقصان في الحفظ والضبط والعقل ولهذا جعلت شهادة امرأتين كشهادة رجل واحد فثبت من هذا الحديث انه لا ينقض الوضوء من مس الذكر وهو من هبنا وهو قول عمر وعلي بن مرفوع ابن مسعود وزوا بن عيا وعيا روى زيد بن ثابت وحذيفة وعمر بن حصين وابي الدرداء وابي هريرة وسعد بن وقاص وقال الطحاوي لا نعلم احدا من الصحابة اننى بالوضوء منه غير ابن عمر قد خالفنا اكثرهم فيه قال الشافعي واحد وداو يجب الوضوء منه واختلف فيه اصحاب مالك وقال الترمذي هو قول غير واحد... من الصحابة والتابعين وبه يقول احمد والا وراعي والشافعي واسحاق وغيرهم كذا في الحصول ١٢ **قوله** وهذا هو القياس لانه عليه الصلوة والسلام قاس هذا العضو على سائر الاعضاء لا ينقض الوضوء فكذا هذا والجامع هو عدم خروج النجاسة كذا في المعدن ١٢ **قوله** وروى ورواه محمد بن الحسن الشيباني في موطاه ابن حبان في صحيحه وقال الطحاوي مستقيم الا سناد وروى ان عمر رضي الله عنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم الصلوة والسلام عن قبله الصائم فقال لو تمضمضت ثم نجست كان يضرك وعمل الصحابة ومناظر اتم في القياس اشهر من ان يخفى ١٢

له قوله اجتهد الخ فان قلت الاجتهاد ليس نفس القياس بل الاجتهاد استفرغ الجهد في الطلب فيحل على طلب الحكم من النصوص الخفية أو على القياس الذي علة منه صفة قلت ان الاجتهاد فيما نحن فيه هو القياس الشرعي لان الاجتهاد في الحوادث التي لم يجد حكمها في الكتاب والسنة ليس القياس الشرعي فان قيل كان هذا في ابتدء الاسلام حين كان في المنصوص قلت قد عنت الحاجة الى القياس فاذا افادت الشرط فانت المشروط اجيب بانك لا تدل انه كان في ابتدء الاسلام ولئن سلمنا فالحاجة الداعية الى القياس انما هي خلوا الحادثة عن النص ونحن لا نجوز القياس الا عند فقد النص فيقتضيه مشرعية القياس وهو المطلب بفا فهو كذا في المعدن ١٢ **قوله** فصوله الخ فتصويه صلى الله عليه وآله وسلم لمعاد رضي الله تعالى عنه وحمد لله تعالى دليل صريح على جواز العمل بالقياس عند فقد النص من الكتاب والسنة فانه لو لم يكن القياس حجة موجبة للعمل بعد الكتاب والسنة لكانت دلالة الحديث على جواز القياس ورد في غير ما اكرها اصلا ١٣ **قوله** فصوله الخ قال الترمذي في جامعه هذا حديث لا نعرفه الا من هذا الوجه وليس اسناده عندنا متصل قلت وبمثل هذا الجرح ليس جرحا معتبرا فان الاقطاع كالا رسال غير جرح كما قال ابن الرهازم والمستور من المقرن الثلاثة كالعادل عندنا من الثقة ثم هذا الحديث عدة اهل الاصول من المشاهير من تقييد من الاجاد وقال الغزالي تلقنت الامة بالقول فصا ركلمتوا نزلوا شك في كونه من المشاهير والله اعلم ١٢ **قوله** الحد لله الذي لا فلول لم يكن القياس حجة موجبة للعمل بعد الكتاب والسنة لا تكفيه رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا مدحه به حمد الله بتوفيقه لمعاد بالعمل والاجتهاد دل على نهجته موجبة للعمل عند عدم النص من الكتاب والسنة كذا في المعدن ١٣ **قوله** اجم بفتح الهمزة وضم الحاء اي احرم واودى الافعال عنه هذا هو المشهور من الرواية ١٢ **قوله** بلى الفرق بين بلى ونعم ان موجب نعم تصديق ما قبله من الكلام منفيما كان او مثبتا استفها ما كان او خيرا كما اذا قيل لك اقام زيد او لم يقم فقلت نعم كان تصديقا لما قبله وتخصيصا لما بعد الهمزة وموجب بلى ايجاب ما بعد النفي استفها ما كان او خيرا فاذا قيل لم يقم زيد فقلت بلى كان معناه قد قام وقد يستعمل احدهما مكان الآخر ١٢ **قوله** وهذا الى الحاق الخ بالحقوق المالية مع بيان العلة المؤثرة المشتركة وهي القضاء ١٢ **قوله** روى ابن الصباغ الخ اقول وايضا روى هذا الحديث اصحاب السنن الا ابن ماجه عن ملازمين عمر عن عبد الله بن بدر عن قيس بن طلحة بن علي عن ابيه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سئل عن الرجل يمسي ذكره في الصلوة فقال هل هو ابضعة منك ورواه ابن حبان في صحيحه وقال الترمذي هذا الحديث احسن شيء يروى في هذا الباب وفي الباب عن ابني امامة وروى محمد بن الحسن الشيباني في موطاه قال اخبرنا ايوب بن عتبة التيمي قاضي المائة من قيس بن طلحة ان ابا له حدثه ان رجلا سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل مس ذكره ايتوضأ قال هل هو ابضعة من جسده ١٢ **قوله** ابضعة منه الخ وفي رواية مضافة منه اي مسه كس عضوه جزء آخر من البدن في عدم الخش قال الفلاس هو اثبت عندى من حديث بسرة قال ابن الهيثم ويتروحم ايضا بان حديث الرجال اقوى من حديث النساء لتقصان في الحفظ والضبط والعقل ولهذا جعلت شهادة امرأتين كشهادة رجل واحد فثبت من هذا الحديث انه لا ينقض الوضوء من مس الذكر وهو من هبنا وهو قول عمر وعلي بن مرفوع ابن مسعود وزوا بن عيا وعيا روى زيد بن ثابت وحذيفة وعمر بن حصين وابي الدرداء وابي هريرة وسعد بن وقاص وقال الطحاوي لا نعلم احدا من الصحابة اننى بالوضوء منه غير ابن عمر قد خالفنا اكثرهم فيه قال الشافعي واحد وداو يجب الوضوء منه واختلف فيه اصحاب مالك وقال الترمذي هو قول غير واحد... من الصحابة والتابعين وبه يقول احمد والا وراعي والشافعي واسحاق وغيرهم كذا في الحصول ١٢ **قوله** وهذا هو القياس لانه عليه الصلوة والسلام قاس هذا العضو على سائر الاعضاء لا ينقض الوضوء فكذا هذا والجامع هو عدم خروج النجاسة كذا في المعدن ١٢ **قوله** وروى ورواه محمد بن الحسن الشيباني في موطاه ابن حبان في صحيحه وقال الطحاوي مستقيم الا سناد وروى ان عمر رضي الله عنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم الصلوة والسلام عن قبله الصائم فقال لو تمضمضت ثم نجست كان يضرك وعمل الصحابة ومناظر اتم في القياس اشهر من ان يخفى ١٢

الاصول الرابع القياس ٨٢ بحث الاخبار التي توجب حجة القياس
قال اجتهد برأيي فتصويه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال الحمد لله الذي وفق رسول رسول الله على ما يحب فيرضاه وروى ان امرأة خثمية أتت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت ان ابني كان شحنا كبيرا ادركه الحج وهو لا يستمسك على لراحلة فيجزيهني ان احج عنه قال عليه السلام ارايت لو كان على بيك دين فقضيت اما كان يجزيك فقالت بلى فقال عليه السلام فدين الله احق واولى الحق رسول الله عليه السلام الحج في حق الشيخ الفاني بالحقوق المالية وأشار الى علة مؤثرة في الجواز وهي القضاء وهذا هو القياس وروى ابن الصباغ وهو من سادات اصحاب الشافعي في كتابه المسمى بالشامل عن قيس بن طلحة بن علي انه قال جاء رجل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم كان به بدوى فقال يا نبي الله ما ترى في مس الرجل ذكره بعد ما توضأ فقال هل هو ابضعة منه و... هذا هو القياس وسئل ابن مسعود عن تزوج امرأة ولم يسلم لها مهر او قد مات عنها زوجها قبل الدخول فاستمهل شهر اثم قال اجتهد فيه برأيي فان كان صوابا فمن الله وان كان خطأ فمن ابن مسعود روى ١٢

احسن الحواشي على اصول الشاشي

الاصل الرابع القياس ٨٥ بحث كون شرط صحة القياس خمسة
فصل في صحة القياس خمسة احدها ان لا يكون في
 مقابلة النص الثاني ان لا يتضمن تغيير حكم من احكام النص الثالث
 ان لا يكون المعدى حكما لا يعقل معناه والرابع ان يقع التعليل
 لحكم شرعي لا هو لغوي والخامس ان لا يكون الفرع منصوصا
 عليه ومثال القياس في مقابلة النص فيما حوّل الحسن بن يادسئل
 عن القهقهة في الصلوة فقال انتقضت الطهارة بها قال لسائل
 لو قذف محصنة في الصلوة لا ينتقض به الوضوء مع ان قذف المحصنة
 اعظم جناية فكيف ينتقض بالقهقهة وهو دونه فهذا قياس في
 مقابلة النص وهو حديث الامير الذي في عينه سوء وكان اذا قلنا
 جازح المرأة مع المحرم فيجوز مع الامينة كان هذا قياسا بمقابلة النص
 هو قوله عليه السلام لا يجمل لامرأة تؤمن بالله اليوم الاخر ان تسافر فوق ثلثة ايام
 ولياليها الا ومعها ابوها او زوجها او ذو رحم محرم منها ومثال الثاني
 وهو ما يتضمن تغيير حكم احكام النص يقال النية شرط في الوضوء
 بالقياس على التيمم فان هذا يوجب تغيير اية الوضوء من الاطلاق الى التقييد

له قوله ابن ام عبد هو كنية ابن مسعود رضى الله عنه من قبل انه اذا امر عبد وهو على قول فغلى ما اصابك من حسنة فمن الله وما اصابك من سيئة
 فمن نفسك ١٢ **قوله** فقال الخروا سجدا لادبنا في حجة منكم ابن مهدي وابن حزم وقال لا مضمرة فيه لصحة اسناده اي حديث
 معقل بن سنان كذا في الحصول ١٣ **قوله** احدها الخ اي الاول ان لا يكون القياس الذي له شبه من الراي معارضا ومنافيا للنص الصحيح
 به كالاتية وخبر الراوي الفقيه او مطلقا على ما حققنا وكذا ابا زعقل الصحيح فيما لا يدرك عندنا كذا في الحصول ١٤ **قوله** والثاني ان لا يتضمن الخ والمراد
 بالتغيير تغيير المعنى المفهوم من النص لغة دون التغيير الحاصل من الخصوص الى العموم فانه من ضروريات التعليق اذ لا فائدة فيه الا تمهم حكم
 النص كذا في بعض الحواشي ١٥ **قوله** تغيير حكم اي لا يتغير في الفرع حكم الاصل من اطلاقه او تقييده او غير ذلك مما يتعلق بنفس الحكم
 وانما يقع باعتبار المحل وباعتبار صيرورته ظنيا في الفرع كذا في التلويح ١٦ **قوله** والثالث ان لا يكون المعدى حكما الخ اي ثابتا باحد الاصول
 الثلاثة وفيه اشارة الى ان حكم الاصل لا يجوز ان يكون ثابتا بالقياس لانه ان اتحدت العلة بالقياس سينفذ كذا
 بواسطة ضائع وان لم يتحد بطل احدها القياس سينفذ لا يتأثر
 على غير العلة التي اعتبرها الشارع في الحكم كذا قيل ١٧ **قوله** والرابع ان يقع التعليل الخ الفرق بين التعليل والقياس
 بالاعتبار لا بالذات لان حكمه موضح النص اذا تعلل بعلة يبنى تعليلها واذا تعدى الحكم من الاصل الى الفرع
 وتقرر فيه يسمى قياسا فيكون التعليل في الابتداء و
 القياس في الانتهاء كذا في المعدن ١٨ **قوله** الحكم شرعي
 الخ لان القياس حجة شرعية فيتعارف به الحكم الشرعي
 دون الحكم اللغوي لان الشيء انما يعرف ما هو من باب الخ
 ان الدلائل الخفية لا يعرف بها احكام الشرع فكذا
 بالقياس الشرعي لا يعرف الا ما كان حكما شرعيا وعن
 ابن شريح وجماعة من اصحاب الشافعي انه يجوز اثبات
 الاساس بالقياس اللغوي ثم يترتب عليه الاحكام وهو
 مذهب اهل العربية والدليل على فساد هذا النوع من
 القياس ياتي في المتن فانتظره كذا في المعدن ١٩ **قوله** والخامس ان لا يكون الفرع الخ لان التعدية ان
 كانت على وفاق النص الذي في الفرع فلا فائدة فيه لان
 النص يغني عنه وان كانت على خلافه فهو باطل المتأقضية
 حكم النص وهذا المختار عامة المشايخ واما مختار مشايخ
 سمرقند انه يجوز التعليل على موافقة النص وهو لا شبه
 لان فيه تأكيد النص على معناه انه لو لا النص لكان الحكم
 ثابتا بالتعليل ولا مانع في الشرع والعقل عن تقاض
 الدلالة وتاكيد بعضها ببعض فان الشرع قد ورد بآيات
 كثيرة واحاديث متعددة في حكم واحد وهذا السلف
 كتبهم بالنسك بالنص والمعقول في حكم ولم ينقل عن
 احد تكليف كان اجماعا على جواز هذا الوجه كذا في المعدن
له قوله فهذا قياس في مقابلة النص لا يقال بل
 ينتقض الطهارة بالقد في قياسا على القهقهة لكونه
 اعظم جناية لان شرط القياس ان يكون المعدى
 حكما يعقل معناه وحديث القهقهة ورد غيب
 معقول المعنى لان الانتقاض انما يكون بخروج
 النجاسة والقهقهة ليست بنجاسة حتى ينتقض بها ولا
 يعقل معنى الانتقاض بها كذا في المعدن ٢٠ **قوله**
 كان هذا قياسا آه وجه المقابلة ان الشايع حرم المسافرة
 على العموم واستثنى منه المسافرة مع الشيخين فكان
 المسافرة مع غيرهما داخلة تحت التحريم على الاطلاق
 سواء كانت مع الرجل او مع المرأة الامينة وغيرها و
 المخصم ان يقول ان الامينات الحقت بها فكانت في
 معناها ومثله لا يفيد مخالفة النص كما في قوله عليه
 السلام انما الوضوء على من نام مضطجعا الحق صبرة
 الا تكاء بلا اضطجاع مع ان كلمة انما للحصر ٢١

قوله لا يجمل الخ رواه الطبراني عن ابى امامة رضى الله عنه لا يجمل لامرأة مسلمة ان تسافر زوجا او ذى رحم محرم معها او ذى رحم محرم معها
 سعد وفي آخره ولا تسافر المرأة الا مع زوجها او مع ذى رحم محرم منها وهو قول ابى حنيفة روى قال مالك والشافعي اذا خرجت في رفقة ومعها
 نساء ثقاة بحصول الامن بالمراقة فيجوز الا لا كذا في الحصول ٢٢ **قوله** من الاطلاق الخ وقد مر البحث عنها في فصل المقيد والمطلق
 وحاصله ان اطلاق آية الوضوء يقتضي حصول الوضوء من النية واشترطها بعد ما وهو حكم من احكامه فانه لا يجوز لانه فسخري
 نسخ النص لا يجوز بالقياس اجماعا كذا في بعض الشروح ٢٣ **قوله** اي الامر آه التي مات عنها زوجها قبل الدخول بها ولم يسم لها مهر ٢٤

قوله بوجوب تغيير نص الطواف الخ لانه قوله تع وليطوفوا بالبيت العتيق مطلق في الطواف وهو اسم الدوران حول البيت فاشتراط الطهارة وستر العورة بوجوب تغيير النص من الاطلاق الى التقييد وانه لا يجوز اصله ان يقضى الشرع **قوله** الى التقييد ومثاله الطواف والنية قد مر البحث عنهما في فصل المطلق والمقيد من هذا الكتاب **قوله** في حق جواز التوضي الخ فانه روى انه عليه السلام توضأ به حين لم يجد الماء وقال بعض الناس جاز التوضي بغيره من الابدانة بالقياس على نبيذ التمر قلنا ان جواز التوضي بنبيذ التمر ثابت بالنص على خلاف القياس لانه ليس بما حقيقته ولهذا لا يسبق الى الفهم عند اطلاق اسم الماء حتى لو امر احد ابائنا بالماء فجاء بنبيذ التمر خطا عادة ولا مفعلة لانه ليس بمائع للنجاسة من المحل كالماء وما ثبت بخلاف القياس لا يقاس عليه غيره بل يقتصر الحكم على مورد النص **قوله** بنبيذ التمر الخ روى حديثه الاربعة الا النسائي عن ابن مسعود عن طريق ابى قزارة عن ابى زيد مولى عمرو بن حريث عنه مرفوعا ثمرة طيبة وماء طهور اذا التزمه في فتوا منه ثم جاز لتوضي به مذهب الطهريين وبه قال عكرمة والاذاعي وحيد بن حبيب والحسن بن حي والسجستاني وزفر وقال ابو يوسف وهو قول مالك والشافعي واحد وغيرهم من العلماء انه لا يجوز التوضي به وهو مخنأ بالطحاوي وصححه قاضي خان قال وهو قوله الاخير وقد رجع اليه الامام وروى ابن قدامة في المغني عن علي رضي الله عنه انه لا يري بأسا في الوضوء به وبه قال الحسن كذا في الحصول **قوله** لا يصح الحكم في الحد ث ثابت بالنص على خلاف القياس لان الحد ث ينافي الصلوة لانه ينافي الطهارة ولا صلوة الا بالطهارة والشئ لا يقع مع منافيه وما ثبت بخلاف القياس لا يقاس عليه غيره كذا في المعدن والفصول **قوله** قول معناه فان قيل هذا الحكم وهو البناء ثابت بقوله عليه السلام من قاء او رعى او اذى في صلوة فليتوضأ وليبين على صلوة ثم ما لم يتكلم والبناء في سائر الاحداث ثابت بالقياس عليهما قلوا لم يكن الحكم معقول المعتبر لم يتعد الى غيره قيل ذلك ثابت بطريق الدلالة لا بطريق القياس لان غير التقي والرعاف من الخارج من السبيلين مما يسبقه كثيرا كالقئ والرعاف بل اسبق واكثر وقعا منها فثبت الحكم فيه دلالة والشئ انما يحصل من غيره والاحتلام لا يكثر وقعا مع ان فيه عملا كثيرا كذا في المعدن **قوله** بمثل هذا اي بمثل ما ذكرنا من ان الحكم الثابت بالنص على خلاف القياس غير معقول المعتبر ينحصر على مورد عندنا خلافا للشافعي **قوله** كذا في المعدن **قوله** في القلتين الخ فانه لا يتجس قول عليه السلام اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل الخبث اي لا يحمل نجسا لكننا نقول هذا القياس غير صحيح لان الحكم لو ثبت في الاصل وهو ما اذا وقعت النجاسة في القلتين كان غير معقول معناه لان بقاء الطهارة مع وقوع النجاسة لا يعقل معناه وانما قال لو ثبت في الاصل اشارة الى ان هذا الحديث ليس بحجة لان في ثبوت خد شدة لانه ضعفه ابو داود ولانه روى ان ابن عباس وابن الزبير امر ابن زح زمزم ولو كان هذا صحيحا لاحتجوا عليها فعلم انه شاذ في حادثة تعم به البلوى فيرد كخبو الوضوء مما عنته النار والقلعة ايضا اسم مشترك فانه راس الجبل والجرة وغيرهما قلنا قال المصنفان هذا الحديث غير مسلم وعلى تقدير التسليم فالقياس لا يصح كذا في المعدن والفصول **قوله** في التعليل عندنا واصل الاختلاف ان اثبات الاسماء بالقياس يجوز ام لا ومنه ذهب الشافعي ان اثبات الاسماء بالقياس جائز ومن اصحابه من قال لا يجوز وهو قول صاحب الحنفية ولنا ان الخويين اجمعوا على ان كل فاعل مرفوع وكل مفعول منصوب ولم يسمعوا ذلك من العرب لكنهم لما وجدوا مستمرين على رفع فاعل ونصب مفعول علموا انهم دفعوا الفاعل لكونه فاعلا ونصبوا المفعول لكونه مفعولا فحوا عليه كل فاعل وكل مفعول فدل على جواز ذلك انتهى كلام الفيروز آبادي من الشافعية **قوله** فيكون خمر الخ اي فيجوز عليه احكام الخمر وعند اصحابنا هو ليس بخمر وانما الخمر هو في من ماء العنب اذا صار مسكرا بالخليان والاشتهاد وهو اسم خالص له باتفاق اهل اللغة وحرمة فوق حرمة غيره من الاشربة الخمر منه وهي الثلث المنصف ونقيع التمر ونقيع الزبيب اذا شتد وغلة ولذا يكفر مستعمل الخمر ولا يكفر مستعملها ويجب الحد بشرب قطر من الخمر ولا يجب بشرب غيرها من الاشربة الا ان يسكر وهذا عندنا ومن سماها خمر بالقياس عطاها حكمها فتدبر كذا في المعدن والفصول **قوله** لانه اخذ ملك الفير الخ ولذا لم يكن على خائن ولا على منتهب ولا على مختلس قطع كما ورد في حديث جابر مرفوعا فعلم ان معنى الخفية معتبر في مفهوم السارق والمعاني لتظم النصوص القرآنية تفسيرها الاخبار النبوية كذا قيل **قوله** النباش لانه يسرق وبأخذ المال هو كفن المين على طريق الخفية فصدق عليه معنى السرقة فيقطع يد كذا هو من ذهب الشافعي ومن تبعه وفي هذا المقام تحقيق مفيد ان شئت الاطلاع عليه فيرجع الى حاشيتي تعليم العالم على مختصر الحسامي **قوله** احسن الجواشي

الاصل الرابع القياس ٨٦ بحث بيان امثلة شروط القياس

اي مثل القياس المغير للنص **قوله** اقلنا الطواف بالبيت صلوة بالخبر فيشترط له الطهارة **قوله** اي الطواف **قوله** وسائر الغزوة كالصلوة كانه اقياسا بوجوب تغيير نص الطواف من الاطلاق الى القيد ومثال الثالث هو ما لا يعقل معناه في حق جواز التوضي بنبيذ التمر فانه لو قال جاز بغيره من الابدانة بالقياس على نبيذ التمر الخ قول الشوافع **قوله** بالقياس على نبيذ التمر وقال لو شجر في صلوة او احتلم يبنى على صلوة بالقياس على ما اذا سبقه الحد لا يصح لان الحكم في الاصل لم يعقل معناه فاستحال تعديته الى الفج وبمثل هذا قال اصحاب الشافعي قلنا نجستان اذا اجتمعتا صارتا طاهرتين فاذا افرقتا بقيتا على الطهارة بالقياس على ما اذا وقعت النجاسة في القلتين لان الحكم لو ثبت في الاصل كان غير معقول معناه ومثال الرابع وهو ما يكون التعليل لامر شرعي لا مرغوي في قولهم المطبوخ المنصف خمر لان الخمر انما كان خمر لانه يخامر العقل وغيره يخامر العقل ايضا فيكون خمر بالقياس واليسارق انما كان سارقا لانه اخذ مال الغير بطريق الخفية وقد شاركه النباش في هذا المعنى فيكون سارقا بالقياس وهذا اقياس في اللغة مع اعترافه ان اسم

القياس

وهو الحكم

قوله

قوله

قوله

قوله

قوله

له قوله لجأ ذلك أي اطلاق الادهم على الزنج والكيت على الثوب لاجل لم يجر ذلك بالاجماع فلم تجز المقابلة في اللغات كذا قيل ١٢ **قوله** ولا
هذا يؤدي الى ابطال الاسباب الشرعية لا يقال هذا يؤدي الى بطلان القياس بالكلية لانه ايضا تعديدية وهو يؤدي الى اخراج النص من الخصوص
الى العموم لا نقول العلة في القياس الشرعي علم بخلاف ما ههنا فتفكر كذا قيل ١٣ **قوله** فاذا علقنا الحكم الجزئي منقوض بسائر القيس لان
الحكم لما تعدى الى الفرع تعلق الحكم بأمر اعم من المنصوص وغيره وذلك لان اثر القياس في تغيير وصف الحكم من الخصوص الى العموم لا يثبت
اصلها قلنا فرق بين ما نحن فيه وبين الاقيسة الشرعية وبين دلالات النصوص لان فيما نحن فيه اثبات الاسم لا يعم ولا يثبت جعل الحكم اعم
من النصوص تبعاً لاثبات الاثر بخلاف سائر الاقيسة الشرعية ودلالات النصوص فانها ليست تعديدية الاسم بل تعديدية الحكم من الاصل الى
الفرع بعلة مشتركة بينهما فاثبات الحكم في المنصوص لا النص في المقيس بالعلة كذا في شرح الحسامي ١٢ **قوله** اعم من الجزئي هذا منقوض
بسائر الاقيسة لان الحكم لما تعدى الى الفرع تعلق الحكم
بأمر اعم من المنصوص وغيره وذلك لان اثر القياس في
تغيير وصف الحكم من الخصوص الى العموم لا يثبت
اصلها وايضا هذا التعليل منقوض بالدلالات بأسرها
كالقطع في الطراد والجواب عنه ما قلنا كذا في كتب
الاصول ١٢ **قوله** ومثال الشرط الخامس ان
مثال فوات الشرط الخامس انهم قالوا لا يجوز زنا عتاق الرقبة
الكافرة في كفارة اليمين والظهار بالقياس على كفارة القتل
فان الايمان شرط في كفارة القتل لقوله تعالى فمجر
رقبة مؤمنة قلنا هذا القياس فاسد لان الرقبة في كفارة
اليمين والظهار غير مفيدة بصيغة الايمان في النصف كان
موجب النص جزاء مطلق الرقبة مؤمنة كانت او كافرة
فكان شرط الايمان ابطال موجب النص هو اطلاق
الحكم كذا في الفصول ١٢ **قوله** بالقياس على الصوم
فانه يستأنف لوجامع في خلال والجامع ان كلا منهما
كفارة ظهار قلنا هذا القياس لا يجوز لان النص في
الاطعام مطلق عن قيد المساس وذلك لقوله تعالى
فمن لم يستطع فاطعام سنتين مسكيناً فانه شرط في
الصيام خلو عن المسيس واطلق الاطعام فكان موجب
جواز الاطعام على الاطلاق فلو شرط في الاطعام خلو
عن المسيس بالقياس على الصوم لان كل واحد منهما
كفارة الظهار كان ترك الاطلاق النص بالقياس لا يجوز
هذا توضيح كلام المحدثين ١٢ **قوله** ان يتحلل للصوم
الجزء اعلم ان المحصر اذا لم يقدر على الهدى يبقى حرماً
ولا يتحلل عندنا وقال الشافعي رحمه الله حل بالصوم
اي يصوم ثلثة ايام في الحج وسبعة اذا رجع تلك عشرة
كاملة والعلة الجامعة هي العجز عن الهدى قلنا هذا
القياس غير صحيح لان الفرع منصوص عليه هو قوله
تعالى ولا تتحللوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى فحلله فيبقى
حرماً ما ١٢ **قوله** على قضاء رمضان قلنا هذا القياس
غير صحيح لان الفرع منصوص عليه لما روي ان عمر رضي
الله عنه اذن رجلاً بالدم قال له تمتعت ولم اصم حتى
مضى يوم عرفه فقال عليك الهدى فقال الرجل
لا جد فقال سل عن قومك فقال الرجل ما ههنا احد
من قومي فقال عمر لغلام اعطه ثمن شاة حيث نص فيه
بالهدى فلا يجوز الصوم فان قيل هذا قول برائى الصحابي
وليس بنص حتى يترك به القياس قبل الاثر لا خبر فيما لا
يقبل بالرأى على المختار لانه محمول على السماع والتوقيف كذا
في المحدثين ١٢ **قوله** بالقياس لما فرغ المص من بيان
شرائط القياس شرع في تعريفه ولكنه وهو العلة فقال في
بيان الاول القياس لشرعي وفي بيان الثاني انما يعرف
كون المعنى ١٢ **قوله** ترتب الحكم اعلم ان القياسين
اختلفوا في ان الحكم في المنصوص عليه ثبت بعين النص
او بالعلة التي في النص قال مشائخ العراق الحكم في المنصوص عليه بعين النص وانما العلة وضعت للدلالة على ثبوت الحكم في الفرع وقال
مشائخ سمرقند ان الحكم يثبت بالعلة التي في النص لا بالنص فمتى وجد مثله في موضع آخر يتعدى اليه وانما النص لمعرفة لا لثبوت وهو قول
الشافعي فعلى هذا قوله ترتب الحكم الى آخره اشارة الى القول الثاني ١٢ **قوله** لجأ ذلك فان قيل التام في معنى اللغة يقتضي ان يثبت اسم
الخبر مثلاً على سائر الاشارة لان الخبر يبيّن ذلك لانه يخبر بالعقل وسائر الاشارة ايضاً بخبر العقل كالحجر فيصير اطلاق اسم الخبر عليها ولها اجوز
ايضاً اطلاق اسم الاسد على الشجاع للشجاعة المشتركة بينهما اجيب باننا لا ننكر ثبوت اسم الخبر كسائر الاشارة فجاء ابا التعامل في المعاني اللغوية
ولنا اجوز اطلاق اسم الاسد على الشجاع للشجاعة المشتركة بينهما وانما تنكر التسمية مجازاً بالمعاني الشرعية مثل كونه نجساً او متعلق العقوبة لان
الكلام في شرط القياس الشرعي فتدبر ١٢ **احسن الحواشي**

الاصل الرابع القياس ٨٤ بحث في تعريف القياس الشرعي
لم يوضع له في اللغة والدليل على فساد هذا النوع من القياس ان العرب
يسمي الفرس دهم لسواده ومكيتاً لحرته ثم لا يطبق هذا الاسم على
الزنج والثوب الاخر ولو جرت المقايسة في الاسماء للغة لجاز
ذلك لوجود العلة ولا هذا يؤدي الى ابطال الاسباب الشرعية وذلك
لان الشرع جعل السرقة سبباً لنوع من الاحكام فاذا علقنا الحكم بما هو
اعم من السرقة وهو اخذ مال لغير طريق الخفية تبين ان السبب
كان في الاصل مغنى هو غير السرقة وكذلك جعل شرب الخمر سبباً لنوع
من الاحكام فاذا علقنا الحكم بما اعم من الخمر تبين ان الحكم كان في
الاصل متعلقاً بغير الخمر ومثال الشرط الخامس وهو ما يكون الفرع
منصوصاً عليه كما يقال اعتقاق الرقبة الكافرة في كفارة اليمين
والظهار لا يجوز بالقياس على كفارة القتل لوجامع لظاهر في خلال
الاطعام يستأنف الاطعام بالقياس على الصوم ويجوز للمحصر
يتحلل بالصوم بالقياس على المتقنع والمقنع اذا لم يصم في يوم
التشريق يصوم بعد ما بالقياس على قضاء رمضان **فصل القياس**
الشرعي هو ترتيب الحكم في غير المنصوص عليه على علة
اي تعليل ١٢

او بالعلة التي في النص قال مشائخ العراق الحكم في المنصوص عليه بعين النص وانما العلة وضعت للدلالة على ثبوت الحكم في الفرع وقال
مشائخ سمرقند ان الحكم يثبت بالعلة التي في النص لا بالنص فمتى وجد مثله في موضع آخر يتعدى اليه وانما النص لمعرفة لا لثبوت وهو قول
الشافعي فعلى هذا قوله ترتب الحكم الى آخره اشارة الى القول الثاني ١٢ **قوله** لجأ ذلك فان قيل التام في معنى اللغة يقتضي ان يثبت اسم
الخبر مثلاً على سائر الاشارة لان الخبر يبيّن ذلك لانه يخبر بالعقل وسائر الاشارة ايضاً بخبر العقل كالحجر فيصير اطلاق اسم الخبر عليها ولها اجوز
ايضاً اطلاق اسم الاسد على الشجاع للشجاعة المشتركة بينهما اجيب باننا لا ننكر ثبوت اسم الخبر كسائر الاشارة فجاء ابا التعامل في المعاني اللغوية
ولنا اجوز اطلاق اسم الاسد على الشجاع للشجاعة المشتركة بينهما وانما تنكر التسمية مجازاً بالمعاني الشرعية مثل كونه نجساً او متعلق العقوبة لان
الكلام في شرط القياس الشرعي فتدبر ١٢ **احسن الحواشي**

له قول ثم انما يعرف في العلم ان الاصل في لنصوص لتعليق عند العامة لكنهم اتفقوا على انه لا يصح التعليق بجميع اوصاف النص لانه لا تأثير لكثير من الاوصاف في الحكم فان التركي والهندي ونحوهما سواء في قوله عليه السلام للجماع في نهارد رمضان اعتق رقبة ولا اثر لها في ايجاب عتق رقبة وكذلك وصف الحرية ووقوع الاهداء حتى تجب الكفارة على العبد بالزنا وبوطي الامة واتفقوا ايضا على انه لا يصح باي وصف شأما لمعلل من غير دليل فاذا زيد من دليل يعرف به كون المنة علة وهو ما في الكتاب او السنة او الاجماع او الاجتهاد كذا في المعدن والفصول **س** قوله جناح اي لا اثم عليكم ولا عليهم في الدخول في هذه الاوقات الثلث وبين علتهم بقوله طوافون عليكم خير مبتدأ اعلمون والجملة معللة اي لانهم طوافون عليكم فاجزم في البيت ليحكم مبتدأ خيرة على بعض تقديره بعضكم طائف على بعض فخذ في طائف لدلالة طوافون عليه **س** قوله بكم هذه العلة اي كثرة الطواف فالقيس الهرة والقيس عليه العبيد والجواري والعلة كثرة الطواف والحكم هو سقوط حرج نجا سنة سور الهرة التي هو من جنس سقوط حرج الاستيذان عن العبيد والاماء كذا قال المولود عين الله **س** **س** قوله ليست بنجسة وهذه ليست على ان سورها ليس بنجس وعليه كثير من الاعتقاد ولذا ذهب ابو يوسف والشافعي ومالك واحمد والثوري والاوزاعي واسحق وابوعبيد الى انه غير مكروه وقيل هو قول مالك وغيره من اهل المدينة والبيت وغيره من اهل مصر والاوزاعي وغيره من اهل الشام والثوري وغيره من اهل العراق والشافعي واصحابه واحمد واسحق وابي عبيد وعكرمة وابراهيم وعطاء بن يسار والحسن كما قاله ابن عبد البر واختاره الطحاوي ومن الحنفية رواية عن محمد بن ابي بكر ما ذكره الطحاوي في معاني الآثار يدل على انه مكروه تحريما واختار الكرخي من اصحابنا انه مكروه تنزيها وهو الاصح الاقرب الى موافقة الاخبار والا تارك في الحصول **س** **س** قوله نقاس اصحابنا ان كان قيل سقوط النجاسة عن سور الهرة ثبت بالحكم بخلاف القياس لانه فخطوط باللعاب المتولد من اللحم النجس لقوله عليه السلام الهرة سبع فكيف تاسر اصحابنا سور ما يسكن في البيوت على سور الهرة واجيب عنه بان ما هو مستحسن بالضرورة او بلا اثر بطلان الضرورة لا يجوز تعد ينه الى ما لا ضرورة فيه واما التعدية الى ما فيه ضرورة فجاز فجازت في المعدن **س** **س** قوله وكذلك قوله آية بيا نه انه ايج الا فطار للمريض والمسافر تيسير عليهم بان يساوي الا فطار والصوم عندهم ويتمكنوا من تحقيق ما يترجم منهما في نظرهم لمصلحة كذا في الفصول **س** **س** قوله الى ايام اخر ان اختاروا تيسير الا فطار بمسقة السفر والناس في الاختيار متفاوتون فصار التحجير بين الصوم والا فطار لطلب اليسر اعتبارا للعبد ما هو اليسر عنده من الصوم والا فطار بخلاف الصلوة فان اليسر فيها متعين القصر فلا يجوز فيه التحجير بين القصر والاكمال لان في الاكمال ما يقع اليسر صلا كذا في المعدن **س** **س** قوله واجبا آخر قيد بقوله واجبا آخر لانه لو نوى التفل لا يقع في صحيح الرواية عن ابي حنيفة رجة الله تعالى كذا في المنهاج **س** **س** قوله عن واجبا آخر ولقا تل ان يقول ما ذكرتم قياسا او دلالة لاسبيل الاول لان العزيمة ثابتة بالدليل القطع فلا يثبت الرخصة بالقياس لانه لا يثبت الا بدليل ليساوي دليل العزيمة ولا الى الثاني لان الثابت بالدلالة هو الذي يصير معلوما بمعنى اللغة حتى استوى فيه الفقيه وغيره وتعلق الرخصة بغير الفطر مما اشتبه على ابي يوسف ومحمد مع علو طبيعتها فكيف يكون هذا من باب الدلالة واجيب بان الدلالة ثابتة بمعنى اللغة والشرط في الدلالة ان يكون المعنى الذي تعلق به الحكم المنصوص ثابتا لغة بحيث يعرفه اهل اللسان فاما ان يكون الثابت بهذا النص في غير موضع منها يعرف به اهل اللسان فليس بشرط كذا قيل ومن بعد صلوة العشاء **س** **س** قوله بركة الطواف فان قيل ينبغي ان يسقط النجاسة عن سور الكلب قياسا على سور الهرة بركة الطواف قيل لا شأن بالكل يطوف بالبيت مثل طواف الهرة لما ذكرنا انها تدخل في المضائق والمداخل بل تدخل في الفراش حالة النوم وينام مع النائم فلا يمكن التحرك عنها لايصير الاواني من سورها بخلاف الكلب فانه لا يدخل له في هذه المواضع فضلا عن الطواف وبكثرة الاكثار والاعتماد كالمعدوم ولو سلم طوافه فكان الضرورة فيه دونها في الهرة فلما ثبتنا الطهارة في سورة بالقياس لكان اثباتا لها في غير علة جامعة بين الاصل والفرع ولو سلم ذلك فنقول ان القياس في ذلك الا ان النص ورد بخلافه وهو قوله عليه السلام طهارة في سورة بالقياس لانه واحد حكم اذ اوله الكلب ان يغسل ثلاثا وفي رواية سبع مرات فيكون هذا القياس بمقابلة وهو لا يجوز **س** **س** قوله ما يترجم بعد موازنة ذلك في كفة ميزان العقل **س** **س** احسن الجواشي على اصول الشاشي **س**

لذلك الحكم في المنصوص عليه ثم انما يعرف كون المنة علة بالكتاب **س** **س** قوله بكم هذه العلة اي كثرة الطواف والحكم هو سقوط حرج نجا سنة سور الهرة التي هو من جنس سقوط حرج الاستيذان عن العبيد والاماء كذا قال المولود عين الله **س** **س** قوله ليست بنجسة وهذه ليست على ان سورها ليس بنجس وعليه كثير من الاعتقاد ولذا ذهب ابو يوسف والشافعي ومالك واحمد والثوري والاوزاعي واسحق وابوعبيد الى انه غير مكروه وقيل هو قول مالك وغيره من اهل المدينة والبيت وغيره من اهل مصر والاوزاعي وغيره من اهل الشام والثوري وغيره من اهل العراق والشافعي واصحابه واحمد واسحق وابي عبيد وعكرمة وابراهيم وعطاء بن يسار والحسن كما قاله ابن عبد البر واختاره الطحاوي ومن الحنفية رواية عن محمد بن ابي بكر ما ذكره الطحاوي في معاني الآثار يدل على انه مكروه تحريما واختار الكرخي من اصحابنا انه مكروه تنزيها وهو الاصح الاقرب الى موافقة الاخبار والا تارك في الحصول **س** **س** قوله نقاس اصحابنا ان كان قيل سقوط النجاسة عن سور الهرة ثبت بالحكم بخلاف القياس لانه فخطوط باللعاب المتولد من اللحم النجس لقوله عليه السلام الهرة سبع فكيف تاسر اصحابنا سور ما يسكن في البيوت على سور الهرة واجيب عنه بان ما هو مستحسن بالضرورة او بلا اثر بطلان الضرورة لا يجوز تعد ينه الى ما لا ضرورة فيه واما التعدية الى ما فيه ضرورة فجاز فجازت في المعدن **س** **س** قوله وكذلك قوله آية بيا نه انه ايج الا فطار للمريض والمسافر تيسير عليهم بان يساوي الا فطار والصوم عندهم ويتمكنوا من تحقيق ما يترجم منهما في نظرهم لمصلحة كذا في الفصول **س** **س** قوله الى ايام اخر ان اختاروا تيسير الا فطار بمسقة السفر والناس في الاختيار متفاوتون فصار التحجير بين الصوم والا فطار لطلب اليسر اعتبارا للعبد ما هو اليسر عنده من الصوم والا فطار بخلاف الصلوة فان اليسر فيها متعين القصر فلا يجوز فيه التحجير بين القصر والاكمال لان في الاكمال ما يقع اليسر صلا كذا في المعدن **س** **س** قوله واجبا آخر قيد بقوله واجبا آخر لانه لو نوى التفل لا يقع في صحيح الرواية عن ابي حنيفة رجة الله تعالى كذا في المنهاج **س** **س** قوله عن واجبا آخر ولقا تل ان يقول ما ذكرتم قياسا او دلالة لاسبيل الاول لان العزيمة ثابتة بالدليل القطع فلا يثبت الرخصة بالقياس لانه لا يثبت الا بدليل ليساوي دليل العزيمة ولا الى الثاني لان الثابت بالدلالة هو الذي يصير معلوما بمعنى اللغة حتى استوى فيه الفقيه وغيره وتعلق الرخصة بغير الفطر مما اشتبه على ابي يوسف ومحمد مع علو طبيعتها فكيف يكون هذا من باب الدلالة واجيب بان الدلالة ثابتة بمعنى اللغة والشرط في الدلالة ان يكون المعنى الذي تعلق به الحكم المنصوص ثابتا لغة بحيث يعرفه اهل اللسان فاما ان يكون الثابت بهذا النص في غير موضع منها يعرف به اهل اللسان فليس بشرط كذا قيل ومن بعد صلوة العشاء **س** **س** قوله بركة الطواف فان قيل ينبغي ان يسقط النجاسة عن سور الكلب قياسا على سور الهرة بركة الطواف قيل لا شأن بالكل يطوف بالبيت مثل طواف الهرة لما ذكرنا انها تدخل في المضائق والمداخل بل تدخل في الفراش حالة النوم وينام مع النائم فلا يمكن التحرك عنها لايصير الاواني من سورها بخلاف الكلب فانه لا يدخل له في هذه المواضع فضلا عن الطواف وبكثرة الاكثار والاعتماد كالمعدوم ولو سلم طوافه فكان الضرورة فيه دونها في الهرة فلما ثبتنا الطهارة في سورة بالقياس لكان اثباتا لها في غير علة جامعة بين الاصل والفرع ولو سلم ذلك فنقول ان القياس في ذلك الا ان النص ورد بخلافه وهو قوله عليه السلام طهارة في سورة بالقياس لانه واحد حكم اذ اوله الكلب ان يغسل ثلاثا وفي رواية سبع مرات فيكون هذا القياس بمقابلة وهو لا يجوز **س** **س** قوله ما يترجم بعد موازنة ذلك في كفة ميزان العقل **س** **س** احسن الجواشي على اصول الشاشي **س**

له قول ثم انما يعرف في العلم ان الاصل في لنصوص لتعليق عند العامة لكنهم اتفقوا على انه لا يصح التعليق بجميع اوصاف النص لانه لا تأثير لكثير من الاوصاف في الحكم فان التركي والهندي ونحوهما سواء في قوله عليه السلام للجماع في نهارد رمضان اعتق رقبة ولا اثر لها في ايجاب عتق رقبة وكذلك وصف الحرية ووقوع الاهداء حتى تجب الكفارة على العبد بالزنا وبوطي الامة واتفقوا ايضا على انه لا يصح باي وصف شأما لمعلل من غير دليل فاذا زيد من دليل يعرف به كون المنة علة وهو ما في الكتاب او السنة او الاجماع او الاجتهاد كذا في المعدن والفصول **س** قوله جناح اي لا اثم عليكم ولا عليهم في الدخول في هذه الاوقات الثلث وبين علتهم بقوله طوافون عليكم خير مبتدأ اعلمون والجملة معللة اي لانهم طوافون عليكم فاجزم في البيت ليحكم مبتدأ خيرة على بعض تقديره بعضكم طائف على بعض فخذ في طائف لدلالة طوافون عليه **س** **س** قوله بكم هذه العلة اي كثرة الطواف فالقيس الهرة والقيس عليه العبيد والجواري والعلة كثرة الطواف والحكم هو سقوط حرج نجا سنة سور الهرة التي هو من جنس سقوط حرج الاستيذان عن العبيد والاماء كذا قال المولود عين الله **س** **س** قوله ليست بنجسة وهذه ليست على ان سورها ليس بنجس وعليه كثير من الاعتقاد ولذا ذهب ابو يوسف والشافعي ومالك واحمد والثوري والاوزاعي واسحق وابوعبيد الى انه غير مكروه وقيل هو قول مالك وغيره من اهل المدينة والبيت وغيره من اهل مصر والاوزاعي وغيره من اهل الشام والثوري وغيره من اهل العراق والشافعي واصحابه واحمد واسحق وابي عبيد وعكرمة وابراهيم وعطاء بن يسار والحسن كما قاله ابن عبد البر واختاره الطحاوي ومن الحنفية رواية عن محمد بن ابي بكر ما ذكره الطحاوي في معاني الآثار يدل على انه مكروه تحريما واختار الكرخي من اصحابنا انه مكروه تنزيها وهو الاصح الاقرب الى موافقة الاخبار والا تارك في الحصول **س** **س** قوله نقاس اصحابنا ان كان قيل سقوط النجاسة عن سور الهرة ثبت بالحكم بخلاف القياس لانه فخطوط باللعاب المتولد من اللحم النجس لقوله عليه السلام الهرة سبع فكيف تاسر اصحابنا سور ما يسكن في البيوت على سور الهرة واجيب عنه بان ما هو مستحسن بالضرورة او بلا اثر بطلان الضرورة لا يجوز تعد ينه الى ما لا ضرورة فيه واما التعدية الى ما فيه ضرورة فجاز فجازت في المعدن **س** **س** قوله وكذلك قوله آية بيا نه انه ايج الا فطار للمريض والمسافر تيسير عليهم بان يساوي الا فطار والصوم عندهم ويتمكنوا من تحقيق ما يترجم منهما في نظرهم لمصلحة كذا في الفصول **س** **س** قوله الى ايام اخر ان اختاروا تيسير الا فطار بمسقة السفر والناس في الاختيار متفاوتون فصار التحجير بين الصوم والا فطار لطلب اليسر اعتبارا للعبد ما هو اليسر عنده من الصوم والا فطار بخلاف الصلوة فان اليسر فيها متعين القصر فلا يجوز فيه التحجير بين القصر والاكمال لان في الاكمال ما يقع اليسر صلا كذا في المعدن **س** **س** قوله واجبا آخر قيد بقوله واجبا آخر لانه لو نوى التفل لا يقع في صحيح الرواية عن ابي حنيفة رجة الله تعالى كذا في المنهاج **س** **س** قوله عن واجبا آخر ولقا تل ان يقول ما ذكرتم قياسا او دلالة لاسبيل الاول لان العزيمة ثابتة بالدليل القطع فلا يثبت الرخصة بالقياس لانه لا يثبت الا بدليل ليساوي دليل العزيمة ولا الى الثاني لان الثابت بالدلالة هو الذي يصير معلوما بمعنى اللغة حتى استوى فيه الفقيه وغيره وتعلق الرخصة بغير الفطر مما اشتبه على ابي يوسف ومحمد مع علو طبيعتها فكيف يكون هذا من باب الدلالة واجيب بان الدلالة ثابتة بمعنى اللغة والشرط في الدلالة ان يكون المعنى الذي تعلق به الحكم المنصوص ثابتا لغة بحيث يعرفه اهل اللسان فاما ان يكون الثابت بهذا النص في غير موضع منها يعرف به اهل اللسان فليس بشرط كذا قيل ومن بعد صلوة العشاء **س** **س** قوله بركة الطواف فان قيل ينبغي ان يسقط النجاسة عن سور الكلب قياسا على سور الهرة بركة الطواف قيل لا شأن بالكل يطوف بالبيت مثل طواف الهرة لما ذكرنا انها تدخل في المضائق والمداخل بل تدخل في الفراش حالة النوم وينام مع النائم فلا يمكن التحرك عنها لايصير الاواني من سورها بخلاف الكلب فانه لا يدخل له في هذه المواضع فضلا عن الطواف وبكثرة الاكثار والاعتماد كالمعدوم ولو سلم طوافه فكان الضرورة فيه دونها في الهرة فلما ثبتنا الطهارة في سورة بالقياس لكان اثباتا لها في غير علة جامعة بين الاصل والفرع ولو سلم ذلك فنقول ان القياس في ذلك الا ان النص ورد بخلافه وهو قوله عليه السلام طهارة في سورة بالقياس لانه واحد حكم اذ اوله الكلب ان يغسل ثلاثا وفي رواية سبع مرات فيكون هذا القياس بمقابلة وهو لا يجوز **س** **س** قوله ما يترجم بعد موازنة ذلك في كفة ميزان العقل **س** **س** احسن الجواشي على اصول الشاشي **س**

له قوله لان الفاعل في قوله عليه الصلوة والسلام فانه انما يذكو مثله للعلمية في كلامهم كما يقال ابشر فقد اتاك الفوت وكذلك كلمة ان يذكروا بيان العلة كما في قول الشاعر بكر يا صاحبي قبل الجيرة ان ذاك النجاح في التكبير ومن هذا القبيل قوله جل جلاله ثم ناله ولا تخاطبني في الذين ظلموا انهم مغترون كذا في المعدن بزيادة **١٢** قوله فيتعدى الحكم الخ اختلف فيه الفقهاء فقال الامام مالك رحمه الله من نام مضطجاً او ساجداً فليتبوءاً ومن نام جالساً فلا الا ان يطول نومه وهو قول الزهري امام المحدثين وربيعة والاوزاعي واحمد وقال الامام ابو حنيفة واصحابه لا وضوء الا على من نام مضطجاً او متكئاً وقال ابو يوسف ان تعد النوم في السجود فعليه الوضوء وقال الثوري والحسن بن يحيى وحماد بن ابى سليمان والنخعي انه لا وضوء الا على من اضطجع وقال الشافعي على كل نائم الوضوء الا الجالس وحده قال ابن القطان اجمع العلماء على ان النوم القليل لا ينقض الوضوء الا المزني من الشافعية فانه خرق الاجماع وجعل قليله حدثاً واجمعوا على ان نوم المضطجع ينقض الوضوء والله اعلم كذا في الحصول **١٣** قوله الى النوم مستند او متكئ الخ لا الى النوم ساجداً الامام من الحديث نفياً صريحاً وما رواه البيهقي في الخلافيات عن انس رضي الله عنه اذا نام العبد في السجود سجد بها لله تع ملائكة فيقول انظروا الى عبد الله في روجه عندى جسد في طاعتي كذا في الحصول **١٤** قوله اي الاغماء هو امتلاء بطون الدماغ من بلغم بارد غليظ وهو سائر للعقل والجنون تغيير في القوة المفكرة بسبب العقل الخ عليه مغلوب العقل والمجنون مغلوب العقل وجه تعدى الحكم اليها لكونها فوق نوم المضطجع في استرخاء المفصل فان قيل الا استرخاء التام ربما لا يحصل بالاغماء والسكر لا سيما حالة القيام والركوع والسجود لبقاء الاستسكان فكيف يكون فوق نوم المضطجع قيل معناه ان زوال المسكة الحاصلة بالاغماء والسكر اكثر من الاسترخاء بالنوم نظيره قولهم الصيف احر من الشتاء في قول في حرة من الشتاء في برده كذا في المعدن **١٥** قوله توضئ هذه اقطعة من حديث فاطمة بنت ابى جيسش في آخره ثم اغتسل وطمع وتوضئ لكل صلوة وان قطر الدم على الحصى وفي رواية انما ذلك عرق وليست بالحضة الخ اخرج احمد وصححه الترمذي كذا في الحصول **١٦** قوله جعل انفجار الدم علة فتعدى الحكم هذه العلة الى الفصد والحامة ومثال العلة المعلومة بالاجماع فيما قلنا الصغرة علة لولاية الاب في حق الصغير فثبت الحكم في حق الصغيرة لوجود العلة والبلوغ عن عقل علة لزوال ولاية الاب في حق الغلام فيتعدى الحكم الى الجارية بهذه العلة وانفجار الدم علة لا يتقاضى الطهارة في حق المستحاضة فيتعدى الحكم الى غيرها لوجود العلة ثم بعد ذلك نقول لقياس نوعين احدهما ان يكون الحكم المعدى من نوع الحكم الثابت في الاصل والثاني ان يكون من جنس مثال الاتحاد في النوع ما قلنا ان الصغرة علة لولاية الانكاح في حق الغلام فثبت ولاية الانكاح في حق الجارية لوجود

بالسنة في قوله عليه الصلوة والسلام ليس الوضوء على من نام قائماً او قاعداً او راكعاً او ساجداً انما الوضوء على من نام مضطجاً كذا في الحصول **١٧** قوله اي الاغماء هو امتلاء بطون الدماغ من بلغم بارد غليظ وهو سائر للعقل والجنون تغيير في القوة المفكرة بسبب العقل الخ عليه مغلوب العقل والمجنون مغلوب العقل وجه تعدى الحكم اليها لكونها فوق نوم المضطجع في استرخاء المفصل فان قيل الا استرخاء التام ربما لا يحصل بالاغماء والسكر لا سيما حالة القيام والركوع والسجود لبقاء الاستسكان فكيف يكون فوق نوم المضطجع قيل معناه ان زوال المسكة الحاصلة بالاغماء والسكر اكثر من الاسترخاء بالنوم نظيره قولهم الصيف احر من الشتاء في قول في حرة من الشتاء في برده كذا في المعدن **١٥** قوله توضئ هذه اقطعة من حديث فاطمة بنت ابى جيسش في آخره ثم اغتسل وطمع وتوضئ لكل صلوة وان قطر الدم على الحصى وفي رواية انما ذلك عرق وليست بالحضة الخ اخرج احمد وصححه الترمذي كذا في الحصول **١٦** قوله جعل انفجار الدم علة فتعدى الحكم هذه العلة الى الفصد والحامة ومثال العلة المعلومة بالاجماع فيما قلنا الصغرة علة لولاية الاب في حق الصغير فثبت الحكم في حق الصغيرة لوجود العلة والبلوغ عن عقل علة لزوال ولاية الاب في حق الغلام فيتعدى الحكم الى الجارية بهذه العلة وانفجار الدم علة لا يتقاضى الطهارة في حق المستحاضة فيتعدى الحكم الى غيرها لوجود العلة ثم بعد ذلك نقول لقياس نوعين احدهما ان يكون الحكم المعدى من نوع الحكم الثابت في الاصل والثاني ان يكون من جنس مثال الاتحاد في النوع ما قلنا ان الصغرة علة لولاية الانكاح في حق الغلام فثبت ولاية الانكاح في حق الجارية لوجود

باحت العلة المعلومة بالسنة **٨٩** الاصل الرابع القياس

بالسنة في قوله عليه الصلوة والسلام ليس الوضوء على من نام قائماً او قاعداً او راكعاً او ساجداً انما الوضوء على من نام مضطجاً كذا في الحصول **١٧** قوله اي الاغماء هو امتلاء بطون الدماغ من بلغم بارد غليظ وهو سائر للعقل والجنون تغيير في القوة المفكرة بسبب العقل الخ عليه مغلوب العقل والمجنون مغلوب العقل وجه تعدى الحكم اليها لكونها فوق نوم المضطجع في استرخاء المفصل فان قيل الا استرخاء التام ربما لا يحصل بالاغماء والسكر لا سيما حالة القيام والركوع والسجود لبقاء الاستسكان فكيف يكون فوق نوم المضطجع قيل معناه ان زوال المسكة الحاصلة بالاغماء والسكر اكثر من الاسترخاء بالنوم نظيره قولهم الصيف احر من الشتاء في قول في حرة من الشتاء في برده كذا في المعدن **١٥** قوله توضئ هذه اقطعة من حديث فاطمة بنت ابى جيسش في آخره ثم اغتسل وطمع وتوضئ لكل صلوة وان قطر الدم على الحصى وفي رواية انما ذلك عرق وليست بالحضة الخ اخرج احمد وصححه الترمذي كذا في الحصول **١٦** قوله جعل انفجار الدم علة فتعدى الحكم هذه العلة الى الفصد والحامة ومثال العلة المعلومة بالاجماع فيما قلنا الصغرة علة لولاية الاب في حق الصغير فثبت الحكم في حق الصغيرة لوجود العلة والبلوغ عن عقل علة لزوال ولاية الاب في حق الغلام فيتعدى الحكم الى الجارية بهذه العلة وانفجار الدم علة لا يتقاضى الطهارة في حق المستحاضة فيتعدى الحكم الى غيرها لوجود العلة ثم بعد ذلك نقول لقياس نوعين احدهما ان يكون الحكم المعدى من نوع الحكم الثابت في الاصل والثاني ان يكون من جنس مثال الاتحاد في النوع ما قلنا ان الصغرة علة لولاية الانكاح في حق الغلام فثبت ولاية الانكاح في حق الجارية لوجود

الصغير في الذكر والبكارة في الانثى والبكارة الصغيرة يولى عليها اتفاقاً والتيب البالغة لا يولى عليها اجماعاً والبكارة البالغة لا يولى عليها عندنا خلافاً والتيب الصغيرة يولى عليها عندنا ولا عند ابن عباس في قصة جارية بكر مرفوعة وزوجها ابوها وهي كارهة فخيرها آخرجه احملاً رجلاً ثقة والمقام حققه حق البسط ابن الهمام رحمه الله في فقره القدر كذا في الحصول **١٨** قوله الطهارة لان الشرع امرها بالتوضي وذلك يستقيم الا بعد انتقاض الطهارة فيكون خروج الدم في حقها ناقضاً للطهارة كذا في المعدن **١٩** قوله ثم بعد ذلك اي بعد بيان العلة المعلومة في الكتاب والسنة والاجماع نقول الخ كذا في المنهاج **٢٠** قوله من جنس الاتحاد في الجنس ان يشترك الحكم في وصف ومختلفان في وصف كالاخاف و الوصف مثل ولاية المال ومثل جرح الاستيذان وجرح النجاسة كذا في الفصول **٢١** قوله مثال الاتحاد في النوع آله المراد بالاتحاد في النوع ان يكون حكم الفرع عين حكم الاصل لكنه يتغاير المحل ان كان ولاية الانكاح في المحلين في الجارية والغلام وكذلك نجاسة السور في المحلين في المهرة وسواكن البيوت كذا في فصول الحواشي **٢٢** احسن الحواشي و

قوله وبه يثبت الحكم بالصرح في التيب الصغيرة لا باليكارة كما زعم الشافعي فتقيد قوله به اهتماماً بشأن بيان عليّة الصغر
 رد القول الشافعي كذا في المعدن ١٢ **قوله** لوجود العلة وهي الطواف وسقوط نجاسة سور سواكن البيوت لانه عينه كذا في المعدن ١٢
قوله هذه العلة وهي البلوغ عن عقل زوال هذه الولاية من نوع زوال تلك الولاية لان زوال هذه الولاية عين تلك الولاية كذا في المعدن ١٢
قوله ومثال الاحتاق بالجنس المرد بالاحتاق في الجنان في الاحتاق في وصف اي المضاف ويقتضيان في وصف اي المضاف اليه كالاتحاد في الإضافة
 والوصف مثل ولاية النفس وولاية المال ومثل حرج الاستيذان وحرج النجاسة فيهما المضاف وفي الولاية مشترك ومتحد والمضاف
 اليه مختلف ومغايرة النفس والمال مغايران وكذا الحرج المضاف الى الاستيذان والنجاسة متحد والمضاف اليه مختلف لان النجاسة و
 الاستيذان ان مغايران فمطلق الولاية جنس وولاية المال نوع آخر وولاية الصغر الفلاني فرد وكذا الحرج جنس حرج
 الاستيذان ان الفلاني فرد وكذا الحرج نجاسة كذا
 فرد فافهم ١٢ **قوله** حرج الاستيذان ان الاستيذان ان النجاسة
 ان الله تعالى امرنا بان يستأذن العبيد الذين
 لم يحكموا في ثلاث اوقات من قبل صلوة الفجر وحين
 وضع الثياب من الظهيرة ومن بعد صلوة العشاء
 واسقط الاذن بعد هذه الاوقات ويزع العلة كثرة
 الطواف بقوله طوافون عليكم بعضكم على بعض
 يعني ان يكون لهم حاجة الى الحاجة والملاحة
 يطوفون عليكم اي للحاجة وتطوفون عليهم
 بالاستيذان امر فلو جرح الامر بالاستيذان ان في
 كل وقت لا دية الى الحرج كذا في الشرح ١٢
قوله لا من نوعه الحرج لان هذا حرج النجاسة و
 ذلك حرج الاستيذان ان فاختار با اعتبار النوع
 وان اتخذ باعتبار الجنس لان كلاهما من جنس
 واحد وهو نفس الحرج كذا في الشرح ١٢ **قوله**
 يحكم هذه العلة وهي الصغر وهذه الولاية من
 جنس تلك الولاية لان نوعها لان الولاية في النفس
 غير الولاية في المال كذا في المعدن ١٢ **قوله**
 زوال الولاية الاب الح او يقال زوال الصغر علة
 لزوال الولاية او يقال بلوغها علة لحياها في نفسها
 او يقال زوال الصغر علة لحياها وولايتها على
 نفسها ثم هذا امر فاما المقصود الواحد يكون له
 عبارات ومفاهيم مختلفة تعبيرية وجودية
 وعدمية يجوز التعبير عنه بآياتها ولا يختلف
 المطلوب فالنزاع في صلاح العدلي للوجودي
 لا يلائم عند أهل التحقيق وقد نقل عن أبي زيد الدبوسي
 وخبره السلام من الخفية انه لا يجوز وتبعه كلام
 كمال الدين ابن الهام في الخبر وكثير من المتأخرين
 ١٢ **قوله** في حق النفس بهذه العلة اي في حق
 نفس الغلام والجدانية بهذه العلة الى البلوغ عن
 عقل زوال هذه الولاية من جنس زوال تلك
 الولاية لان نوعها لان زوال هذه الولاية غير
 زوال تلك الولاية ١٢ **قوله** من جنس العلة
 اي من جعل العلة جنساً اي مخرجاً ما يعم المنصو
 وغيره ليس ثمة حكم المنصو وفي جنسه من
 حكم المنصو كما اذا علة الولاية الاب في ملك
 الصغيرة بمعنى العجز عن التصرف وهذا المعنى
 يعم المال والنفس ولهذا اثبتنا الولاية على
 النفس ايضاً كما اثبتنا على المال كذا في وصول
 الاصول ١٢ **قوله** فوجب القول بولاية
 الاب الح كذا لا يتعطل مصالحها المتعلقة بالنفس
 فالعجز عن التصرف معناه عام يعم المال والنفس
 فلهذا اثبتنا ولاية الاب على النفس ايضاً كما
 اثبتنا على المال لو فور شفقته وكما رأيه في
 نفسه وماله كذا قيل ١٢ **قوله** لولاية الاب عليها اي
 يعم المال والنفس فلذا اثبتنا ولاية الاب على النفس كما يثبت على المال لو فور شفقته وكما رأيه في نفسه وماله كذا
 ١٢ **قوله** بالفرق اي بطلاق الفرق بين المقيس والمقيس عليه اذ لا يشترط في القياس الاحتياج في جميع الاوصاف بل في البعض فمطلق
 الفرق مؤيد للقياس لا مثل ١٢

العلّة فيها وبه يثبت الحكم في التيب الصغيرة وكن لك قلنا الطواف
 علة سقوط نجاسة السور في سور الرهرة فيتعدى الحكم الى سور
 سواكن البيوت لوجود العلة وبلوغ الغلام عن عقل علة زوال الولاية
 الانكاح فيزول لولاية عجز الجارية بحكم هذه العلة ومثال الاحتاق في
 الجنس ما يقال كثرة الطواف علة سقوط حرج الاستيذان ان في حق
 ما ملكت ايماننا فيسقط حرج نجاسة السور بهذه العلة فان
 هذا الحرج من جنس ذلك الحرج لان نوعه وكذلك الصغر علة ولاية
 التصرف في الاب في المال فيثبت ولاية التصرف في النفس بحكم هذه
 العلة وان بلوغ الجارية عن عقل علة زوال ولاية الاب في
 المال فيزول ولا يثبت في حق النفس بهذه العلة ثم لا بد في هذا
 النوع من القياس من جنس العلة بان تقول لما يثبت ولاية الاب
 في مال الصغيرة لانها عاجزة عن التصرف بنفسها فاثبت الشرع
 ولاية الاب كذا لا يتعطل مصالحها المتعلقة بذلك وقد
 عجزت عن التصرف في نفسها فوجب القول بولاية الاب عليها
 وعلى هذا نظائره وحكم القياس الاول ان لا يبطل لفرق لان
 في وجوب جنس العلة ١٢

الاصل الرابع القياس ٩٠ بحث العلة المستفيدة بالايجاع

احسن الحواشي على اصول الاشعري طولنا المولوي محمد بركات الله سلمه الله الكرهوى الفرق على

له قوله فان افترقا الخ وصورة الفرق في هذا النوع ان يقول السائل مثلاً لا يتوزع من الولاية في الغلام الولاية في الجارية الشيبان الشيب صاروا لها قدرة التصرفات بنفسها الزوال حياً ثم فنقول في جوابه هذا لا يضرنا ثبوت الاتحاد بين الغلام والصغيرة في العجز الثابت بالصغر فيثبت للاتحاد في الحكم وهو ثبوت الولاية للزب مع وجود الافتراق بوصف آخر فلا يبطل القياس بالفرق فانهم كذا في معدن الاصول ١٢ **قوله** مما نفع التجنيس بان يمنع مسائل عموم العلة وشمولها للاصل والفرع فلا تؤثر في حكم الاصل كذا في معدن الاصول ١٢ **قوله** والفرق الخ ص عطف على قوله مما نفع التجنيس بفساد القياس من الثاني بامرين بمما نفع التجنيس والفرق الخاص كذا قيل ١٢ **قوله** فوق تأثيره الخ لان الحاجة في التصرف في المال كثر الوقوع (في كل يوم مائة مرة للمتحدث في المالك والمشارك والملايس والمساكن وغيرها) وناجزة لا يحتمل التأخير وهي عاجزة عن التصرف فيها فهذا الضرر وجب الولاية عليها لا يها في مالها ومثل هذه لم توجد في النفس لان هذه الشهوة لان هذه الشهوة لا يضرها فلا يضطر الى الولاية عليها لا يها وانما هي بعد بلوغها فبعد البلوغ تشاور فيه هذا الفرق راجع الى بان العلة ليست عامة للفرع بناء على احتمال ان العلة هو الصغرة لنفسه مطلقاً بل هو مع الضرورة اى المجموع والمعروف من حيث هو كذا لك واعلم ان في هذا المقام راي في مقام الفرق بين القياسين ببطون الثاني بالفرق الخاص اشكال من وجوه الاول ان تعديل الماتن في القياس الاول بان الاتحاد في العلة يوجب الافتقاد في الحكم يشترك فيه القسمان فلم تعد النوع الاول بذلك التعليل والثاني ان الفرق اذا كان في المعنى المؤثر يربط به القسمان راي الاول والثاني بالقياس) واذا كان في غيره لا يضره الاول ولا الثاني والثالث ان المذكور اذا تقرر لا تسلم معه القسم الاول عن الخلل ايضا كما لا تسلم القسم الثاني فمما القاثة في تخصيص الثاني والجواب عن الاول ان الاتحاد على وجهين اتحاد في النوع واتحاد في الجسدي المراد ههنا الاتحاد في النوع ولا شك ان الاتحاد في العلة لا يوجب الاتحاد النوعي في القسم الثاني وعن الثاني ان الفرق في المعنى المؤثر غير متصور كما ترى ولذا قيل بقوله في غيره هذه العلة بخلاف القسم الثاني فان الفرق في المعنى المؤثر متصور وهو عن الثالث ان الفرق الخاص المذكور غير متقرر فلا يرد الاشكال غاية ما في الباب ان الماتن رجه الله لم يتعنه لهذا الفرق في القسم الاول لانه غير متصور بخلاف القسم الثاني فانه متصور فانهم كذا في شرح المنار وحواشيه ١٢ **قوله** بالنظر اليه ظاهر ان ثبوت تحقيق الظاهر اذ انما قال بالنظر اليه ظاهر لان ثبوت تحقيق العلة في القياس ليس بقطع بل نقول ان هذا الوصف علة نظر الى الظاهر لان كلامنا فيما لم تكن العلة متصورة ١٢ **قوله** يضاهي الحكم اليه جواب اذ اى اذا وجدنا مناسبا للحكم وقد اقترن به الحكم في موضع آخر من نص او اجماع يضاهي الحكم الى ذلك الوصف كذا في معدن الاصول ١٢ **قوله** لا لشهادة الشرع بكونه علة ونظيره اى يكون الوصف مناسبا

الاصل الرابع القياس ٩١ بحث العلة المعلومة بالرأى والاجتهاد

الاصل مع الفرع لما اتحد في العلة وجب اتحادها في الحكم وان ^{اي الاصل والفرع ١٢}

افتراقا في غير هذه العلة وحكم القياس لثاني فسادها بما نفع ^{المعلل التي ادوها ١٢}

التجنيس والفرق الخاص وهو بيان ان تأثير الصغرة في ولاية التصرف ^{اي الفرق الخاص ١٢}

في المال فوق تأثيره في ولاية التصرف في النفس بيان القسم الثالث ^{اي الصغرة ١٢}

وهو القياس بعلة مستنبطه بالرأى الاجتهاد ظاهر وتحقيق ذلك اذ اوجدنا وصفاً مناسباً للحكم وهو محال يوجب ثبوت الحكم ^{اي هذا الوصف ١٢}

ويتقاضاه بالنظر اليه قد اقترن به الحكم في موضع اجماع ^{اي هذا الوصف ١٢}

يضاهي الحكم اليه للمناسبة لا لشهادة الشرع بكونه علة ونظيره ^{اي هذا الوصف ١٢}

اذا رأينا شخصاً اعطى فقيراً ردها غلب على الظن ان الاعطاء لدفع ^{اي هذا الوصف ١٢}

حاجة الفقير وتحصيل مصالح الثواب واعرف هذا فنقول ان رأينا ^{اي هذا الوصف ١٢}

وصفاً مناسباً للحكم وقد اقترن به الحكم في موضع اجماع يغلب الظن ^{اي هذا الوصف ١٢}

بإضافة الحكم الى ذلك الوصف وغلبة الظن في الشرع توجب العمل ^{اي هذا الوصف ١٢}

عند انعدام ما فوقها من الدليل بمنزلة المسافر اذا غلب على ظنه ان ^{اي هذا الوصف ١٢}

يقربه ماء لم يحزله التيمم وعلى هذا مسائل التحرى وحكم هذا ^{اي هذا الوصف ١٢}

القياس ان يبطل بالفرق المناسب عند لوجود مناسب سواء ^{اي هذا الوصف ١٢}

في والمناسبة فيجب زه ولا يوجب كذا في الفصول والمعدن ١٢ **قوله** لم يحزله التيمم لان غلبة الظن عند انعدام ما فوقها من الدليل بمنزلة المتحقق ١٢ **قوله** مسائل التحرى كما اذا استشهدت عليه القبلة والتحرى ووقع تحريه على شيء لغلبة الظن وليس عنده من يسأله فيجب العمل به ١٢ **قوله** بالفرق المناسب اى بالفرق بين الاصل والفرع في الوصف المناسب لان عند وجود الفرق يوجد مناسب في المقيس عليه سواء الوصف الذي عطلت موه ومثال ذلك كما قال الشافعي يجب الزكوة في مال الصبي قياً ساعاً على البالغ والجواب مع دفع حاجة الفقير والسائل ان يبطله بالفرق المناسب وهو ان يقول ان وجوب الزكوة في صورة موضع اجماع لتطهير الاثام والذنوب او هذا المعنى مفقود في صورة الفرع فلا يجب كذا في الفصول والمعدن ١٢

في والمناسبة فيجب زه ولا يوجب كذا في الفصول والمعدن ١٢ **قوله** لم يحزله التيمم لان غلبة الظن عند انعدام ما فوقها من الدليل بمنزلة المتحقق ١٢ **قوله** مسائل التحرى كما اذا استشهدت عليه القبلة والتحرى ووقع تحريه على شيء لغلبة الظن وليس عنده من يسأله فيجب العمل به ١٢ **قوله** بالفرق المناسب اى بالفرق بين الاصل والفرع في الوصف المناسب لان عند وجود الفرق يوجد مناسب في المقيس عليه سواء الوصف الذي عطلت موه ومثال ذلك كما قال الشافعي يجب الزكوة في مال الصبي قياً ساعاً على البالغ والجواب مع دفع حاجة الفقير والسائل ان يبطله بالفرق المناسب وهو ان يقول ان وجوب الزكوة في صورة موضع اجماع لتطهير الاثام والذنوب او هذا المعنى مفقود في صورة الفرع فلا يجب كذا في الفصول والمعدن ١٢

احسن الحواشي على اصول الشاشي

له قوله كان العمل اى على ما ذكرنا من اقسام الثلاثة والفرق بينهما ان الوصف بالعلوم بالكتاب والسنة بمنزلة تزكية الشاهد المعدل من المولى لان دلالة النص على كونه علة بمنزلة تزكية الشاهد من المولى والوصف بالاجماع بمنزلة الشاهد الذى ظهر عدلته قبل التزكية لان الاجماع لا يدل صريحا ولا اشارة على ان هذا الوصف علة ١٢ **قوله** بمنزلة شهادة المستور لانه لم يظهر عدلته فنفى كماله لم يظهر كونه الوصف علة بدليل من نص او اجماع فان قلت ان العمل بالقسم الثالث واجب كما صرح به الماتن ان غلبة الظن يوجب العمل وكونه بمنزلة المستور يقتضى ان لا يوجب العمل به ولكن يكون جائزا لان القضاء بشهادة المستور جائز اذا لم يطعن الخصم بظواهر عدلته قلنا نعم يوجب العمل بالوصف المناسب اذا اقرن به الحكم في موضع الاجماع وهو من قبيل النوع الثانى ولما قلنا ان يقول فلي هذا الفرق بين النوع الثانى والثالث في التحقيق واجب بان المراد بالاجماع الاول اجماع الامة وبالثانى اجماع الخصم مع المعلن واجب بان الفرق ثابت بين النوع الثانى والثالث باعتبار الاصل وان كان غير ثابت بالنسبة في المعانيه وهو اقرار الحكم به في موضع الاجماع او في موضع النص وهذا القدر كافى في الفرق كذا في الفصول ١٣ **قوله** لما نفعه في اساس المناظرة واصلا لان المناظرة وضعت على مثال الخصومات في الدعوى الواقعة في حقوق العبادات فالمدعى يبرأ لزوم الحكم الذى دام قصدا ثباته على السائل المثال يدعى عليه فكان سبيله الا نكار كما ان سبيله المدعى عليه في الحقوق الدققة عن نفسه ولا نكار فلا ينبغي له ان يتجاوز الى غير المسانعة الا عند الضرورة وهي انه اذا ثبت ما ادعاه الموجب مؤثرا الى الحكم يتجاوز السائل عنها الى القول بموجب العلة ان امكنه ذلك بان كان الوصف من جنس الحكم ولا يشتغل بالقلب ثم بالمعارف فاذا زال الكلام الى المعارضة سهل الامر على الموجب كذا في الفصول ١٢ **قوله** والفرق ولما قلنا ان يقول انه ذكر الفرق ولم يشرع في مثاله كما شرع في سائر الاسئلة قيل لما ذكر مثل الفرق في الفصل السابق على هذا الفصل لم يذكره في الاختصار على انه جاز ان يكون سهوا من الكاتب في نسخة المتن وهو غير بعيد كذا في معدن الاصول ١٢ **قوله** منع الوصف بان يقول لا نسلم ان الوصف الذى جعله المعلن علة موجبة في المتنازع فيه والمنع اما مع السند او بدونه و السند ما يكون المنع مبتداه عليه ١٢ **قوله** يمينه وبلى عليه اى يقوم المكلف بكفايته ويجعل مؤنة وقوله بلى عليه اى ذلك المكلف على ذلك الراس لقوله عليه الصلوة والسلام ادا عزمتمون اني ففعلوا هذه المؤنة عمن وجب عليكم مؤنته فعلم به ان الراس سبب وسياق الحقيقة في باب الاسباب من هذا الكتاب ١٢ **قوله** وكذلك اى مثل المسانعة في الوصف في المسئلة السابقة للمانعة فيما اذا قال قدر الزكوة وهو خمسة دراهم واجب في الذمة لا تعلق لها بالعين كذا في المعدن ١٢ **قوله** فلا يسقط بهلاك النصاب الخ جعل الشافعى وجوب مقدار الزكوة علة للحكم وهو بقاء الواجب بعد هلاك المال وانما تمنع هذه العلة فنقول لا نسلم ان قدر الزكوة واجب في الذمة بل اداؤه واجب في الذمة كذا في فصول الحواشى ١٢ **قوله** من قبيل منع الحكم لان وجوب الاداء وجواز من قبيل الاحكام ولما قلنا ان يقول الحكم في هذا القياس وهو عدم سقوط الزكوة بهلاك المال وما وجوب الاداء فجعل وصفا جامع بين الاصل وهو الدين والفرع وهو الزكوة فكان منع الوجوب من قبيل منع الوصف لانه وصف هذه الحكم لا من قبيل منع الحكم فلا يطابق المثال المثال اقول انما جعل المصنف وجوب الاداء من منع الحكم باعتبار ان الاداء في الاصل من الاحكام فلا يضركونه من قبيل منع الوصف بعرض القياس كذا قيل ١٢ **قوله** بالنوع الاول هو التعليق المنصوص بالقرآن والحديث بمنزلة القضاء بشهادة الشهود بعد تعديهم فم تزييتهم بشهادة المزيين فانه لا يتصور فيه النقض اصلا وهو قضاء كامل موثق وثيق لا يحتمل البطال ولا انتقاض ١٢ **قوله** وهذا اى قولنا لا نسلم ان وجوب الاداء ثابت في صورة الدين ١٢

الاصول الرابع القياس ٩٢ بحث الاسئلة المتوجهة على القياس

في صورة الحكم فلا يبقى الظن باضافة الحكم اليه فلا يثبت الحكم به لانه كان بناء على غلبة الظن وقد بطل ذلك بالفرق وعلى هذا كان العمل بالنوع الاول بمنزلة الحكم بالشهادة بعد تزكية الشاهد وتعديله والنوع الثانى بمنزلة الشهادة عند ظهور عدلته قيل التزكية والنوع الثالث بمنزلة شهادة المستور **فصل** الاسئلة المتوجهة على القياس ثمانية المسانعة والقول بموجب العلة والقلب والعكس فساد الوضع والفرق والنقض والمعارضة اما المسانعة فتعني ان احدهما منع الوصف الثانى منع الحكم مثاله في قولهم صدقة الفطر وجبت بالفطر فلا تسقط بموته ليلة الفطر قلنا لا نسلم وجوبها بالفطر بل عند تاجب براسيونه وبلى عليه وكذلك اذا قيل قدر الزكوة واجب في الذمة فلا يسقط بهلاك النصاب كالدين قلنا لا نسلم بان قدر الزكوة واجب في الذمة بل اداؤه واجب لئن قال الواجب اداؤه فلا يسقط بالهلاك كالدين بعد المطالبة قلنا لا نسلم ان الاداء واجب في صورة الدين بل حرم المنع حتى يخرج عن العهدة بالتحلية وهذا من قبيل منع الحكم

احسن الحواشى على اصول لشاى مولانا المولوى محمد بركت الله سلمه الله

التثليث في المقيس عليه وهو الغسل في الأعضاء الثلاثة
وبيانته (أي بيان منع الحكم) أن التكرار ليس بسنة مقصودة
في الأصل لأنه لا أثر لوصف الركبة في التكرار وإنما
أثره في سنية التكميل لأن السنن والواجبات إنما شرعت
مكملة للفرائض ولأنه (أي التكميل) الأصل في سائر
الركان والتكميل إنما يكون باطالة الفرض في محله فيما
يمكن ألا ترى أن القيام والركوع والسجود إنما يكون تكميلاً
باطالته لا بتكرارها وكن القراعة إلا أنما لم نجد على الطالة
في الغسل لأن المفروض لما استغرق محله كانت الطالة
تكميلاً في غير محل الفرض قصر تأخر دونه إلى التكرار خلقاً
عن الأصل والعمل بالأصل ممكن في مسح الرأس فقلنا
باطالة فيها بالاستيعاب فافهم كذا في الفصول ٣١٢
قوله زيادة على المفروض أي في محله وذلك لأن التكرار
ليس بسنة مقصودة في الأصل أي في الغسل لأنه لا
أثر لوصف الركبة في التكرار إنما أثره في سنية التكميل
لأن السنن والواجبات إنما شرعت مكملة للفرائض
ولأن التكميل هو أصل في سائر الأركان والتكميل إنما
يكون باطالة الفرض في محله زيادة على القدر المفروض كذا
في المعدن ٣١٣ قوله غير أن الطالة التي جوابها يقال
إذا كانت الطالة مسنونة في الغسل دون التكرار فلم
لم يعمل بالطالة فيه فأجاب بأن الطالة في باب الغسل
لا يتصور إلا بالتكرار لا يستيعب الفعل كل المحل كذا في
المعدن ٣١٤ قوله في بيع الطعام الخ أي من جنس
الجواب كالحنطة والشعير والظاهر من هذا أنها تلها في
الجنس كبيع الحنطة بالحنطة والملح بالملح ويشترط فيه
التسوية بحديث الربوا مثلاً بمثل أخرجه مسلم وعلى
هذا الظاهر يشترط التقابض أيضاً بحديث الربوا وفيه
يدل أبداً وقوله شرط أي واجب ضروري ولا فلا تعليل
لأشياء الشرطية وإنما هو للحكم على ما تقرر ٣١٥ قوله
كالنقود أي بيع النقود وهي الأشياء حيث شرط تقابض
اليدلين في عقد الصرف والجامع أن كلا منهما مال يجري
فيه الربوا ٣١٦ قوله بيع النسئة الخ وهو حرام لنهيه
عليه الصلوة والسلام عن بيع الكائي أو الكائي أي النسئة
بالنسئة وثوبه أحاديث أخر أيضاً بحديث يد أبيه قال
أحمد قل أجمع الناس على عدم جواز بيع الدين بالدين ٣١٧
قوله أن النقود آية جواب ما يقال لما كان التبعين
في النقود شرطاً دون القبض فينبغي أن يجوز بيع النقود
بدون القبض فأجاب بأن النقود لا تتبع إن عينت
أبداً لقبض كذا في معدن الأصول ٣١٨ قوله عندنا
إذا دراها هو والدنا نير لا يتبعين أن في العقود والفسوخ
لشبهتهما في الذمة ولهذا إذا ابتاع سلعة يد رآهم معينة
جاز أن يوجب مكانها أخرى بخلاف الطعام فإنه يتبعين
بالتعيين من غير قبض فلا يحتاج إلى التقابض كذا في المعدن ٣١٩
قوله والسائل يسلمون هذا الوصف وهو كونه خالياً بالوصف
فيكون المعلول ههنا غير ما دعاه المعلل دعواه أنه لا يدخل
تحقيق هذا في خروج المعاني على وجه الاستقصاء والمحدود
كما قال المعلل والمرفق حد الساقط لا حد الغسل فلا يدخل
شئ كونه خالياً في باب الصوم حلة لهذا الظاهر وهو لا يدخل
حد الساقط لأن الغاية ههنا لا إسقاط فكان المرفق
ولاحسن الحواشي

قوله ومثاله المرفق الخ فان المعلل ادعى انه لا يدخل تحت الغسل بعله ان المحر لا يدخل
 علة لهذه الحكم ظاهرا وهو انه لا يدخل تحت الغسل لكن حكمها بالتحقيق انه لم يدخل تحت المحر
 تحت حكم الغسل بالعلة المذكورة قلنا انه لا يدخل تحت حكم الساقط بالعلة المذكورة وقد سبق
 الجانب الساقط لان الغاية ههنا لا سقاط فكان المرفق حد الساقط لان الجانب المغسول
 تحت الساقط كذا في كتب الاصول **قوله** في المحر ذلك الليل في باب الصوم جعل الف
 تحت الغسل كذا في معدن الاصول **قوله** قلنا المرفق اي قلنا سلمنا المرفق حد
 حد الساقط لا حد المغسول والمحر والجانب الساقط لا الجانب المغسول كذا في معدن الا

| | | | |
|---|---------------------|----|----------------------------|
| المصوم فرضاً يقتضى التبعين مطلقاً المتعينين من هذه العيد وقد وجد التبعين ههنا من جهة الشرع فلا حاجة إلى تبصير العبد ولقائل أن يقول المراد بالتبعين في قول | الأصل الرابع القياس | ٩٢ | بحث تقسيم القليل على قسمين |
|---|---------------------|----|----------------------------|

[illegible]

نفسه يوجب حرمة طرفه وحرمة الطرف غير ثابتة
المتلقي بالأجماع فعلم ان حرمة النفس ايضا غير ثابتة والا
الطرف ولقائل ان يقول ان قوله تعالى ومن دخله كان
والاطراف وعلماءنا في الاطراف واجيب بان الشافعي رآه
الانفس دون الاطراف لان الاطراف في حكم الاموال
وهذا كقلب الجراب وهو جعل ظهرة بطنا وبطنه ظهر
اليك وهذا النوع من القلب لا يتحقق الا بوصف زائد
لحامين متنافيين بدون الزيادة كذا في المعدن ١٢

له قوله لما كان الصوم آفة قلت ليس هذا جعل دليل المعلن وعلة دليل لنا وعلة الحكماء بعد التبيين بل بعد ضم أمر زائد اليه هو تعيين اليوم في نفسه
 للصوم وهذا ليس عكسا حقيقيا بل صورا ياتى علم ان كل هذا المقاولات وانحاء النظر والحجرات مبنية على العفلة ومطارحة قبل تنقيح محل البحث وتحقيق
 مضمون المدعى فانه ينبغي أولا ان الحكم المعلن بالفرضية هل هو وجوب مطلق التعيين فمسلم وغير ضار لانه تعيين شرعي ووجوب خصوص التعيين
 العبدى فساد لكنه غير مسلم اقتضاء العلة له فبعد التتبع لا يقع للسائل الا مقام المنع او النقص او المعارضة كما حققنا اهل المناظرة كذا في الحصول ١٢
له قوله بعد ما تعين وهذا وصف زائد لان فيه تعيينه للوصف الاول لان كلامنا فيه لاني نفس الفرض ١٢ **له قوله** اما العكس فهو لغة
 القضاء ولكن صوم القضاء يتعين بعد الشروع فيه وهو رمضان يتعين فيه لانه نفى سائر الصيامات ١٢ **له قوله** واما العكس فهو لغة
 ان يرد الشيء الى السنة الاولى وفي الاصطلاح ان يتمسك السائل باصل المعلن اي بما جعله المعلن اصلا مقبسا عليه كصنفا فرفع المعلن اي لصنفا
 الحكم الذي جعله المعلن فرعاً والحكم المدعى بالقياس

فان قلت ما ذكره المصنف من تفسير العكس بقوله ان يتمسك
 السائل الخ فهو نفس معنى القلب المذكور (فلا يكون مانعا
 لدخول النوع الثاني من القلب) ويدخل فيه فساد
 الوضع لان فساد الوضع هو ان يظهر تأثير الوصف في نقيض
 الحكم المعلن بنص او اجماع فالسائل في فساد الوضع
 ايضا متمسك باصل المعلن على وجه يضطر المعلن الى
 المفارقة بين الاصل والفرع والجواب ان فساد الوضع
 لا يدخل فيه لان متمسك المعلن باصل المعلن ههنا مطلق
 عن ثبوت قيد التأثير بالنص او الاجماع في النقيض اي
 سواء اثر في النقيض او لا وفي فساد الوضع مقيد به فظهر
 الفرق وهذا القدر كاف في هذا المقام كذا في حصول الحواشي
 ١٢ **له قوله** كتاب البذلة فاضطر المعلن في محتياسه
 الى قبول الفرق بين الاصل والفرع اي بين حلي الرجال
 وثياب البذلة بان يقال حلي الرجال حرام الاستعمال
 فلم يتحقق فيه الا بئذ ان بخلاف الثياب ١٢ **له قوله**
 اسلام احد الزوجين فانهم قالوا في اسلام احدهما انه
 تقع الفارقة مجرى دال اسلام وعند احناف لا تقع الفارقة
 قبل عرض الاسلام وابعاء الآخر قالوا لان في اسلام احدهما
 اختلاف الدين فيوجب فساد النكاح كالمردة قلنا هذا
 فاسد وضعه لانه اي المعلن جعل الاسلام علة لزوال
 الملك والاسلام عهد عاصم للملك والحقوق كما في اسلام
 في دار الحرب فقد عصم نفسه وقاله وولده الصغير
 فلا يكون موثرا في زوال الملك كذا في الفصول ١٢ **له قوله**
 قول واما النقص فهو وجود العلة وتختلف الحكم عنه
 سواء كان مانعا او لغيره عند من لم يجوز تخصيص اي
 تخصيص العلة والتخصيص مناقضة عند من وعند من وجوز
 هو تخلف الحكم عما ادعاه المعلن علة لا مانع مثله ما يقال
 الوضوء طهارة فيشترط فيه النية كالتيمة والجامع انكافها
 عبادة ولا عبادة بدون النية قلنا ينقص بغسل الثوب
 والائناء لوجود العلة وهي الطهارة مع تخلف الحكم وهو
 اشتراط النية لانه لم يشترط النية فيما ندد بركن اقل ١٢
له قوله قلنا انه فعاد المعلن فادقا بتغيير العلة الى
 ان العلة ليست ما فهمتم حتى تقولوا يلزم تخلف الحكم عن علة
 في طهارة الثوب بل العلة عندنا هو الطهارة الحكيمة وهي غير
 معقولة فيحتاج فيها الى النية واجاب عنه الحنفية بان تجس
 البدن بخروج النجاسة امر معقول نعم لا تقتصر على
 الاعضاء الاربعة مع وجوب تطهير البدن كله غير معقول
 قد جوز له دفع الحجرة فاذا اتجس البدن والماء مطهر
 لطبيعة المطهر شرعا ايضا فيتنظريه وبزيل النجاسة
 بلا حاجة الى النية بخلاف التيمم فان التراب ملوث لا مطهر
 قلت لي فيه نظر فان هذه غفلة ظاهرة عن حقائق الاجناس
 الحقيقية والحكيمة فان مقصودة ان الحكيمة ما نعية
 ازالة النجس المحسوس لا ازالة معنى عقلي فالحالة يفتقر الى النية حتى يتحقق به المعنى الحكمي الشرعي المأمور به في الشرع كذا في الحصول فان
 قلت كلامنا في الطهارة التي هي عبادة وغسل الثوب والائناء ليس بعبادة قلنا مثل غسل الثوب والائناء ليس بعبادة ايضا فان العبادة
 فعل يأتي به المرء تعظيما لله تعالى وتذلل لا وخضوعا والوضوء في نفسه اراقة الماء ولا يعقل فيه معنى العبادة بل هو اهلية في المرء للعبادة اے
 الصلوة فاندفع ما وردت ١٢

قلنا لما كان الصوم فرضا لا يشترط التعيين له بعد ما تعين اليوم
 في بطلان قياس المعلن بطريق القلب ١٢ لا يتحصي الاصل ١٢ اي الصوم ١٢ شرعا ١٢
له كالتقضاء واما العكس فنحن به ان يتمسك السائل باصل المعلن
 اي كصوم القضاء ١٢ اي العكس ١٢
على وجه يكون المعلن مضطرا الوجه المفارقة بين الاصل والفرع
 ومثاله الحلي أعدت للبذل فلا يجب فيها الزكاة ككتاب البذلة
 قلنا لو كان الحلي بمنزلة الثياب فلا تجب الزكاة في حلي الرجال ككتاب
 البذلة واما فساد الوضع فالمراد به ان يجعل العلة وصفا لا يليق
 بذلك الحكم مثاله في قوله في اسلام احد الزوجين اختلاف الدين
 طرأ على النكاح فيفسد كارتداد احد الزوجين فانه جعل الاسلام
 علة لزوال الملك قلنا الاسلام عهد عاصم للملك فلا يكون
 مؤثرا في زوال الملك وكذا في مسألة طول الحرة انه حرقا
 على النكاح فلا يجوز له الامانة كما لو كانت تحت حرة قلنا فوصف كونه
 حرا قادرا يقتضي جواز النكاح فلا يكون مؤثرا في عدم الجواز
 واما النقص فمثل ما يقال الوضوء طهارة فيشترط له النية
 كالتيمة قلنا ينقص بغسل الثوب والائناء واما المعارضة
 فمثل ما يقال المسح ركن في الوضوء فليست تثليث كالغسل
 اي المسح ١٢

قوله على سبب لما ان في التكليف يقع على العمل بحقيقة العلة من كسج فله اسقط اعتبار العلة ١٢
 لانه سبب لا ينتقأ ضمه لان النوم لا يخرج عن شئ عادة والعلة الحدث والاطلاع على وجود الحدث في حالة النوم متعذر والنوم لا يشمله على
 استرخاء المفاصل داع الى وجود الحدث فيكون وجوده حادثا بالنوم فاقيم مقام الحدث فلا يرد ما يتوهم ان النوم كان قابلا بيقين وفي النوم
 خروج النجاسة مشكوك لان الشارع اقام نفس النوم حقيقة خروج النجاسة كذا في بعض الحواشي ١٢ **قوله** وكذا في الخلو في المأوى لا خلا الزوج
 بامرأة وليس هناك مانع من الوطئ لا شرعا ولا حسا ولا طبعا كصوم (هو مانع وطئ شرعا) ومريض (هو مانع وطئ حسا) وحيض (هو مانع
 وطئ طبعا) وشبهه كانه وطئها اقامة للخلوة الصحيحة مقام الوطئ ولذا اسقط اعتبار حقيقة الوطئ ويدار الحكم (هو وجوب المهر والعدة وغيرها
 على صحة الخلوة) بان لم يوجد مانع فيجب المهر الكامل ويلزم العدة وان يتيقن انه ما كان بينهما وطئ بان كانت بكرة بعد الخلوة فازلت
 تعدد الاطلاع على الوطئ لهما مستوع حتى لو توافقا على
 انتفاء الوطئ يجب ان لا يحكم بلزوم المهر والعدة قلت
 جازان يكون توافقهما تواضعا منها لمصلحة من المصالح
 بان كان لهما مصلحة في بقاءها ليرغب غير الزوج
 الاول اليها وكذا للزوج دفع ثمة العنة وغيرها فتحقق
 تعدد الاطلاع في حق احكام الشرع والناس غيرهما
 لم يشهد واعتد هما كذا في الفصول وغيره ١٢ **قوله**
 قوله الصحيحة الخ اي الخالية عن الموانع الحسية والشرعية
 اقيمت مقام الوطئ والاخبار والآثار فيه كثيرة من طرق
 مختلفة ولا ما يمنع من حقيق المقام لا ورد ناهيا ١٢ **قوله**
 قول مقام المشقة لتعدد الاطلاع على حقيقة المشقة
 لانها امر مبطن يتفاوت احوال الناس فيه ١٢ **قوله**
 قوله وقد سمي الجواب نقض يرد على ما ذكره للمصاوي
 هو ان السبب ما يكون طريقا الى الحكم مقضيا اليه و
 اليمين سبب الكفارة ولهذا ايضا اليه كما يقال كفارة
 اليمين مع انه ليس بموصل اليها بل اليمين ينشأ في
 وجوب الكفارة لان الكفارة لا تجب الا بالحدث واليمين
 العقد للبر وشرعت له والبر ينشأ بالحدث فكان اليمين
 مانعا للحدث والحدث لازم للكفارة ومثاني الاذمة
 للملزم (ولا بعد الملازمة التي في عبادة عن عدم
 الا تفكاك بين الشئيين وكذا في تعليق الطلاق والعنا
 يسمى سببا للطلاق والعنا معاته مناف لهما لان قوله
 ان دخلت الدار فانت طالق المقصود منه امتناعها
 دخول الدار حذر راعن الطلاق وكان اليمين اي التعليق
 مانعا وجود الشرط وهو لازم للجزاء اي لا ينفك عن
 الجزاء لان الجزاء لا يثبت الا بالشرط والمنافي للارز
 مناف للملزم والمعنى قوله وله ينتهي اليمين انهما اذا
 فعل بخلاف وجب اليمين ارتفع اليمين ولذا الوعد
 ذلك مرة اخرى لا يحدث ولا يقع الطلاق الا في كلمة
 كلمها لانها ايمان لا يمين واحد فاجاب بانها سميت
 سببا باعتبار ان يؤل بان خالف ولزم الكفارة
 والجزاء يسمى سببا كما يسمى العنب خمر افي قوله تعالى
 حكاية الى ارا في عصر خمر في الفصول ١٢ **قوله**
 وبه ينتهي اليمين فلا يكون سببا له مع وجود التنافي
 وانما سميت سببا باعتبار ما يؤول اليه لانها لا تخل
 ان يؤول الى الكفارة بان وجد الحدث فان قلت للشائخ
 انهم ذكروا ههنا ان اليمين سبب الكفارة فجاء ذكره في
 بيان اسباب الشرائع ان اليمين سبب الكفارة لانه
 علة لها قلت لا تنافي بينهما لا اختلاف الجهة فحيث قيل
 سببا مجازا مذكور في الكتاب مشروحا وحيث قيل انها
 علة الكفارة فلان الكفارة تضاق الى اليمين فيقال
 كفارة اليمين فتأمل كذا قيل ١٢ **قوله** فلا يكون
 سببا لان من شأن علاقة العلية ان يكون العلة
 مقتضية لوجود المعلول وهما معا ضرورة وجوب
 ولا يتوهم ان المعد مناف للمعلول يجب رنعه وزواله عند
 ان اطلاق السبب على اليمين والتعليق مجازيا اعتبارا ما يؤول اليه بان خالف ولزم الكفارة والجزاء افي
 تعالى افي عصر خمر اراد به العنب باعتبار ما يؤول اليه لا حقيقة حتى يرد النقض وما ذكره المصنف اولا فالمراد به السبب الحقيقي
 لا المجازي ١٢

الاصل الرابع القياس

٩٨

بحث السبب قد يقام مقام العلة

عند تعدد الاطلاع على حقيقة العلة تيسيرا للامر على المكلف
 ويسقط به اعتبار العلة ويدار الحكم على السبب ومثاله في
 الشرعيات النوم الكامل فانه لما اقيم مقام الحدث سقط
 اعتبار حقيقة الحدث ويدار الانتقاض على كل النوم وكذلك
 الخلوة الصحيحة لما اقيمت مقام الوطئ سقط اعتبار حقيقة
 الوطئ فيدار الحكم على صحة الخلوة في حق كمال المهر ولزوم
 العدة وكذلك السفر لما اقيم مقام المشقة في حق الرخصة
 سقط اعتبار حقيقة المشقة ويدار الحكم على نفس السفر حقان
 السلطان لو طاف في اطار فملكته يقصد به مقدار السفر كان
 له الرخصة في الاطوار والقصر وقد يسمى غير السبب سببا مجازا
 كاليمين يسمى سببا للكفارة وانها ليست بسبب في الحقيقة فان
 السبب لا ينافي وجود المستبب اليمين ينشأ وجوب الكفارة فان الكفارة
 انما تجب بالحدث وبه ينتهي اليمين وكذا في تعليق الحكم بالشرط
 كالطلاق والعنا يسمى سببا مجازا وانه ليس بسبب في الحقيقة لان الحكم
 انما يثبت عند الشرط والتعليق ينتهي بوجود الشرط فلا يكون سببا

احسن الحواشی علی اصول الشاشی ۱۳۵۹

له قوله ذلك الحرام أي يتبرأ من ذلك الموجب للصلاة بنفس الوجوب كمالاً ونقصاً فإن كان كاملاً وجبت كاملة فإن الوجوب مضاف إلى العلة فيمكن
 ينقص وينقصه ينقص فلو أدت كاملة أيضاً صحت ولا فساد وإن كان ناقصاً وجبت ناقصة فلو أدت كاملة صحت أيضاً لا ضرر في أن لا ينقص الأداء
 عن قدر الوجوب كما إذا أدى العصر أي قضاءه بعد الوقت لأن سبب وجوبه مجموع الوقت وهو مشتق على النقص أيضاً مجموع الكامل والناقص
 ناقص من وجه وإن لم يكن ناقصاً كاملاً فهو أيضاً كامل من وجه باعتبار أكثر أجزاءه كجدة الكمال فيه راحة وبهذا أقارب الأداء قارق الوجوب مساواة
 ولد لا يصح قضاءه في الوقت الناقص كدقات الطلوع والغروب والظهيرة لأن الوجوب من وجه كامل أيضاً بل بعامته أجزاءه ولا أكثر حكم
 الكل فلا يؤدي به الناقص المتخصص النقص كذا في الحصول ١٢ **قوله** في أول الوقت الحرام أي في جزء أول مقدم على الأخير من أجزائه ولا كان من الأوسط ولا أول الأضاني وهو
 بجزء آخر منه وهو الأول الحقيقي أو في جزء أول مقدم على الأخير من أجزائه ولا كان من الأوسط ولا أول الأضاني وهو
 أهم من الأول والأول أولى بالنظر إلى اللفظ والثاني في
 بالنظر إلى محل الكلام مما يسبق كذا في الفصول ١٢
قوله فلا يخرج الحرام لأن ما رجب كاملاً لا يتأدى
 بصفة النقصان كالصوم المندور والمطلق لا يتأدى
 في أيام الحج والتشريق والسجدة إذا قرأها نازلاً فركب
 وسجد بالأيام لا يتأدى لأنها وجبت كاملة فلا تتأدى
 ناقصة كذا قيل ١٢ **قوله** بإدائها في الأوقات
 المكروهة ويعارضه ما رواه الشيخان عن أبي هريرة رفعه
 من أدرك ركعة قبل أن تغرب الشمس فقد أدرك العصر
 وأجاب عنه الحنفية بأن هذه الحديث عارضاً لحديث
 كثيرة متواترة المعنى منها ما أخرجه البخاري ومسلم عن
 الحذري رضي الله عنه رفعه لا صلاة بعد الصبح حتى تطلع
 الشمس ولا صلاة بعد العصر حتى تغيب الشمس ومنها
 ما رواه مسلم عن عقبة بن عامر رفعه كان بينهما أن
 يصلي فيهن أو أن تقبر فيهن موتاً نأحين تطلع الشمس
 بأربعة حتى ترتفع وحين تقوم قائم الظهيرة حتى تزول
 الشمس وحين تنصف الشمس فإذا تعارضوا فالواجب
 ح كما ثبت في الأصول هو المصير إلى القياس القياس
 قد رجع حيث الصحت في العصر وحديث الفساد في
 الفجر فعلمنا بهذا النمط هلكت في الهداية وشرح الوثابة
 وحواشيها ثم الطحاوي قد اطل في الكلام وحقق المقام
 ودرأية كما هو شأنه ودأبه في شرح معاني الآثار وعرض
 الشافعية أحاديث التي بالنوافل لا بالقرآن قلنا
 هو بلا تخصص فلا يسمع كيف والنكرة في سياق النفع
 تفيد العموم قطعاً وما قيل لا تعارض بين هذين
 الحديثين لأن المقصود بالثني هو الثني عن هذه أية
 الصلاة وفي هذا الحديث صحة الاتمام والقياس فأسد
 بأزاء النص قلنا هذا أصل السفيه لأن القياس إنما
 صرنا إليه بعد التعارض وهو ظاهر لأن لفظ الحديث
 لا صلاة الخ وهو شامل للابتداء والبقاء لفظاً لا بديان
 للصلاة قلت هذه كلها أمور فإيه لا يصنع اليها والوارد
 ههنا إنما هو نسخ الوارد في الأخبار وهو الثني في
 مقتضاه الحرم والحرم لا تنفي الصحة وإنما ينفيها
 الفساد وإن من المتقرر في أصول الحنفية لما سبق
 أن النبي عن الأنبياء الشرعية محمول على القبح بغير
 لا عينها بل هو مؤكدة للشرعية والصحة ومثله
 بصوم يوم النحر والصلاة في الوقت المكروه فلا يلزم
 إلا الأصل لا الفساد فقد بر كذا في الحصول ١٢ **قوله**
 بوصف الكمال كمال سببه لأن آخر وقت الفجر مختص
 بالكرامة وما ثبت كاملاً لا يتأدى بصفة النقصان
 كذا قيل ١٢ **قوله** بطل الفرض ولما قل أن يقول
 ينبغي أن لا يبطل الفرض بطلوع الشمس لأن السبب هو
 الجزء الذي اتصل به الشرح وهو وقت كامل وبأق
 أجزاء الوقت ظرفي محض ونقصان الظرف لا يؤثر في
 نقصان المظروف ويمكن أن يجاب عنه بالتأمل كذا قال لبعض
 (وهو الوقت) وهو ظرفه وهذا الوقت ناقص مكروه من أوقات عبادة الأصنام والأوثان ففسد به الأداء وكان وجوبها كاملاً كمال سببه وهو
 الجزء المتصل بالأداء أيضاً وإن وجد السبب لكن فسد الظرفية وفي شرط فيفسد المشروط وهذا فساد يسير من جهة السبب لأن جهة
 الشرط القوي فاحتل هذا الفسخ من الفساد ويحتل في بعضه نقص وجوبه وللضرورة وعموم البلوى وعموم أعمال المعاش في الأسواق
 وغيرها في ذلك الوقت فتأمل كذا في الحصول ١٢

الأصل الرابع القياس

١٠٠

بحث تعلق الأحكام الشرعية
بأسبابها

ذلك الجزء وبيان اعتبار حال العبد فيه أنه لو كان صلياً في أول
 من الكمال والنقصان ١٢ من الأهلية وعدوها ١٢
 الوقت بالغاً في ذلك الجزء أو كان كافراً في أول الوقت مسلماً
 في ذلك الجزء أو كانت حائضاً أو نفساً في أول الوقت طاهرة
 في ذلك الجزء وجبت الصلاة وعلى هذا جميع صور حدوث الأهلية
 في آخر الوقت وعلى العكس بأن يحدث حيض أو نفاس أو جنون
 مستوعب أو غماء فمتد في ذلك الجزء سقطت عنه الصلاة ولو
 كان مسافراً في أول الوقت مقيماً في آخره يصلي أربعاً ولو كان مقيماً
 في أول الوقت مسافراً في آخره يصلي ركعتين وبيان اعتبار صفة
 ذلك الجزء إن ذلك الجزء إن كان كاملاً تقررت الوظيفة
 كاملة فلا يخرج عن العهدة بإدائها في الأوقات
 المكروهة ومثاله فيما يقال إن آخر الوقت في الفجر كامل
 وإنما يصير الوقت فاسداً بطلوع الشمس وذلك بعد خروج
 الوقت فيتقرر الواجب بوصف الكمال فإذا طلع الشمس في
 أثناء الصلاة بطل الفرض لأنه لا يمكنه اتتمام الصلاة إلا
 بوصف النقصان باعتبار الوقت ولو كان ذلك الجزء ناقصاً

أحسن الحواشي على أصول الشاشي

له قول كما في صلاة العشاء لو كان ذلك الجزء ناقصاً كما في صلاة العصر استأنف في وقت الإحرام فإنه يجب ناقصاً لأن سببه وهو الجزء المتصل بالأداء فاسد ناقص لمكونه منسوباً إلى الشيطان كما جاء في الحديث المعروف فتقرر أن الوظيفة التي يثبت الواجب بصفتها النقصان لأن المسبب إنما يثبت على حسب ثبوت سببه فينادي بصفة النقصان ولهذا وجب القول بجواز عصار الوقت في الوقت المكروه مع فساد الوقت كذا في الفصول ١٢ قول بابطال السببية الخ لأن الجزء الأول إذا صار سبباً شرعياً أفاد نفس الواجب فإذا قيل بانتقال السببية عنه كان سببية باطلة وهذا لا يجوز والعذر من قول الطريق الأول ثبوت صفة في محل بعد ثبوتها في محل آخر وهذا ليس بانتقال لكنه يشبه الانتقال فيسمى الانتقال على سبيل المجاز كذا في الفصول ١٢ قوله ولا يلزم الخ دفع اشكال يرد على هذا الطريق وهو أنه لو كان كل جزء من أجزاء الوقت سبباً ينبغي أن يكون لكل جزء واجب فضاء واجب فضاء واجب وليس كذلك فاجاب بأن الأسباب متعددة والواجب واحد فلا يلزم منه تضاعف الواجبات فإن الجزء الثاني إنما يثبت حين لا يثبت الجزء الأول كذا في المعدن ١٢

قوله وكثرة الشهود الخ هذه الإشارة إلى دفع ما يترأى من امتناع وحدة المعلول لعدم العلة بناء على ما اشتهر أن توارد العلة المستقلة على معلول واحد شخصي محال سواء كان على سبيل الاجتماع أو على وجه التعاقب كما جاء على غلط البدلية على مختار أهل التحقيق قد فقه بأن هذا قد جوزة الفقهاء كما في ترداد العلة مثل ما إذا اجتمعت عدة علة على حكم واحد كما إذا بال ورع وفصد يضاف الحكم إلى كل منهما وكما أدى مثله عن محمد وكما قالوا في معنى كون المودعي تقيضاً للوضوء مع أنه يعقب البول ونقض المنتقض محال وكما في كثرة الشهود فيضان الحكم إلى كل اثنين منهم أو إلى كل واحد فيما يكفي فيه شاهد واحد كروية هلال رمضان وكثرة أمة طويلة يضاف الحكم بوجود الصوم أو أداء الفرض إلى كل راء أو إلى كل آية كذا في الحصول ١٢ قوله وإضافة الصوم إليه الخ يقال صوم شهر رمضان لأن الأصل في إضافة الشيء أن يكون المضاف إليه سبباً للمضاف وحادثاً به لأن الإضافة للاختصاص والأصل في كل ثابت الكمال وكما لا اختصاص بين السبب والمسبب لثبوت به ولأن الإضافة نسبة وانتم النسب نسبة الحكم إلى المسبب لحدوثه به لا نسبة المظهر إلى الظرف لعدم ثبوت المظهر بالظرف كذا في المعدن والفصول ١٢ قوله ملك النصاب النافي الخ أي فهو حقيقياً بالتجارة أو حكماً يجوز لأن الحول لأن به يتمكن من استثناء المال على الكمال لأن الحول يشتمل على الفصول الأربعة وهذا أظهر الفرق بين الزكاة والخ من أن الزكاة تجب مكرراً على الحول دون الخ لأن النصاب الواحد باعتبار النماء يتكرر حكماً والبيت لا يتكرر أصلاً حقيقة وهو ظاهر ولا تقدر إلا أن حرمة البيت أمر واحد مستمر وهي مدة كاملة لا يستثنى كل جنس من المال كالنقد السائم وغيرها فاقم مقام النماء لعدم الإطلاع على حقيقة النماء والتقصر في الاستثناء وإنما كان لمال سبباً للزكاة لأنها تضاف إليه

الأصل الرابع القياس ١٠١ بحث تعلق الأحكام الشرعية بأعمالكم في صلاة العصر فإن آخر الوقت وقت إجماع الشمس والوقت عند فاسد فتقرر أن الوظيفة بصفة النقصان ولهذا وجب القول بجواز عصار الوقت مع فساد الوقت والطريق الثاني أن يجعل كل جزء من أجزاء الوقت سبباً لأعلى طريق الانتقال فإن القول به قبل بابطال السببية الثابتة بالشرع ولا يلزم على هذا تضاعف الواجب فإن الجزء الثاني إنما ثبت عين ما أثبت الجزء الأول فكان هذا من باب ترداد في العلة وكثرة الشهود في باب الخصومات وسبب وجوب الصوم شهر الكثرة لتوجه الخطاب عند شهود الشهر وإضافة الصوم إليه وسبب وجوب الزكاة ملك النصاب النافي حقيقة أو حكماً وباعتبار وجوب السبب جاز التججيل في باب الأداء وسبب وجوب الحج البيت لإضافته إلى البيت وعدم تكرار الوظيفة في العمرة على هذا الوجه قبل وجود الاستطاعة ينوب ذلك عن حجة الإسلام لوجود السبب به فأرق أداء الزكاة قبل وجود النصاب لعدم السبب وسبب وجوب صدقة

يقال زكاة المال فكان وجود النصاب وهو المال المقدّر سبباً فافهم كذا في الفصول ١٢ قوله جاز التججيل الخ يعني إذا ملك نصاً بآجاء أن يؤدي الزكاة قبل حوله لأن الحول لوجوب السبب فإن قلت لما كان السبب ملك النصاب النافي وقتل الحول النصاب غير تام فلم يكن السبب موجوداً قبل الحول قلت وجود النصاب سبب والنماء شرط كذا في الفصول ١٢ قوله وعدم تكرار الوظيفة فيه ما قد سبق ويمكن أن يكون سبباً جوبه هو وجود العبد من حيث العبودية وبعد البيت والاستطاعة كل منهما من شرط وجوبه لا سبباً وعلى هذا أيضاً لا يلزم تكرار الوظيفة لو حدة العبد من حيث العبودية أما لو كان السبب هو البيت ففيه أنه يلزم أن يكون الحج فرض كفاية يتأدى بأداء البعض كالصلوة على الميت لو حدة السبب وأداء موجب بأداء البعض ولا يتصور له وجه إلا بأن يعذر من المسألة كذا في الحصول ١٢ أحسن الحواشي على أصول الشاشي طوّلنا الحافظ محمد بركات الله سلمه الله الكهنوي القرطبي على

له قول راس يمينه فان قيل قد تفرق ان المراد من الاسباب العلل والراس لا يصلح ان يكون علة اذ العلة لا يكون الا وصفا والراس عين لا وصف قيل
 ان المراد بالراس بقاء الرأس كذا في الفصول ١٢ **قوله** يمينه لقوله عليه الصلوة والسلام ادع من تموتونه اي تحلوا هذه المؤنة عن وجبت
 عليكم مؤنة فان قلت ان صدقة الفطر تضاف الى الفطر يقال صدقة الفطر الاضافة من كذا مثل السببية فعلم ان وقت الفطر سبب قلت
 ان الفطر ليس بسبب له بل شرطه والسبب هو راس يمينه وبلي عليه الا ان هذا السبب لا يعمل الا بهذا الشرط واما اضافة الفطر لمجاز
 لانه اضافة الى الشرط كذا في الفصول ١٢ **قوله** يجوز التججيل اعلم انه قد ورد جواز تججيل الصدقة (اي الزكاة) قيل تمام كحل في حديث
 علي رضي الله عنه ان العباس رضي الله عنه سأل النبي صلى الله عليه وسلم في تججيل صدقة قبل ان تحل فخص له في ذلك رواية الاربعة
 الا النسائي واخرجه الدارمي واحمد وعبد الرزاق والحاكم
 والدارقطني البيهقي وقالوا امرسل وروى عن علي رضي
 بوجه آخر وقع في تججيل العباس صدقة البايع رواة
 البيهقي ورجاله ثقة وهذه الاصل صحيح في تججيل الزكاة
 ويقاس عليه تججيل صدقة الفطر كذا في فصول الحواشي ١٢
قوله الاراضي النامية كذا في العشر يضاهي الى
 الارض يقال عشرين ارض فان قيل قد تكرر الوجوب
 بتكرار الخارج وهو من كذا مثل السببية فينبغي ان يكون
 الخارج سببا في تكرر الوجوب بتكرار النماء الذي صار
 الارض سببا باعتبار فساد الارض بتكرار النماء
 فيما كالتكرار فقد يراد في العشر ان الخارج نعمة
 وجب شكرها باعطاء العشر او نصفه ولما كان الملاثم
 بحال المسلم هو اليس ومزيد رجة تخفف عنه الوظيفة
 كما بتصريف قدر الخارج وهو الخس وكيفان شرط الخس
 بحقيقة الربيع (اي الخارج) ولم يشترط ذلك في الخارج
 ووجب في ارض نامية حقيقة اذا خرج منها وحكما
 اذا عطلها ولا يؤخذ اذا اصابها آفة سماوية انتهى
 ما قاله السنيهي ١٢ **قوله** بحقيقة الربيع اي الخارج
 حتى لو عطل المالك الارض العشرية لا يجب العشر وان
 كانت صالحة كذا في المعدن ١٢ **قوله** فكانت نامية
 حكما فان قيل ما الوجه في ان كلام العشر والخارج سبب
 والارض سببه ومع ذلك اشترط النماء الحقيقي لوجوب
 العشر ولم يعتبر النماء التقديري له بخلاف الخارج
 فانه اعتبر فيه النماء الحكمي يجب بان الخارج مؤنة
 فيه معنى العقوبة وكذا يجب على الكافر دون المسلم
 جزاء على اعراضهم عن عبادة الله تعالى واشتغالهم
 بعبادة الدنيا فاعتبرنا النماء التقديري لتحقيق المعنى
 العقوبة بخلاف العشر فانه مؤنة فيه معنى العبادة
 كما تقرر في محله كذا في الفصول ١٢ **قوله** الحد
 وهذا اخير صحيح لان سبب الشيء ما يكون مفضيا الى ذلك
 الشيء والحد من مزيل للطهارة ورافع لها وما يكون مزيل
 ورافعا له لا يكون مفضيا اليه فكيف يكون الحد سببا
 لها وما قالوا ان الوجوب يتكرر بتكرار الحد فهو ممنوع
 فانه يتكرر بتكرار اداة الصلوة الا ترى انه لو وجد
 الحد بعد الصلوة لا يجب الوضوء ما لم يرد القيام
 الى صلوة اخرى ولو كان الحد سببا لوجوب ذلك
 وان لم يرد القيام الى صلوة اخرى فظهر ان وجوب الوضوء
 بتكرار اداة الصلوة لا بتكرار الحد فانهم كذا في المعدن
 وغيره ١٢ **قوله** اربعة والمذكور في بعض الكتب
 ان الموانع خمسة اربعة منها ما ذكرها المصنف الخامس
 ما يمنع تمام الحكم كخيار الرؤية لا يقال الموانع ستة الخمسة
 ما ذكر في بعض الكتب والسادس ما يمنع دوام العلة
 لا نقول هذا اذا دخل في القسم الرابع فيما ذكره المصنف هو
 الظاهر لان مانع دوام الحكم ادعى بعد جود العلة لعدم
 الحكم اي لعدم بقاء الحكم كذا في المنهاج ١٢ **قوله** اربعة
 حكما لما منع كذا في المعدن ١٢ **قوله** علة لا فائدة الحكم هو المالك يعني انها ليسا بحل البيع لان البيع مبادلة المالك بالمالك وهذا ان ليسا بمالكين لعدم
 القول بهما والشعري انما يوجد في محله فاذا لم يكن فاعدا للبيع لم ينعد تصرف في الايجاب والقبول علة فيها كذا في المعدن ١٢ **قوله** علة فان الايجاب
 مثل قوله انت طالق او انت حر علة لثبوت الطلاق والعاقب الا ان الشرط حال بينه وبين المحل فاذا لم يصادف قوله انت طالق محله لا ينعد علة
 فلهذا الوحلف ان لا يطلق امرأته فعلق الطلاق بدخول الدار لا يحنت لانه لم يوجد الطلاق لعدم محله وكذا الحرية كذا في الفصول ١٢

الاصل الرابع القياس ١٠٢ بحث كون الموانع اربعة

الفطر راس يمينه وبلي عليه وباعتبار السبب يجوز التججيل
 حتى جازاد اوها قبل يوم الفطر سبب وجوب العشر الاراضي
 النامية بحقيقة الربيع وسبب وجوب الخراج الاراضي الصالحة
 للزراعة فكانت نامية حكما وسبب وجوب الوضوء الصلوة عند
 البعض لهذا اوجب الوضوء على من وجدت عليه الصلوة والوضوء
 على من لا صلوة عليه وقال البعض سبب وجوبه الحد ووجوب
 الصلوة شرط وقد روي عن محمد ذلك نصا وسبب وجوب الغسل
 الحيز والنفس والجناية **فصل** قال القاضي الامام ابو زيد الموانع
 اربعة اقسام مانع يمنع انعقاد العلة ومانع يمنع تمامها ومانع
 يمنع ابتداء الحكم ومانع يمنع دوامه نظير الاول بيع الحر
 والميتة والدم فان عدم المحلية يمنع انعقاد التصرف علة
 لا فائدة الحكم وعلى هذا سائر التعليقات عندنا فان التعليق
 يمنع انعقاد التصرف علة قبل وجود الشرط على
 ما ذكرناه ولهذه الوحلف لا يطلق امرأته فعلق طلاق
 امرأته بدخول الدار لا يحنت ومثال الثاني
 بان قال ان دخلت الدار فانت طالق ١٢

احسن الحواشي على اصول الشاشي طوالتنا محمد بركات الله

له قوله هلاك النصاب لان النصاب علة لوجوب الزكاة ولهذا العجل قبل الحول يجوز لانه لما يتم علة اذ حال الحول على المال ولهذا لا يطالب باداء الزكاة قبل الحول فهلاك النصاب في اثناء الحول مانع يمنع تمام العلة كذا في المعدن ١٢ قوله وامتناع احد الشاهدين اي مثل النصاب امتناع احد الشاهدين بعد شهادة الآخر فان الشهادة توجد بالشاهدين وتتم علة لوجوب الحكم بالشاهدين فامتناع احد هما لا يمنع تمام العلة كذا في المعدن ١٢ قوله البيع بشرط الخيار فانه مانع يمنع ابتداء الحكم لان العلة هي الايجاب والقبول موجودة في محل البيع الا انه لم يثبت الملك شرعا لثبوت الخيار فكان شرط الخيار مانع يمنع ابتداء وجود الحكم كذا في المعدن ١٢ قوله وبقاء الوقت فان علة انتقاض طهارته هو الحد يث السابق وهو قد وجد وبقي وبقاء الوقت لم يمنع وجوده ولا بقاءه وانما منع ترتيب الحكم عليه فهو مانع عن ابتداء الحكم وهو تقضى الموضوع فما دام المانع تراخي حكم العلة وتختلف الحكم عنها فهذا هو تخصيص العلة

قد قال به الجمهور من اصحابنا رضي الله عنهم كذا في الحصول ١٢ قوله في حق صاحب العذر فان وجود احد من صاحب العذر علة لتقضى الطهارة او لوجوبها الا ان بقاء الوقت في حقه مانع لوجود التقضى او لوجوبها كذا في الحصول ١٢ قوله خيار البائع للصغير للصغير اذا كانا غير الابل والجد قبلهما كان لكل واحد منهما الخيار ان شاء اقامه على النكاح وان شاء نسخ كذا في الفصول ١٢ قوله والعقد اي خيار العتق للامة المتروجة اذا اعتقها مولاها كان لها خيار فسخ نكاحها بعد عتقها فهذا الخيار لم يمنع الا لزوم حكم العلة فلو ان قوله يمنع دوامه يشمل المانع عن بقاء الحكم والمانع عن لزومه وقرق صاحب المنار وغيره بينهما وجعل الموانع على خمسة اقسام ومثل المانع عن بقاء الحكم ونها مدحها الرؤية والمانع عن لزوم الحكم بخيار العيب فانهم ١٢ قوله والرؤية اي وخيار الرؤية في البيع اذا رآى المشتري البائع بعد البيع كان له الخيار بين الفسخ وبقاء البيع كذا قيل ١٢ قوله والاند مال في باب الجراحات على هذا الاصل قوله الاند مال مبتدأ وخبره قوله على هذا الاصل اي الاند مال في باب الجراحات مبني على هذا الاصل فان الاند مال مانع يمنع دوام حكم الارش يعني اذا جرح رجل رجلا فانه ينظر مال امرها فان سرت الى قتل النفس يقتض منته وان اند ملت ولم يبق لها اثر لا يقع معتبرة في حق الارش ان بقيت معتبرة في حق التخير وهذه عند ابي حنيفة وعند ابي يوسف يجب حكومة عدل وعند محمد يجب اجرة الطبيب وشن الادوية على مكره في الغرر كذا في المعدن ١٢ قوله هذا اعل اعتبارا جواز تخصيصها ومعنى تخصيصها تختلف الحكم عنها لما منع بعد وجودها وقد قال به قال به الكرخي ومشايخ العراقي وكثيرون وهو الظاهر قيا ساعا على العلة المنصوصة فان تخصيصها جائز اتفاقا وفي الاسلام ومن تبعه وكثيرون منعوا تخصيصها قال الفاضل السبكي في هذا النزاع لفظ واختصار اصطلاح فان العلة ان اعتبارت علة موجبة واخذت من الموانع في جانب العلة والتخصيص ممتنع لامتناع تخلف المعول عن علة الموجبة وان اعتبرت العلة مقتضية ومستدعية لوجود المعول وموجبة للحكم على تقدير عدم الموانع من غير اخذ عدمها جزأ من العلة ومعتبرا في جانب العلة فالتخصيص جائز وهو الظاهر اذ لا وجه لتغيير معنى العلة في المنصوص انتهى كلامه ١٢ قوله فيثبت الحكم لا محالة فاذا وجد العلة ولم يثبت الحكم بها كان عند من لم يجوز تخصيص العلة انتفاء الحكم لعدم وجود العلة ابتداء وبیان ذلك في قولنا في الصائم اذا صام الماء في حلقه انه يفسد الصوم لان ركن الصوم قد فات ويلزم عليه الناسي في اجاز الخصوص قال امتنع حكم هذه العلة ثمه لما منع وهو الاثر ومن لم يجوز قال امتنع هذا الحكم لعدم العلة لان فعل الناسي ينوب في حقه الناسي فسقط عنه معنى الجنابة وصار الفعل عفوافي الصوم لبقاء ركنه لا لما منع مع فوات دكنه كذا في الفصول ١٢ قوله ومفروض الشرع مقدرة ان العلم ان التقديرات على اربعة انواع منها ما يمنع الزيادة والنقصان وهو الحائز ومنها ما لا يمنع الزيادة والنقصان كما قال الله تعالى وما تدرى نفس اذ تكسب عند او منها ما هو يمنع الزيادة دون النقصان وهو خيار الشرط عند ابي حنيفة ومنها ما يمنع النقصان دون الزيادة كذا في السفر كذا قيل ١٢ قوله والوجوب انما يطلقون احدهما على الآخر كقولهم الحج واجب والزكاة واجبة الى غير ذلك من المواضع والوجوب هو السقوط ومنه قوله تعالى اذا وجبت جنوبها اي سقط على الارض كذا في الحصول ١٢ احسن الحواشي على اصول الشاشي

الاصل الرابع القياس ١٠٣ بحث بيان معنى القرض لغة وشرعا

هلاك النصاب في اثناء الحول وامتناع احد الشاهدين عن الشهادة اي نصاب الزكاة ورد شرط العقد ومثال الثالث البيع بشرط الخيار وبقاء الوقت المانع المانع في حق صاحب العذر ومثال الرابع خيار البائع للصغير والعقد والرؤية اي على الزوج كقولها ١٢

وعدم الكفاءة والاند مال في باب الجراحات على هذا الاصل اي تفرد العلة عن الحكم ١٢

وهذا اعل اعتبارا جواز تخصيص العلة الشرعية فاما على قول من لا يقول بجواز تخصيص العلة فالمانع عند ثلاثة اقسام كرامة الاصوليين من الشوافع ١٢ وتختلف الحكم عنها لما منع ١٢

مانع يمنع ابتداء العلة ومانع يمنع تمامها ومانع يمنع دوام الحكم واما عند تمام العلة فيثبت الحكم لا محالة وعلى هذا اكل ما جعله الفريق الاول مانعا لثبوت الحكم جعله

الفريق الثاني مانعا لتتمام العلة وعلى هذا الاصل يدور الكلام اي تفرد العلة عن الحكم ١٢

بين الفريقين فصل الفرض لغة هو التقدير ومفروضات يقال فرض القاضى المنفعة اي

الشرع مقدرة ان لا يجتنب الزيادة والنقصان وفي الشرع ما ثبت بدليل قطعي لا شبهة فيه وحكمه لزوم العمل

والاعتقاد به والوجوب هو السقوط يعني ما يسقط على العبد بلا اختيار منه وقيل هو من الوجبة وهو لا حظ لشيء الواجب

الناسي في اجاز الخصوص قال امتنع حكم هذه العلة ثمه لما منع وهو الاثر ومن لم يجوز قال امتنع هذا الحكم لعدم العلة لان فعل الناسي ينوب في حقه الناسي فسقط عنه معنى الجنابة وصار الفعل عفوافي الصوم لبقاء ركنه لا لما منع مع فوات دكنه كذا في الفصول ١٢ قوله ومفروض الشرع مقدرة ان العلم ان التقديرات على اربعة انواع منها ما يمنع الزيادة والنقصان وهو الحائز ومنها ما لا يمنع الزيادة والنقصان كما قال الله تعالى وما تدرى نفس اذ تكسب عند او منها ما هو يمنع الزيادة دون النقصان وهو خيار الشرط عند ابي حنيفة ومنها ما يمنع النقصان دون الزيادة كذا في السفر كذا قيل ١٢ قوله والوجوب انما يطلقون احدهما على الآخر كقولهم الحج واجب والزكاة واجبة الى غير ذلك من المواضع والوجوب هو السقوط ومنه قوله تعالى اذا وجبت جنوبها اي سقط على الارض كذا في الحصول ١٢ احسن الحواشي على اصول الشاشي

له قوله كونه مضطرباً الخ فان الواجب شرعاً كان مضطرباً بين الفرض والنفل فمن حيث انه غير لازم الاعتقاد كالوتر عندنا يشابه
 النفل كذا في الفصول ١٢ **قوله** وفي الشرع هو ما ثبت اي لزومه وانما قيد ثابتة لك لئلا تدخل السنن والمستحبات والمباحات
 الثابتة بالدلالة على الظنية ١٢ **قوله** وفي الشرع هو ما ثبت اي لزومه وانما قيد ثابتة لك لئلا تدخل السنن والمستحبات والمباحات
 لعروض شبهة في القطعي كالنفل والالتزام في النصوص الكتابية وكاحتمال كذب الراوي ووجهه ونسيانه في الاحاديث
 وكذا في الاجماع والمنقول بالاحاد اولاً يمكن شبهة في صلبه واصليه كالقياس والاجتهاد والاجماع السكوتي والدليل الظني قد يكون
 ظني الطريق والدلالة معاً بخبر الواحد المؤول والمختصر وقد يكون ظني الطريق دون الدلالة بخبر الواحد اذ كان نصافي جواباً لمسألة
 قاطعاً فيه بلا احتمال خلافاً وقد يكون ظني الدلالة دون الطريق كالأية المؤولة والمخصصة ثم هذا الحد يشتمل اوفى نوعي الفرض وهو الفرض
 العملي لان في دليله شبهة ولذا يثبت بالاحاد
 ايضاً كقدر التأصية في صلب الرأس والقعدة
 الاخيرة في الصلوة وغير ذلك كتبوكوجب الترتيب
 بين الفرائض فان وقعت الاختلافات في امثالها
 يثبتها بالظني كذا في الحصول ١٢ **قوله** الصبح
 الخ فانه دليل فيه شبهة في ثبوته من النبي
 صلى الله عليه وسلم وصحبه وسلم وذلك مثل تعيين
 الفاتحة وضم السورة والوتر والاضحية وصداقة
 القطر ونحوها وانما قيد بالزوم لئلا يخرج السنن
 والمستحبات والمباحات الثابتة بالدلالة على الظنية
 كذا في المعدن ١٢ **قوله** وحكمه الخ اي في
 العمل حكم الفرض من لزوم العمل وعدم
 جواز تركه وتفسير تاركه بالاعتذار وتأويله في
 العلم فلا يكفر بجاهدة لوجود شبهة الدلالة
 عنه وقد يثبت الوجوب بالمواظبة النبوية
 اذا اتصل به الا نكار على تاركها كما حققه
 المحقق ابن الهام رحمه الله تعالى ١٢ **قوله**
 المرضية لا على طريق الفرض والواجب فيخرج
 الفرض والواجب والسنن الزوائد والنوافل
 خرجت بقوله الطريقة المسلوكة لعدم المواظبة
 عليها فلا يرد انه تدخل في هذا الحد السنن
 الزوائد والنوافل فان كلا منها طريق مسلوكة
 مرضي في باب الدين كذا في المعدن ١٢
قوله عليكم يستتي رواة ابن ماجة بثلاث طرق
 في حديث طويل عن العرياض بن سارية مرفوعاً
 واخرجه الترمذي عنه كذا في حديث الموعظة
 البليغة والايضاً ومن هذا الحديث اثبت
 كثير من الائمة بل جاهيرهم سنية التراويح
 لكونها سنة الخلفاء الثلاثة المتأخرة وتكلم
 بعض الناس في هذا الحديث وليس هن اموضع
 ايراد كذا في الحصول ١٢ **قوله** بعد ذلك المرفوع
 النسيان والنوم وكذا السفر على ما قيل انها تتبع
 به مندوبة غير موكدة ثم هذا الحكم في الموكدة
 ومن حكمها ايضاً حرمان الشفاعة عند الاصرار
 على تركها والتمس عليه ما ورد في الحديث
 واما السنن الزوائد فحكمها حكم النوافل
 والمستحبات والمراد بالماضي هو سنن الهدى
 اي الموكدة اي الثابتة بالمواظبة النبوية حقيقة
 او حكماً على وجه العبادة والشرع ولا يضره
 الترك احياناً كذا في الحصول ١٢ **قوله** ولا
 يعاقب الخ اذ لم يكن الترك مفقوداً بل انكاراً ولا
 نقد يكفر لو كان قطع الثبوت ويفسق في القريب
 منه ويكون عاصياً في الظني ولم يرد كذا في المعدن
 شموله في سلك الاحكام المكلف بانها العبد وحكمه انه لا يثاب ولا يعاقب بفعله ولا بتركه وقد يكفر بمجرد ايضاً اذا قطع بثبوته كما في قوله
 تعالى واذا حللتم فاصطادوا ولم يكفوا فاولئك هم المفلكون
 ٩ **قوله** نظيران اي مثلاً في كون كل منهما زائداً شرعاً لا علينا الا انه كما ان النفل اسم للزيادة فكذلك التطوع اسم لغيره
 به عن طوع كذا في المعدن ١٢ **قوله** ان الغرض من الوطئ عود الخ يعني المظاهر اذ اعزم على الوطئ كانه عاد الى حاله الا باحة حتى تجبت
 الكفارة عليه ١٢ **قوله** عند قيام الدلالة ولذا يقرب اثر الغرض المصمم اثر الفعل كالغرض على الزنا ياثم به وان كان صغيرة لا كبيرة
 كحقيقة كذا ورد العينان تزنيان الخ وقوله ولهن الخ اي يراد بالغرض نفس الفعل المغزوم عليه كمال قربه منه واتصاله به بخبر الواحد
 قال اوجده كذا في الحصول ١٢ **قوله** الحسن الخواشي على حصول الخواشي لمولانا المولوي محمد يركت الله الله هو في الغرض على عم فيصده
 الجلي والخلف

الاصل الرابع القياس

١٠٢

بحث الغزمية ما هي لغة شرعاً

بذل لك لكونه مضطرباً بين الفرض والنفل فصارت فرضاً في حق العمل
 حتى لا يجوز تركه ونفلاً في حق الاعتقاد فلا يلزمنا الاعتقاد
 به جزمًا وفي الشرع هو ما ثبت بدليل فيه شبهة كالأية
 المؤولة والصحيح من الاحاد وحكمه ما ذكرنا والسنة عبارة
 عن الطريقة المسلوكة المرضية في باب الدين سواء كانت من رسول
 الله صلى الله عليه وسلم او من الصحابة قال عليه السلام عليكم بسنة
 وسنة الخلفاء من بعدى عضواً عليها بالنواجذ حكماً انه يطالب
 المرء باحيائها ويستحق الائمة بتركها الا ان يتركها بعد من النفل
 عبارة عن الزيادة والغنية تسمى نفلاً لانها زيادة على ما هو المقصود
 من الجهاد وفي الشرع عبارة عما هو زيادة على الفرائض والواجبات
 وحكمه ان يثاب المرء على فعله ولا يعاقب بتركه والنفل التطوع
 نظيران **فصل** الغزمية هي القصد اذا كان في غاية الموكدة
 ولهذا قلنا ان الغرض على الوطئ عود في باب اظهار لانه كالموجوب
 فجاز ان يعتبر موجوداً عند قيام الدلالة ولهذا اوقال اعزم يكون
 حالاً وفي الشرع عبارة عما يلزمنا من الاحكام ابتداءً سميت غزمية
 الغزمية ١٢

قوله
 تعالى واذا حللتم فاصطادوا ولم يكفوا فاولئك هم المفلكون
 ٩ **قوله** نظيران اي مثلاً في كون كل منهما زائداً شرعاً لا علينا الا انه كما ان النفل اسم للزيادة فكذلك التطوع اسم لغيره
 به عن طوع كذا في المعدن ١٢ **قوله** ان الغرض من الوطئ عود الخ يعني المظاهر اذ اعزم على الوطئ كانه عاد الى حاله الا باحة حتى تجبت
 الكفارة عليه ١٢ **قوله** عند قيام الدلالة ولذا يقرب اثر الغرض المصمم اثر الفعل كالغرض على الزنا ياثم به وان كان صغيرة لا كبيرة
 كحقيقة كذا ورد العينان تزنيان الخ وقوله ولهن الخ اي يراد بالغرض نفس الفعل المغزوم عليه كمال قربه منه واتصاله به بخبر الواحد
 قال اوجده كذا في الحصول ١٢ **قوله** الحسن الخواشي على حصول الخواشي لمولانا المولوي محمد يركت الله الله هو في الغرض على عم فيصده
 الجلي والخلف

لانها في غاية الوكادة لو كاد سبها وهو كون الامر مفترض
 الطاعة بحكم انه الهنا ونحن عبيده واقسام الغزمية ما ذكرنا
 من الفرض والواجب واما الرخصة فعبارة عن اليسر والسهولة
 وفي الشرع صرف الامر من عسر الى يسر بواسطة عذر في المكلف
 وانواعها مختلفة باختلاف اسبابها وهي اعداء العباد في العاقبة
 قول الى نوعين احدهما رخصة الفعل مع بقاء الحرمة بمنزلة
 العفو في باب الجنائية وذلك كاجراء كلمة الكفر على اللسان مع اطمينان
 القلب عند الاكراه وسب النبي عليه السلام واتلاف مال المسلم
 وقتل النفس ظلماً وحكماً ان لو صبر حتى قتل يكون مأجوراً لا متلماً
 عن الحرام تعظيماً لنهي الشارع عليه السلام والنوع الثاني تغيير صفة
 الفعل بان يصير مباحاً في حق الله تعالى فمن اضطر في مخمصة
 وذلك نحو الاكراه على اكل الميتة وشرب الخمر وحكمه انه
 لو امتنع عن تناوله حتى قتل يكون اثماً بامتناعه عن المباح
 وصار قاتلاً بنفسه **فصل** الاحتجاج بالدليل انواع منها
 الاستدلال بعدم العلة على عدم الحكم مثاله القبح

عقوله واقسام الغزمية التي فان قيل ان اقسام الغزمية اكثر مما ذكره لان الحرام والمكروه من اقسام الغزمية ايضاً قلنا الحرام داخل في الفرض اذ في
 والمكروه داخل في السنة اذ في المندوب لان الحرام ان ثبت بدليل قطعي كان الاجتناب
 اجب...
 لانه فرضا كشر الخمر وان ثبت بدليل فيه شبهة كان الاجتناب عنه واجباً ككل الضب وما كان مكروهاً كان ضده سنة او مندوباً فكان
 ذكر الفرض والواجب والسنة ذكر الحرام والمكروه فافهم كذا في المعدن ١٢ **قوله** من الفرض والواجب فان قيل السنة والنفل ايضاً من
 اقسام الغزمية كما ذكره في الاسلام ومن تابعه فلم يذكر المكروه قيل النفل ليست من الغزمية اثم عند بعض اصحابنا لانه شرع جبر النقصان
 تمكن في الغزمية وهما الفرض وكذا السنة شرعت تكليلاً للفرائض وتبعاً لها ففعل المصنوع اختار هذا القول ولذا عرف الغزمية بما لزمنا من
 الاحكام ابتداء والسنن والنوافل ليست مما لزمنا كذا في المعدن ١٣ **قوله** وفي الشرع صرف الامر الخ ومعنى صرف الامر من العسر الى
 اليسر ان يكون الاصل مشروعا على وجه الغزمية ثم لتسقط
 شرعيته بواسطة عذر في المكلف فلا يرد ان الصلوات
 الخمس من الغزمية بالاتفاق مع ان فيها صرف الامر من
 عسر الى يسر فان النبي صلى الله عليه وسلم امر ليلة المعراج
 بخمس صلوة وانما لا يرد لان الاصل وهو ما زاد على
 الخمس كما يكثر مشروعا على وجه الغزمية رخصة الاجازة لما فيه
 من التحفيف واليسر كذا في المعدن ١٢ **قوله** مع
 بقاء الحرمة اي يعامل معه معاملة المباح لعذر خرج
 لانه يغير حكمه ويعتبر مباحاً في الشرع حقيقة و
 يظهر ثمة الفرق بين المباح الحقيقي والحكمي فيما
 سياتي من الامور الا ان في ترك اختيار الرخصة والمراد
 بمنزلة معاملة معاملة المباح هو عدم ترتب حكمه من
 العقاب على فعله كما مثله المكفر بالعفو عن موجب
 الجنائية فانه لا يكون به الجنائية مباحة غير حرام
 كذا في الاصول ١٢ **قوله** نحو اجراء كلمة الكفر الخ
 فان حرمة الكفر قائمة لوجوب حق الله تعالى في الايمان
 لكن رخص لعذر وهو ان حق العبد في نفسه يفوت
 القتل صورة بترتيب البينة ومعنى بترها الروح وحق
 الله تعالى لا يفوت معنى لان التصديق قائم وانما يفوت
 صورة لان الاصل هو التصديق وذلك باق فخصر له
 الاقدام رعاية للحقين او ترجيحاً للحق كذا في المعدن ١٢
قوله وقتل النفس ظلماً فان حرمة قتله باقية
 لانه معصوم الدم بايما نه كنه عذر في قتله للمضرة
 فلا يؤخذ بالقصاص لكنه لم يسعه ان يقدم على قتله بل
 يصبر حتى يقتل فان قتله كان اثماً لان قتل المسلم
 لا يباح بوجه ما الامعان ثلث كذا في الاصول ١٣ **قوله**
 فلا اثم عليه ان الله غفور رحيم لكن هذه الآية لا
 تفيد اصل الا بآية بل رفع الاثم ومفاد ان يعامل
 معه معاملة المباح فلا يعطى اصل المقصود فالمناصب
 ان يستدل بقوله تعالى وقد فصل لكم ما حرم عليكم
 الا ما اضطررتم اليه فانه استثناء من مفعول حرم
 فلا يكون المضطر اليه ما يكون مباحاً اختياراً
 القتل على تناول المباح يكون حراماً ويكون قتل نفسه
 فتدبر كذا في الاصول ١٢ **قوله** شرب الخمر وكذا
 الاضطرار اليها خوفاً للهلاك على نفسه من الجوع
 والعطش فانه يصير الفعل مباحاً لقوله تعالى وقد
 فصل لكم ما حرم عليكم الا ما اضطررتم فانه استثناء من
 التحريم يقتضي الاباحة في المستثنى على خلاف حكم المستثنى
 منه فكانت الحرمة ساقطة كذا في المعدن ١٢ **قوله**
 يكون اثماً وانما ياثم اذا علم بالاباحة ولم ياكل حتى قتل
 ولا يفعد رباحاً فيه كالجمل بالخطاب في دار الحرب
 كذا في غاية الاصول ١٢ **قوله** كفاً تل نفسه هذا لان

لانه قد خبت الميتة الى بدن فاذا خاف بالاكراه
 حرمة ما ثبت الاصبية لعقله ودينه عن فساد الخمر ونفسه عن الميتة
 فوات نفسه لم يستقم صيابة للبعض (اي العقل) لفوات الكل فسقط الحرام فكان الحرمة ايضاً ساقطة كذا في الاصول ١٣ **قوله** على عدم الحكم فان
 قلت قوله على عدم الحكم يدل على انه لو استدلل بعدم العلة على ثبوت الحكم لا يكون فاسداً وليس كذلك فالاولى ان يقال على ما وقع في بعض النسخ
 وضرباً للتعليل بالعدم لا ثبات حكمه باطل بلا شبهة ونزاع فلا يحتاج الى ابطاله بالتفريح اما نفي الحكم ففقيه توهم الصحة للمناسبة بين
 العدلين من عدم العلة عدم الحكم فذا اصرح باطله علة انه حكى عن مشايخ العراق ان التعليل بنفي العلة لنفي الحكم جائز فرد المصنف
 قوله هو نص على المقصود كذا في الشرح ١٢ **احسن الجواشي على صول الشاشي**

١٤ قوله من السبيلين فانه لا يدل على عدم النقص لجواز ان يثبت النقص بغير الخارج من السبيلين كالدم والقيم كما تقدم بالحديث وهو قول
 عليه الصلوة والسلام الموضوع من كل دم سائل وبيانه ان العلة المؤثرة في نقص الطهارة خروج النجاسة مطلقا سواء كان من السبيلين او من
 غيرهما والحق لا يخرج عن الرطوبة النجس في اليد ولما قل ان يقول علة النقص عند الشافعي منحصرة وهو الخروج من السبيلين فيصح
 الاستدلال لان هذا الاستدلال مبني على مذهبه واجيب باننا اثبتنا عدم الانحصار بلبس والزمان فلا يتقيد له دعوى الانحصار فافهم كذا
 في المعدن ١٢ قوله بينهما اي بين الاخوين فاشبه بين العم وهذا فاسد لانه لا يمنع وجود علة اخرى لها اثر في العتق كالقربة الحرة
 قال عليه السلام من ملك ذارحم محرم عتق عليه كذا في المعدن ١٣ قوله وسئل هذا انما يبيد لمذهبا ان الاستدلال بعدم العلة
 فاسد ولو كان صحيحا لما استدلت في هذه المسئلة بوجود العلة والسائل لما استدلت بعدم العلة على عدم الحكم على ان الاستدلال بعدم العلة
 ١٤ قوله رجع عنه القلم فلا يكون مواخذ بالقصا

| | | |
|----------------------|-----|--------------------------------|
| الاصول الرابع القياس | ١٠٦ | بحث ان الاحتجاج بلا دليل انواع |
|----------------------|-----|--------------------------------|

غير ناقضاً له لم يخرج^{الرفعي ١٢} من السبيلين ولا الخ لا يعتق على الاخ

لانه لا ولا دينها وسئل عن محمد ^ص ايجب القصاص على شريك

الصبي قال لا لأن الصبي رفع عنه القلم قال السائل وجبان

يجب على شريك الأبي أن الأبي لم يرفع عنه القلم فصا القسك

بعدم العذر على عدم الحكم بمنزلة ما يقال لم يميت فلان لأنه لم يسقط

من السطح إذا كانت على الحكم منحصرة في معنى فيكون ذلك المعنى لازماً

فيسئل يا نتقاءه على عدم الحكم مثاله ما روي عن محمد أنه قال ولد

المخصوصة ليس بمضمون لانه ليس بمخصوص لا قبضاً على الشاهد في مسألة

شهره القصص ما اذا رجعوا لانه ليس بقاتل بل هو لك لان القصص لازم لضما

الخصم والقتل لازم لوجود القصاص وكذلك التمسك باليمين حال نفسه

الدليل اذ وجود الشيء لا يوجب بقاءه فيصلي للدفع دون الالزام وعلى

قلنا مجهول النسب حرر لوالدي عليه احدا وقام جنه عليه جنابة الارب عبد

أَشْرَفُ الْخَلْقِ إِنْ إِيحَابَ أَرْضِ الْحَرِّ الزَّامِ فَلَا يَثْبُتُ بِلَا دَلِيلٍ وَعَلَى

قَالَ إِذَا زَادَ اللَّهُ عَلَى الْعَشَةِ فِي الْحَضَرِ وَاللَّهُ آتَةٌ عَاجِدَةٌ مَعْرُوفٌ

الموتى
الديون
١٢٥٤
استحاضة لان الزائد على العادة ان

١٤ خوخا او السبعة على

باب الحال هذا التوضيح المعدن ١٢٠ قوله فيصلح الخ فيه دفع ما يرد من ان التمس

واذا فاسد ينبغي ان يرت الا قارب من مال المفقود بعد مرتبوت جيوته فانا لو ان

اصول الشاشي بطولنا الحمد بركات الله سلمه الله

فأسد ولو كان صحيحاً لما استندل بحمل فسد العلة
قوله رفع عنه القلم فلا يكون مواخذ بالقصاص
 فلم يكن فعل الصبي مضموناً به والقتل حاصل
 بفعلها فلما لم يكن بعض هذا الفعل مضموناً
 بالجزء اعلم لم يكن هذا القتل موجباً للقصاص على
 نثر يك الصبي لعدم ترتيب الحكم على جزء العلة كذا
 في الفصول **١٢** **قوله** وجب التحريم كما قال الشافعي
 لكننا نقول عدم خصوص تلك العلة لا يستلزم عدم
 الحكم فإنه ثابت بعلته أخرى وهي أن فعل الأب غير
 مضمون بالقصاص في حق الابن لحد يثبت أنت وفالك
 لا يبيك فأورث شبه الملك فاندثر القصاص في جزء
 الفعل فاندفع عنه كله كما في الأصل ولحد يثبت لا
 يقاد الوالد بالولد دواة الترمذي وابن ماجة فاحمل
 وغيرهم وهو حد يثبت معتبر عندنا كذا في الأصل
١٣ **قوله** من السطح وهذا إما يعرف بطلان
 بالبداية لانه ليس كل من يموت يموت بسقوط
 من السطح بل للموت اسباب كثيرة كما لا يخفى
 كذا في الفصول **١٤** **قوله** لا هذا استثناء
 مفرغ من قوله منها الاستدلال بعدم العلة على
 عدم الحكم احتجاجاً بل دليل في جميع الاوقات الزوارة
 كون علة الحكم منحصرة اى لا يكون للثبوت
 ذلك الحكم علة غير ما كذا اقبل **١٥** **قوله** لا
 ليس بمخصوب فان الغصب عبارة عن اثبات
 اليد على مال الغير بحيث يزول الغاصب يد المالك
 ويد المالك كما انت ثابتة ههنا على ولد المخصوبة
 حتى يقال ان الغاصب اذا لها فاذ الم يتحقق
 الغصب فيه لا يكون مضموناً لان علة ضمان
 الغصب هو الغصب فتكون العلة منحصرة فيصير
 الاستدلال بعدم العلة (وهو عدم الغصب)
 على عدم الحكم (وهو الضمان) فانهم كذا اقبل **١٦**
قوله شهيد القصاص وهي ما اذا شهدوا
 بقتل رجل فاقص منه ثم رجعوا فانه لا يقص
 على الشاهد لانه ليس بقاتل لان علة وجوب
 القصاص هي القتل فاذا انتفى القتل انتفى القصاص
 كذا في بعض الحواشي **١٧** **قوله** ذلك اى بيان
 اى الغصب لازم لضمان الغصب والقتل لازم
 لوجود القصاص **يعني** لا يلزم ضمان الغصب اصلاً
 الا بالغصب ولا يلزم القصاص اصلاً بالقتل
 فكان الغصب لازماً للضمان والقتل لازماً
 للقصاص وانتفاء الا لازم يدل على انتفاء
 الملزوم كذا في المعدن **١٨** **قوله** باستصحاب
 الحال وهو الحكم بثبوت امر في الحال بناء على انه
 كان ثابتاً في الزمان الاول وذلك في كل حكم عرف
 وجوبه وثبوت به بدليله ثم وقع الشك في زواله
 بعد ثبوت كحيوة المفقود في اول حال الفقد
 لكن وقع الشك في زواله في حال بقائه فيجعل باسب
 باستصحاب الحال لما كان عندهنا احتجاجاً بلا دليل
 حيوته فانما اثبتناه باستصحاب الحال بانه فقد
قوله بلا دليل ملزم من اقامة البينة على
 الحال ههنا لا يصح لا يجاب ارش الحجة الجاني فانه
 احسن الحواشي

له قوله بدم الحيض آية أي التحق بالحيض لقطعي من حيث أنه ما بين العشرة وبالأستحاضة من حيث أنه خارج عن المقدار المعتاد أما في الحيض والحاج
 عن قدر الحيض له حكم الاستحاضة وبهذا أظهر أن معنى قوله اتصل أنه صلح أن يأخذ حكم الحيض وحكم الاستحاضة باعتبار النظرين فلو حكمنا بنقص
 العادة أي حكمنا بأن هذا الزائد حكمه حكم الحيض بناء على استحباب الحال نظر إلى أن ما قبله وهو المتصل به سابقاً كان حيضاً فيستمر هذا الحكم
 السابق وينسحب على هذا الزائد أيضاً بالاستصحاب وإبقاء ما كان على حاله السابقة من جهة أنه لم يأت له ناقض مستقط من الدليل من حيث
 أن الأمر جاء مقترداً وفيه مبهمة من بد بالاحتمال الأمرين دائرياً بينهما بلا ترجيح لحد هما ولا يعمل بالشك فيتمسك بالأصل السابق كما هو المقرر
 كذا في الحصول ١٢ **قوله** مستحاضة نصب على الحال المقدرة لأنها لم تكن مستحاضة وقت ابتداء البلوغ لأن الاستحاضة متحقق بعد العشرة
 والبلوغ يثبت بأقل مدة الحيض كذا في المعدن ١٣ **قوله** بارتفاع الحيض بأن لم تجعل العشرة كلها حيضاً بل تجعل الحيض ونها وما داء
 الثلاثة والتوضيح أن الثلاثة حيض البتة والسبعة الأخرى
 احتقل الحيض والاستحاضة فلو حكمنا بأن السبعة الأخرى
 استحاضة كان حكمنا بارتفاع الحيض بلا دليل لوجود الاختلاف
 والحيض لا يرفع إلا بدليل وفيما بعد العشر الدليل موجود
 على ارتفاع الحيض لأن الحيض لا يكون أكثر من عشرة
 أيام كذا في المعدن ١٣ **قوله** لقيام الليل الخ الحاشي
 منها حديث أبي أمامة دواء الطبراني في معجمه الأوسط
 والكبير والدارقطني عنه رفعه أقل الحيض للجارية البكر
 والثيب ثلاثة أيام وأكثر ما يكون عشرة أيام فإذا زاد فني
 مستحاضة فيه عبد الملك مجهول والعلاء بن كثر
 ضعيف الحديث ومكحول لم يسمع أباً أمامة والعلاء منقطع
 ابن المديني وقال البخاري هو منكر الحديث وقال أحمد
 وغيره ليس بشئ قلنا الجهالة ولا نقطع غير جرح
 عندنا والضعف ينجر بها روى من الطرق كذا في المحو
 ١٢ **قوله** مسألة المفقود فإن قلت بناء هذه
 المسألة على أن استحباب الحال حجة دافعة لازمة
 ولو جعل هذه المسألة دليلاً عليه كما أفاده المصنوع كان
 دوراً قلت أن استحباب الحال دليل على هذه المسألة
 دليل على أن استحباب الحال حجة دافعة لازمة
 فغير مسلم بل هذه المسألة جعل دليل على أن المذهب
 لأصحابنا في استحباب الحال هو ما ذكرنا من أنه
 حجة دافعة لازمة حاصل الجواب أن استحباب
 الحال دليل على هذه المسألة وما يكون هذه المسألة
 دليل على أن استحباب الحال حجة للدفع فغير مسلم
 بل هي دليل على أن الخ كذا في المعدن ١٣ **قوله**
 لا خمس في العنبر قيل البخاري إذا تلاطمت فيه الأمواج صارت
 منها الزبد ولا يزال يضرب الریح بعضها على بعض حتى
 يمسك ما صفها من الزبد فينقذ عندها ثم ينجم فيقذفه
 الماء إلى الساحل ويذهب ما لا ينقذ من الزبد جفاء
 أي مثلاً شيئاً وبأطلا واليه أشير في قوله تعالى فأما الزبد
 فيذهب جفاء وما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض
 كذا في الحصول ١٢ **قوله** في بيان عذرة لا في احتجاجة
 على من يدعي الخمس فيه يخفى هذا النقض لما يلزمه لو ذكر الزمان
 ذلك على سبيل الاحتجاج وليس كذلك فإني ذكره على وجه بيان
 العذر لنفسه أنه لم يقل بالخمسة في العنبر يعني أن القياس
 ينفي وجوب الخمس في العنبر ولم يرد أثر خلاف القياس ليعمل
 به وترك القياس فوجب العمل بالقياس وهو أنه لم يشرع
 الخمس إلا في الغنمة والعنبر ليس من الغنائم لأن الغنمة
 ما تؤخذ من أيدي العدو وبأيمان الخيل والركاب العنبر
 مستخرج من البحر والمستخرج من البحر لم يكن في أيدي العدو
 قط كذا في المعدن وقال الفاضل السهلي في حصول الحواشي
 حاصله أن كون الخمس فيه ما يخالف القياس لأنه ليس
 من الغنائم لأنه لم يرد عليه يد إلا سلام فهران يد التسلط
 إنما ترد على البر الأعظم وما يحويه من البحار على البحر الأعظم وما فيه وهذا ما أخذ من قوله تعالى ما أقام الله تعالى على رسوله فما أوقفتم عليه من خيل
 ولا دكا ب ولكن الله يسلب الآية والبحر ما لم يوقف عليه دكا ب الإسلام وخيله وما لم يرد النص على خلاف هذا القياس لم يترك وبهذا يظهر أن هذه الحجة
 القاصرة توؤل بالآخر إلى الكاملة وهي العمل بالقياس وهي المزمومة لا تقطع إلا بإدعاء أصله انتهى ١٢ **قوله** ما بال العنبر الخ أي ملأه أي وجه
 في عدم الخمس فيه فاجابه بالقياس على السك والجامع الأخذ من البحر لكن لما اشتبه أصل القياس في وجود الحكم فيه ولذا أسأله عنه لكشف
 النقاب عن وجه الحقيقة بأن أمثالها حكم الماء في عدم الاحتياج عليه بالخيول إذ لم يرد قهره مخلوق على البحر المحيط ثم كذا في الحصول ١٢
 لأنه ماء مطر الربيع يقع في الصدق والصدق حيوان يخلق فيه التلوث ولا شئ في الماء فيما يوجد من الحيوان كظمي المسك كذا في الحصول ١٢

الأصل الرابع القياس ١٠٤ بحث أن العنبر لا خمس فيه عند أبي حنيفة

بدم الحيض وبدم الاستحاضة فاحتل الأمرين جميعاً فلو حكمنا بنقص
 العادة لزمننا العمل بلا دليل وكذلك إذا ابتدأت مع البلوغ مستحاضة
 فيضها عشرة أيام لأن ما دون العشرة تحتل الحيض والاستحاضة
 فلو حكمنا بارتفاع الحيض لزمننا العمل بلا دليل بخلاف ما بعد العشرة
 لقيام الدليل على أن الحيض لا يزيد على عشرة ومن الدليل على أن
 فيه حجة للدفع دون الزام مسألة المفقود فإنه لا يستحق غيره

ميراثه ولومات من أقارب حال فقده لا يرث هو منه فاندفع
 استحقاق الغير بلا دليل ولم يثبت له الاستحقاق بلا دليل فأنقذ
 قدر روى عن أبي حنيفة أنه قال لا خمس في العنبر لأن الزمان يرد
 به وهو القسك بعدم الدليل قلنا إنما ذكر ذلك في بيان عذرة
 في أنه لم يقل بالخمسة في العنبر وإنما ذكره في محل سأل عن الخمس
 في العنبر فقال ما بال العنبر لا خمس فيه قال لأنه كالسك
 فقال فما بال السمك لا خمس فيه قال لأنه كالماء ولا خمس فيه
 والله تعالى أعلم بالصواب

تم أصول الشاشي مع أحسن الحواشي

له قوله بدم الحيض آية أي التحق بالحيض لقطعي من حيث أنه ما بين العشرة وبالأستحاضة من حيث أنه خارج عن المقدار المعتاد أما في الحيض والحاج
 عن قدر الحيض له حكم الاستحاضة وبهذا أظهر أن معنى قوله اتصل أنه صلح أن يأخذ حكم الحيض وحكم الاستحاضة باعتبار النظرين فلو حكمنا بنقص
 العادة أي حكمنا بأن هذا الزائد حكمه حكم الحيض بناء على استحباب الحال نظر إلى أن ما قبله وهو المتصل به سابقاً كان حيضاً فيستمر هذا الحكم
 السابق وينسحب على هذا الزائد أيضاً بالاستصحاب وإبقاء ما كان على حاله السابقة من جهة أنه لم يأت له ناقض مستقط من الدليل من حيث
 أن الأمر جاء مقترداً وفيه مبهمة من بد بالاحتمال الأمرين دائرياً بينهما بلا ترجيح لحد هما ولا يعمل بالشك فيتمسك بالأصل السابق كما هو المقرر
 كذا في الحصول ١٢ **قوله** مستحاضة نصب على الحال المقدرة لأنها لم تكن مستحاضة وقت ابتداء البلوغ لأن الاستحاضة متحقق بعد العشرة
 والبلوغ يثبت بأقل مدة الحيض كذا في المعدن ١٣ **قوله** بارتفاع الحيض بأن لم تجعل العشرة كلها حيضاً بل تجعل الحيض ونها وما داء
 الثلاثة والتوضيح أن الثلاثة حيض البتة والسبعة الأخرى
 احتقل الحيض والاستحاضة فلو حكمنا بأن السبعة الأخرى
 استحاضة كان حكمنا بارتفاع الحيض بلا دليل لوجود الاختلاف
 والحيض لا يرفع إلا بدليل وفيما بعد العشر الدليل موجود
 على ارتفاع الحيض لأن الحيض لا يكون أكثر من عشرة
 أيام كذا في المعدن ١٣ **قوله** لقيام الليل الخ الحاشي
 منها حديث أبي أمامة دواء الطبراني في معجمه الأوسط
 والكبير والدارقطني عنه رفعه أقل الحيض للجارية البكر
 والثيب ثلاثة أيام وأكثر ما يكون عشرة أيام فإذا زاد فني
 مستحاضة فيه عبد الملك مجهول والعلاء بن كثر
 ضعيف الحديث ومكحول لم يسمع أباً أمامة والعلاء منقطع
 ابن المديني وقال البخاري هو منكر الحديث وقال أحمد
 وغيره ليس بشئ قلنا الجهالة ولا نقطع غير جرح
 عندنا والضعف ينجر بها روى من الطرق كذا في المحو
 ١٢ **قوله** مسألة المفقود فإن قلت بناء هذه
 المسألة على أن استحباب الحال حجة دافعة لازمة
 ولو جعل هذه المسألة دليلاً عليه كما أفاده المصنوع كان
 دوراً قلت أن استحباب الحال دليل على هذه المسألة
 دليل على أن استحباب الحال حجة دافعة لازمة
 فغير مسلم بل هذه المسألة جعل دليل على أن المذهب
 لأصحابنا في استحباب الحال هو ما ذكرنا من أنه
 حجة دافعة لازمة حاصل الجواب أن استحباب
 الحال دليل على هذه المسألة وما يكون هذه المسألة
 دليل على أن استحباب الحال حجة للدفع فغير مسلم
 بل هي دليل على أن الخ كذا في المعدن ١٣ **قوله**
 لا خمس في العنبر قيل البخاري إذا تلاطمت فيه الأمواج صارت
 منها الزبد ولا يزال يضرب الریح بعضها على بعض حتى
 يمسك ما صفها من الزبد فينقذ عندها ثم ينجم فيقذفه
 الماء إلى الساحل ويذهب ما لا ينقذ من الزبد جفاء
 أي مثلاً شيئاً وبأطلا واليه أشير في قوله تعالى فأما الزبد
 فيذهب جفاء وما ما ينفع الناس فيمكث في الأرض
 كذا في الحصول ١٢ **قوله** في بيان عذرة لا في احتجاجة
 على من يدعي الخمس فيه يخفى هذا النقض لما يلزمه لو ذكر الزمان
 ذلك على سبيل الاحتجاج وليس كذلك فإني ذكره على وجه بيان
 العذر لنفسه أنه لم يقل بالخمسة في العنبر يعني أن القياس
 ينفي وجوب الخمس في العنبر ولم يرد أثر خلاف القياس ليعمل
 به وترك القياس فوجب العمل بالقياس وهو أنه لم يشرع
 الخمس إلا في الغنمة والعنبر ليس من الغنائم لأن الغنمة
 ما تؤخذ من أيدي العدو وبأيمان الخيل والركاب العنبر
 مستخرج من البحر والمستخرج من البحر لم يكن في أيدي العدو
 قط كذا في المعدن وقال الفاضل السهلي في حصول الحواشي
 حاصله أن كون الخمس فيه ما يخالف القياس لأنه ليس
 من الغنائم لأنه لم يرد عليه يد إلا سلام فهران يد التسلط
 إنما ترد على البر الأعظم وما يحويه من البحار على البحر الأعظم وما فيه وهذا ما أخذ من قوله تعالى ما أقام الله تعالى على رسوله فما أوقفتم عليه من خيل
 ولا دكا ب ولكن الله يسلب الآية والبحر ما لم يوقف عليه دكا ب الإسلام وخيله وما لم يرد النص على خلاف هذا القياس لم يترك وبهذا يظهر أن هذه الحجة
 القاصرة توؤل بالآخر إلى الكاملة وهي العمل بالقياس وهي المزمومة لا تقطع إلا بإدعاء أصله انتهى ١٢ **قوله** ما بال العنبر الخ أي ملأه أي وجه
 في عدم الخمس فيه فاجابه بالقياس على السك والجامع الأخذ من البحر لكن لما اشتبه أصل القياس في وجود الحكم فيه ولذا أسأله عنه لكشف
 النقاب عن وجه الحقيقة بأن أمثالها حكم الماء في عدم الاحتياج عليه بالخيول إذ لم يرد قهره مخلوق على البحر المحيط ثم كذا في الحصول ١٢
 لأنه ماء مطر الربيع يقع في الصدق والصدق حيوان يخلق فيه التلوث ولا شئ في الماء فيما يوجد من الحيوان كظمي المسك كذا في الحصول ١٢

أحسن الحواشي على أصول الشاشي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على شرف الانبياء والمرسلين محمد وآله واصحابه اجمعين
اما بعد فيقول احقر عباد الله الراعي رحمته ورضاه **محمد عزة الله** الكهنوي الفرنگي محلي
سترا الله ذنوبه الخفي والجليل بن الفاضل للودعي العالم اليلعي لحبر المحقق والبحر المدقق مولانا
المولوي **محمد عظة الله** ادام الله ظله ان سعادة الدنيا والدين بالصبر وورعة على الحق
واليقين والتدبر في المال والتزيب بالاعمال وهي لا تحصل الا بالتفقه في الدين والتعمق في محال الحق
واليقين وهذا الوادي لسلوكه مبادئ منها الفقه والاصول ولما كانا من اجل العلوم قد راونا سارا
بعد علم التوحيد والصفات فصنف فيه السابقون كتباً لطيفة والمتأخرون زبراً نيفة اذها مالا ذكياً
على جزرة عن ذلك معانيها وعقول العلماء قاصرة عن فهم معانيها وكان بعضها اطول طويلاً في فهم
المقاصد وبعضها اقصر قصراً لا يفهم منها المطالب منها المحسبين المعروف **باصول الشاشي**
لحبر الططام والبر القمقام مولانا **نظام الملة والدين الشاشي** وكان سن المصنف عند
تصنيفه خمسين سنة فسماه به ولم يكن مطمئناً ملازمه موجز الخلا وكان حاوياً على المطالب الغالية
والهممات العالية فوائده لطيفة وقرائده شريفة واختلافات الفريقين (الحنفية والشافعية) مذكورة
فيها باكمل درجة واتم تفصيل ذكر في بعض المقامات اختلافات الحنبلية والمالكية الا ان
المصنف قاصد ومتوجه الى الاولين ومن ثم كان المتقدمون يطالعونه وحرر عليه كثير منهم
حواشي مستقلة الا انها لم ينطبع الى الان ولحواشي مطبوعة كانت ماخوذة منها اخذاً غير مفيد او
مفيد غلطاً وكان داخل في درس كثير من المدرس الا ان الطلاب كانوا شاكين له لكثرة اغلاطه ولكون الحواشي
المطبوعة غير مفيدة ومن ثم توجه الى تحشية المولوي فيض الحسن الكنگوهي اظهر انه حاشية مستقلة
له وسماه بعمدة الحواشي الا انه ليس بحاشية مستقلة بل فيه سرقة كثيرة حيث ذكر فيه عبارات الكتب
الخرى بدون ذكر اسمائهم او الاشارة الى انه ليس منه الا قليلاً ولهذا توجه الى تحشية عمي
واستنادي مجمع الفضل والكمال مرجع ارباب الافضال محسبوا الاقران اعلم علماء الزمان والحو
والجاء مولانا **الحافظ محمد بركت الله** سلمه الله وابقاه وكان عند التحشية عنده
كتب نفيسة منها شروح الحسائي وشرح المسلم واربعة شروح لاصول فخر الاسلام البزدوي وشرح
المنار واكثر كتب الاصول ولحسن التلخيص والاختصار سماه **باحسن الحواشي** ولهذا توجه
مولانا المولوي السيد محمد عبد الحفيظ حفظه الله عن شر كل شيطان هين الى طبعه تحت ادارته في المطبع
المجتبى في الكاثر في بلدة دهلي سنة الف والمجوس من اهل المطابع والتجار ان لا يقصدوا الى طبع هذه الحاشية فان حقوق
الطبع محفوظة ولا فيضون انفسهم كثيرا عوضاً ارادوا من النفع القليل وما عليك الا البلاغ المبين



**ALLAMA
IQBAL LIBRARY**

UNIVERSITY OF KASHMIR
HELP TO KEEP THIS BOOK
FRESH AND CLEAN